جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

آراء المبرِّد في شرح كتاب سيبويه للسِّيرافي

من البداية إلى باب كَــمْ : نقدٌ وتوجيه

Al- Mubarrid's Views in Al -Seirafi's Explanation of Sibawayhi's Book: Criticism and Guidance (from the beginning till section: Kam)

إعداد

محمد شحادة يوسف عطوي

إشراف

الأستاذ الدكتور: علي توفيق الحمد

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية تخصص: (لغة ونحو) في جامعة اليرموك

٢٠١٥م

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

آراء المبرِّد في شرح كتاب سيبويه للسِّيرافيِّ

من البداية إلى باب كَـمْ : نقدٌ وتوجيه

إعداد

محمد شحادة يوسف عطوي

بكالوريوس لغة عربية، الجامعة الأردنية ٢٠٠٦م

ماجستير لغة عربية، الجامعة الأردنية ٢٠١٠م

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في

اللغة العربية تخصص: (لغة ونحو) في جامعة اليرموك، إربد، الأردن .

وافق عليها

أ.د. علي توفيق الحمد ..... رئيسًا

أستاذ دكتور في اللغة والنحو، جامعة اليرموك.

أ.د. رسلان أحمد بني ياسين ..... عضوًا

أستاذ دكتور في اللغة والنحو، جامعة اليرموك.

أ.د. عبد القادر مرعي بني بكر ..... عضوًا

أستاذ دكتور في اللغة والنحو، جامعة اليرموك.

أ.د. يحيى عطية عبابنة ..... عضوًا

أستاذ دكتور في اللغة والنحو، جامعة اليرموك.

أ.د. عبد الكريم مجاهد مرداوي ..... عضوًا

أستاذ دكتور في اللغويات العربية، الجامعة الهاشمية.

تاريخ تقديم الأطروحة ٤/١٣ /٢٠١٥م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإِهداء

إلى أمي الحبيبة الغالية . . .

وإلى أبي الغالي الذي ربّاني على طاعة الله . . .

وإلى شقيقتي العزيزة رمز الأخوة الصادقة . . .

وإلى زوجتي التي وقفت إلى جانبي . . .

وإلى أبنائي مُهجة فؤادي . . .

وإلى كلّ منْ أعَانني، إلى هؤلاء جميعًا أهدي عَملي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شُكر وتقدير

الشُّكر الخالص لله، شُكراً يبلغ رِضَاه على ما خصَّني به، فالحمدُ والثناء والتحميد لهُ، فإنَّ الشَّكور يزداد، والتقوى خيرُ زاد.

كما أتقدم بالشُّكر والعرفان لشيخي الأستاذ الدكتور علي توفيق الحمد، جزاه الله عنّي خير الجزاء، فقد أفادني أيّ فائدة، وأفاض عليَّ من عنايته، فمنحني من علمه الغزير، ورأيه السَّديد، ما أعانني لإتمام هذا العمل على أكمل وجه.

والشُّكر كذلك لأعضاء لجنة المناقشة الكرام؛ لتحملهم عَنَاء قِراءة هذا العمل، ولإغنائهم إيّاه بالتوجيه والتصويب.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الإهداء ..... ج

شُكر وتقدير ..... د

فهرس المحتويات ..... هـ

الملخص ..... ط

المقدمة ١

الفصل الأول:

آراء المبرِّد في شرح كتاب سيبويه للسِّيرافي: مسائل في الأسماء

_ بنـــاء (غير) على الضم ٧

_ منع المجازاة بـــ(كيف) ١١

_ تثنية (ذَاكَ: ذَانِك)، وتثنية (ذَلِك: ذَانِّك) ١٥

_ علة بناء (فَعَالِ) في ما كان واقعًا موقع المصدر نحو: (فَجَارِ و بَدَادِ) ١٩

_ المعارف المفردة كلها إذا نوديت نكّرت، ثمَّ تنادى فتكون معارف بالنداء ٢٥

_ تنوين (أوانٍ) ٣٢

_ بناء (الآنَ) على الفتح ٣٨

_ منع التّرخيم في غير النّداء لضرورة الشّعر ٤٥

_ عدّ بدل الهمزَة نحو:(شفاء– شفايا) من غير علة من أقبح الضرورات في الشعر ٥٣

_ جواز تأنيث المذكَّر المضاف إلى المؤنث في غير الشعر ٥٨

_ جواز وقوع (أحد) في كل موضع يصلح أنْ يكون فيه الواحد بمعنى الجماعة نفيًـــا كـــان أو استفهامًا أو إيجابًا ٦٥

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

_ إبطال العطف على معمولي عاملين مختلفين ٧٢

_ نصب (بِشرٍ) في قول الشاعر: (أنَا ابنُ التَّارِكِ البَكريِّ بِشْرٍ...) ٨٥

_ منع الجمع بين النون النائبة عن التنوين وبين الضمير نحو: (الآمرونَهُ، ومحتضرونَهُ).... ٩١

_ جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان متصرفًا ٩٩

_ المصدر الميمي لا يكون ظرفًا إذا تعدى؛ لأنَّ اسمي المكان والزمان لا يتعديان ١٠٦

_ جواز: (السَّقْيُ لكَ)، و(الرَّعْيُ لَكَ) ١١٢

_ جواز مجيء المصدر من فعل ليس من حروفه ١١٨

_ الحال عنده في نحو: (قَتَلْتُهُ صَبْرًا)، الجملة لا المصدر ١٢٣

_ أجاز أنْ يعمل خبر (إنَّ) في ما قبله نحو: (أمَّا زيدًا فإنِّي ضاربٌ) ١٢٧

_ منع نصب (العبيد) في قولهم: (أَمّا العَبِيدُ فذُو عَبِيدٍ)..... ١٣٣

_ جواز رفع الحال (قائمًا) الساد مسدَّ الخبر عن (أفعل)، المضاف إلى(ما) المصدرية الموصولة بكان أو يكون نحو قولهم: (أمَّا عبدُ الله أحسنُ ما يكونُ قائمًا) ١٣٨

_ ليست ظروفُ الزَّمان أشدَّ تمكُّنًا في الأسماء ١٤٤

_ ما كان معرفة بالألف واللام أخصّ وأعرف ممَّا أضيف إليه الألف و اللام، لذا (الظريف) في قولهم: (رأيتُ غلامَ الرجل الظريفَ) بدل لا نعت ١٤٨

_ اعتراضه على سيبويه؛ لنصبه (نصفًا) على الحال في قول ذي الرُّمَّة:

(تَرى خَلْقَها نِصْفٌ قَناةٌ قَوِيمَةٌ ونِصْفٌ نَقًا يَرْتَجُّ أو يَتَمَرْمَرُ)..... ١٥٣

_ قولهم لضَرْب مِنْ الكَمْأَة: (بَنَاتُ أَوْبَرَ)، نكرة ١٥٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الثاني:

آراء المبرِّد في شرح كتاب سيبويه للسِّيرافي: مسائل في الأفعال

_ جزم جواب الشرط المصدَّر بـــ(إنْ) ١٦٣

_ إنكار مضارعة الفعل الماضي للفعل المضارع في أبواب الجزاء ١٦٧

_ منع تقدير جواب الشّرط مقدمًا ١٧٢

_ منع جواز تسكين حرف الإعراب للضرورة كما في قول امرئ القيس:

فالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْـمًا مِـنْ اللهِ ولا واغِـلِ ١٧٩

_ التعدية بالباء الجارة (ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ)، تخالف التعدية بالهمزة (أَذْهَبْتُ زَيْدًا) ١٨٦

_ (فَعَّلْتُ) إذا كانت لام الفعل منه همزة فإنَّ مصدره على وزن (تَفْعِلَة وتَفْعِيل) نحو:

(نبّئْتُ_تَنْبِئَة_تَنْبِيئا) ١٩٢

_ عدم جواز الفصل بين فعل التعجب و المتعجب منه ١٩٥

_ منع إلغاء (ظنَّ) ٢٠٢

_ جواز ذكر الفعل بعد (ما) المذكورة عوضًا من حذف الفعل ٢٠٩

_ لا يقال: (وَهَبْـتُـكَ)؛ إلا إذا زال الإشكال ٢١٧

_ لفظ الفعل لا يعمل في اسم الفاعل إذا كان حالا من لفظ الفعل ٢٢١

_ منع حذف علامة التأنيث من الحيوان نحو: (قال فُلانةُ) ٢٢٥

_ الفعلان إذا اتفق معناهما جاز أنْ يوصف فاعلاهما بلفظ واحـد، وامتنـع ذلـك إذا اختلـف معناهما ٢٣١

_ إعمال (كان) الزائدة الواقعة بين الصفة والموصوف ٢٣٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث:

آراء المبرِّد في شرح كتاب سيبويه للسِّيرافي: مسائل في الحروف والأدوات

_ حرف (الكَاف) يجعل بِمنزلة (مثل) ٢٤١

_ معنى التبعيض في (مِنْ) راجع إلى معنى ابتداء الغاية ٢٤٧

_ جواز دخول ألف الاستفهام على (هل) وإنْ كانت حرفًا للاستفهام ٢٥٣

_ اللام المُبقاةُ فِي: (لاهِ أبوك) لام الجرِّ ٢٥٩

_ أنكر على سيبويه قوله: (و" لكنَّ " المثقَّلَةُ في جميع الكلام بمنزلة" إنَّ ") ٢٦٥

_ الخاتمة ٢٦٩

_ المصادر والمراجع ٢٧٢

_ الملخص بالإنجليزية ٢٨٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

آراء المبرِّد في شرح كتاب سيبويه للسِّيرافيِّ من البداية إلى باب كَــمْ : نقدٌ وتوجيه

إعداد

محمد شحادة يوسف عطوي

أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك

المشرف

أ.د. علي توفيق الحمد

٢٠١٥م

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى عرض آراء المبرِّد الواردة في شرح كتاب سيبويه للسِّيرافيِّ من بدايته إلى باب: كَمْ، ومناقشتها وتناولها بالنقد والتوجيه، وبالأخذ والردِّ،عبر مقابلة هــذه الآراء بــآراء العلماء؛ للخروج بالرأي الرَّاجح، وبيان مدى مخالفة المبرِّد لــسيبويه أو موافقتــه لــه، وبيــان الصواب من الخطأ.

وتكمن أهمية هذه الدراسة أيضًا بأنَّها تعرض إلى جانب آراء المبرِّد الواردة في شرح الكتــاب للسيرافي آراء سيبويه. وتعرض رأي المبرِّد لإيضاح مخالفته لسيبويه، كمــا أنَّ هــذه الدراســة تنظر أيضًا برأي السِّيرافي الذي كان كثيرًا ما يعلّق على رأي المبــرِّد موافقًــا لــه أو مخالفًــا منتصرًا لسيبويه، وعلى ذلك فقد جمعت هذه الدراسة، إضافة إلى آراء المبرِّد، آراء سيبويه التي خالفها المبرِّد أو وافقها، وآراء السِّيرافي، وموقف النحاة في كل مسألة أو رأي للخروج بــالرأي الرَّاجح.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

وحاول الباحث في هذه الدراسة تناول هذه الآراء بالنقد والتوجيه لترجيح أحدها على الآخر بناء على ما جاء به النحاة، واعتمادًا على عناصر الترجيح ومقوماته، من سماع، وقياس، وإجماع للنحاة، وتأويل للمعنى.

وقد ارتأى الباحث أنْ يعتمدَ المنهج الوصفيّ الاستقرائيّ التحليليّ في هذه الدراسة، إذ سيقف على الظاهرة النحوية عند المبرِّد، واصفًا إيَّاها كما جاءت من منظور السِّيرافي، ثم يقوم بتحليلها على منهج معين كما يأتي:

_ وضع عنوان لرأي المبرِّد، وعرض هذا الرأي كما نقله أبو سعيد السِّيرافي.

_ مناقشة رأي المبرِّد، بعد التوثق منه في كتب المبرِّد، أو بما أورده النحاة في كتبهم عن المبرِّد، ثمَّ طرق الرأي وبيان وجهته ومَنْ سار عليه من النحويين، ومَنْ عارضه، وبيان رأي جمهور النحاة فيه.

_ محاولة التّرجيح بين تلك الآراء؛ للخروج بالرأي الراجح، وتعليل ذلك، وتعزيزه بالشواهد والأدلة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

لاشك في أنَّ معرفة جهود السابقين ممن خدموا اللغة العربية له أكبر الأثر في بسط قواعدها وتقريبها إلى الدارسين، ويعد سيبويه (ت١٨٠هـ) أبرز النحويين الذين تركوا إرثًا غزيرًا في التراث اللغوي العربي بعامة. ويعد مؤلفه الموسوم بـ(الكتاب) أساسًا للدراسات اللغوية والنحوية ودستورًا لها حتى وقتنا الحاضر، وقد قيل فيه: لم يُصنع قبله ولا بعده مثله، وهذا دليل على سعة علم مؤلفه ودقة توجيهاته.

وأبو العبَّاس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ)، إمام العربية ببغداد في زمنه، ولقبه المبرِّد، وقد بَيَّنَ ياقوت الحموي دلالة هذا اللقب بقوله:" وإنَّما لُقِّب بالمبرِّد؛ لأنَّه لمَّا صَنَّفَ المازنيُّ كتاب (الألف واللام)، سأله عن دقيقه وعويصه، فأجابه بأحسن جواب، فقال له المازنيُّ : قُمْ فأنتَ المبرِّد– بكسر الرَّاء– أيْ المُثْبِتُ للحق، فَحَرَّفه الكوفيُّون وفتحوا الرَّاء ".(١)

والمبرِّد أوَّل من عارض سيبويه وردَّ عليه الكثير من توجيهاته النحوية، وقد قرأ كتاب سيبويه على الجرمي، ثم على المازنيّ، وكان المبرِّد غزير الحفظ، فصيح اللسان، يقول القفطي:" وكان أبو العبَّاس محمد بن يزيد من العلم، وغزارة الأدب، وكثرة الحفظ، وحسن الإشارة، وفصاحة اللّسان، وبراعة البيان، وملوكية المجالسة، وكرم العشرة، وبلاغة المكاتبة، وحلاوة المخاطبة، وجودة الخطِّ، وصحة القريحة، وقرب الإفهام، ووضوح الشرح، وعذوبة المنطق؛ على ما ليس عليه أحد ممن تقدّمه أو تأخّر عنه. وقرأ المبرِّد كتاب سيبويه على الجرمي، ثم توفي الجرمي فابتدأ قراءته على المازني ".(٢)

---

(١).الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، ج٦، ص٢٦٧٩.

(٢).القفطي، جمال الدين أبو الحسن، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج٣، ص٢٤٢.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأول محاولة من المبرِّد لمعارضة سيبويه كانت في كتابه (مسائل الغلط)، وقد جمع ابـــن ولاد في كتابه (الانتصار لسيبويه على المبرِّد) ثلاثًا وثلاثين ومئة مسألة؛ جزء كبير منها من المسائل التي غلَّط فيها المبرِّد سيبويه، وفيها بعض من المسائل التي غلَّط فيها المبرِّد غيره من النحويين، كردِّه على الأخفش الأوسط، ولا يمكن الجزم بعدد المسائل التي غلط فيها المبرِّد سيبويه، والتـــي ذكرها المبرِّد في (مسائل الغلط)؛ لأنَّ الكتاب لم يصل إلينا.

وقد أشار ابن جني في (الخصائص) إلى كتاب (مسائل الغلط)، بقوله:" وأمّا ما تعقـــب بـــه أبـــو العبَّاس محمد بن يزيد كتاب سيبويه في المواضع التي سمَّاها (مسائل الغلط)، فَقلَّما يلزم صاحبَ الكتاب منه إلا الشيء النَزْر".(١) وقد عرض أبو سعيد السِّيرافي في شرحه لكتاب سيبويه عـــددًا غير قليل من آراء المبرِّد التي اعترض بها على سيبويه، وعددًا من الآراء التي تفرد بها أو كان السِّيرافي يورد رأي المبرِّد تأكيدًا لما جاء به سيبويه أو النحاة. ولكثرة الآراء اقتصرت الدراســـة على الآراء الواردة في شرح السِّيرافي من البداية إلى باب: كـــمْ.

وقد تناول كتاب سيبويه العديدُ من الشُّراح في القرن الرابع الهجري وبعده، فقد شـــرحه أبـــو سعيد السِّيرافي (ت٣٦٨هـــ)، وأَبُو عَلِي الفارِسي (ت٣٧٧هـــ) في (تعاليق سيبويه)، وأَبُو الحَسَن الرُّمَّاني (ت٣٨٤هـــ). ولم يتوقف شرح الكتاب عنـــدهم، فقـــد شـــرحه بعـــدهم أبـــو الحـــسن علي بن عيسى الربعي (ت٤٢٠هـــ) _ كان من أكابر النحويين؛ أخذ عن أبي ســـعيد الـــسِّيرافي ويحكى: أنَّه شرح كتاب سيبويه ثم غسله_ والأَعْلَم الـــشَّنْتَمَري (ت٤٧٦هـــــ)، وابـــن خَـــرُوف النَّحْوي (ت٦٠٩هـــ)، والصَّفَّار البطليوسي (ت٦٣٠ هـــ)، وغيرهم.

وقد اطَّلعت على شرح الكتاب للسِّيرافي(ت٣٦٨هـــ)، الذي رأى النّور كاملاً في عام ٢٠٠٨م،

---

(١).ابن جني، الخصائص، ج٣، ص٢٨٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعدما نشرته دار الكتب العلمية، بتحقيق: أحمد حَسَن مهدلي وعَلي سيِّد عَلي، وقد كان هناك سَعْي من رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدايم، وفهمي أبو الفضل لتحقيق هذا الكتاب. وقد نشرت الهيئة المصرية العامة للكتاب الجزء الأول عام ١٩٨٦م، والجزء الثاني عام ١٩٩٠م، بعد مرور أكثر من ستة عشر عامًا على تشكيل لجنة تحقيقه، التي بدأت عام ١٩٦٩م.

وشرح السِّيرافي هذا ذو أهمية كبيرة؛ لأنَّه أوَّل محاولة لتبسيط كتاب سيبويه، والرّدّ على من عارضه إمَّا تصويبًا وإمَّا موافقة، ويدلل على قيمة الشرح ما ذكره أبو البركات الأنباري في (نزهة الألباء في طبقات الأدباء)، بقوله:" وقال بعض أهل الأدب: كنَّا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين؛ فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئًا، ومنهم من نفهم بعض كلامه دون البعض، ومنهم من نفهم جميع كلامه، فأمَّا من لا نفهم من كلامه شيئًا، فأبو الحسن الرمانيّ، وأمَّا من نفهم بعض كلامه دون البعض فأبو علي الفارسيِّ، وأمَّا من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السِّيرافي ".(١)

الذي جذب الباحث إلى هذه الدراسة:

١. كثرة ذكر أبي سعيد السِّيرافي للمبرِّد أبي العبَّاس (ت٢٨٦هـ)، إمام العربية ببغداد في زمنه، وأوّل من ألف كتابًا بعد سيبويه جمع فيه قواعد النحو عامة، وآخر أئمة البصرة.

٢. مخالفة المبرِّد لسيبويه في الموضع الذي يورده السِّيرافي في شرحه، دفعت الباحث لدراسة هذه المواضع؛ لبيان موطن القوة والضعف في هذه المخالفات.

٣. النظر في آراء أبي سعيد السِّيرافي في ردِّه على المبرِّد، فقد كان السِّيرافي في مخالفته لآراء

---

(١).الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط٣، ١٩٨٥، ص٢٣٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبرِّد يورد رأيه مع الشرح والتفسير. وبما أنَّ السِّيرافي لم يحظَ بالاهتمام الكافي من الدراسات اللغوية اللاحقة، على مكانته العلمية، و ما قيل عن شرحه لكتاب سيبويه: إنَّه من أوفى الشروح وأوضحها؛ كان ينبغي النظر في آرائه التي ردَّ بها على المبرِّد منتصرًا لسيبويه، وفي آرائه التي وافق فيها المبرِّد؛ لتبين قوة رأي المبرِّد أو ضعفه.

ومن تلك الإشارات السابقة، جاءت أهمية دراسة آراء المبرِّد في شرح الكتاب للسيرافي، دراسة تهدف إلى الكشف عن منهجه النحوي بطريق التَّبصُّر في تراثه، و بيان حدود مذهبه النحوي، وموقفه من النحاة المتقدمين، وموقف النحاة منه.

وتحاول هذه الدراسة أنْ تجيب عن مجموعة من الأسئلة من خلال تتبع آراء المبرِّد في شرح أبي سعيد السِّيرافي منها:

هل كان المبرِّد متبعًا مذهبًا نحويًا معينًا ؟ وكيف كان ذلك ؟

ما أصول المبرِّد النحوية ؟ وبماذا اختلف عن النحاة المتقدمين ؟

ما شروط الشاهد الواجب توافرها في رأي المبرِّد كي يصلح الاستشهاد به ؟

ما أصول المبرِّد في الاحتجاج وكيف كان توجيهه للأحكام والقواعد النحوية وترجيحها ؟

ما درجة تأثير المبرِّد في النحو العربي بعده ؟

ما مدى دقة السِّيرافي في نسبة الآراء إلى أصحابها ؟ نقصد سيبويه والمبرِّد وغيرهما.

ما موقف السِّيرافي من الخلاف بين سيبويه والمبرِّد ؟

ما مدى تَأَثُّر السِّيرافي بغيره وهو يناقش آراء المبرِّد ؟

وتكمن أهمية هذه الدراسة في الكشف عن مذهب المبرِّد النحوي وآرائه بدقة، ومحاولة الوصول إلى الرأي الدقيق والفصل، وتبيان موقع المبرِّد بين النحاة المتقدمين والمتأخرين. والأمر الذي يختص به هذا البحث عن غيره، هو النظر إلى آراء المبرِّد بعين أبي سعيد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السِّيرافي في شرحه لكتاب سيبويه، حيث كان يحلل ويفسر فيه هذه الآراء، ويأخـــذها بـــالرفض تارة، ومرة بالقبول والموافقة، وأخرى بالسكوت وعدم التعليق.

واقتضت طبيعة الدراسة أنْ تكون في ثلاثة فصول، ضمَّت آراء المبرِّد في شرح كتاب سيبويه للسِّيرافي إلى باب " كَـــمْ ". مقسّمة على النحو التالي:

الفصل الأول: وضمَّ المسائل المتعلقة في الأسماء.

الفصل الثاني: وضمَّ مسائل في الأفعال.

الفصل الثالث: وضمَّ مسائل في الحروف والأدوات.

ويسبق هذه الفصول ملخص يتلوه مقدمة للدراسة، وأَتْبعت هذا البحث بخاتمة، بينت فيهـــا أهـــم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول:

آراء المبرِّد في شرح كتاب سيبويه للسِّيرافي

مسائل في الأسماء

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بنـــاء (غير) على الضم

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي (ت ٣٦٨هـــ):" إنَّ أبا العبَّاس كان يقول: (غير) مبني على الضم، مثل (قبل وبعد)، كذلك إذا قلنا لا غيرُ، وكذلك القول في سائر الحروف التي جرت مجـــرى هـــذا إذا حذف منها المضاف إليه، وكان معرفة مثل: (قدامُ، وخلف، وتحت، وأمام، ووراء، وفوق) ".(١)

ويبين المبرِّد أنَّ علة البناء على الضم الخروج من باب المعرفة إلى باب المبنيات، يقول:" فَلَمَّا أخرج من بَاب المعرفَة، وأدخل في بَاب المبنيَّة لزمَه مثلُ حكمها، وبنيته على الضمِّ؛ لتخالف بِـــهِ جهة ما كان عليه مُعربًا؛ لأَنَّه دخل فِي باب الغايات. أَلا ترى أَنَّك تَقول: جِئْت قَبْلَكَ، وَمن قَبْلِـــكَ فلمَّا صَار غَايَة لما أذكرهُ في موضِعه قلت: (جِئْت قَبْلُ يَا فَتى)، وَ(جئْت مِنْ قَبْلُ) ".(٢)

مناقشة الرأي:

يتضح لنا أنَّ (غير) بنيت على الضم كما سبق تشبيها لها بالظروف المنقطعة عـــن الإضـــافة؛ أيْ: الظروف التي حذف المضاف إليها، يقول الرضي في (شرح الكافية):" حذف المضاف إليه، فإنْ كان المضاف ظرفًا فيه معنى النسبة كـــ(قبل، وبعد)، في الزمان، و(أمـــام، وخلـــف)، فـــي المكان، أو مشبها به في الإبهام، كـــ(غير)، و(حسب)، ولم يعطف على ذلك المضاف مـــضاف آخر إلى مثل ذلك المحذوف، فالبناء على الضم ".(٣)

ويعلل ابن هشام في (شرح شذور الذهب) بناء (غير)على الضم بقوله:"بنيت (غيرُ) على الضم

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠١٢م، ج١، ص٤٩.

(٢).المبرِّد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق مُحمَّد عَبد الخالق عضيمَة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٤م، ج٤، ص٢٠٥. وانظر شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٣٢٠.

(٣).الأستراباذي، الرضي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعـــة قار يونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م، ج٢، ص ٢٥٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشبيهًا لها (بقبلُ وبعدُ)؛ لإبهامها ".(١) و الإبهام ناتجٌ عن كونها نكرة لا تعرف حتى لو أضيفت إلى معرفة، يقول ابن السراج:" واعلم: أنَّ من الأسماء مضافات إلى معارف، ولكنها لا تتعرف بها، لأنَّها لا تخص شيئًا بعينه، فمن ذلك: مثلك وشبهك وغيرك ".(٢)

وتعرب (غير) في سياق الاستثناء إعراب ما بعد (إلا)، نحو قولنا: (جاء الطلاب غيرَ زيدٍ)، فـ(غير) اسم استثناء منصوب، و(زيد) مضاف إليه، يقول أبو سعيد السِّيرافي:" (غير) اسم تعمل فيه العوامل، وما بعدها لا يعمل في شيء سواها؛ لأنَّ إضافتها إليه لازمة، فيصير الإعراب الذي يحصل في الاسم بعد (إلا) يحصل في نفس (غير) ".(٣)

و تعرب حسب الموقع الإعرابي في غير هذا السياق رفعًا ونصبًا وجرًّا، شرط أنْ تكون مضافة؛ لأنَّ الإضافة تلغي البناء، أما إذا قطعت عن الإضافة كما سبق الذكر فإنَّها تبنى على الضم. كما تبنى (غير) على الضم إذا وقعت بعد (لا)، نحو قولنا: (جاء زيد لا غيرُ)، أو إذا وقعت بعد ليس نحو قولنا: (وقع الرجل ليس غيرُ)، وقد وضح المبرِّد معنى (ليس غير) بقوله:" وقولهم: (ليس إلا)، و(ليس غيرُ)، إنَّما يريدون ليس إلا ذلك".(٤)

وهذا معنى ما ذكره سيبويه بقوله:" (ليس غيرُ)، و(ليس إلا)، كأنَّه قال: (ليس إلا ذاك)، و (ليس غيرُ ذاك)، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفًا واكتفاءً بعلم المخاطَب وما يعني".(٥)

وعند ابن هشام تبنى (غير) على الضم بعد (ليس)إذا حذف ما تضاف إليه، يقول:"ثم قلت: أو

---

(١).ابن هشام، عبد الله بن يوسف، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ط١، ١٩٨٤م، ص١٣٨.

(٢).ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م، ج١، ص١٥٣.

(٣).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٣، ص٨٩.

(٤).المبرِّد، محمد بن يزيد، المقتضب، ج٤، ص١٢٩.

(٥).سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٣، ١٩٨٨م، ج٢، ص ٣٤٤ –٣٤٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الضم، وهو ما قطع لفظًا لا معنى عن الإضافة من الظروف المبهمة (كقَبْلُ وَبَعْدُ)... وغير إذا حذف ما تضاف إليه، وذلك بعد (ليس): كقبضت عشرة ليسَ غَيْرُ فيمن ضَمَّ ولم ينوّن ".(١)

يرى سيبويه أن (غير) قد تبنى على الفتح إذا تلاها مبني، وهذا مذهب البصريين فـ(غير) عندهم يجوز بناؤها على الفتح؛ إذا أضيفت إلى غير المتمكن يقول سيبويه:" وذلك قولهم: ما أتاني إلا أنهم قالوا كذا وكذا، فـ(أَنَّ) في موضع اسم مرفوع كأنَّه قال: (ما أتاني إلا قولُهم كذا وكذا)،ومثل ذلك قولهم: (ما مَنَعَني إلاّ أنْ يَغضب عليّ فلانٌ). والحُجَّة على أنّ هذا في موضع رفع أنّ أبَا الخطاب حدثنا أنَّه سمع من العرب الموثوق بهم، مَن يُنْشِد هذا البيت رفعًا للكناني:

لَمْ يَمْنَع الشُّرْبَ منها غيرُ أنْ نطَقَتْ حَمَامَةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أَوْقَالِ (٢) [البحر البسيط]

وزعموا أن ناسًا من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع، فقال الخليل رحمه الله: هذا كنصب بعضهم (يومئذٍ) في كل موضع، فكذلك (غيْرَ أَنْ نَطَقَت)".(٣)

والمعنى المفهوم مما سبق أنَّ (غير) تبنى على الفتح؛ لإضافتها إلى غير المتمكن، مع أنَّها جاءت في موضع رفع، وعلة البناء إضافة (غير) إلى المصدر المؤول الذي سد مسد المصدر الصريح، فبنيت (غير) كما بني الحرف المصدري وصلته يقول في ذلك أبو البركات الأنباري:" ذهب الكوفيون إلى أنَّ (غير) يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع يحسن فيه (إلا) سواء أُضيفت إلى متمكن أو غير متمكن، وذلك نحو قولهم: (ما نفعني غيرَ قيام زيدٍ)، و

---

(١).ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص١٣٢.

(٢).البيت لرجل من كنانة، و نسب لأبي قيس بن رِفاعة في شرح أبيات سيبويه، ليوسف بن أبي سعيد السِّيرافي، تحقيق محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٧٤م، ج٢، ص ١٧١. والمفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم الزمخشري، تحقيق علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ص ١٦٣. مفرد أوْقال: وَقْل وهو شجر الدَّوْم.

(٣).سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٣٢٩ –٣٣٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ما نفعني غيرَ أَنْ قَامَ زيدٌ). وذهب البصريون إلى أنَّها يجوز بناؤهـا إذا أُضـيفت إلـى غيـر متمكن، بخلاف ما إذا أُضيفت إلى متمكن. أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا: إنَّما جوّزنـا بناءهـا على الفتح إذا أضيفت إلى اسم متمكن أو غير متمكن وذلك؛ لأنَّ (غير) هاهُنا قامت مقـام (إلا)، و(إلا) حرفُ استثناء، والأسماء إذا قامت مقام الحروف وَجَبَ أنْ تُبْنَى، وهذا لا يختلف باختلاف ما يضاف إليه من اسم متمكن كقولك: (ما نفعني غير قيامك)، أو غير متمكن كما قال:

لم يَمْنَعْ الشَّرْبَ منها غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ في غُصُون ذَاتِ أَوْقَالِ [البحر البسيط]

وأمَّا البصريون فاحتجوا بأنْ قـالوا: إنَّما قلنا إنَّه يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير مـتمكن، ولا يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى متمكن، وذلك؛ لأنَّ الإضافـة إلى غير المتمكن تجوّز في المضاف البناء، قال تعالى: {وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ}(١) فبنى (يومَ) في قراءة من قرأ بالإضافة والفتح وهي قراءة نافع وأبي جعفر؛ لأنَّه أضيف إلى (إذ) وهو اسم غير متمكن ".(٢)

الترجيح:

الرَّاجح في المسألة السابقة بناء (غير) على الضم إذا قطعت عن الإضافة، أو وقعت بعـد (لا) أو (ليس)، وكانت مقطوعة عن الإضافة، فهي تعامل على نحو ما تعامل به (قبلُ وبعدُ)، وهذا ما ذهب إليه سيبويه والمبرِّد. وقد اختير لهذا الاسم البناء على الضم ليخالف بِهِ جهة ما كان عليـه مُعربًا؛ لأَنَّه دخل فِي باب الغايات مثل (قبلُ وبعدُ). وحمل علـى الظـروف المقطوعـة عـن الإضافة لاشتراكه معها بالإبهام.

---

(١).سورة النمل، الآية٨٩.

(٢).الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكـوفيين، تحقيـق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة السعادة، القاهرة، ط٤، ١٩٦١م، ج١، ص ٢٨٧-٢٨٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منع المجازاة بـــ(كيف)

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" فإنْ قال قائل: لم جاز أنْ يجازى بالأسماء التي يستفهم بها، ولا يجوز المجازاة بكيف؟ ففي ذلك جوابان: أحدهما أنَّ الأسماء التي يجازي بها ويستفهم بها لا شيء منها إلا ويجوز أنْ يكون معرفة ونكرة، ويكون جوابه معرفة ونكرة، والمجازاة به على تقدير حـــرف الجزاء فيه، وذلك أنك إذا قلت: (أين زيد آته)، فكأنك قلت: (أين زيدٌ إن أعرف مكانه آته)، ففـــي أيِّ مكان كان وجب عليك إتيانه بعد معرفته، وكذلك إذا قلت: (أينَ تكـــنْ أكـــنْ)، كأنـــك قلـــت: إنْ تكنْ في السوق أكنْ فيها، أو تكنْ في مكان غيرها أكنْ فيه، فلمّا كانت مشتملة على الأســـماء التي تقع بعد حرف المجازاة جاز أنْ يجازى بها، إذا كانت مساوية لها. و أمّا (كيف) فلا يقع إلا على نكرة، ولا يكون جوابها إلا نكرة فخالفت حروف الجزاء في ما يقع عليه، فلـــم يجـــاز بهـــا لقصورها عن بلوغ معاني حروف الجزاء، فهذه علة أبي العبَّاس ".(١)

مناقشة الرأي:

يرى أبو العبَّاس المبرِّد أنَّ (كيف) لا تدخل ضمن أسماء الشرط؛ لمخالفتها حـــروف الجـــزاء؛ لِكونها لا تقع إلا على نكرة، في حين تقع حـــروف الجـــزاء علـــى المعرفـــة والنكـــرة. وقـــد كرهها الخليل، وأنْكَر كونها من حروف الجزاء، يقول سيبويه:" وســـألت الخليـــل عـــن قولـــه: (كَيْفَ تَصنعْ أصنعْ)، فقال: هي مستكرَهة وليست مِنْ حروف الجزاءِ، ومخْرَجُها على الجـــزاءِ؛ لأنَّ معناها: (على أيِّ حالٍ تكنْ أكنْ) ".(٢)

ويرد سيبويه كلام النحاة بأنَّه يجازى بكل شيء يستفهم به، ذلك أنَّ هناك أسماء للشرط يجازى

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٥٦-٥٧.

(٢).سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٦٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بها وليست من باب ما يستفهم به، يقول سيبويه:" وأمَّا قول النحويِّين: يجازَى بكلّ شيء يُستفهم به، فلا يَستقيم، مِنْ قبل أنَّك تجازِي بـ(إنْ)، و بـ(حَيْثُمَا)، و(إذْمَا) ولا يَستقيم بهنَّ الاستفهامُ ".(١)؛ أيْ لا يقال: (حيثما كنت) بمعنى: (أين كنت؟)؛ لأنَّه لم يسمع عن العرب.

وبين لنا أبو البركات الأنباري هذه المسألة، والخلاف الحاصل حولها بين النحاة البصريين والكوفيين، يقول:" ذهب الكوفيون إلى أنَّ (كيف) يجازى بها كما يُجَازى بمتى ما، وأينما، وما أشبههما من كلمات المجازاة. وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز أنْ يُجَازى بها."(٢)

وعلة الكوفيين في جواز المجازاة بـ(كيف) هي مشابهة (كيف) لكلمات المجازاة في الاستفهام، أمَّا البصريون فمنعوا ذلك لثلاثة أوجه، يقول أبو البركات الأنباري:" أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا: إنَّما قلنا إنَّه يجوز المجازاة بها؛ لأنَّها مشابهة لكلمات المجازاة في الاستفهام... ولأنَّ معناها كمعنى كلمات المجازاة... و أمَّا البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا: إنَّما قلنا إنَّه لا يجوز المجازاة بها لثلاثة أوجه: أحدها أنَّها نقصت عن سائر أخواتها؛ لأنَّ جوابها لا يكون إلا نكرة؛ لأنَّها سؤال عن الحال، والحال لا تكون إلا نكرة، وسائر أخواتها تارة تجاب بالمعرفة وتارة تجاب بالنكرة...والوجه الثاني: إنَّما لم يجز المجازاة بها؛ لأنَّها لا يجوز الإخبار عنها، ولا يعود إليها ضمير، كما يكون ذلك في (مَنْ وما وأيّ ومهما)، فلما قصرت في ذلك عن نظائرها ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة. والوجه الثالث: أنَّ الأصل في الجزاء أنْ يكونَ بالحرف، إلا أنْ يضطرَ إلى استعمال الأسماء، ولا ضرورة هاهُنا تلجئ إلى المجازاة بها؛ فينبغي أنْ لا يجازى بها؛ لأنَّا وجدنا (أيًّا) تغني عنها، ألا ترى أنَّ القائل إذا قال:

---

(١).سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٥٩.

(٢).الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص٦٤٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(في أيِّ حال تكنْ أكنْ)، فهو في المعنى بمنزلة (كيف تكن أكن)، غير أنَّ هذا الوجه عندي ضعيف؛ لأنَّ (أيًّا) كما تتضمن الأحوال تتضمن الزمان والمكان ".(١)

الترجيح :

أمَّا ما ذهب إليه الكوفيون فلا صحة له؛ ومنبع ذلك أنَّ المجازاة لا تتحقق بها؛ لأنَّها تعني: (على أيِّ حال تكون أكون)، والتطابق والمساواة في جميع الأحوال محال متعذر، يقول أبو سعيد السِّيرافي معللا منع المجازاة بـ(كيف):" أنك إذا قلت:(أين يكنْ زيدٌ أكنْ)، فقد شرطت على نفسك أنَّك تساويه في مكانه، وتحل في محله، وهذا معنى ممكن غير متعذر وقوع الشرط عليه، وإذا قلت: (كيف تكن أكن)، فقد ضمنت أنْ تكون عن أحواله وصفاته كلها، وهذا متعذر وقوعه، وبعيد اتفاق شيئين من جميع جهاتهما في جميع أوصافهما "(٢)

كما أنَّ رفع الفعل بعد (كيف) دليل على أنَّ الكلامَ معلومٌ، في حين أن الكلام بعد الجزاء يكون غير معلوم، يقول أبو البركات الأنباري:" إذا رفعنا الفعل بعد (كيف) فإنَّما نقدر أنَّ هذا الكلام قد خرج على حال علمها المجازِي؛ فانصرف اللفظ إليها؛ فلذلك صح الكلام، ولم يمكن هذا التقدير في الجزم بها على المجازاة؛ لأن الأصل في الجزاء أن لا يكون معلومًا؛ لأنَّ الأصل في الجزاء أن يكون بـ(إنْ)، وأنت إذا قلت (إنْ قمْتُ قُمْتَ) فوقتُ القيام غيرُ معلوم، فلمَّا كان الأصل في الجزاء أنْ يكون غير معلومٍ بطل أنْ تقدر كيف في الجزاء".(٣)

وبناء على ذلك يكون ما ذهب إليه المبرِّد من منعه المجازاة بـ(كيف) الأرجح؛ لأنَّ كيف قاصرة عن بلوغ معاني حروف الجزاء؛ ولأنَّ جوابها لا يكون إلا نكرة، في حين أنَّ

---

(١).الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص٦٤٣-٦٤٤.

(٢).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٥٧ .

(٣).الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص٦٤٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسماء وحروف الشرط جوابها يأتي نكرة ومعرفة، كما أنَّ كيف إذا ما افترضنا أنَّها اسم شرط فإنَّ المجازاة بها تتطلب الاتفاق بجميع الأوصاف بين المشارط والمشروط عليه، وهذا التشابه التام محال، كما في قولنا: (كيف تكن أكن). ولكن لا بدَّ من الإشارة إلى أن (كيف) تؤدي وظيفة كلمات الشرط من حيث المعنى، وهذا ما قصد إليه صاحب (همع الهوامع)، نقلا عن سيبويه، إذ قال:" ولا يُجازى بـ(كيف)، وقال سيبويه وكثير: يُجازى بها معنًى لا عملاً (١)، ويجب كون فِعليها مُتَّفِقَي اللّفظ والمعنى نحو: (كيف تَصْنَعْ أصنعْ)، ولا يجوز: (كيف تجلس أذهب) بالاتفاق، ولا يُجْزَمُ بها ".(٢)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١).قال سيبويه:" وسألتُ الخليل عن قوله: (كَيْفَ تَصنعْ أصنعْ)، فقال: هي مستكرَهة وليست مِنْ حروف الجزاءِ، ومخْرَجُها على الجزاءِ؛ لأنَّ معناها: (على أيِّ حالٍ تكنْ أكنْ) ". الكتاب، ج٣، ص٦٠.

(٢).السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٩٩٨،١م، ج٢، ص٤٥٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تثنية (ذَاكَ: ذَانِك)، وتثنية (ذَلِك: ذَانِّك)

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي :" قال أبو العبَّاس :الذي يقول في الواحد (ذلك) فيدخل اللام للزيادة في البعد، يقول في التثنية: (ذانِّكَ) مشددة النون، والذي يقول:(ذاك) في الواحد، يقول في التثنية: ذانِك بالتخفيف ".(١) وقد ورد هذا الرأي في (المقتضب)، في باب المخاطبة، بقول المبرِّد:" فمن قَالَ في الرجل (ذَاكَ) قَالَ في الاثنينِ (ذَانِك). و من قَالَ في الرجل (ذَلِك) قَالَ في الاثنينِ (ذَانِّك) بتَشْديد النُّون؛ تُبدل من اللام نونا، وتُدغم إِحْدَى النونين في الأُخْرَى، كَمَا قَالَ عزَّ وَجلَّ : {فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ}(٢) ".(٣)

مناقشة الرأي:

يرى أبو العبَّاس المبرِّد أن تثنية (ذَاكَ) تكون (ذَانِك)، وتثنية (ذَلِك) تكون (ذَانِّك)، ويعلل التشديد الحاصل في نون (ذَانِّك)، بأنه نتج بسبب دخول اللام قبل النون فصارت (ذالنك)، ثم قلبت اللام نونا فصارت (ذانلك)، وأدغمت النون بالنون فأصبحت (ذَانِّك)، يقول أبو سعيد السِّيرافي:" أدخلنا اللام قبل النون فصار (ذالنك)، ثم قلبنا اللام نونا و أدغمناها في النون ".(٤) كما أنَّ التشديد يمكن أنْ يكون عوضًا من الألف المحذُوفة من (ذَا)، يقول ابن جني:" وهو في (ذَانِّك) عوض من لام (ذلك)، وقد يحتمل أن يكون عوضًا من ألف ذلك ".(٥)؛ أي الألف التي

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٦١.

(٢).سورة القصص، الآية٣٢.

(٣).المبرِّد، محمد بن يزيد، المقتضب، ج٣، ص٢٧٥.

(٤).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٦٢.

(٥).ابن جني، أبو الفتح، علل التثنية، تحقيق صبح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م، ص٨٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حذفت من الأصل:(ذالك_ذلك). تتكون (ذاك) من (ذا) وكاف الخطاب، أمَّا (ذلك) فقد أضيف إليه اللام للبعد، وأدخلت النون في (ذَانِك)؛ لإفادة التثنية. وهي تستخدم للمذكر العاقل وغير العاقل، أمَّا للمؤنث فنقول (تَانِك)، والجمع لهما (أولئك)، يقول سيبويه:" وأمَّا الأسماء المبهمة فنحو هذَا وهذِه، وهذانِ وهاتانِ، وهؤُلاءِ، وذلك وتِلْكَ، وذانِكَ وتانِكَ، و أُولئِكَ ".(١)

ويرى الزمخشري في (المفصل) أن (ذَانك) بتخفيف النون وتشديدها مثنى (ذاك)، فالأصل (ذا) للمفرد، و (ذان) للمثنى ثم دخلت كاف الخطاب فصارت (ذاك)، ودخلت لام البعد مع الكاف فصارت (ذلك)، يقول:" (ذا) للمذكر، ولمثنّاه (ذَانِ) في الرفع و (ذَيْنِ) في النصب والجرّ... ويلحق كاف الخطاب بأواخرها، فيقال (ذاكَ) و(ذَانكَ) بتخفيف النون وتشديدها... وفرق بين (ذا وذاك وذلك)، فقيل الأول للقريب، والثاني للمتوسط، والثالث للبعيد. وعن المبرِّد أنَّ (ذَانِّك) مشددة تثنية (ذَلِكَ) ".(٢)

وقد أخذ ابن السراج عن المبرِّد قوله في أصل (ذانِّك)، يقول:" فإن سألت رجلا عن رجلينِ قلت: كيف ذانكَ الرجلانِ؟ ومن قال في الرجلِ (ذَلِكَ) قال في الاثنينِ: (ذَانِّكَ) بتشديد النون، أبدلوا من اللام نونًا، وأدغمت إحدى النونين في الأخرى ".(٣)

وقد ذهب الزَّجَّاج في كتابه (معاني القرآن) إلى أنَّ (ذانِك) تثنية (ذَاكَ)، و(ذانِّك) تثنية (ذلك)، يقول:" فَـ(ذَانِّكَ) تثنيةُ (ذَلِكَ)، و(ذانِك) تثنية (ذَاكَ)، جعل بدل اللام في ذلك تشديد النُونِ في (ذَانِكَ) ".(٤)

---

(١).سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٥.

(٢).الزمخشري، أبو القاسم، المفصل في صنعة الإعراب، ص ١٨٠-١٨١.

(٣).ابن السراج، الأصول في النحو، ج٢، ص١٢٨.

(٤).الزجاج، إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨م، ج٤، ص١٤٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الترجيح :

اجتمع القراء على تخفيف النون في (ذانِك) كما يقول الفراء:" وقوله: { فَـذَانِكَ بُرْهَانَـانِ }(١) اجتمع القراء عَلَى تخفيف النون من (ذَانِكَ) وكثير من العرب يقول (فذانّك) ".(٢)

ومعنى ذلك أنَّ تشديد النون في اسم الإشارة (ذَانِّكَ) من لغات العرب، وهـو قـراءة سـبعية قرأ بها عبد الله بن كثير المكي، و أبو عمرو بن العلاء البصري وغيرهما، يقول صاحب غيـث النفع :" (فَذانِكَ) قرأ المكي والبصري بتشديد النون، فيصير من قبيل المـد الـلازم، والبـاقون بالتخفيف ".(٣)

وعلى ذلك فإنَّ رواية التشديد واردة تثبتها القراءة السبعية، والقراءات السبع متواترة عن النبي عليه الصلاة والسلام، ولا مجال لردها، والتفسير الذي قدمه المبرِّد وغيره مـن النحـاة لتـشديد النون عند تثنية (ذلك)، بسبب دخول اللام قبل نون التثنية فصارت (ذالنك) ثم قلب اللام نونًـا فصارت (ذاننك)، ثم أدغمت النون بالنون فأصبحت (ذَانِّك)، ليس بذاك القوى؛ لأنّ إدغام الـلام بالنون ضعيف، مع أنَّ القياس إدغام الأول في الثاني؛ لأن الثاني هو المتحـرك وذلـك نحـو: (مدّكر)، فالأصل فيها (مُذْتَكِر)، ثم قلبت التاء إلى دال فأصبحت (مُذْدَكر)، فقلبت الذال إلـى دال وأدغمت بالدال الثانية فأصبحت (مدّكر) ، وقد ذهب لذلك أبو سعيد السِّيرافي بقوله :"وهذا نظير (مدّكر) بالدال غير المعجمة، وهو القياس؛ لأنَّ حكم الحرف الأول أن يكون هـو المـدغم فـي الثاني؛ لأنَّ الثاني هو المتحرك الظاهر. إلا أنَّ إدغام اللام في النون ليس بـذاك القوى كـإدغام

---

(١).سورة القصص، الآية٣٢.

(٢).الفرَّاء، أبو زكريا، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م، ج٢، ص ٣٠٦.

(٣).المالكي، علي بن محمد، غيث النفع في القراءات السبع، تحقيق أحمد محمـود عبـد الـسميع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ، ٢٠٠٤م ، ص ٤٥٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذّال في الدّال ".(١) والرَّاجح أنَّ التشديد منبعه أنَّ (ذَانِّكَ) يتكون في الأصل من (ذَا) وفي حالة التثنية نضيف الألف والنون فيصبح الاسم (ذاان) فتحذف الألف لاجتماع الساكنين، فتنتج (ذان) بإضافة الألف والنون للتثنية، وذلك بحذف ألف (ذا)، وثبوت ألف التثنية؛ والذي يثبت أن الألف الموجودة ألف التثنية؛ أنَّها تقلب ياء في حالة الجرّ والنصب، وعلى ذلك فإنَّ اسم الإشارة (ذانّك) مكون من حرف واحد ألا وهو (الذال)، في حين أنَّ الألف والنون للتثنية، والكاف للخطاب، وهكذا يكون اسم الإشارة حرفًا واحدًا، وأما اللام فقد زيدت على المفرد (ذلك)؛ لإفادة البعد، فإذا كانت التثنية على الأصل (ذا) فإنَّها تكون كما ذكرنا (ذاان)، فإنْ أضفنا كاف الخطاب قلنا (ذانِك)، وعلى ذلك فالتشديد (ذانِّك) من باب عدم ترك الاسم حرفًا واحدًا. وقد أشار إلى ذلك الجوهري في الصحاح، بقوله:" وإنَّما شدَّدوا تأكيدًا وتكثيرًا للاسم؛ لأنَّه بقى على حرف واحد، كما أدخلوا اللام على ذلك، وإنَّما يفعلون مثل هذا في الأسماء المبهمة لنقصانها ".(٢)

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٦٢ .

(٢).الجوهري، أبو نصر، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م، ج٦، ص٢٥٥٠.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علة بناء (فَعَالِ) في ما كان واقعًا موقع المصدر نحو: (فَجَارِ و بَدَادِ)

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" أما القسم الثاني من (فعالِ) إذا كانت في معنى المصدر فليست تكون مبنية إلا أن تكون معرفة مؤنثة معدولة. وذلك نحو: (فَجارِ وبدادِ) . قلنا: (فَجارِ) فكأنَّا أردنا (الفَجْرَة)، و الفَجْرَةُ مؤنثة معرفة، و(فَجار) معدولة عنها، واجتمع فيها العدل والتأنيث والتعريف، فزعم سيبويه أنَّ الذي أوجبَ بناءها مشابهتها لفعالِ التي تقع في الأمر، ومشابهتها إياها أنَّهما معرفتان مؤنثتان. وزعم أبو العبَّاس أنَّ الذي أوجب بناءها: أنَّها لو كانت مؤنثة معرفة غير معدولة؛ لكان حكمها أنْ لا تصرف، فلما عُدِلتْ زادها العدل ثِقَلا، فلم يبقَ بعد منع الصرف إلا البناء، فبنيت لذلك ".(١)

مناقشة الرأي:

المعنى المراد مما سبق أنَّ ما كان على وزن (فَعَالِ)، ووقع موقع المصدر نحو (فَجَارِ) التي سدت مسد مصدرها (الفَجْرَة)، و(بَدَادِ) التي وقعت موقع المصدر(بِدَدًا)، يبنى على الكسر؛ لاجتماع التأنيث والعدل والتعريف، في حين يرى المبرِّد أنَّ السبب في بنائِها على الكسر أنَّها قبل العدل كانت غير منصرفة، فلما عدلت ازدادت ثقلا فبنيت، وكذلك عنده ما كان معدولا عن اسم فاعله، نحو: (حَذَامِ وقَطَامِ) المعدولين عن حاذمة وقاطمة.

وقد قسم المبرِّد ما كان على وزن (فَعَالِ) إلى خمسة أقسام، يقول :" اعلم أَنَّ الأَسماءَ التي تكون على هذا الوزن على خَمْسَة أضْرُب: فأَربعة منها معدولة، وَضرب على وَجْهِه؛ فَذَلِك الضَّرْبُ هُوَ مَا كَانَ مذكَّرًا، أَو مؤنَّثًا غَيْرَ مُشْتَقٍّ، و يجمع ذلك أنْ تكون ممَّا أصلُه النكرةُ. فأمَّا

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٦٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المذكر فنحو قولك: (رَبَابِ، وسَحَابِ، وجَمَالِ).وأمَّا المؤنث فنحو قولك: (عَنَاقِ، وأَتَانِ، وصَنَاعِ) فما كان من هذا مذكَّرًا فمصروف إذا سمَّيت به رجلا، أو غيره من المذكَّر. وما كان منه مؤنَّثًا فغير مصروف في المعرفة، و مصروف في النكرة، لمذكَّرٍ كان أو لمؤنَّث. وأمَّا ما كان معدولا فمَجْرَاه وَاحِدٌ في العَدْل وإن اختلفت أنواعه. فمن ذلك ما يقع في معنى الفِعْل، نحو قولك: (حَذَارِ يا فتى)، و(نَظَارِ يا فتى)، ومعنَاه: احذرْ، وانظرْ، فهذا نوع. ومنه مَا يقع في موضع المصدر نحو قولك: (الخيل تعْدُو بَدَادِ يا فتى) ومعناهُ: بِدَدًا، ومِثْله: (لا مَسَاسِ يَا فتى)؛ أيْ:لا مُماسَّة، فهذا نوع ثانٍ. وتكون صفة غالبة حَالَّة مَحل الاسم؛ كتسميتهم المنيَّةَ: (حَلاقِ يا فَتى)، فهذا نوع ثالِث، والنَّوع الرابِع ما كان معدولا للنساء؛ نحو: (حَذَامِ وقَطَامِ)، إلا أَنَّ جملَة هذا أَنَّه لا يكون شيء من هذه الأنواع الأربعة إلا مؤنّثة معرفة، فَأَمَّا مَا لم يكن كَذَلِك فَغير دَاخل في هذا الباب".(١)

والمقصود بالمعدولة أنَّها معدولة عن الاسم؛ فـ(حَذَامِ) معدولة عن حاذمة، و(قَطَامِ) معدولة عن قاطمة و (حَلاقِ) معدولة عن الحالقة، وأمَّا كونها صفات فلأنَّها صفات للأعلام وهكذا .

والخلاف الواقع بين سيبويه والمبرِّد أنَّ المبرِّد كما سبق يعلل البناء: بأنَّها قبل العدل كانت غير منصرفة، أمَّا عند سيبويه فالذي يوجب البناء مشابهتها لفعالِ التي تقع في الأمر بالتعريف والتأنيث، عِلْمًا أنَّ المبرِّد لا ينكر هذا التشابه، يقول سيبويه:" وممَّا جاء اسمًا للمصدر قولُ الشاعر النابغة:

إنّا اقْتَسَمْنا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتَ فَجارِ.(٢) [البحر الكامل]

---

(١).المبرِّد، محمد بن يزيد، المقتضب، ج٣، ص٣٦٨.

(٢).البيت للنَّابِغَة الذُّبياني (ت ١٨ ق هـ)، انظر ديوان النابغة الذُّبياني، شرح وتقديم عباس عبد السَّاتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م، ص٨٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ففَجَارِ معدولة عن الفَجْرَة. وقال الشاعر:

فقال امْكُثِي حتَّى يَسارِ لَعَلَّنا نَحُجُّ معًا قالتْ: أعامًا وقابِلَهْ (١) [البحر الطويل]

فهي معدولة عن المَيْسَرة. وأُجري هذا الباب مُجرى الذي قبله؛ لأنَّه عُدِل كما عُدل؛ ولأنَّه مؤنّث بمنزلته ".(٢)؛ أيْ (يَسَارِ) حيث وقع على وزن(فَعَالِ) معدولا عن المصدر(المَيْسَرة).

وبذلك يكون المبرِّد متفرّدًا بسبب البناء على الكسر، فمنع الصرف عنده هو سبب البناء؛ لأنَّ توالي العلل يوجب البناء، يقول المبرِّد:" ولمَّا كان المؤنَّث معدولا عمَّا لا ينصرف عُدِل إلى ما لا يُعرب؛ لأنَّه ليس بعد ما لا ينصرف إذ كان ناقصًا منه التنوينُ إلا ما يَنزِع منه الإعراب؛ لأنَّ الحركة والتنوين حَقُّ الأسماء، فإذا أَذهب العَدْلُ التنوينَ لعلَّة أَذْهَبَ الحركةَ لعلَّتين. واختير له الكسر؛ لأنَّه كان معدولا عمَّا فيه علامة التأنيث، فعُدل إلى ما فيه تلك العلامة؛ لأنَّ الكسر من علامات التأنيث، ألا ترى أنَّك تقول للمؤنث: (إنَّكِ فاعلة)، و(أنتِ فعلتِ)، و(أنتِ تفعلين) ".(٣)

ومعنى ذلك أنَّه ليس بعد المنع من الصرف إلا منع الإعراب، فقد منع من الصرف بعلة التأنيث والتعريف، فلمَّا منع بعلتين كانت علة العدل هي سبب البناء على الكسر، واختير الكسر ؛ لأنَّه يلزم الضمائر دلالة على المؤنث نحو: (أكلتِ).

وقد ردَّ قوله الكثير من النحاة، ومن ذلك ما جاء به ابن جني في(الخصائص)، حين أقرَّ فساد ما ذهب إليه المبرِّد، يقول:" فأمَّا قول من قال: إنَّ الاسم الذي اجتمَع فيه سببان مِنْ أسباب منع

---

(١).نسبه يوسف بن أبي سعيد السِّيرافي، لحُمَيد بن ثَوْر الهلاليّ (ت٣٠هـ)، انظر شرح أبيات سيبويه، ج٢، ص٢٧٣. وأثبته عبد العزيز الميمنى في ديوان حُمَيد بن ثَوْر، برواية:

فَقُلْتُ امْكُثِي حتَّى يَسَارِ لَوْ أَنَّنَا نَحُجُّ فقالَتْ لِي أَعَامٌ وقَابِلُ

انظر ديوان حُمَيد بن ثَوْر الهلاليّ، تحقيق عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د ط)، ١٩٦٥م، ص١١٧.

(٢).سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٢٧٤-٢٧٥.

(٣).المبرِّد، محمد بن يزيد، المقتضب، ج٣، ص٣٧٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصرف فمُنِعَه، إذا انضمَّ إلى ذلك ثالثٌ امتنع من الإعراب أصلا، ففاسد عندنا من أوجه؛ أحدها: أنَّ سبب البناء في الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف، وترك الصرف؛ إنَّما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير. وأمَّا تمثيله ذلك بمنع إعراب (حَذَامِ و قَطَامِ)، وبقوله فيه: إنَّه لمَّا كان معدولا عن حاذمة، وقاطمة، وقد كانتا معرفتين لا تنصرفان، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب البتَّة فلاحقٌ في الفساد... ذلك أنَّ علّة منع هذه الإعراب إنَّما هو شيء أتاها من باب: دَرَاكِ ونَزَالِ ثمَّ شُبِّهت حَذامِ، وقَطامِ، ورَقَاشِ، بالمِثال، والتعريف والتأنيث، بباب دَرَاكِ ونَزَالِ، على ما بيَّنَّاه هناك. فأمَّا أنَّه لأنَّه ليس بعد منع الصرف إلاَّ رفع الإعراب أصلا فلا ".(١)

وبناء على ما سبق فإنَّ ابن جني يرى أنَّ بناء الاسم يقع مشابهة للحرف، وليس بسبب المنع من الصرف، وقد أقر علي بن عيسى الرّبعيّ (ت٤٢٠هـ) مشابهتها للحروف لتضمنها معنى علامة التأنيث في حَاذمة وقَاطمة، وقد وصف ابن الشجري هذا الرأي بأنَّه لم يسبق إليه أحد _ وذلك من باب الاستهجان _ يقول ابن الشجري:" ولعليّ بن عيسى الرّبعي، في بناء حذامِ ونظائرها علّة لم يسبق إليها، وهى تضمّنهنّ معنى علامة التأنيث التي في حاذمة وقاطمة وراقشة، فلمَّا عُدِلْنَ عن اسم مقدّرة فيه تاء التأنيث، وجب بناؤهنّ؛ لتضمّنهنّ معنى الحرف ".(٢) وليس الكلام على ما قال؛ لأنَّهم عدلوا (بَدَادِ) عن (بِدَدًا)، وهو خالٍ من تاء التأنيث.

وعلة البناء عند ابن الشجري ليس ما سبق، بل حملا على باب (نَزَالِ)، يقول:" إنَّما بنيت فَعَالِ

---

(١).ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٥٦م، ج١، ص١٧٩-١٨٠.

(٢).ابن الشجري، ضياء الدين، أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩١م، ج٢، ص ٣٦٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه، وفَعَالِ المعدولة عن المصدر، والمعدولة عن الصّفة الغالبة، حملا على باب (نَـزَالِ)؛ لأنَّ المشابهة بينهما من أربعة أوجه: أحدها: الموازنة، والثاني: العدل، والثالث: التأنيث، والرابع: أنهنّ كلّهنّ أعلام وضعن لمسمّيات بهنّ ".(١) و يقصد بالموازنة تشابه الوزن بينها.

وقد قدَّم ابن جني حُجَّة أخرى تردُّ ما ذهب إليه المبرِّد، وهي أنَّا نجدُ من الأسماء ما اجتمع فيه أكثر من ثلاثة موانع للصرف ولكنها بقيت معربة، يقول:" ومما يُفسِد قول من قال: إنَّ الاسم إذا مَنعه السببان الصرفَ فإنَّ اجتماع الثلاثة فيه ترفع عنه الإعراب أنَّا نجدُ في كلامهم من الأسماء ما يجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف، وهو مع ذلك معرب غير مبنيّ. وذلك كامرأة سمَّيتها بـ(أَذْرَبِيْجَان) فهذا اسم قد اجتمعت فيه خمسة موانع: وهي التعريف، والتأنيث، والُعجْمة والتركيب، والألِف والنون، وكذلك إنْ عَنَيت بـ(أذربيجان) البلدة والمدينة؛ لأنَّ البلد فيه الأسباب الخمسة؛ وهو مع ذلك معرب كما ترى، فإذا كانت الأسباب الخمسة لا ترفع الإعراب فالثلاثة أحجى بألاَّ ترفعه ".(٢)

الترجيح:

ما استحق البناء على الكسر هو اسم الفعل الذي يسد مسد فعل الأمر نحو (حَـذَارِ) بمعنى: (احذَرْ) ، وما وقع موقع المصدر نحو (فَجَارِ) الذي سد مسد مصدره (الفَجْرَة)، وما كان مأخوذًا أو معدولا عن الصفة نحو: (حَلاقِ) التي هي صفة لكل ما يحلق به، وقالوا: حلاق للمنية، وما كان معدولا عن اسم الفاعل نحو: (حَذَامِ) وهي معدولة عن حاذمة، و(قَطَامِ) المعدولة عن قاطمة.(٣)

---

(١).ابن الشجري، ضياء الدين، أمالي ابن الشجري، ج٢، ص ٣٦٢.

(٢).ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج١، ص١٨٠.

(٣).انظر شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، أبو سعيد، ج١، ص٦٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والرَّاجح أنَّ هذا الباب حمل على اسم فعل الأمر المبني على الكسر قياسًا، لا على مـــا جاء به أبو العبَّاس من أنَّ اجتماع العلل أدى إلى البناء، فقوله مدخول كما يقول أبو ســـعيد الـــسِّيرافي، وذلك:" أنَّ الشيء إذا اجتمع فيه علتان يمنعان الصرف أو ثلاث أوأربع، كانت القصة واحدة في منع الصرف حسب، فلا يجاوز به اجتماع العلل إلى البناء؛ لأنَّ البناء يقـــع بمـــشاكلة الحـــروف ومناسبتها والوقوع موقعها. ومنع الصرف إنَّما يكون؛ لاجتماع علتين فصاعدًا في الاســـم مـــن العلل التي تمنع الصرف، والدليل على ذلك أنَّ (صحراء) ونحوها لا تنصرف وهي نكـــرة، وإذا سمينا بها مؤنّثًا لمْ يزدْها التعريف ثقلا يخرجها إلى البناء ".(١) و (عُمَر) كذلك اسم ممنوع مـــن الصرف وهو علم معرفة و معدول عن (عامر)، فلو زدنا عليه علة التأنيث وسمَّينا بها مؤنثا لما جاز أنْ يبنى؛ لأنَّه اسم معرب باتفاق النحاة وهذا دليلٌ قاطعٌ على أنَّ اجتمـــاع العلـــل لا يحيـــل الاسم إلى البناء.

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص ٦٤-٦٥.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعارف المفردة كلها إذا نوديت نكّرت، ثمَّ تنادى فتكون معارف بالنداء

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" فإن قال قائل: أمَّا (رَجُل) وسائر المنكورات، فقد علمنا أنَّه يصير معرفة بالنداء إذا قصد قصده، فما الدليل على بناء (زيد) وسائر المعارف المفردة قبل النداء؟ قيل له: المعارف المفردة كلها إذا نوديت نكرت، ثم تنادى فتكون معارف بالنداء، فهذا قول أبي العبَّاس محمد بن يزيد ".(١)

وقد أشار المبرِّد إلى الرأي السابق في كتابه (المقتضب) في غير موضع، من ذلك قوله:" و(زيد) وما أشبهه في حال النداء معرفة بالإشارة، مُنْتَقَل عنه ما كان قبلَ ذلك فيه من التعريف. ألا ترى أنَّك تقول _ إذا أردت المعرفة _: (يا رجلُ أقبل). فإنما تقديره: (يا أيُّها الرجلُ أقبل)، وليس على معنى معهود، ولكن حدثت فيه إشارة النداء، فلذلك لم تدخل فيه الألف واللام، وصار معرفة بما صارت به المبهمة معارف، والمبهمة مِثْلُ: هذا وذاك وهذه ".(٢)

وجاء عنه أيضًا قوله:" واعلم أنَّ الاسم لا يُنادى وفيه الألف واللام؛ لأنَّك إذا ناديته فقد صار معرفة بالإشارة بمنزلة هذا وذاك، ولا يدخل تعريف على تعريف؛ فمن ثم لا تقول: (يا الرجل تَعالَ) ".(٣) وكذلك نجد تأكيدا لهذا الرأي في كتابه الكامل في اللغة، بقوله: "ويقال في النداء للئيم: (يا لُكع)، وللأنثى: (يا لَكاع)؛ لأنَّه موضع معرفة، كما يقال: يا فسق ويا خبث، فإن لم ترد أن تعدله عن جهته قلت للرجل: يا ألكع، وللأنثى يا لكعاء، وهذا موضع لا تقع فيه النكرة ".(٤)

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص ٨٤.

(٢).المبرِّد، محمد بن يزيد، المقتضب، ج٤، ص٢٠٥-٢٠٦.

(٣).المصدر نفسه، ج٤، ص٢٣٩.

(٤).المبرِّد، محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٧م، ج١، ص ٢٠٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مناقشة الرأي:

يرى المبرِّد أن أداة النداء تسد مسد أل التعريف، لذا لا يجوز أن تدخل أدوات النداء على (أل) التعريف؛ وذلك أنَّ أداة النداء هي التي تكسب المنادى التعريف؛ لأنَّ هذا موضع لا تقع فيه النكرة، وقبل البدء بذكر من وافقه ومن عارضه في ذلك لا بدَّ أنْ نبين المقصود بالاسم المعرفة والاسم النكرة، يقول أبو البقاء العكبري:" المعرفة في الأصل مصدر كـ(العرفان) ،ولذلك تقول: (رجل ذو معرفة)، ثمَّ نُقِلَ فَجُعِل وصفًا للاسم الدالّ على الشيء المخصوص؛ لأنَّه يعرف به، وهو يدلّ عليه. وأمَّا النكرة فمصدر نكرت الشيء نكرة ونكرًا إذا جهلته ثمّ وصف به الاسم الذي لا يخصّ شيئًا بعينه ".(١)

يتفق الجرجاني مع المبرِّد على أنَّ الاسم المعرفة تنتزع منه العَلَمية إذا صار اسمًا منادى، ثم يرد إليه التعريف بفعل أداة النداء، يقول في المقتصد:" فإذا تقرَّر أنّ الضمّ، وإدخال (يا) من أسباب التعريف، وجب أنْ يكون (زيدٌ) في قولك: (يا زيدُ) قد انتزع منه معنى العلمية، فجعل شائعا في أمةٍ، نحو قولك: (واحدٌ من الزَّيْدينَ)، ثم عرف بالنداء فقيل: (يا زيدُ)، كما يقال: (يا رجلُ) ".(٢)

ومعنى ما سبق أنَّ دخول أداة النداء يحقق التعريف للنكرة، ويحقق التعريف للمعرفة بعد نزع معنى العلمية فأل التعريف تفيد التعريف، في حين أداة النداء تفيد التخصيص فعند قولنا :يا رجلُ نكون قد خصصنا الرجل بالخطاب من بين جنسه، يقول أبو علي الفارسي:" والمعرفة في غير النداء نحو: زيد، والنكرة نحو: رجل، يستويان في التعريف إذا ضمَّا كقولك: يا زيدُ، ويا رجلُ،

---

(١).العكبري، أبو البقاء، اللُباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م، ج١، ص ٤٧١.

(٢).الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، ج٢، ص٧٥٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسبب التعريف في (رجل) أنَّك أقبلت على واحد من الجنس وخصصته بالنداء فجرى مجرى أنْ تقول: (يا الرجل) ".(١)

وقد دافع ابن يعيش في (شرح المفصل) عن رأي المبرِّد، فالقول عنده ما قاله أبو العبَّاس، يقول:" فإنْ قيل: هل التعريف الذي في (يا زيدُ) و(يا حكمُ) في النداء تعريف العلمية بقي على حاله بعد النداء كما كان قبل النداء، أم تعريف حدثَ فيه غيرُ تعريف العلمية؟ فالجواب أنَّ المعارف كلها إذا نوديت تنكرت، ثم تكون معارف بالنداء.هذا قول أبي العبَّاس المبرِّد... والقول ما قاله أبو العبَّاس ".(٢) وقد ذكر أبو البركات الأنباري حُجَّة البصريين في مسألة القول في نداء الاسم المحلى بأل، التي تدل على أنَّ المعارف تفقد تعريفها عندما تنادى، وثم تكسب التعريف بالنداء، يقول:" وأمَّا البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا: إنَّما قلنا: إنَّه لا يجوز ذلك؛ لأنَّ الألف واللام تفيد التعريف، و (يا) تفيد التعريف، وتعريفان في كلمة لا يجتمعان؛ ... وذلك لأنَّ تعريف النداء بعلامة لفظية، وتعريف العلمية ليس بعلامة لفظية ".(٣)

ومن أبرز من عارض المبرِّد في هذا الرأي ابنُ السراج فقد أنكر رأيه وعدّه فاسدًا، ومنطلقه في ذلك أنَّ هناك أسماء لا تَعْرِفُ أحدًا له مثل هذا الاسم،نحو لفظ:(الفرزدق) فهو لا يلتبس بغيره وعلى ذلك لا يكون معرفة بالنداء فقط، ولا يكون نكرة، يقول:" فأمَّا: (يا زيدُ)، فزيد وما أشبهه من المعارف معارف قبل النداء، وهو في النداء معرفة كما كان،ولو كان تعريفه بالنداء لقدر

---

(١).الفارسي، أبو علي، الإيضاح العضُدِي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، جامعة الرياض، ط١، ١٩٦٩م، ج١، ص٢٢٧. (في حاشية الأصل)

(٢).ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ج١، ص٣١٩-٣٢٠.

(٣).الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ج١، ص٣٣٧-٣٣٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنكيره قبل تعريفه، ويحيل قول من قال: إنَّه معرفة بالنداء فقط، أنَّك قد تنادي باسمه من لا تعلم له فيه شريكًا، كما تقول: يا فرزدق أقبل ".(١) و إذا نصب الاسم بعد أداة النداء نحو قولنا: (يا رجلا أقبل)، بقي الاسم على نكرته؛ لأنّه لم يقصد به رجلا بعينه.(٢)

وما ذكره ابن السراج ضعيف لا قوة فيه، لسبب ساطع مفاده أنَّه لا يمكن لأحد أنْ يلمَّ بأسماء البشرية.

وذهب لذلك ابن جني، بقوله:" والمعرفة أيضًا على ضربين: أحدهما: ما كان معرفة قبل النداء ثم نودي فبقي على تعريفه نحو: (يا زيد) و(يا عمرو)، والثاني: ما كان نكرة ثم نودي فحدث فيه التعريف بحرف الإشارة والقصد، نحو: (يا رجلُ)، وكلا الضربين مبني على الضم ".(٣)

وجاء في (حاشية الصَّبَّان) أنَّ المعرف يبقى على تعريفه وإنَّما يزداد بالنداء وضوحًا، يقول:" أمّا المنكر غير المقصود نداؤه بعينه فهو باق على تنكيره، و أمّا المعرف قبل النداء فالصحيح بقاؤه على تعريفه وإنَّما زاده النداء وضوحًا ".(٤)

الترجيح:

ردَّ أبو سعيد السِّيرافي ما جاء به أبو بكر ابن السراج من رفضه لرأي المبرِّد، ويفسر ردّه هذا بأنَّ ما جاء به غير لازم من جهات، يقول:" والقول عندي ما قاله أبو العبَّاس، وما أدخله عليه أبو بكر غير لازم من جهات، إحداهن: أنّهم لم يختلفوا أنَّ الاسم العلم يجوز إضافته، ومتى أضيف تعرف بالإضافة، وغير جائز أنْ يعرف بالإضافة إلا وقد نزع عنه التعريف الذي كان

---

(١).ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص٣٣٠.

(٢).انظر المصدر نفسه، ج١، ص٣٣١.

(٣).ابن جني، اللمع في العربية، ص ١٠٦.

(٤).الصَّبَّان، محمد بن علي أبو العرفان، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م، ج١، ص ١٥٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيه ونُكِّر، كقولك: قام زيدكم، وقعد زيدكم، وأشباه ذلك.والأخرى أنَّ هذه الأسماء المفردة التي لا إشكال لها فيما نعلم، غير جائز أنْ يجعل ذلك قضية لازمة لا إشكال لها؛لأنَّه ليس لعاقل أنْ يقول ليس في العالم من اسمه الفرزدق، أو لم يكن في العالم من اسمه الفرزدق سوى رجل واحد".(١) والكلام واضح مفاده أنَّ الاسم المعرف بالعلمية قد ينزع منه التعريف إذا أضيف؛ لأنَّ الإضافة لا تدخل إلا النكرة، وذلك كما في قولنا: (زيدكم). وعلى ذلك ليس من الغريب أنْ نقول: إن أداة النداء تنكر الاسم وتُعدُّه للتعريف بها ، والوجه الثاني كما سبق وأشرنا لا يمكن الإحاطة بأسماء البشر، فلا نستطيع أنْ نقول: إنَّ اسمًا معينًا معرفة لا ينكر؛ لأنَّه لا شبيه مثله موجود، وكذلك كلمة (الفرزدق) معرفة بأل التعريف، فإذا نوديت نكرت بحذف أل التعريف، وعرفت بالنداء. وتبع ابنُ يعيش السِّيرافي في ما قال، مدافعًا عن رأي المبرِّد، يقول:" وقد خالفه أبو بكر ابن السراج ،أيْ: خلاف الصواب، وزعم أن قول أبي العبَّاس فاسد، قال: وذلك أنه قد وقع في الأسماء المفردة ما لا يشاركه فيه غيره، نحو:(فرزدق)، وزعم أنَّ معنى تنكير اللفظ أنْ تجعله من أمةٍ كل واحد منهم له مثل اسمه. والقول ما قاله أبو العبَّاس، وما أورده أبو بكر فغير لازم، لأنَّه ليس ممتنعًا أنْ يسمي الرجل ابنه، أو عبده الساعة فرزدقًا، فتحصل الشركة بالقوة والاستعداد. ونظير ذلك أنَّ الشمس والقمر مِنْ أسماء الأجناس، فتعرّفهما بالألف واللام، وإذا نزعناهما منهما، صارا نكرتين، وإنْ لم يكن لهما شريك في الوجود فإنما ذلك بالاستعداد، لأنّه ليس مستحيلا أنْ يخلق الله مثلهما ".(٢)

ويصطدم كلام المبرِّد بكلمات تنادى ولا تسقط منها (أل) التعريف، نحو: (يا الله) فمع أن أداة النداء دخلت، إلا أنَّ أداة التعريف لم تحذف، كما أنَّ رأي المبرِّد ضعّف لأنَّ الأسماء

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص ٨٥.

(٢).ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج١، ص٣٢٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموصولة وأسماء الإشارة معارف، ولا تنكر عند دخول (أل) التعريف، يقول الرضي الأستراباذي:" وقال المبرِّد، في الأعلام، إنَّها تنكر ثم تعرف بحرف النداء، ولا يتم ما قال في: (يا الله)، و(يا عبد الله) ".(١) وينقل لنا الرضي رأي المازني بأسماء الإشارة عندما تنادى، يقول:" وقال المازني، في اسم الإشارة: ينكر ثم يجبر بحرف النداء".(٢)

والرَّاجح أنَّ ما جاء به المبرِّد من أنَّ الاسم المعرف (بأل) ينكر إذا نودي، ثم يعرّف بالنداء هو الصواب؛ لأنَّ أداة النداء أشد تعريفا من أل التعريف؛ لأنها خطاب موجه مقصود مخصص لاسم معلوم، والرد على مذهب الكوفيين ومن تبعهم بجواز نداء الاسم المعرف، بأل التعريف(٣) أنّ عدم سقوط (أل) التعريف مع النداء قليل لا يقاس عليه، بل ويعد في الشعر من الضرورة، يقول السيوطي:" ولا ينادى المعرف بـ (أل) فلا يقال: (يا الرجل) إلا في الضرورة؛ لأنَّ في ذلك جمعًا بين أداتي التعريف. وجوّزه الكوفيون في الاختيار. ومن وروده في الشعر قوله:

(فيا الْغُلامانِ اللّذانِ فَرّا) ".(٤) [بحر الرجز]

وقد منع ذلك أيضًا ابن عقيل، بقوله:" لا يجوز الجمع بين حرف النداء وأل في غير اسم الله تعالى، وما سمي به من الجمل إلا في ضرورة الشعر كقوله:

فيا الْغُلامانِ اللّذانِ فَرَّا...".(٥)

أمَّا الردّ على من احتج بدخول أل التعريف على اسم الجلالة، فهو أنَّ (أل) هنا ليست للتعريف؛

---

(١).الأستراباذي، الرضي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ج١، ص٣٧٤.

(٢).المصدر نفسه، ج١، ص٣٧٤.

(٣).انظر، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، للأنباري، ج١، ص٣٣٥.

(٤).السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج٢، ص٣٦. البيت من الرّجز، قائله مجهول، عجزه (إياكما أَن تُكسِبانَا شَرًّا). انظر الأصول في النحو، ج١، ص ٣٧٣.

(٥).ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٩٨٠م، ج٣، ص٢٦٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأنّ الله واحد لا شريك له، فهو لا يتعدد فيحتاج إلى تعريف، وقيل إنّ (أل) عوض عن الهمزة المحذوفة؛ لأن الأصل (إله)، والرأي الثالث كثرة ورود كلمة (الله) بأل التعريف جعلها ملازمة لها حتى في النداء، وهذا ما ذكره العكبري، بقوله:" وأمَّا اسم الله تعالى فتدخل عليه لثلاثة أوجه: أحدُها: أنَّ الألف واللام فيه لغير التعريف؛ لأنّه سبحانه واحدٌ لا يتعدَّد فيحتاج إلى التعيين، ودخول (يا) عليه للخطاب. والثاني: أنَّ الألف واللام عوض من همزة (إله)، وذلك أنَّ الأصل فيه (الإله) فحذفت الهمزة حذفًا عند قوم، وعند آخرين ألقيت حركتها على (اللام)، ثمَّ أدغمت إحداهما في الأخرى فنابت اللام عن الهمزة، فاجتمعت مع (يا) من هذا الوجه. والثالث: أنَّه كثر استعمالهم هذه الكلمة فخفَّ عليهم إدخال (يا) عليها ".(١)

أمَّا تنكير الأعلام إذا نوديت ثم تعريفها بالنداء فهو من باب أنْ المعرف لا يعرف، والأمر في هذا على ما ذهب إليه الصبَّان، وهو أنَّ النداء زاده وضوحا عبر تخصيص العلم في جنسه.

وأمَّا أسماء الإشارة فهي معارف مبهمة ومبنية، قبل النداء وبعده فما الدليل على تنكيرها، ثم تعريفها؟ بل الأمر كما سبق لا يتعدى الزيادة في الوضوح؛ ولكن الذي دفع المبرِّد لما قال أنَّه قاس حذف (أل) على كل الباب. ويعجبني ما قاله عباس حسن من أنَّ هذا الكلام لا خلاف فيه؛ من حيث إنَّ المعارف قبل النداء وبعد النداء تبقى معارفَ، فلا جدوى من التنكير ثم التعريف إنْ وجد، وهذا ما يفهم من قوله:" العلم المفرد إذا نودي، وجب بناؤه على الضمة؛ وأنَّه بعد النداء معرفة لاشك في تعرفه، علم لا خلاف في علميته. ولا يعنينا بعد هذا أنْ يكون تعرفه وعلميته هما السابقان على النداء، أو مجلوبان بعد النداء، مجددان بسببه؛ لأنَّه في الحالتين علم ".(٢)

---

(١).العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٣٣٦.

(٢).عباس، حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٦٦م، ج٤، ص١١.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تـــنـــويـــن (أوانٍ)

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" قال أَبُو العبَّاس: إنَّما نُوّن من قِبَل أنَّ (الأوان) من أســماء الزمــان، وأسماء الزمان قد تكونُ مضافات إلى الجمل، كقولك: (هذا يومُ يقومُ زيدٌ)، و(أَتَيْتُكَ زَمَنَ الحَجَّاجُ أَمِيْرٌ). فإذا حذفت الجُمل عوضت منها التنوين، كَمَا فَعلْتَ فِي مَا أُضيف عَلى غيــر المُــتَمَكِّن؛ كقولك: (يومئذٍ)، و(حينئذٍ). فهذا معنى ما قاله أَبُو العبَّاس ".(١)

وقد أجاز السِّيرافي أيضًا هذا التنوين (أوانٍ)؛ لحذف المضاف إليه، بقوله:" أنَّه كان مضافًا إلى جملة حذفت عنه فاستحق التنوين عوضًا من حذفها ... إذ قد صيرت في معنى (إذْ) حين حذفت الجملة منها، وبقي فيها عوضها وهو التنوين، فصار كاسم حذف بعضه، وبقي بعــضه، والتقــى في آخره ساكنان: التنوين الذي دخل عوضًا، والنون الذي ينبغي إسكانه للبناء فكسرت ".(٢)

مناقشة الرأي:

يرى المبرِّد أنَّ (أوانٍ) إذا ما بني فإنَّه يبنى على تنوين الكسر، كما في قول الشاعر:

طَلَبُوا صُلْحَنَا و َلاَتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاء. (٣) [البحر الخفيف]

وعلة البناء على تنوين الكسر أنَّ (الأوان) من أسماء الزمان، وهو لا يكون إلا مضافًا، وما بعده مضاف إليه، كما هو الحال في أسماء الزمان نحو: (حيثُ، وإذْ، وإذا)؛ التي تلزم الإضافة للجمل

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٩٨. وقد تتبعت الــرأي فــي كتــابي المبــرِّد: المقتضب، والكامل في اللغة والأدب، ولم أعثر عليه.

(٢).المصدر نفسه، ج١، ص٩٨.

(٣).البيت لأبي زُبَيْد الطائي المنذر بن حرملة (ت ٦٢هــ)، انظر الأصول في النحو، لابــن الــسراج ، ج٢، ص ١٤٣. والخصائص، ج٢، ص٣٧٧. والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، ج١، ص١٠٩. وشرح التسهيل، ج١، ص ٣٧٨. وخزانة الأدب، ج٤، ص١٨٣. وحاشية الصبان على شرح الأشمونى، ج١، ص ٣٧٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على وجه الدوام، أو ما قد يضاف إلى الجمل أو المفرد نحو: (يوم و زمن وقبل وبعد)، وغيرها من الظروف. فلمَّا حذفت جملة المضاف إليه في قول الشاعر(... لاَتَ أَوَانٍ)، وتقديرها: (و لات أوان طلبوا)؛ بمعنى: ليس الأوان أوان طلب الصفح، بني (أوان) على السكون الذي هو أصل البناء، فالتقى ساكنان: الألف في أوان، وسكون النون (أوانْ)، فبني على الكسر للتخلص من التقاء الساكنين، ثمَّ نوَّن عوضًا عن الجملة المحذوفة؛ لأنَّ التنوين علم التنكير، ومثيل ذلك: (يومئذٍ وحينئذٍ)؛ فـ(إذْ) حقها أنْ تضاف إلى جملة نحو قولنا: (زُرتُكَ إذْ ذهبَ المرض)، فإذا حذفت الجملة عوّض عنها بالتنوين، يقول البغدادي:" على أنَّ أصله عند المبرِّد و السِّيرافي: (و لاَتَ أوانَ طلبُوا)، فحذفت الجملة، و بُنِي (أوان) على السكون أو على الكسر، ثمَّ أبدل التنوين من المضاف إليه كما في (يومئذٍ) ".(١)

وتبع ابنُ السراج شيخه المبرِّد في هذا الرأي، فعلة البناء على التنوين عنده أيضًا حذف المضاف إليه، يقول:" كان (أوان) ممَّا لا يستعمل إلا مضافًا، فلمَّا حذف ما يضاف إليه بنوه على الكسر؛ لالتقاء الساكنين كما فُعِلَ بـ(أمسِ)، وأُدخل التنوين عوضًا لحذف ما يُضاف إليه (أوانَ). ألا ترى أنَّهم لا يكادون يقولون: (أوان صدقٍ)، كما يقولون في الوقت والزمن. و لكنْ يدخلون الألف واللام فيقولون: (كانَ ذلكَ في هذا الأوانِ)، فيكونان عوضًا ".(٢)

وقد وجه النحاة تنوين الكسر في (أوانٍ) خلافًا لما جاء به المبرِّد، فكما سبق وذكرنا أنَّ السِّيرافي وافقه في ما قال، إلا أنَّه يطلُّ علينا بعلة ثانية مفادها: أنَّ البناء على الكسر استحقاق

---

(١).البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج٤، ص١٨٣. وانظر شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ج٢، ص ١٩٨.

(٢).ابن السراج، الأصول في النحو، ج٢، ص١٤٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لـ(أوان)، وليس نتاجًا لالتقاء الساكنين؛ وذلك أنَّ (أوان) متمكن قبل بنائه، يقول السِّيرافي:" ويجوز عندي أنْ تكون النون لم تكسر لالتقاء ولكنَّها بنيت في أول أحوالها على الكسر، ثمَّ دخل التنوين لما ذكرنا. فإنْ قال قائل: ولمَ أجزت ذلك؟ قيل له: من قِبَل أنّي رأيت (الأوان)متمكنًا في غير هذه الحال؛ كقولك: (هذا أوانُ المطر)، وقولك: (هذا الأوانُ طيب) ".(١) ومعنى ذلك أنَّ الاسم المبني إذا كان متمكنًا قبل البناء لا بدَّ حين بنائه أنْ يبنى على الحركة لا على السكون، وذلك كَمَا في الاسم المنادى المتصرف عندما يبنى على الضم نحو: (يا حكمُ) ، وهذا مذهب سيبويه، يقول:" كما لَمْ يسكِّنوا من الأسماء ما ضارع المتمكّن، ولا ما صيُرِّ من المتمكّن في موضعٍ بمنزلة غير المتمكّن. فالمضارع: (مِنْ عَلُ)، حرَّكوه؛ لأنّهم قد يقولون: (من عَلٍ) فُيجْرُونه، وأمَّا المتمكن الذي جُعل بمنزلة غير المتمكّن في موضع، فقولك: (ابْدَأ بهذا أولُ)، و (يا حَكَمُ) ".(٢)

وعند الفرَّاء يجوز أن يكون(لات) حرف جرّ، وما بعده يخفض به، وعلى ذلك (أوانٍ) اسم مجرور معرب، يقول:" والكلام أنْ ينصبَ بِهَا؛ لأنَّها فِي معنى: (لَيْسَ)... وأنشدني بعضهم:

طلبوا صُلحنا و لاتَ أوانِ فأجبنَا أن لَيْسَ حِينَ بقَاءِ

فخفض (أوانِ) فهذا خَفْض".(٣)

ومنطلق ذلك عند الفرَّاء أنَّ (لات) تستعمل حرف جرّ لأسماء الزمان كما هو الحال في (مُذْ وَمُنْذُ). وقد أشار إلى ذلك ابن هشام في (مغني اللبيب)، يقول:" فزعم الفرَّاء أنَّ (لاتَ) تستعمل حرفًا جارًا لأسماء الزمان خاصة، كما أنَّ (مُذْ ومُنْذُ) كذلك، وأنشد:(طَلَبُوا صُلْحَنَا ولاَتَ

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٩٨.

(٢).سيبويه، الكتاب، ج١، ص١٦.

(٣).الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن، ج٢، ص ٣٩٧_٣٩٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أَوَانٍ..) ".(١) ولا يتزن هذا القول؛ لأنَّ (لات) حرفٌ ناسخٌ يعمل عمل (ليس) ، و(ليس) فعل ماض جامد، ودليل فعليته اتصاله بالضمائر، نحو: لستُ و ليستْ وليسوا وهكذا، ولا يستقيم أنْ يكون هناك حرف جرّ بمعنى (ليس). كما أنَّ الجرّ بـ(لات) لم يسمع إلا شاذًا، يقول الرضي:" ولم يسمعْ: (لات حين مناص) بجر (حين) إلا شاذًا، وأيضًا، لو كان جارًا، لكانَ لا بدَّ له من فعل أو معناه يتعلق به ".(٢)؛ أيْ: لو كان (لات) حرفًا للجر لاحتاج إلى فعل يتعلق به؛ توضيحًا لمعناه، نحو قولنا: (ذهب زيد إلى السوق)؛ فقد تعلق الجار والمجرور بالفعل.

أمَّا ابن هشام، فإنَّه يرى أنَّ السبب في بناء (أوانٍ) شبهه بوزن اسم الفعل (نَزَالِ)، وأنَّ التنوين ضرورة شعرية، يقول:" إلا أنَّ أوانًا شبيه بـ(نَزَالِ)، فبناه على الكسر ونَوَّنَه للضرورة ".(٣)

ولا أظنُّ الأمر على ما ذكر؛ لأنّ (أوان) اسم، في حين (نزالِ) اسم فعل أمرٍ، عدل عن فعل الأمر (انزلْ) فبني؛ لأنَّه نقل من الفعلية إلى الاسمية؛ ولأنَّه وقع موقع فعل الأمر وهو مبني وليس ذلك في (أوان).

وقد رفض ابن جني ما جاء به المبرِّد من أنَّ تنوين الكسر في (أوانٍ) عوض عن جملة المضاف إليه المحذوفة، وحجته في ذلك أنَّ (أوان) يضاف إلى الجمل وإلى المفرد، بينما (إذْ) يضاف فقط إلى الجمل، يقول:" وتأوَّل أبو العبَّاس قول الشاعر:

طَلَبُوا صُلْحَنَا و َلاَتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ [البحر الخفيف]

؛ أيْ: (إبقاء)، على أنَّه حذف المضاف إليه (أوان)، فعوَّض التنوين منه، على حدّ قول الجماعة في تنوين (إذْ). وهذا ليس بالسهل. وذلك أنَّ التنوين في نحو هذا إنَّما دخل في ما لا يضاف إلى

---

(١).ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص٣٣٦.

(٢).الأستراباذي، الرضي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ج٢، ص١٩٨.

(٣).ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص٢٦٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الواحد، وهو (إذْ). فأمَّا (أوان) فمعرب و يضاف إلى الواحد؛ كقوله:

فَهَذَا أَوَانُ العِرْضِ حَيَّ ذُبَابُهُ زَنَابِيرُهُ وَالأَزْرَقُ الْمُتَلَمِّسُ (١)."(٢) [البحر الطويل]

الترجيح:

يتضح لنا ممَّا سبق تعدد آراء النحاة في مسألة جرّ (أوانٍ) وتنوينه؛ فالكوفيون وعلى رأسهم الفرَّاء يرون أنَّ (لات) حرف للجرّ، و(أوان) اسم معرب جر بحرف الجرّ، وعلامة جره الكسرة، والتنوين: هو تنوين التمكين المرافق للأسماء المعربة، وقلنا: إنَّ ذلك لا يستقيم؛ لأنَّ (لات) لو كان حرفًا للجر لاحتاج إلى فعل يتعلق به؛ توضيحًا لمعناه، نحو قولنا: (ذهب زيد إلى السوق)؛ فالجار والمجرور متعلِّقان بالفعل. ولأنَّ (لات) حرف ناسخ يعمل عمل (ليس)، ولا يستقيم أنْ يكون هناك حرف جر بمعنى (ليس)، كما أنَّ الجرّ بـ(لات) لم يسمع إلا شاذا.

وعند السِّيرافي علة ثانية غير التي ذكرها المبرِّد و وافقه السِّيرافي عليها، وهي أنَّ كسر النون في (أوانِ) كانَ؛ لأنَّ (أوان) معربة فلما بنيت، بنيت على الحركة وهي الكسرة، والسؤال هنا إنْ كان الأمر كذلك، فلماذا اختاروا الكسرة للبناء ولم يختاروا الضمة .

وما ذهب إليه ابن هشام من أنَّ (أوان) مبني على الكسر تشبيهًا له بـ(نزَالِ) ونحوه؛ لأنَّه على وزنه، وتنوينه للضرورة، هذا المذهب لا يستقيم؛ لأنَّ (أوان) اسم، في حين أنَّ (نزالِ) اسم فعل

---

(١).البيت للمُتَلَمِّس جرير بن عبد العزّي (ت نحو ٥٠ ق هـ)، انظر ترجمة الشاعر في الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٥، ٢٠٠٢م، ج٢، ص ١١٩. وانظر البيت في ديوان المُتَلَمِّس الضُّبَعيّ، تحقيق حسن كامل الصَّيرفي، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، (د ط)، ١٩٧٠م، ص١٢٣. وفي الحُجَّة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق / بيروت، ط٢، ١٩٩٣م، ج٤، ص ١٤١. والخصائص، ج٢، ص٣٧٧. وانظر شرح ديوان الحماسة، لأحمد بن محمد المرزوقي الأصفهاني، تحقيق غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م، ص ٤٦٩. وخزانة الأدب، ج٤، ص ١٨٥. العِرْض: وادٍ من اليَمامة.

(٢).ابن جني، الخصائص، ج٢، ص ٣٧٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمر، عدل عن فعل الأمر (انزلْ) فبني؛ لأنَّه نقل من الفعلية إلى الاسمية؛ ولأنَّه وقع موقع فعل الأمر، وهو مبني، وليس ذلك في (أوان). وعلى ذلك فالرَّاجح ما ذهب إليه المبرِّد و السِّيرافي من أنَّ (أوان) مما لا يستعمل إلا مضافًا، فلما حذف المضاف إليه بني على الكسر لالتقاء الساكنين؛ فالكسر نتاج التقاء الساكنين؛ الألف في أوان، وسكون النون (أوانْ) الذي هو أصل البناء للتخلص من التقاء الساكنين، كما هو الحال في (أَمْسِ).

أمَّا كون البناء على تنوين الكسر عوضًا عن جملة المضاف إليه المحذوفة؛ ففيه أنَّ (أوان) تضاف إلى الجمل والمفرد، والتنوين يعوّض من المضاف إليه الجملة لا المفرد، يقول الرضي:" ولا يعوَّض التنوين في المبنيات من المضاف إليه إلا إذا كان جملة ".(١)

(١).الأستراباذي، الرضي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص١٩٨-١٩٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بناء (الآنَ) على الفتح

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" (الآنَ) وهي مبنية على الفتح. قال أبو العبَّاس المبرِّد: الذي أوجب بناءها؛ أنَّها وقعت في أول أحوالها بالألف واللام، وحكم الأسماء أنْ تكونَ منكورة شائعة في الجنس، ثم يدخل عليها ما يعرفها من إضافة أو (ألف ولام)، فخالفت (الآن) سائر أخواتها من الأسماء، بأنْ وقعت معرفة في أول أحوالها ولزمت موضعًا واحدًا، فبنيت لذلك المعنى ".(١)

مناقشة الرأي:

يرى المبرِّد أنَّ (الآنَ) اسم مبني على الفتح وسبب بنائه على الفتح لزوم (أل) التعريف له في أصل وضعه، وهو بذلك اسم مبني، والذي يدل على اسميته دخول حرف الجرّ عليه، يقول أبو حيان الأندلسيّ:" اسم في أصل وضعِهِ، واستعماله بدليل دخول حرف الجرّ عليه ".(٢)

والقول في علّة بناء (الآن) من مسائل الخلاف التي عرض لها أبو البركات الأنباري في كتابه: (الإنصاف في مسائل الخلاف) في المسألة الواحدة والسبعين، وقد ذكر حُجَّة الكوفيين في البناء وحُجَّة البصريين، يقول:" أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا: إنَّما قلنا ذلك؛ لأنَّ الألف واللام فيه بمعنى الذي، ألا ترى أنَّك إذا قلت: (الآن كان كذا) كان المعنى: (الوقتُ الذي آن كان كذا)، وقد تُقَامُ الألف واللام مقام (الذي)؛ لكثرة الاستعمال طلبًا للتخفيف، قال الفرزدق:

ما أنت بالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ ولا البَلِيغِ ولا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ .(٣) [البحر البسط]

---

(١).السِّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص١٠٠-١٠١. وانظر الأصول في النحو، ج٢، ص ١٣٧.

(٢).الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، ج٣، ص١٤٢٣.

(٣).البيت ليس في ديوان الفرزدق المطبوع، وقد نسب له في الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص٥٢١. ولسان العرب، ج١٢، ص٥٦٥. وشرح التصريح على التوضيح لألفية ابن مالك، ج١، ص١٧٠. وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج١، ص٣٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أراد (الذي تُرْضَى) ".(١) و معنى ما ذهب إليه الكوفيون أنَّ (الآنَ) استحق البناء على الفتح؛ لأنَّ الألف واللام فيه بمعنى (الذي)، فالتقدير عند استعمالها يكون: (الوقت الذي آن فيه الحدث)؛ وذلك لأنَّ أصل (الآن) هو الفعل (آن) وقد دخل عليه الألف واللام بمعنى (الذي). والمعروف أنَّ دخول الألف واللام بمعنى (الذي) على الفعل يكون من باب الضرورة التي لا يقاس عليها؛ لأنَّها بمثابة اللحن في الكلم.

أمَّا النحاة البصريون فإنَّ البناء على الفتح علته أنَّ الألف واللام تدخل لتعريف الجنس، نحو: (الرجل خير من المرأة)، أو لتعريف العهد، كما في قوله تعالى:{ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولا * فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ}.(٢) أو تدخل على ما غلبت عليه صفته نحو: (السمّاك والعبَّاس). أمَّا الألف واللام في (الآن) فخرجت عن ذلك فاستحقت البناء.(٣)

يقول صاحب (الإنصاف) شارحًا علة البصريين :" فلما دخلا هاهنا على غير ما ذكر، ودخلت على معنى الإشارة إلى الوقت الحاضر صار معنى قولك: (الآنَ) كقولك: (هذا الوقت)، فشابه اسم الإشارة، واسم الإشارة مبنيّ؛ فكذلك ما أشبهه، وكان الأصلُ فيه أنْ يبنى على السكون، إلا أنَّه بني على حركة لالتقاء الساكنين، وكانت الفتحة أولى لوجهين: أحدهما: أنَّها أخَفُّ الحركات، وأشكلها بالألف والفتحة التي قبلها فأتبعوها الألف والفتحة التي قبلها، كما أتبعوا ضمة الذال التي في (مُنْذُ) ضمة الميم، وإنْ كان حقّ الذال أنْ تكسر لالتقاء الساكنين. والوجه الثاني: أنَّ نظائرها من الظروف المستحقة لبناء أواخرها على حركة كأيْنَ وأيَّانَ بنيت على الفتح".(٤)

---

(١).الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص٥٢١.

(٢).سورة المزمل، الآية ١٥-١٦.

(٣).انظر الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، ج٢، ص٥٢٢.

(٤).المصدر نفسه، ج٢، ص٥٢٢-٥٢٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومعنى ما ذهب إليه البصريون أنَّ (الآنَ) بنيت لمشابهتها اسم الإشارة (هـذا) وهـو مبنـي؛ فمعنى (الآن): هذا الوقت، وبنيت (الآنَ) على السكون؛ لأنَّه أصل البناء، ثمَّ بنيت علـى الفـتح؛ لأنَّه أخف الحركات؛ للتخلص من التقاء الساكنين (الأانْ_الآنَ).

وقد خرَّجَ السِّيرافي علة البناء خلافًا للمبرد، ولما ذهب إليـه الكوفيـون، ومـا ذهـب إليـه البصريون، فعنده: أنَّ بناء (الآنَ) كان بسبب شبهه بالحروف، يقـول:" إنَّ لزومهـا فـي هـذا الموضع في الأسماء قد ألحقها بشبه الحروف، وذلك أنَّ الحروف لازمة لمواضعها التي وقعـت فيها في أوليتها غير زائلة عنها ، ولا بارحة منها، واختاروا الفتح؛ لأنَّه أخفُّ الحركات، وأشكلها بالألف ، وأتبعوها الألف التي قبلها، كما أتبعوا ضمة الذال التي في: (مُنْذُ) ضُـمَّتْ المـيم، وإنْ كان حقّ الذَّال أنْ تكسرَ لالتقاء الساكنين... وقد يجوز في فتحها وجه آخر، وهو ما ذكرنا مـن أمر الظروف المستحقة لبناء أواخرها على حركة لالتقاء الساكنين، كأينَ وأيّانَ، وقد بنيـا علـى الفتح، وأحدهما من ظروف الزمان، والآخر من ظروف المكان، وشاركتهما: (الآنَ) في الظرفية وآخرها مستحق للتحريك لالتقاء الساكنين، ففتح تشبيها بهما ".(١)

وقول السيرافي إنَّها بنيت؛ لأنَّها تستعمل استعمالا واحدًا، كما هو الحال في حـروف الجـرّ أو العطف، لا يعتدُّ به؛ لأنَّ (الآنَ) اسم باتفاق، والأصل فيه أنْ يقارن بالأسماء لا بالحروف، كمـا هو الحال في الوجه الآخر حين قارن (الآن) بالظروف المبنية.

وذهب ابن مالك إلى أنَّ (الآنَ) مبني؛ لأنَّه يشبه اسم الإشارة كما ذكرنا عند البصريين، أو لأنَّه يشبه الحرف لكونه غير متصرف فلا يثنى ولا يجمع، يقول:" وبني؛ لتضمنه معنـى الإشـارة، فإنَّ معنى قولك: (أفعل الآنَ): (أفعل في هذا الوقت). وجائز أنْ يقال: بُني لشبهه بـالحروف في

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص١٠١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملازمة لفظٍ واحدٍ، فإنَّه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغّر، بخلاف: (حين ووقت وزمان ومدة) ".(١)

ويرى الزمخشري أنَّها بنيت لملازمة الألف واللام في أصل الوضع، فخالف بذلك الأسماء، وهذا رأي المبرِّد، يقول:" (الآنَ)، وهو الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم. وقد وقعت في أول أحوالها بالألف واللام، وهي علة بنائها ".(٢) إلا أنَّه زاد على المبرِّد أنَّ المخالفة للأسماء كانت سببًا في شبه (الآنَ) بالحرف.

وقد ردَّ رأيه ابنُ مالك. وفي ردّ ابن مالك ردّ لنفسه في قوله في بناء (الآنَ) من أنَّه بُني لشبهه بالحروف في ملازمة لفظ واحد، يقول:" وجعل الزمخشري سبب بنائه وقوعه في أول أحواله بالألف واللام؛ لأنَّ حق الاسم في أول أحواله التجرد منهما... فلما وقع (الآنَ) في أول أحواله بالألف واللام خالف الأسماء وأشبه الحروف. ولو كان هذا سبب بنائه لبنى: (الجَمَّاء الغَفِير)، و(اللات)، ونحوهما ممَّا وقع في أول أحواله بالألف واللام. ولو كانت مخالفة الاسم لسائر الأسماء موجبة لشبه الحروف واستحقاق البناء لوجب بناء كل اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره".(٣) وقول ابن مالك هذا يردّ رأي المبرِّد الذي يرى أنَّ سبب البناء وقوع (الآن) في أول أحوالها بالألف واللام، فلو كانَ ذلك لبني كل اسم وقع في أول أحواله بالألف واللام، نحو: (اللات)، و(الجَمَّاء الغَفِير): وهو من الأسماء التي دخلها الألف واللام ويعني: جاؤوا بجماعتهم الشريف والوضيع.(٤)

ويخرج إبراهيم بن السري الزَّجاج عن رأي المبرِّد معتدًّا بما أجمع عليه نحاة البصرة من علة

---

(١).ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص٢١٩.

(٢).الزمخشري، أبو القاسم، المفصل في صنعة الإعراب، ص٢١٥.

(٣).ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص٢١٩.

(٤).انظر لسان العرب، مادة (غفر).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بناء (الآنَ) موافقًا لهم، يقول:" وبُني (الآن)، وفيه الألف واللام؛ لأنَّ الألف واللام دخلتا بعهد غير متقدم. إنَّما تقول: (الغَلام فعل كذا)، إذا عهدته أنت ومخاطبتك، وهذه الألف واللام تنوبان عن معنى الإشارة. المعنى: (أنت إلى هذا الوقت تفعل)، فلم يعربْ (الآن)، كما لا يعرب (هذا) ".(١)

وللسيوطي رأي يختلف عمَّا سبق فهو يرى أنَّ (الآنَ) معرب لا مبني؛ فهو ظرف زمان منصوب، يقول:" والمختار عندي القول بإعرابه؛ لأنّه لم يثبت لبنائه علة معتبرة، فهو منصوب على الظرفية وإن دخلته (مِنْ) جُرَّ، وخروجه عن الظرفية غير ثابت ".(٢)

ورأي السيوطي هذا خروج من الخلاف حول بناء (الآنَ) مادامت علة البناء محل خلاف، و بما أنَّه اسم دلَّ على الزمان ولا يفارقه هذا المعنى فهو ظرف للزمان، وحكم الظروف النصب، فبذلك (الآنَ) ظرف زمان منصوب.

ويوجز لنا ضياء الدين ابن الشجري أراء العلماء بالمسألة السابقة، فقد اتفق سيبويه وأبو الحسن الأخفش وأبو عمر الجرمي وأبو عثمان المازني، وبقولهم قال أبو إسحاق الزجّاج على أنَّ علة البناء خروج الألف واللام الداخلة على (الآنَ) عن غاية دخول الألف واللام المتمثلة بتعريف العهد؛ بمعنى المعرفة السابقة المعهودة كما مثلنا من قبل، أو لتعريف الجنس نحو: (المؤمن)، أو الدخول على علم مستغنٍ عن التعريف بهما، نحو: (الحارث والعبَّاس). فلمَّا لَمْ تدخل الألف واللام في (الآن) لذلك، كانت بمعنى اسم الإشارة (هذا)؛ فمعنى (الآن): (هذا الوقت)، فبنيت لمشابهتها اسم الإشارة. ويذكر لنا ابن الشجري رأي المبرِّد وابن السراج وقد سبق ذكرهما، ورأي الفرَّاء بأنَّ البناء على الفتح جاء من الفعل (آنَ)؛ لأنَّ (الآنَ) تتكون من

---

(١).الزجاج، إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، ج١، ص١٥٣.

(٢).السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج٢، ص١٣٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(أل الداخلة على الفعل آنَ)، وبقيت الفتحة على سبيل الحكاية كما في قول النبي عليه السلام: (أَنْهَاكُمْ عَنْ قِيلَ وَقَالَ)(١)، و يرى ابن الشجري أنَّ أجود الأقوال القول الأوّل الذي اتفق عليه نحاة البصرة.(٢)

وقد ردَّ السِّيرافي قول الفرَّاء معللا رده بأنَّ الحكاية لا تدخل عليها الألف واللام، فالألف واللام مغيرة للمعنى، والحكاية لا تغير المعنى، والكلام على ما قال، يقول:" ما يحكى تدخل عليه العوامل ، ولا تدخل عليه الألف واللام؛ لأنَّ العوامل لا تغير معاني ما تدخل عليه، كتغير الألف واللام ".(٣)

الترجيح:

يرد ما جاء به ابن مالك علة المبرِّد في بناء (الآنَ) لأنَّها وقعت في أول أحوالها بالألف واللام، فعنده لو كان الأمر مثلما قال المبرِّد ومن تبعه، لبنيت كل الأسماء التي وقعت في أوَّل أحوالها بالألف واللام، نحو: (الجَمَّاء الغَفِير)، و(اللات)، ونحوهما.

ومَا جاء به الكوفيون من أنَّ الألف واللام في (الآنَ) بمعنى (الذي) على تقدير: (الوقت الذي آن)، مردود؛ لأنَّ الألف واللام لا تكون بمعنى (الذي) إلا في الضرورة، والضرورة بمثابة اللحن في القول لا يقاس عليها.

وقول السِّيرافي وابن مالك بأنَّ (الآنَ) بني لشبهه بالحروف؛ لأنَّه يلزم حالة واحدة فلا يثنى ولا يجمع ولا يصغر، مردودٌ؛ لأنَّ (الآن) اسم باتفاق والأصل أنْ يعلل بناؤه بمقارنته بجنسه لا

---

(١).انظر الحديث في موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق حسين سليم أسد الدّاراني و عبده علي الكوشك، دار الثقافة العربية، دمشق، ط١، ١٩٩٠م/١٩٩٢م، ج٥، ص ١٠٩.

(٢).انظر، أمالي ابن الشجري، ج٢، ص٥٩٦-٥٩٧.

(٣).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص١٠٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالحروف، فالحروف كلها مبنية، والأسماء منها المبني والمعرب. وأمَّا ما جاء به الفراء من أنَّ البناء حكاية؛ فالفتحة في أصل الفعل، فـ(الآنَ) تتكون من (أل الداخلة على الفعل آنَ) وبقيت الفتحة على سبيل الحكاية، فمردود لما جاء به السِّيرافي من أنَّ الحكاية لا تدخل عليها الألف واللام، فالألف واللام مغيّرة للمعنى، والحكاية لا تغير المعنى.

وعلى ذلك فالرَّاجح ما جاء به نحاة البصرة من أنَّ علة البناء أنَّ الألف واللام دخلت على ما لا تدخل عليه، فدخلت على معنى الإشارة، فصار معنى قولنا: (الآن)، كقولنا: (هذا الوقت)، فشابه اسم الإشارة، واسم الإشارة مبنيّ؛ فبنيت، وكان البناء على الحركة للتخلص من الساكنين، واختيرت الفتحة؛ لخفتها، ولتشبيه (الآن) بالظروف المبنية على الحركة، نحو : (أيْنَ وأيَّانَ). وليس لأنَّها وقعت في أول أحوالها بالألف واللام، كما يرى المبرِّد؛ لأنّ هذا يلزمنا بناء كل ما وقع في أصل وضعه بالألف واللام.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منع التّرخيم في غير النّداء لضرورة الشّعر

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" ترخيم النداء، وهو أنْ تحذف من آخر الاسم المنادى تخفيفًا ما تقف على تقصِّيه في باب الترخيم ... كقولك في ترخيم (حَارِث): (يا حارِ)... وقد اختلف النحويون في الوجه الأول من الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر؛ كقولك: (هذا حَنْظَلَ قد جاء)، و(هذا هِرَقْ قد جاء)، و(مررتُ بِهِرَقْ وحَنْظَلَ)،تحذف آخره، وتبقي ما قبل المحذوف على حاله، فكان سيبويه وغيره من المتقدمين البصريين والكوفيين يجيزونه، وأنشدوا في ذلك أبياتًا منها:

خُذُوا حِذْركم يا آل عِكْرِمَ واحْفَظُوا أَوَاصِرَنَا والرَّحْمُ بالغَيْبِ تُذْكَرُ (١) [البحر الطويل]

ففتح الميم من (عِكْرِمَ)؛ لأنَّ أصله(عِكْرِمَة)، فحذف الهاء، وبَقَّى الميم على حالها، وأنشدوا أيضا:

أَلاَ أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامًا وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا.(٢) [البحر الوافر]

أراد: أمَامَة، فحذف الهاء وبَقَّى الميم على حالها، وهي غير مناداة ... وكان أبو العبَّاس محمد ابن يزيد ينكر هذا ولا يجيزه في الشعر، ويعلل الأبيات، فذكر أنَّ قوله: (خُذُوا حِذْركم يا آل عِكْرِمَ)، يذهب بِعِكْرِمَ مذهب القبيلة، ففتح الميم؛ لأنَّه لا ينصرف ،لا للترخيم. وذكر أنَّ الرواية في البيت الثاني:

أَلاَ أَمستْ حِبَالُكُمُ رِمَامًا و لاَ عَهْدٌ كَعَهْدِكِ يا أُمَامَا ".(٣)

---

(١).البيت لزهير بن أبي سلمى (ت١٣ ق هـ)، انظر ديوان زهير أبي سلمى، شرح حمدُو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، ط٢ ، ٢٠٠٥م، ص٢٧. وانظر البيت في الأصول في النحو، ج٣، ص٤٥٧. و شرح أبيات سيبويه، ليوسف بن أبي سعيد السِّيرافي، ج١، ص ٣١٣. و أمالي ابن الشجري، ج١، ص ١٩١. وأسرار العربية، ص١٣٣. وخزانة الأدب، ج٢، ص٣٢٩.

(٢).البيت لجرير (ت١١٠ هـ)، انظر ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٦م، ص٤٠٧. والرواية فيه (يا أُمَامَا) على ما رواه المبرِّد. وشرح أبيات سيبويه، ج٢، ص ١٣.

(٣).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٢٠٧-٢٠٨. (برواية " أمست ").

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد وَردَ ما يدل على رأي المبرِّد في كتابه (المقتضب) عند تعليقه على بيت رؤبة، يقول:"

وأمَّا قَول رؤبة:

إمَّا تَريْني اليَوْمَ أُمَّ حَمْزِ قاربْتُ بَعْدَ عَنَقِي وجَمْزي (١) [بحر الرجز]

فَلَيْسَ من هَذَا؛ ولَكنه قدَّر (حَمْزَة) أوّلا مرخَّمًا على قَوْلك: (يَا حَارُ)، فَجعله اسْمًا على حياله، فأضاف إِلَيْهِ كَمَا تضيف إِلَى زيد ".(٢) ومعنى هذا القول، أنَّ (حَمْزِ) مجرور لأنَّه مضاف إليه، لا للترخيم. وقد استشهد سيبويه في هذا البيت على جواز الترخيم في غير النداء للضرورة، بقوله:" وذلك لأنَّ الترخيم يجوز في الشعر في غير النداء، فلمَّا رخَّمَ جعل الاسم بمنزلة اسمٍ ليست فيه هاء. وقال رؤبة:

إمَّا تَرَيني اليومَ أمَّ حمزِ قاربتُ بين عَنَقي وجَمزي

وإنَّما أراد: (أمَّ حمزة) ".(٣)

بين لنا سيبويه جواز الترخيم عنده في غير النداء لضرورة الشعر، وقد وضع لذلك بابًا سماه باسمه؛ ومن ذلك قوله:"هذا باب ما رخَّمت الشعراء في غير النداء اضطرارًا... قال جرير:

أَلا أضحتْ حِبالكمُ رِماما وأَضحتْ منكَ شاسِعةً أُماما

.. وقال زهير:

خذُوا حَظَّكمْ يا آلَ عِكرمَ واذْكُرُوا أواصِرَنا والرَّحْمُ بالغَيْبِ تُذكرُ ".(٤)

---

(١).انظر البيت في مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجَّاج، تصحيح وترتيب وليم بن الورد البروسيّ، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، (د ط)، (_١٩٨م)، ص٦٤. وشرح أبيات سيبويه، ج١، ص ٣١٠. وأسرار العربية، ص١٣٣. وشرح التسهيل، ج٣، ص ٤٣٢. والعَنَق والجمز: ضربان من السير. والجمز كالوثب. انظر لسان العرب، مادة (عنق، جمز).

(٢).المبرِّد، محمد بن يزيد، المقتضب، ج٤، ص٢٥١-٢٥٢.

(٣).سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٢٤٧.

(٤).المصدر نفسه، ج٢، ص٢٦٩-٢٧٠-٢٧١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مناقشة الرأي:

بَيَّنَ الأعلم الشنتمري في كتابه (النُّكت في تفسير كتاب سيبويه) وجه الخلاف بين سيبويه والمبرِّد في المسألة السابقة، يقول:" ما يجوز حذفه لضرورة الشعر في غير النداء. وبين النحويين في هذا اختلاف: فمنهم من أجازه على اللغتين جميعًا، وهو مذهب سيبويه وأكثر النحويين، ومنهم مَنْ لم يُجزْ إلا إحدى اللغتين، وهو أنْ يحذف آخر الاسم، و يجعل ما بقي من الاسم كاسم غير مرخم فيجريه بوجوه الإعراب، وهو مذهب أبي العبَّاس ".(١)

ومعنى القول السابق أنَّ سيبويه أجاز الترخيم في النداء أو في غير النداء، للضرورة الشعرية؛ في حين أجاز المبرِّد الترخيم في النداء، ومنعه في غير النداء، فعنده حركة الاسم المختلف فيه ليست حركة ما قبل الآخر، بل هي حركة الإعراب، نحو ما ذكرنا في قول الشاعر: (يا آل عِكْرِمَ)، فـ(عِكْرِمَ) عنده مضاف إليه مجرور بالفتح؛ لأنَّه ممنوع من الصرف، وقد منع لعلميته؛ لكونه يدل على قبيلة بعينها، ولتأنيثه.

وقد تناول أبو البركات الأنباري هذه المسألة، وهي المسألة الثامنة بعد الأربعين، تحت عنوان: هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه ؟، يقول في ذلك:" ذهب الكوفيون إلى أنَّ ترخيم المضاف جائزٌ، ويُوقِعُون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه ... وذهب البصريون إلى أنَّ ترخيم المضاف غير جائز. أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا: الدليل على أنَّ ترخيم المضاف جائزٌ أنَّه قد جاء في استعمالهم كثيرًا، قال زُهَيْر بن أبي سُلْمَى:

خُذُوا حَظَّكُمْ يا آل عِكْرِمَ واحْفَظُوا أَوَاصِرَنَا والرَّحْمُ بالغَيْبِ تُذْكَرُ

أراد (يا آل عِكْرِمَةَ)، إلا أنَّه حذف التاء للترخيم، وهو عكرمة بن خَصَفَةَ بن قيس بن عيلان

---

(١).الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، أبو الحجاج يوسُف، النُّكتُ في تفسير كتاب سيبوَيْه، تحقيق رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربيَّة، ط١، ١٩٩٩م، ج١، ص٢١٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ابن مضر، وهو أبو قبائل كثيرة من قيس ... وأمَّا البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا: الدليل علـــى أنَّ ترخيم المضاف غير جائز؛ أنَّه لم توجد فيه شروط الترخيم، وهي: أنْ يكونَ الاسم منادى مفردًا معرفةً، زائدًا على ثلاثة أحرف ".(١)

على ما سبق يتضح لنا أنَّ الكوفيين أجازوا الترخيم في غير النداء دون ضرورة، فـــي حـــين أجاز ذلك البصريون لضرورة الشعر، فحذف التاء في قول الـــشاعر: (آل عِكْـــرِمَ) لـــضرورة الشعر، لأنَّ الاسم المرخم لا بدَّ أنْ يكون منادى، وهنا لم يقع منادى بل وقع مضافًا إلي المنادى، ومعنى الجواز للضرورة؛ أنَّه يجوز أنْ نعد الحركة على الآخر للإعراب، أو أنْ نقـــدر الحركـــة الإعرابية على الحرف المحذوف ، وقد خرج عنهما المبرِّد حين منع الترخيم في غيـــر النـــداء، وعدَّ حركة الميم في قول الشاعر:(آل عِكْرِمَ) حركة إعراب، وقد بين ذلك الرضي عند حديثـــه عن جواز الترخيم في غير النداء، يقول:" ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة وإنْ خـــلا مـــن تأنيث وعلمية، على تقدير الاستقلال كانَ، أو على نية المحذوف عند سيبويه، والمبـــرِّد يوجـــب تقدير الاستقلال ".(٢)

و أجاز ابن السراج الترخيم في غير النداء للضرورة، وذلـــك بقولـــه:" واعلـــم أنَّ الـــشعراء يرخمون في غير النداء اضطرارًا، فمن ذلك قول الأَسود بن يَعْفُرَ:

أَوْدَى ابنُ جُلْهُمَ عَبَّادٌ بِصِرْمَتِه إنَّ ابْنَ جُلْهُمَ أَمْسَى حَيَّةَ الوَادِي (٣) [البحر البسيط]

أراد : جُلْهُمة، والعربَ يسمون الرجل جُلْهُمة والمرأة جُلْهُم".(٤)

---

(١).الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل، ج١، ص٣٤٧-٣٤٨-٣٤٩.

(٢).الأستراباذي، الرضي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٣٩٥.

(٣).انظر ديوان الأسود بن يَعْفُر (ت ٢٢ق هـــ)، تحقيق نوري حمودي القيسي، مديرية الثقافة العامـــة، بغداد، (د ط)، ١٩٧٠م، ص ٣٣. وانظر كتاب سيبويه، ج٢، ص٢٧٢. وخزانة الأدب، ج٢، ص٣٢٩.

(٤).ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص٣٦٦. الجُلْهُمة: الشدة والأمر العظيم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمَّا أبو جعفر النَّحَّاس فإنَّه لا يجيز الترخيم في غير النداء، ويرد على من أجازه للضرورة بأنَّ هذه أقبح الضرورات، يقول:" وهذا من أقبح الضرورات أنْ يرخّم في غير النداء ".(١) و مصدر القبح عنده خروج الترخيم هنا عن القاعدة؛ لأنَّه لم يكن في الاسم المنادى.

وأجاز الزمخشري الترخيم في غير النداء للضرورة الشعرية، وحدد لذلك شروطًا، يقول:" ومن خصائص النداء الترخيم، إلا إذا اضطر الشاعر فرخَّم في غير النداء. وله شرائط إحداها: أنْ يكون الاسم علمًا. والثانية: أنْ يكون غير مضاف. والثالثة: أنْ لا يكون مندوبًا و لا مستغاثًا. والرابعة: أنْ تزيد عدته على ثلاثة أحرف إلا ما كان في آخره تاء تأنيث، فإنَّ العلمية والزيادة على الثلاثة فيه غير مشروطتين. يقولون: (يا عَاذِلَ)، و(يا جَارِيَ لا تستنكِرِي) ".(٢)؛ يريدون: (يا عَاذِلَةُ)، و(يا جَارِيَةُ).(٣)

وقد أجاز أبو البركات الأنباري الترخيم في غير النداء، يقول:" وترخيم المضاف يجوز في ضرورة الشعر، كَمَا يجوز التّرخيم في غير النداء لضرورة الشعر".(٤)

ويجيز أبو حيان في (الارتشاف)، التّرخيم في غير النداء لضرورة الشعر، ويردُّ قول المبرِّد، فعنده ما جاء به المبرِّد مردود بما سمع عن العرب من الترخيم في غير النداء كما في الأبيات السابقة، يقول:" كانَ التّرخيم في غير النداء ضرورة... وَزَعَمَ المبرِّد أنَّ ذلك لا يجوزُ على تقدير مراعاة المحذوف، وهو محجوجٌ بالسماع ".(٥)

---

(١).النَّحَّاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ، ج٣، ص ٢٨٦.

(٢).الزمخشري، أبو القاسم، المفصل في صنعة الإعراب، ص٧١.

(٣).انظر شرح المفصل، ابن يعيش، ج١، ص ٣٧٧.

(٤).الأنباري، أبو البركات، أسرار العربية، ص١٣٣.

(٥).الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، ج٥، ص٢٢٤٣- ٢٢٤٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أجاز السيوطي الترخيم في غير النداء للضرورة، يقول:" الترخيم لغة: التسهيل، واصطلاحًا: حذف آخر الاسم باطّراد، فلا يسمى مثل (يَدٍ) مرخَّمًا، ويدخل في المنادى والتصغير، والمقصود هنا الأول . وهو المراد عند الإطلاق، فلا يرخّم غير المنادى إلا لضرورة ... وقال المبرِّد لا يجوز الترخيم في غير النداء ".(١)

الترجيح:

يتضح مما سبق أنَّ أغلب النحاة أجازوا الترخيم في غير النداء، باستثناء ما ذكرنا من منع المبرِّد، واستقباح النَّحاس له، وقد ذكر ابن الشجري حُجَّة من يقول بقول المبرِّد، وذلك قوله:" ومن الاحتجاج لأبي العبَّاس في هذه المسألة أنَّ من يقول: (يا حارِ)، يريد المحذوف ، وإذا أراد المحذوف كان منادى مستوجبًا إعراب النداء، وإذا استوجب إعراب النداء لم يصحّ أنْ يرخّم في غير النداء؛ لاختلاف الإعراب والحكم في البابين ".(٢)

ومعنى ذلك أنَّ من يقول: (يا حارِ) مرخّمًا (يا حارِثُ)، فقد جعل المنادى مبنيًّا على الضم، فالإعراب على المحذوف، بينمَا من قال: (يا آل حارِ)، جعل (حارِ) هنا مضافًا إليه مجرورًا، فاختلف بذلك الإعراب والحركة، فمنع الترخيم؛ لأنَّ الترخيم لا يكون إلا في النداء.

وقد رفض ابن الشجري قول من احتجَّ لأبي العبَّاس؛ لأنَّه يرى أنَّ الترخيم في اللغتين يقع في باب واحد، يقول:" وهذا لا يلزم سيبويه، لأنَّ الترخيم في اللغتين أصله في باب النداء دون غيره، وإنْ اختلف الحكم فيهما، وإذا ثبت جوازه في أحد الوجهين، والأصل فيهما واحد جاز في الوجه الآخر".(٣)

---

(١).السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج٢، ص٥٧-٥٨.

(٢).ابن الشجري، ضياء الدين، أمالي ابن الشجري، ج١، ص١٩٥.

(٣).المصدر نفسه، ج١، ص١٩٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أشار ابن عصفور إلى هذا المقصد في كتابه (ضرائر الشعر)، يقول:" ترخيم الاسم في غير النداء، إجراء له مجرى النداء عند الاضطرار إلى ذلك ".(١)

كما رجّح ابن عصفور في شرحه لجمل الزَّجّاجي مذهب سيبويه على المبرِّد؛ فحذفُ المُرخّم في غير النداء مشبه بحذف التّرخيم في النداء، فهم في غير النداء لا يحذفون آخر الاسم إلا إذا كان فوق الثلاثي، وكذلك الأمر في ترخيم المنادى، كَمَا أنَّ السماع يثبت إجازة سيبويه للتّرخيم في غير النداء ويبطل ما جاء به المبرِّد، والشواهد كثيرة على ذلك، يقول ابن عصفور: " فكونهم في النداء لا يرخّمون إلا ما زاد على الثلاثي دليل على أنّه مشبّه بذلك، إذ لو لم يكنْ كذلك لجاء مِنْ كلامهم: (مررتُ بعمِ)، يريدون: بـ(عمرٍو)، وهم لا يقولون ذلك. فثبت أنّه وإنْ كان حذفًا في غير النداء، فهو مشبَّه بالترخيم في النداء مع أنّ السماع القاطع قد ورد بذلك ".(٢)

وأمَّا حُجَّة المبرِّد في توجيه قول الشاعر: (خُذُوا حِذْركم يا آل عِكْرِمَ)، حيث ذهب بـ(عِكْرِمَ) مذهب القبيلة، ففتح الميم؛ لأنَّه لا ينصرف، لا للترخيم، فلا حُجَّة له بذلك؛ وقد ردَّ عليه ابن الشجري ذلك بقوله:

" أبَا عُرْوَ لا تَبْعَدْ فكلُّ ابنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِي مِيتَةٍ فَيُجِيبُ (٣) [البحر الطويل]

ألا ترى أنَّه لا يمكن أبا العبَّاس أنْ يقول: إنَّ (عُرْوَ) قبيلة، كما قال ذلك في (عِكْرِمَة)، ولا يمكنه أنْ يقول: (أراد أبا عُرْو)، بالجرّ والتنوين، فمنعه من ذلك أنَّ (عُرْوَ) لا ينصرف للتأنيث

---

(١).ابن عصفور، علي بن مؤمن، ضرائر الشِّعْر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٩٨٠م، ص ١٣٦.

(٢).ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزّجّاجيّ، تحقيق فواز الشّعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ص٢٢٥، ج٢.

(٣).البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفرَّاء، ج١، ص١٨٧. وأسرار العربية، ص١٣٣. وشرح التسهيل، ج٣، ص٢٣٧. وأمالي ابن الشجري، ج١، ص١٩٥. و شرح التصريح على التوضيح ،ج٢، ص ٢٥٢. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج٢، ص٣٣٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتعريف ".(١) أمَّا الردّ على المبرِّد في رواية بيت جرير: (ولاَ عَهْدٌ كَعَهْدِكِ يا أُمَامَا)، فكلتا الروايتين صحيحة: سواء (يا أُمَامَا) بالنداء، أو غير مناداة (أُمَامَا)، وهذا ما صرح به ابن مالك في (عمدة الحافظ)، مبيناً فيه أنَّ السَّماع لشواهد كثيرة من الشعر يثبت ما جاء به سيبويه، يقول:" وتدعو الضرورة إلى أنْ يرخَّم ما ليس بمنادى فيرخَّم ... والصحيح جوازه... ورواه المبرِّد: (وما عَهْدٌ كَعَهْدِكِ يا أُمَامَا).

وكلتا الروايتين صحيحة ".(٢)

ورجح السِّيرافي كلام سيبويه؛ لأنَّ القياس يثبته يقول:" الترخيم أصل جوازه في النداء، فإذا اضطرَّ الشَّاعر إلى ذكره في غير النداء أجرَاه على حكمه في الموضوع الذي كانَ فيه".(٣) وعلى ذلك فالرَّاجح قولُ سيبويه ومَنْ تَبِعه.

---

(١).ابن الشجري، ضياء الدين، أمالي ابن الشجري، ج١، ص١٩٥.

(٢).ابن مالك، جمال الدين، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدّوري، مطبعة العاني، بغداد، (د ط)، ١٩٧٧م، ج١، ص٣١٢-٣١٣-٣١٤.

(٣).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٢٠٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عدّ بدل الهمزَة نحو:(شفاء- شفايا) من غير علة من أقبح الضرورات في الشعر

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" قال أبو العبَّاس محمد بن يزيد: ومن أقبح الضرورات التي ينبغـــي أنْ لا يجوز مثلها ولا تصح، أبيات تروى عن بعض المتقدمين: (١) [البحر الوافر]

إذَا ما المرءُ صُمَّ فَلَم يُناجَ و لم يـــكُ سَـــمْـــعُهُ إلا نِـــدَايا

ولاعَبَ بالعَشيِّ بَنِي بَنِيهِ كَـــفِعْلِ الهِرِّ يَلْـــتَمِسُ العَظايا

يُلاعِبُهُمْ وَوَدُّوا لـــو سَقَوهُ مـــنَ الذِّيفـــانِ مُترَعَةً مِلايَا

فأَبعـــدهُ الإِلـــهُ ولا يُؤَبَّى ولا يُشْفَى مِنَ المَرضِ الشِّفَايَا

فقال أبو العبَّاس: هذه أبيات لو أنشدت على الصواب لم تتكسر، فلا وجه لإجازتها ".(٢) وســبب الكسر عنده أنّ حرف الروي في هذه الأبيات الهمزة، ولكنَّها جاءت بالياء بدل الهمزة. وقــد ورد هذا الرأي في (المقتضب)، يقول المبرِّد:" وَاعْلَم أَنَّ قومًا من النحويّين يروْنَ بدل الْهمزَة من غير علَّة جَائِزًا، فيجيزون: (قَرَيْت)، و(اجْتَرَيْت) فِي معنى: (قَرَأْت) ،(واجترأْت). وَهَذَا القَوْل لا وجهَ لَهُ عِنْد أَحد ممّن تصحّ مَعْرفَته، وَلا رسم لَهُ عِنْد العَرَب... ولو جَازَ أَنْ تقلب الهمزة إلى حــرف اللين لغير علَّة لجَاز أَنْ تقلب الحُرُوف المتقاربة المخارج فِي غير الإِدغام؛ لأَنَّــها تنْقَلب فِــي

---

(١).هذه الأبيات منسوبة للمُسْتَوْغِر بن رَبِيعَة، من فرسان الجاهلية، في الكَنْز اللغويّ في اللِّسَن العربــيّ، ابن السكيت، أبو يوسف، تحقيق أُوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية، بيــروت، (د ط)، ١٩٠٣م، ص٥٦. وفي معجم الشعراء، محمد بن عمران المرزباني، تحقيق ف.كرنكــو، دار الكتــب العلميــة، بيــروت، ط٢، ١٩٨٢م، ص٢١٣. ومنسوبة لأَعْصُرَ بنِ سعدِ بْنِ قــيسِ عَــيْلان، فــي لــسان العــرب، ج ١٤، ص ٢٠٠. مع قليل من التحريف. وانظر الأبيات في الأصول في النحو، ج٣، ص ٤٦٩. والخصائص، ج١، ص٢٩٢. وضرائر الشِّعْر، لابن عصفور، ص ٢٣٠. وخزانــة الأدب، ج٢، ص٨. نــدايا: هلــك سمعه، وعَظايا: دويبة، ومِلايَا: المملوءة، وشفايا: شفاء؛ قلبت الهمزة في ما سبق ياء.الذِّيفــانِ:السَّمُّ.

(٢).السِّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٢٢٧-٢٢٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإدغام كَمَا تنقلب الهمزَة لعلَّة. فإن فُعِل هَذَا لغير علَّة فليفعَلْ ذلك. ولَكِن إذا اضطرّ الشَّاعِر جَازَ أَنْ يقلب الهمزَة عند الوَقف على حَرَكَة مَا قبلهَا، فيُخْلِصها على الحَرف الـذي مِنْه حَرَكَة مَـا قبلهَا كَمَا يجوز في الهمزَة الساكنة من التَّخفيف إِن شِئْت. فَمن ذَلِك قَول عبد الرَّحْمَن بن حسّان:

وكنتَ أَذَلَّ منْ وَتِدٍ بِقاعٍ يُشَجِّجُ رأْسَهُ بالفِهْرِ واجي ."(١).(٢) [البحر الوافر]

مناقشة الرأي:

يتضح لنا مما سبق أنَّ المبرِّد منع إبدال الهمزة بحروف اللين من غير علة؛ وحجته في ذلـك أنَّه لو جاز بدل الهمزة بحروف اللين من غير علة؛ لجاز إبدال الحروف المتقاربة المخارج فـي غير الإدغام؛ لأنَّ الإدغام هو علة إبدالها، ولو جاز ذلك لجاز أنْ تبدل الهمزة بحروف اللين من غير علة.

وقد أجاز المبرِّد إبدال الهمزة بحروف اللين عند الوقف للضرورة الشعرية شرط أنْ تبدل على حركة ما قبلها لا أنْ تلزم الياء. كما في البيت السابق، فقد أبدلت الهمزة بحـرف اليـاء نحـو: (وَاجِي). وقد بين سيبويه ذلك في تعليقه على بيت عبد الرَّحْمَن بن حسّان الأنـصاري، بقولـه:" يُريد: (الوَاجِىءَ) ".(٣)

ويعرض لنا ابن السرّاج رأي المبرِّد هذا موافقًا له، يقول:" وهو عندي لا يجوز ألبتة بوجه مـن الوجوه شعر ينشدونه يجعلون فيه الألف التي هي بدل من التنوين، بمنزلة هاء التأنيث فيظهرون

---

(١).انظر شعر عبد الرَّحْمَن بن حسّان الأنصاري (ت ١٠٤هـ)، تحقيق سامي مكي العـاني، مطبعـة المعارف، بغداد، (د ط)، ١٩٧١م، ص١٨. و كتاب سيبويه، ج٣، ص ٥٥٥. و كتاب الشعر أو شـرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الفارسي، ص ١٤٥. و شـرح أبيـات سـيبويه، ج٢، ص ٢٦٧. والمحتسب، ج١، ص ٨١. الفِهْر: الحجر. والوَاجِىءَ: الضارب، فمعنى الوَجْءُ: اللَّكْزُ

(٢).المبرِّد، محمد بن يزيد، المقتضب، ج١، ص٣٠٢-٣٠٣.

(٣).سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٥٥٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الياء قبلها كما يقولون: (شقاية)، و(شقاوة) ... قال أبو العبَّاس: فمن أجازَ هذا فلا ضرورةَ لَهُ في إجازتهِ، إلا الروايةُ، وَهو أحقُّ كلامٍ بالرفع و أولـــى قَولٍ بالردِّ ، وإنَّما حقُّ هذا الشعرِ أنْ يكونَ مهموزًا فيقولُ: ولا يُعطى من المرض الشِّفَاءَ وكذلكَ العَظاءَ، وَأَعْيَا سمعهُ إلا النداءَ، ومِنْ ذلـــكَ إبدالُ الهمزةِ في الموضعِ الذي لا يقومُ فيه الشعرُ بتحقيقهِ ولا تخفيفهِ، فإنْ كانَ مفتوحًا جُعِلَ ألفًا، وإنْ كانَ مكسورًا جُعِلَ ياءً، وإنْ كانَ مضمومًا جُعِلَ واوًا، نحو قول الفرزدقِ:

رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ البِغالُ عَشِيَّةً فأرْعَى فَزَارَةُ لا هَنَاكِ المَرْتَعُ ".(١).(٢) [البحر الكامل]

والشاهد في هذا البيت إبدال الهمزة ألفًا للضرورة، فقد أراد الشاعر بـــ(لا هَنَاكِ): (لا هَنَـــأَكِ). ومعنى قوله: (يجعلون فيه الألف..) قلب الهمزة ياء عند إلحاق الكلمة بألف الإطـــلاق، فتكـــون الألف بمثابة هاء التأنيث التي تبدل الهمزة بالياء نحو: (شفاء_ شفاية_ شفايا)، وقد منـــع المبـــرِّد إبدال الهمزة ياء بسبب ألف الإطلاق، وقال: إنَّ الأصل أنْ نقول: (شفاء)، ولا نبـــدل الهمـــزة إلا إذا اضطر الشاعر في الوقف؛ فإنَّه يقلب الهمزة على حركة ما قبلها كما فـــي البيـــت الـــسابق: (لا هَنَاكِ)، و وجه القول: (لا هَنَأَكِ)؛ وأبدلت الهمزة ألفًا للضرورة لا على التَّخْفِيف.

واعترض أبو سعيد السِّيرافي على ما جاء به المبرِّد من طعنه في رواية الأبيات التي تـــروى عن بعض المتقدمين؛ لكون المازنيّ ذكرها ولم يطعنْ بها، يقول:" وقد ذكرها المازنيّ ولم يطعن في روايتها، وقال: جعلوا ألف الإطلاق بمنزلة هاء التأنيث، وأنت تقـــول فـــي هـــاء التأنيـــث : (عِظَايَةٌ وشِكَايَةٌ ونِهَايَةٌ) ".(٣)

---

(١).انظر البيت في ديوان الفرزدق، شرح وضبط علي فـــاعور، دار الكتـــب العلميـــة، بيـــروت، ط١، ١٩٨٧م، ص٣٥٣. وكتاب سيبويه، ج٣، ص٥٥٤. والمقتضب، ج١، ص٣٠٣. وشرح أبيات ســـيبويه، ج٢، ص ٢٥٨. و المفصل في صنعة الإعراب، ص ٤٩٠. و أمالي ابن الشجري، ج١، ص ١٢٠.

(٢).ابن السراج، الأصول في النحو، ج٣، ص٤٦٨-٤٦٩.

(٣).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٢٢٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذكر ذلك ابن جني عن أبي عثمان المازنيّ، يقول:" ألا ترى أنَّ أبا عثمان قال: شبّه ألف الإطلاق بتاء التأنيث ".(١) وقد بين ابن السكيت أنَّ قلب الهمزة ياء بفعل تاء التأنيث لغة تميم، يقول:" ويقالُ: عَبَاءَةٌ وَعَظَاءَةٌ وَصَلاءَةٌ وَسِحَاءَةٌ، وبَنُو تَمِيم يقولونَ: عَبَايَةٌ وعَظَايَةٌ وصَلايَةٌ وسَحَايَةٌ ".(٢)

وبناء على ما سبق شبه المازنيّ ألف الإطلاق في (نِدَايَا)، و(العَظَايا)، و(الشِّفَايَا) بهاء التأنيث في نحو: عظاية وشِكَايَةٌ وصلاية؛ فكلاهما :الألف والتاء تبدل الهمزة بالياء.

وبين ابن جني أنَّ الشبه القائم بين ألف الإطلاق وهاء التأنيث؛ أنَّ هاء التأنيث جعلت الياء غير متطرفة. وكذلك الأمر عند ألف الإطلاق؛ لذا بقيت الياء عند دخول ألف الإطلاق، وهذا ما يراه سيبويه، يقول ابن جني:" أنَّه صحح الياء وإن كانت طرفًا؛ لأنَّه شبه الألف التي تحدث عن فتحة النصب بهاء التأنيث في نحو: عَظاية وعباية؛ فكَما أنَّ الهاء فيهما صحّحت الياء قبلها، فكذلك صحّحت ألف النصب في الشِّفايا والعظايا الياء التي قبلها، وهذا ونحوه ممَّا قال سيبويه فيه ".(٣)

وإلى ذلك ذهب ابنُ عصفور، يقول:" أبيات لبعض المتقدمين كان القياس فيها أنْ يكونَ قوافيها همزات فجاءت بالياء بدل الهمزة... ألا ترى أنَّه كان الوجه أنْ يقول: نِدَاء، وعَظَاء، وشِفَاء، فيقلب الياء همزة لتطرفها ووقوعها بَعدَ ألف زائدة، وأنْ يقول: (مِلا)؛ لأنَّه من (مِلأ)، لكنَّه اعتدَّ بـ(ألف) الإطلاق، كما اعتدَّت العرب بـ(هاء) التأنيث في (عَظَاية)، (سِقَاية)؛ فزالت الياء بذلك عن التطرف فثبتت ".(٤)

---

(١).ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج١، ص٢٩٢.
(٢).ابن السكيت، أبو يوسف، الكنز اللغوي في اللَسَن العربي، ص٥٦.
(٣).ابن جني، أبو الفتح، سر صناعة الإعراب، ج١، ص١٦٥.
(٤).ابن عصفور، علي بن مؤمن، ضرائر الشِّعْر، ص٢٣٠-٢٣١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الترجيح:

الرَّاجح أنَّ قلب الهمزة ياء للضرورة الشعرية عند دخول ألف الإطلاق جائزٌ بإجماع النحـــاة، والعلة موجودة، وليس كما يقول المبرِّد أنَّ هَذَا فعل لغير علة، فالعلة يصح أنْ تكونَ علـــى مـــا ذكره المازنيّ من حمل ألف الإطلاق على تاء التأنيث، ويمكن أنْ تكونَ العلة علـــى مـــا ذكـــره الكسائي من تشبيه ألف الإطلاق بألف التثنية؛ ذلك أنَّ بعض العرب يقلب الهمزة إلى (يـــاء)، أو (واو) عند دخول ألف التثنية، نحو: (رِدَاء_ رِدَاءَانِ_رِدَايَانِ_رِدَاوَانِ) وهي لغـــة لـــبعض بنـــي فَزارة، قال ابن سيده:" وقد حكى الكسائي أنَّ من العرب من يقول: (رِدايان وكِسايان) ".(١)

ويقصد تثنية (رِدَاء)، و(كِسَاء). والعلة الثالثة التي تردّ قول المبرِّد؛ أنَّ الياء في مثل: (نِـــدَايا و العَطايا و مِلايَا والشِّفَايَا) نتاج قلب الهمزة إلى ألف؛ لأنَّها وقعت بين ألفـــين:(شـــفاءا) فاســـتثقلوا الهمزة؛ لأن الهمزة تشبه الألف، فكأنَّه توالى ثلاث ألفات؛ فقلبت الهمزة إلى الياء؛ فـــرارًا مـــن اجتماع الأمثال.(٢) وإلى ذلك كان يذهب أبو سعيد السِّيرافي.(٣)

---

(١).ابن سيده، علي بن إسماعيل، المخصص، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربـــي، بيروت، ط١،١٩٩٦م، ج٤، ص ٤٣٠. وانظر شرح كتاب سيبويه، الـــسِّيرافي، ج١، ص٢٢٨. وانظـــر الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور، تحقيق فخر الدين قبـــاوة ، مكتبـــة لبنـــان، بيـــروت، ط١، ١٩٩٦م، ص ٢٥٢.

(٢).انظر الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ج٢، ص٨٠٥_٨٠٦ . واللباب في علل البناء والإعراب، ج٢، ص٤٠٨.

(٣).انظر شرح كتاب سيبويه، السِّيرافي، أبـــو ســـعيد، ج١، ص٢٢٨. وأمـــالي ابـــن الـــشجري، ج٢، ص ٢٠٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جواز تأنيث المذكَّر المضاف إلى المؤنث في غير الشعر

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" ومما يُجرى مُجرى الضرورة عند كثير من النحويين، ويذهب أبو العبَّاس إلى تجويزه في غير الشعر: تأنيث المذكّر المضاف إلى المؤنث، كقولك: (ذَهَبَتْ بَعْضُ أصَابِعِهِ)، و(اجْتَمَعَتْ أهل اليمامة) ".(١)

وأورَدَ المبرِّد في كتابه الكامل في اللغة ما يدلل على رأيه، بقوله:" ومن كلام العرب: (ذَهَبَتْ بعضُ أصَابعِهِ)؛ لأنَّ بعض الأصابع إصبع، فهذا قول ".(٢)

وقد ذكر ذلك سيبويه، وهو عنده مما قالته العرب، يقول:" وربَّما قالوا في بعض الكلام: (ذهبتْ بعضُ أصابِعِهِ)، وإنَّما أنَّث البعضَ؛ لأنّه أضافه إلى مؤنّثٍ هو منه، ولو لم يكن منه لم يُؤَنِّثْه؛ لأنَّه لو قال: (ذهبتْ عبدُ أمّك لم يَحْسُنْ)... وسمعنا من العرب من يقول ممّن يوثق به: (اجتَمعتْ أهلُ اليمامةِ)؛ لأنَّه يقول في كلامه: (اجتمعتِ اليمامةُ)، يعني أهل اليمامة، فأنّث الفعْلَ في اللفظ إذْ جعله في اللفظ لليمامة، فترك اللفظَ يكونُ على ما يكون عليه في سعَة الكلام ".(٣)

مناقشة الرأي:

يتضح لنا أنَّ المبرِّد وسيبويه على اتفاق بجواز تأنيث المذكّر المضاف إلى المؤنث في غير الشعر، ففي قولنا: (ذَهَبَتْ بَعْضُ أصَابِعِهِ) الوجه أنْ يقال: (ذهبَ بعضُ أصابعِهِ)؛ لأنَّ (بعض) مذكر، ولكن أنّث الفعل (ذَهَبَتْ)؛ لإضافة الفاعل (بَعْضُ) إلى المؤنث (أصَابِعِهِ)، فأعطي المذكر (بعض) حكم المؤنث.

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٢٥١.

(٢).المبرِّد، الكامل في اللغة والأدب، ج٢، ص١٠٥.

(٣).سيبويه، الكتاب، ج١، ص٥١_٥٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذلك القول في: (اجْتَمَعَتْ أهل اليمامة)، الوجه أنْ يقال: (اجتمع أهل اليمامة)؛ لأنَّ (أهل) مذكر، ولكنَّ الفعل أنِّث (اجْتَمَعَتْ)؛ لإضافة الفاعل (أهل) إلى المؤنث (اليمامة)، فأعطي المذكر (أهل) حكم المؤنث، وهذا خروج عن الأصل، وهو في الشعر من الضرورات. ومن ذلك قول الأعشى:

وتَشْرَق بالقولِ الذي قَدْ أَذَعْتَهُ كَما شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ (١) [البحر الطويل]

فقوله: (شَرِقتْ صَدْرُ القَنَاةِ)، الوجه فيه أنْ يكون: (شَرِق صَدْرُ القَنَاةِ)؛ لأن الفاعل (صدر) مذكر، لذا وجب أنْ يكون الفعل مذكرًا (شرق).

وكَمَا في قول جرير:

لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُوَرُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَّعُ (٢) [البحر الكامل]

فقوله: (تَوَاضَعَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ)، الوجه فيه أنْ يكون: (تَوَاضَعَ سُورُ الْمَدِينَةِ)؛ لأنَّ الفاعل (سُورُ) مذكر وجب أنْ يكون الفعل مذكرًا (تَوَاضَعَ).

وقد أجاز الأعلم ما جاء به سيبويه والمبرِّد؛ من باب تشابه المعنى، فلو قلنا بدل: (ذَهَبَتْ بَعْضُ أصَابِعِهِ): ذهبت أصابعه، وبدل (اجْتَمَعَتْ أهل اليمامة): اجتمعت اليمامة، لكان المعنى واحدًا، في حين منع ما لم يستحسنه سيبويه، نحو: (ذهبتْ عبدُ أمِّك)؛ لأنَّنا لو قلنا: ذهبت أمّك، ما كان المعنى واحدًا، يقول الأعلم الشنتمري:" اعلم أنَّ المذكر الذي يضاف إلى المؤنث على ضربين:

---

(١).ديوان الأعشى، ص١٢٣. وفي كتاب سيبويه، ج١، ص٥٢. ومعاني القرآن للفرَّاء، ج٢، ص ٣٢٨. ومعاني القرآن للأخفش، ج٢، ص٤٦٠. والمقتضب، ج٤، ص١٩٧. والأصول في النحو، ج٣، ص٤٧٨. وخزانة الأدب، ج٥، ص١٠٦.

(٢).ديوان جرير، ص٢٧٠. وفي كتاب سيبويه، ج١، ص٥٢. والمقتضب، ج٤، ص١٩٧. والأصول في النحو، ج٣، ص٤٧٧. وشرح أبيات سيبويه، ج١، ص٤٣. والخصائص، ج٢، ص٤١٨. والمخصص، ج٥، ص١٨٢. وخزانة الأدب، ج٤، ص ٢١٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أحدهما: تصحُّ العبارة عن معناه بلفظ المؤنث التي أضيف إليها لو أسقطته، كقولك: (أضرّتْ بي مَرُّ السنين)، و(ذهبتْ بعضُ أصابعي). ألا ترى أنَّك لو قلت: (أضَرَّتْ بي السنون)، و(ذهبتْ أصابعي)، لكان المعنى واحدًا. وأمَّا الآخر الذي لا تصحّ العبارة عن معناه بلفظ المؤنث، فقولهم: (ذهبَ عبدُ أمِّكَ)، فلو قلت: (ذهبتْ عبدُ أمك) لم يجزْ، لأنّك لو قلت: (ذهبتْ أمك) لم يكن معناه معنى قولك: (ذهب عبدُ أمِّك) ".(١)

ومن إجازة تأنيث المذكَّر المضاف إلى المؤنث في غير الشعر، ما جاء في القراءات، نحو قراءة بعض القرّاء قوله تعالى: { يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ }.(٢) (تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ). يقول الطبري:" وذكر عن الحسن البصري أنَّه قرأ: (تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ)، بالتاء ".(٣)

وقد أشار ابن جني إلى تلك القراءة بقوله:" وأمَّا تأنيث المذكَّر فكقراءة من قرأ (تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ)، وكقولهم: (ما جاءت حاجتَكَ)، وكقولهم: (ذَهَبَتْ بَعْضُ أصَابِعِهِ). أنَّث ذلك لمَّا كان بعضُ السيَّارة سيَّارة في المعنى، وبعض الأصابع إصبعا، ولمَّا كانت (ما) هي الحاجة في المعنى ".(٤) ومعنى ذلك ما ذكره الأعلم؛ أيْ: (ذهبت أصابعه)، و(تلتقطه السيارة).

وإلى ذلك ذهب ابن سيده فهو يرى أنَّ التأنيث على المعنى، بقوله:" (ذهبتْ بعض أصابعه)، و(ما جاءتْ حاجَتكَ)، فحمل تأنيث (ذهبتْ) و(جاءتْ) على المعنى، كأنَّه قال: (ذهبت أصابعه)، أو (ذهبت إصبعه)، و (أيَّةَ حاجةٍ جاءتْ حاجتُك) ".(٥)

---

(١).الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسُف، النُّكتُ في تفسير كتاب سيبويَه، ج١، ص٢٧٦.

(٢).سورة يوسُف، الآية ١٠.

(٣).الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ج١٥، ص٥٦٧.

(٤).ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٤١٥.

(٥).ابن سيده، علي بن إسماعيل، المخصص، ج٥، ص١٥٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد عرض ابن السراج رأي المبرِّد في جواز تأنيث المذكَّر المضاف إلى المؤنث في غير الشعر، وقد أخرجه من باب الضرورات؛ لأنَّ شواهده في القرآن كثيرة، والقرآن أفصح اللغات، يقول ابن السراج:" قالَ محمد بن يزيد : ومن الشيءِ الذي في الشعرِ فيكونُ جميلا ومجازهُ مجازُ الضروراتِ عندَ النحويينَ، وليس عندَه كذلكَ قولُهم في الكلامِ : (ذهبتْ بعضُ أَصابعِه)؛ لأَنَّ بعضَ الأصابعِ إصْبعٌ فحملهُ على المعنى، قالَ جرير:

لَمَّا أَتىَ خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سَورُ المَدِينةِ والجبالُ الخُشَّعُ

لأَنَّ السورَ من المدينة ... قالَ محمد بن يزيد: يردُّ عَلَى مَن ادّعى أَنَّ هذَا مجراهُ مجرى الضرورةِ، القرآن أفصحُ اللغاتِ وسيدُها، وما لا تَعْلقُ بهِ ضَرورةٌ ولا يلحقهُ تجوزٌ. قالَ الله عز و جلَ : { إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لهَا خَاضِعِينَ }(١) فَخبَّرَ عَنْهم وترك الأَعناق".(٢) بهذه الآية احتج أبو العبَّاس لجواز تأنيث المذكَّر المضاف إلى المؤنث في غير الشعر. ووجه القول فيها: فظلت أعناقهم لها خاضعة. وقيل الأصل: فظلوا لها خاضعين، فأقحمت (الأعناق) لتدل على مكان الخضوع، وبقي خبر(ظل) على حاله (خاضعين) جمعًا للمذكر السالم، وأنَّث الفعل (ظَلَّتْ)، وحقه التذكير لإقحام (الأعناق). وقد عامل المؤنث (أعناق) معاملة المذكر لإضافته إلى مذكر(هم)، كما يعامل المذكر معاملة المؤنث لإضافته إلى مؤنث نحو: (ذَهَبَتْ بَعْضُ أصَابِعِه).

يقول أبو العبَّاس المبرِّد:" أمَّا قَوْله: {فظلت أَعْنَاقهم لَهَا خاضعين} فَفِيهِ قَولانِ، أَحدهمَا:أَنَّه أَرَادَ بأعناقهم جماعاتهم. من قَوْلك: (أَتَانِي عُنُق من النَّاس)؛ أيْ جمَاعَة، وإلى هذا كان يذهب بعض المفسرين، وَهُوَ رَأْي أبي زيد الأنصاريّ. وأمَّا ما عليهِ جمَاعَة أهل النَّحو، وأكثر أهل التفسير

---

(١).سورة الشعراء، الآية ٤.

(٢).ابن السراج، الأصول في النحو، ج٣، ص٤٧٧_٤٧٨_٤٧٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في ما أعلم فَإِنَّه أضاف الأَعنَاق إِليهم، يُريد الرّقاب، ثمَّ جعل الخبر عنهم؛ لأنَّ خضوعهم بخضوع الأعناق ومن ذلك قَول النَّاس: (ذلَّت عنقِي لفُلاَن)، و(ذلَّت رَقبتي لَك) ".(١)

ومعنى ذلك أنَّ أبا زيد الأنصاريّ عدّ معنى (أعناقهم) جماعتهم، لذلك قال: (خاضعين)، فلو كانت الأعناق بمعنى الرّقاب لكان القول: خاضعة أو خاضعات، والذي ذهب إليه المبرِّد أنَّ الأعناق هنا بمعنى الرّقاب؛ لأنَّها مكان الخضوع؛ فالأعناق تدل على أصحابها، فقد قالت العرب: (ذلَّت عنقِي لفُلاَن)، و(ذلَّت رَقبتي لَك). والأمر على ما قال.

يقول ابن فارس:" قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خاضِعِينَ}؛ أيْ جماعتهم. ألا ترى أنَّه قال: {خاضعين}، ولو كانت الأعناق أنفسها لقال: خاضعة أو خاضعات. وإلى هذا ذهب أبو زيد. وقال النحويون: لما كانت الأعناق مضافة إليهم ردّ الفعل إليهم دونها. قال محمد بن يزيد: لمَّا كانَ خضوع أهلها بخضوع أعناقهم أخبر عنهم؛ لأنَّ المعنى راجع إليهم. والعرب تقول: (ذلت عُنقي لفلان)، و(خضعت رقبتي له)؛ أيْ: خضعت له".(٢)

وقد كان الفرَّاء يحب توجيه هذه الآية على نحو ما رأينا عند المبرِّد، يقول:" وقوله: { فَظَلَّتْ أَعْناقُهُمْ لَها خاضِعِينَ }، والفعْل للأعناق فيقول القائل: كيف لَمْ يقل: خاضِعَة: وَفِي ذَلِكَ وُجُوه كلّها صوَاب. أوّلها أنَّ مُجاهدًا جَعلَ الأعناق: الرجَال الكُبَراء. فكانت الأعناق هَا هُنَا بمنزلة قولك: ظلَّت رءوسهم رُءوسُ القوم وكبراؤهم لَهَا خاضِعينَ للآية. والوجه الآخر أنْ تجعلَ الأعناق الطوائف، كما تَقُولُ: (رأيتُ الناسَ إلى فُلانٍ عُنقًا واحدةً)، فتجعلَ الأعناق الطّوائف والعُصَبَ. وَأَحبُّ إليّ من هذين الوجهين فِي العربيّة أنَّ الأعناق إِذَا خَضَعَتْ فأربابها خاضِعونَ،

---

(١).المبرِّد، محمد بن يزيد، المقتضب، ج٤، ص١٩٩.

(٢).ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت،(د ط)، ١٩٧٩م، ج٤، ص١٥٩_١٦٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فجعلتَ الفعل أوّلا للأعناق ثُمَّ جَعَلت (خَاضِعِينَ) للرجال ".(١) وذهب الأخفش إلى أنَّ المؤنث (أعناق) عومل معاملة المذكر لإضافته إلى مذكر(هم)، في عرضه هذه الآية وتوجيهه إياها بقوله:" { فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خاضِعِينَ } يزعمون أنَّها على الجماعات نحو: (هذا عُنُقٌ من الناس) يعنُون (الكثير)، أو ذكّر كما يذكّر بعض المؤنث لمّا أضافه إلى مذكّر..أو يكون ذكّره لإضافته إلى المذكّر، كما يؤنّث لإضافته إلى المؤنث نحو قوله:

وَتَشْرَق بالقَوْلِ الذي قَدْ أَذَعْتَهُ كَما شَرِقَتْ صَدْرُ القَناةِ مِنَ الدَّمِ ".(٢)

الترجيح:

الرَّاجح جواز تأنيث المذكَّر المضاف إلى المؤنث نحو: (اجتمعت أهل اليمامة). وتذكير ما ينبغي تأنيثه لإضافته إلى المذكر، حملا على المعنى، نحو:{ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَها خاضِعِينَ} في غير الشعر؛ لأنّ الشواهد عليه كثيرة في القرآن الكريم والسنة وكلام العرب.

فأمَّا تأنيث المذكَّر المضاف إلى المؤنث فنحو قوله تعالى:{ مَنْ جاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثالِهَا}.(٣) و إنّما الوجه أنْ يقال: (عشرة أمثالها)؛ لأنّ (الأمثال) مفردها (مِثْل) وهو مذكر، فحق (عَشْر) أن تكون مؤنثة معه، ولكنَّه أضاف (الأمثال) إِلَى مؤنث (ها) فأنث (الأمثال) لذا ذكَّر (عَشْر) . لإعطاء المذكر حكم المؤنث.

ولا بدَّ أنْ نعلم أنَّه قد يؤنث المذكر حملاً على قول النبي عليه السلام:" إذَا وَقَعَ الذُّبابُ في شَرَابِ أحدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ، ثمَّ لِيَنْزِعْه، فَإِنَّ في إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءً، والأخرى شِفَاءً ".(٤)

---

(١).الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن، ج٢، ص٢٧٦_٢٧٧.

(٢).الأخفش، أبو الحسن، معاني القرآن للأخفش، ج٢، ص٤٦٠.

(٣).سورة الأنعام، الآية١٦٠.

(٤).البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ج٤، ص ١٣٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والرواية الثانية وهي على الأصل:" فِي أَحَدِ جَناحَيْهِ شِفاءً، وَفِي الآخَرِ دَاءً ".(١) فالجناح مـــذكر ووجه الكلام: (أَحَد جَنَاحَيْهِ)، ولكنَّه أنَّث (إِحْدَى) في رواية (إِحْدَى جَنَاحَيْهِ)؛ لأنَّ الجَنَاح للـــذّباب بمنزلة اليدِ للإنسانِ.(٢)

ولا بدّ لتحقق ما جاء به المبرِّد، من جواز الاستغناء عن المضاف، ففي قولهم: (ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ)، يجوز الاستغناء عن المضاف لصبح القول: (ذَهَبَتْ أَصَابِعُه)؛ فيصحُّ عنـــدها المعنـــى بلفظ المؤنث، وقد أكَّدَ ابن هشام ذلك، بقوله:" وَشَرط هَذِهِ المسألةِ والتي قَبْلها صلاحيّة المـــضافِ للاستغناء ".(٣)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١).البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري ، ج٧، ص ١٤٠.

(٢).انظر شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ابن مالك، تحقيق محمـــد فـــؤاد عبـــد الباقي، دار العروبة، القاهرة، (د ط)، ١٩٥٧م، ص٨٤.

(٣).ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتـــب الأعاريـــب، ص٦٦٧. وانظـــر شَـــوَاهِد التَّوضـــيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ص٨٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جواز وقوع (أحد) في كل موضع يصلح أنْ يكون فيه الواحد بمعنى الجماعة نفيًا كان أو استفهامًا أو إيجابًا

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" واعلم أنَّ (أحدًا) له مذهبان في الكلام: أحدهما: أنْ يكون في معنى (واحد).والآخر أنْ يكون موضوعًا في غير الإيجاب بمعنى العموم. فأمَّا كونه في موضع الواحد؛ فأكثر ذلك يكون في العدد كقول: (أحد وعشرون)؛ أيْ: واحد وعشرون. وقد قال تعالى: { قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ }(١)؛ أيْ: واحد. وأمَّا الموضع الآخر: فإنَّك تضعه في موضع غير الواجب، في النفي والاستفهام، وتنفي به ما يعقل مؤنثًا كان أو مذكرًا، صغيرًا كان أو كبيرًا، نفيًا عامًا، فتقول: (ما بالدار أحدٌ)، نافيًا للرجال والنساء والصبيان... وقد كان أبو العبَّاس يجيز وقوع (أحد) في كل موضع يصلح أنْ يكون فيه الواحد بمعنى الجماعة نفيًا كان أو استفهامًا، أو إيجابًا. كقولهم: (قَدْ جَاءني كلُ أحدٍ)، كما تقول: (قَدْ جَاءني كلُ رجلٍ) ".(٢)

مناقشة الرأي:

منع سيبويه وضع (أحد) في موضع واجب بمعنى العموم؛ لأنَّها تستخدم في الكلام نفيًا عامًا يقول:" وذلك قولك: (ما كان أحدٌ مثلَك)، و(ما كان أحدٌ خيرًا منك)، و(ما كان أحدٌ مجترِئًا عليك) وإنَّما حَسُنَ الإخبارُ ههنا عن النكرة حيث أردت أنْ تَنفِي أنْ يكونَ في مثل حاله شيءٌ أو فوقَهُ...ولا يجوز(لأحدٍ) أنْ تَضعه في موضعِ واجبٍ، لو قلتَ: (كان أحدٌ من آل فلان) لم يجزْ؛ لأنَّه إنَّما وقع في كلامهم نفْيًا عامًا. يقول الرجلُ: (أتاني رجلٌ)، يريد (واحدًا) في العدد لا اثنين فيقال: (ما أتاك رجلٌ)؛ أيْ: أتاك أكثرُ من ذلك... فإذا قال: (ما أتاك أحدٌ) صار نفيًا عامًّا لهذا

---

(١).سورة الإخلاص، الآية ١.

(٢).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٣١٧_٣١٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كلّه، فإنَّما مُجراه في الكلام هذا ".(١) و معنى هذا القول أنَّ (أحدًا) إذا كان بمعنى العموم لا بـدَّ أنْ يكون منفيًا، أمَّا إذا دل على المفرد؛ أيْ معنى (واحد) في العدد، نحـو: (أحـد وعـشرون) فيستعمل في موضع الإثبات والنفي.

ونقطة الخلاف بين المبرِّد وسيبويه، أنَّ المبرِّد أجاز استعمال (أحد) بمعنى العموم سواء كـان مثبتًا كقولهم: (قد جاءني كل أحدٍ). أو منفيًا كما في قول المبرِّد:" فَإِن قلت فقد تَقول فِـي النَّفْـي: (مَا كَانَ أحدٌ مثلك)، و(مَا كَانَ أحد مجترئا عَلَيْك)، فقد خبرت عَن النكرَة، فإنَّما جاز ذلـك؛ لأنَّ (أحدًا) فِي مَوضِعِ النَّاس، فَإِنَّمَا أردْت أَنْ تُعلمه أَنَّه لَيْسَ فِي النَّاس وَاحِد فَمَا فَوْقه يجترئ عليـه، فقد صار فيه معنًى بما دخله من هذا العموم ".(٢)

وأمَّا الإيجاب فنقل السِّيرافي عن المبرِّد كَمَا ذكرنا. ونقل عنه أيـضًا ابـن ولاد فـي كتابـه (الانتصار لسيبويه على المبرِّد)، حيثُ يقول :" قال محمد: وليس كما قال، إنَّما خـلا (أحـدٌ) أنْ يقع موقع الجميع، فإنْ كانَ في الإيجاب موضعٌ يكون الواحد فيه على معنى الجميع وَقَعَ (أحـدٌ) فيه كما يقع في النفي، نحو: قولك: (جَاءَني اليوم كلُّ أحدٍ)، و(أوّل أحدٍ لقيتُ زيدٌ)، وعلـى هـذا قال الأخطل: [البحر البسيط]

حتى بَهَرْتَ فما تَخْفى على أحَدٍ إلاَّ على أَحَدٍ لا يَعْرِفُ القَمَرا." (٣).(٤)

وقد بين ابن السراج الشاهد في هذا البيت الذي استشهد به المبرِّد، وهو على ضربين، يقـول:" أحدهما: أنْ يكون (أحد) في معنى (واحد) كأنَّه قال: (إلا على واحد لا يعرفُ القمرا)، فـ(أحد)

---

(١).سيبويه، الكتاب، ج١، ص٥٤_٥٥.

(٢).المبرِّد، المقتضب، ج٤، ص٩٠.

(٣).البيت ليس للأخطل ولم يوجد في ديوانه، وإنّما هو لذي الرُّمَّة، في ديوانه، شرح أحمد حسن بَـسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٥م، ص٩٤. وانظر البيت في الأصول في النحو، ج١، ص ٨٥.

(٤).ابن ولاد، أحمد بن محمد، الانتصار لسيبويه على المبرِّد، ط١، ١٩٦٦م، ص٥٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه هي التي تقع في قولك: (أحد وعشرون). وتكون على قولك (أحد) التي تقع في النفي فتجريه في هذا الموضع على الحكاية لتقديم ذكره إيَّاه، ونظير ذلك أنْ يقول القائل: (أَمَا في الدارِ أحــدٌ؟) فتقول مجيبًا: بلى، و(أحد)، إنَّما هو حكاية للفظ ورد عليه ".(١)

ومعنى ذلك أنَّ ابن السراج يرفض ما جاء به المبرِّد ويذهب مذهب سيبويه بأنَّ (أحد) إذا كــان بمعنى العموم لا بدَّ أنْ يكون منفيًا، فــ(أحد) في هذا البيت ليس للعموم، بل هو بمعنى الواحــد، كما في قولنا: (أحد وعشرون)؛ بمعنى: (واحد وعشرون).

والتخريج الثاني أنَّ (أحد) في قول الشاعر: (إلاَّ على أَحَدٍ) حكاية لما قبله (ما تَخْفى على أحَدٍ) وردّ عليه، وبهذا بين ابن السراج أنَّ (أحد) العموم لا تكون إيجابًا بل نفيًا كما قال ســيبويه. أمَّــا إذا دل على المفرد؛ أيْ: معنى (واحد) في العدد، نحو: (أحد وعشرون) فيستعمل فــي موضــع الإثبات والنفي، يقول ابن السراج:" فإذا أدخلت على (ليس) ألف الاستفهام كانت تقريرًا ودخلهــا معنى الإيجاب فلم يجئ معها (أحد)؛ لأنَّ أحدا إنما يجوز مع حقيقة النفي لا تقول: (أليس أحد في الدار)؛ لأنَّ المعنى يئول إلى قولك: (أحد في الدار)، و(أحد) لا يستعمل في الواجب ".(٢) وهــو يؤكد بهذا الكلام أنَّ (أحدا) الدال على العموم لا بد أن يكون منفيًا، ولا يجوز أنْ يكون مثبتًا .

وإلى ذلك ذهب أبو سعيد السِّيرافي فقد خرَّج بيت ذي الرُّمّة على ما رأينا عند ابن السراج (٣) ويقدم لنا أبو سعيد السِّيرافي تعليلا لسبب امتناع الإيجاب ووقوع النفي في مــا ذكرنــا، يقــول:" النفي قد يصح لأشياء متضادة في حال واحدة، ولا يصح إيجابها. ألا ترى أنك تقول: (زيد ليس بقائم ولا قاعد)، إذا كان مضطجعًا، أو ساجدًا، أو راكعًا، فتنفي قيامه وقعوده معًا. ولا يصح أنْ

---

(١).ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص٨٥.

(٢).المصدر نفسه، ج١، ص٩٠.

(٣).انظر شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد، ج١، ص٣١٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقول: (هو قائم قاعد)... فإذا قلنا: (ما جاءني أحدٌ)، و(ما بالدار أحدٌ)، فقد نفينا أنْ يكون فيها كل من يعقل، ونفينا أنْ يكون بها واحد منهم فقط، وأنْ يكون بها جماعة دون غيرهم، أو صغير أو كبير. ولا يصحّ إيجاب هذا على طريق نفيه؛ لأنَّا إذا قلنا:(جاءني أحدٌ)، وسلكنا به مسلك نفي، قد أوجبنا أنْ يكون قد جاءك كل من يعقل، وأنْ يكون قد جاءك واحد منهم فقط، وأنْ يكون جاءك جماعة دون جماعة ".(١)

وهذا تعليل حسن فقد يكون النفي للأشياء المتضادة نحو: (زيد ليس بقائم ولا قاعد)، فقد جمعنا بجملة النفي بين (القيام والقعود)، وما جاز ذلك لولا النفي، فلو أنَّا جئنا بجملة مثبتة لقلنا: (قائم قاعد)، ولا يجوز ذلك، فكأنَّ القول: (سوف لن)، وفي ذلك تناقض في المعنى، وهو الأمر نفسه في استعمال (أحد) فلو قلنا: (ما بالدار أحد) نفينا مجيء أحد سواء كانَ مفردًا أو جماعة، أمّا لو أسقطنا النفي على رأي المبرِّد، وقلنا بمعنى العموم: (جاءني أحدٌ) وجب أنْ يكون الذي جاء كل من يعقل، وأنْ يكون جاءك واحد منهم، وأن يكون جاءك جماعة. وهذا غير جائز كما امتنع قولنا: (قائم قاعد) لأنَّ في ذلك تضادًّا وغموضًا.

كما بين أبو سعيد السِّيرافي أنَّ استعمال (أحد) بمعنى الجماعة ليس مشهورًا عن العرب فالغالب استعمال (أحد) للدلالة على (واحد)، يقول أبو سعيد:" وأما ما قاله أبو العبَّاس، في وقوعها موقع كل اسم في معنى جماعة فليس ذلك بمشهور من كلام العرب، ولا يكاد يعرف (جاءني كل أحد)، وإنْ صحت الرواية جاز أنْ يكونَ (أحد) بمعنى واحد ".(٢)

وقد بين الجوهري في الصحاح معنى (أَحَد) واستعمالها بقوله:" (أَحَدٌ) بمعنى الواحد وهو أول العدد. تقول: (أحد)، و(اثنان)...وأمَّا قولهم: (مَا في الدار أحدٌ)، فهو اسمٌ لمن يصلح أنْ يخاطب،

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص ٣١٨.

(٢).المصدر نفسه، ج١، ص٣١٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث. و قال تعالى:{ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ من النِساء } ".(١).(٢) ويـذهب السمين الحلبي إلى ما ذهب إليه سيبويه من أنَّ (أحدًا) بمعنى العموم منفي و(أحد) بمعنى الواحـد يأتي منفيا ومثبتا، يقول :" الذي يُسْتعمل في النفي العامِّ مدلولُه غيرُ مدلولِ (واحـد)؛ لأنَّ واحـدًا ينطلقُ على كلِّ شيءٍ اتصفَ بالوحدةِ، و(أحدًا) المستعمل في النفي العامِّ مخـتصٌ بمـن يعقـل. وذكر النحويون أنَّ مادتَه (همزة وحاء ودال)، ومادة (أحد) بمعنى (واحـد): (واو وحـاء ودال)، فقد اختلفا مادةً ومدلولا ".(٣) فـ(أحد) المستعمل في النفي بمعنى العموم معدول باللفظ والمعنى، فمادته (أحد)، ولكنها معدولة عن (وحد) من الوحدة؛ فـ(وحد) هو الأصل، ولكن (أحد) العمـوم جعلوا مادته (أ ح د) لأنهم لو قالوا: الجذر (وحد) لما صحّ أنْ تدل على العموم؛ لأنَّ جذره بذلك من الوحدة ولا يستقيم ذلك مع أحد العموم ، يقول ابن فارس:" (الهَمزةُ والحَاءُ والـدَّالُ) فَـرعٌ، والأصلُ الواو: (وَحَد) ".(٤)

وقد بين الزمخشري أيضًا أن الأصل (وحد)، وخلافًا للمبرِّد بَيَّن أنَّ (أحد) العموم مقترن بالنفي يقول:" (أحد) فـي الأصـل بمعنى (وحد)، وهو الواحد، ثمَّ وضع في النفي العام مـستويًا فيـه المذكر والمؤنث، و(الواحد) وما وراءه. و معنى قوله: { لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّساءِ} لستن كجماعـة واحدة من جماعات النساء".(٥)

وذكر أبو حيان الأندلسيّ الفرق بين(أحد)، و(واحد) في الاستعمال والمادة يقول:" الذي يستعمل

---

(١).سورة الأحزاب، الآية ٣٢.

(٢).الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج٢، ص٤٤٠.

(٣).السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٩، ص١١٨.

(٤).ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج١، ص ٦٧.

(٥).الزمخشري، أبو القاسم، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج٣، ص٥٣٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في النفي العام مدلوله غير مدلول (واحد)؛ لأنَّ واحـدًا ينطلق على كل شيء اتـصف بالوحـدة و(أحد) المستعمل في النفي العام مخصوص بمن يعقل. وذكـر النحويون أنَّ مادته: (همزة وحاء ودال)، ومادة (أحد) بمعنى (وحد) أصله: (واو وحاء ودال)، فقد اختلفا مادة ومدلولاً ".(١)

وجاء في حاشية الصبان أنَّ (أحد) له استعمالات أربعة، وذكر (أحد) العموم منفيًا خلافًـا لمـا جاء به المبرِّد، وبين أنّ (أحد) العموم يلزم التنكير، وبيان ذلك قوله:" أحدها مرادف الأول، وهو المستعمل في العدد نحو: (أحد عشر)، والثاني مرادف الواحد بمعنى المنفرد، نحو:{ قُلْ هُـوَ الله أحدٌ}(٢)، الثالث مرادف إنسان، نحو: { وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ }(٣)، الرابع أنْ يكون اسمًا عامًا في جميع من يعقل: (فما منكم من أحد)، و هو المراد هنا فإنَّه الملازم للتنكير".(٤)

الترجيح:

الرَّاجح أنَّ ما ذهب إليه المبرِّد مردودٌ، والقول ما قاله سيبويه ومن تبعه، وقد رأينـا إجمـاع أغلب النحاة على ما جاء به سيبويه ، والذي يردّ مذهب المبرِّد فيما جاء به من وقوع (أحد) فـي كل موضع يصلح أنْ يكونَ فيه (الواحد) بمعنى الجماعة إذا كان إيجابًا، أنَّ العرب لم تقلْ ذلـك كما نقل صاحب التهذيب:" عَن الأَصمعي: قالَ العرب تقول: (مَا جَاءني مِنْ أَحَـدٍ)، ولا يقـالُ: (قـد جاءني من أَحَدٍ)، ولا يُقَال إذا قيل لك: (ما يَقُول ذَلِك أَحَدٌ)، بلَى يَقول ذَلِك أَحَدٌ".(٥)

وإنْ قالت العرب: (جاءني اليوم كلُّ أحدٍ)، لم يجز هذا الكلام إلا إذا كان جوابًا مفسرًا لمن قال:

---

(١).الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج٧، ص ٢٢١.

(٢).سورة الإخلاص، الآية ١.

(٣).سورة التوبة، الآية ٦.

(٤).الصَّبَّان، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ج٣، ص٣٠٧.

(٥).الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربـي ، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ج٥، ص ١٢٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ما جاءني اليومَ أحدٌ)، حيث ردَّ عليه بقولهم: (بل جاءني اليومَ كلُّ أحدٍ) (١) وممَّا يردّ ما جاء به المبرِّد، أنَّنَا عندما نستعمل(أحد) بمعنى (واحد)، فنقول: (جاء أحدٌ من الرجال) بمعنى (واحد)، جاز لنا أنْ نقول: (جاءني رجلٌ واحد)، وأمَّا لو وقع (أحد) في الإيجاب في معنى الجماعة كما أجاز المبرِّد، نحو: (جاءني كل أحد) كان لا بدَّ من جواز قولنا: (جاءني مئة أحد)، أو(لقيت عشرين أحدًا)، ولا يجوز ذلك؛ لأنَّ المعنى يكون: (جاءني مئة جماعة)، أو(لقيت عشرين جماعة)، وليس هذا المقصود، والقول فاسد على ذلك ولم يجزه أحد.(٢) وهذا القول كَفِيل برد ما جاء به المبرِّد، والله أعلم.

(١).انظر الانتصار لسيبويه على المبرِّد، ابن ولاد، ص٥٤.

(٢).المصدر نفسه، ص٥٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إبطال العطف على معمولي عاملين مختلفين

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" فقالوا:{ وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ} مجرور بالعطف على المجرور الذي قبله. والعامل في قوله تعالى:{ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ }(١) (إنَّ)، وهو منصوب بالعطف على ما عمل فيه (إنَّ)، فصار بمنزلة قولك: (إنَّ في الدار لزيدًا والقصرِ عمرًا)، فردَّ أبو العبَّاس هذه القراءة؛ لأنَّه كان مذهبه إبطال العطف على عاملين مختلفين".(٢)

وبين المبرِّد رأيه هذا في كتابه (المقتضب)، بقوله:" وَأمَّا الخَفض فيمتَنع؛ لأنَّك تعطف بِحرف وَاحِد على عاملين ... وكان أَبُو الحسن الأخفَش يُجيزهُ، وَقد قرأَ بعض القرَّاء(٣): { وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ } فعطف على (إنَّ) وعلَى (فِي) وَهَذَا عندنَا غير جَائِز".(٤)

مناقشة الرأي:

مَعنى العطف على معمولي عاملين مختلفين: أنْ يعطفَ بحرف واحد معمولين على معمولي عاملين مختلفين، نَحو قولنا: (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا خارجٍ عمروٌ)؛ فـ(خارج) معطوف على (قائم) شرَّكَتْ الواو بينهما بـ(الباء).و(عمروٌ) معطوف على (زيدٌ) شرَّكَتْ الواو بينهما بـ(ليس)، قال الرضي الأستراباذي:" معنى قولهم: العطف على عاملين: أنْ تعطف بحرف واحد معمولين

---

(١).سورة الجاثية، الآية٥.

(٢).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٣٣٩.

(٣).هذه القراءة من القراءات السبع، وقد قرأ بها حمزة بن حبيب (ت١٥٦هـ)، و الكسائيُّ علي بن حمزة (ت ١٨٩ هـ). انظر الحُجَّة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، ج٦، ص ١٦٩. وانظر غيث النفع في القراءات السبع، علي بن محمد، ص ٥٣٧.

(٤).المبرِّد، المقتضب، ج٤، ص١٩٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مختلفين كانا في الإعراب كالمنصوب والمرفوع، أو متفقين كالمنصوبين أو المرفوعين، على معمولي عاملين مختلفين؛ نحو: (إنَّ زيدًا ضَرَب عمرًا وبكرًا خالدًا)، وهذا عطف متفقي الإعراب على معمولي عاملين مختلفين، وقولك: (إنَّ زيدًا ضُرِبَ غُلامُه وبكرًا أخوه)، عطف مختلفي الإعراب ".(١)

ومعنى ذلك أنَّ العطف على معمولي عاملين إمَّا أنْ يكون المعمولان فيه متفقين في الإعراب نحو: (إنَّ زيدًا ضرب عمرًا وبكرًا خالدًا) وهنا اتفاق في النصب، فقد عطف(بكرًا) على(زيد) فشرَّكَتْ الواو بينهما بالنصب بـ(إنَّ)، وعطف (خالدًا) على (عمرو) فشرَّكَتْ الواو بينهما بالنصب بالفعل(ضرب). أو أنْ يكون المعمولان فيه مختلفين في الإعراب، نحو:(إن زيدًا ضُرِبَ غُلامُه وبكرًا أخوه)، فقد عطف (بكرًا) على (زيد)، و شرَّكَتْ الواو بينهما بالنصب بـ(إنَّ)، وعطف (أخوه) على (غلامه)، و شرَّكَتْ الواو بينهما بالرفع بالفعل المبني للمجهول.

وقد اختلف النحويون في العطف على معمولي عاملين مختلفين، فمنعه البصريون، وأجازه الفراء وبعض الكوفيين، يقول السيوطي:" اختُلِف في جواز العطف على معمولَي عاملين: فالمشهورُ عن سيبويه المنع، و به قال المبرِّد وابنُ السراج وهشام(٢)، وجوَّزه الأخفش والكسائي والفرَّاء والزّجّاج ".(٣)

احتج من يجيز العطف على معمولي عاملين مختلفين بآيات من سورة الجاثية وهي قوله تعالى:{ إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ * وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ

---

(١).الأستراباذي، الرضي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ج٢، ص٣٤٤.

(٢).هشام بن معاوية (ت٢٠٩ هـ)، أَبُو عبد الله، الكوفي: نحوي، ضرير، انظر الأعلام، ج٨، ص٨٨.

(٣).السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد، السعودية، ط١، ١٤٢٦هـ، ج٤، ص ١٣٣٢ _١٣٣٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يُوقِنُونَ * وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ }.(١)

و وجه الاحتجاج هنا قراءة حمزة والكسائي _ وهما من القراء السبعة وقراءتهما حُجَّة؛ لتواترها عن النبي عليه أفضل الصلاة والسلام_ (آيات) الواقعة في الآية الرابعة والخامسة بتنوين الكسر للنصب (آيَاتٍ) بدل تنوين الضم؛ وبهذه القراءة احتج من أجاز العطف على معمولي عاملين مختلفين. فقد شرَّكَتْ الواو بين (اخْتِلافِ) و(خَلْقِكُمْ) بحرف الجرّ (في)، وشرَّكت الواو بين (آياتٍ) و(آياتٍ) بالنصب بـ(إنَّ).(٢) ولا خلاف في (لآيَاتٍ) فهي اسم إنَّ منصوب والشاهد هو (آياتٍ) الثالثة.

يقول القرطبي:" وقراءة العامة: {وَمَا يَبُثُّ مِنْ دابَّةٍ آياتٌ}{وَتَصْرِيفِ الرِّياحِ آياتٌ} بالرفع فيهما. وقرأ حمزة والكسائي بكسر التاء فيهما، و لا خلاف في الأول أنَّه بالنصب على اسم (إنَّ) وخبرها { فِي السَّمَاوَاتِ }، وَوَجْهُ الْكَسْرِ فِي (آيَاتٍ) الثَّانِي العَطفُ على ما عملت فيه، التقدير: (وإنَّ فِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ)؛ فأمَّا الثالث فقيل: إنَّ وَجه النَّصبِ فيهِ تكريرُ (آيَات) لمَّا طالَ الكلامُ، كما تقُولُ: (ضَرَبتُ زَيدًا زَيدًا)، وَقِيلَ: إنَّه على الحمل على ما عملت فيه (إنَّ) على تقدير حذف (في)، التقدير: (وَفِي اخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ آيَاتٌ). فحُذفت(فِي)...وقيل: هو من باب العطف على عاملين. ولم يجزه سيبويه وأجازه الأخفش وجماعة من الكوفيين ".(٣)

ومعنى ما سبق أنَّ (لآيَاتٍ) الأولى اسم إنَّ منصوب، والثانية اسم (إنَّ) على تقدير: (وإنَّ فِي

---

(١).سورة الجاثية، الآية ٣_٤_٥ .

(٢).انظر البسيط في شَرح جُمَل الزجاجيّ، السَّبتي، ابن أبي الربيع، تحقيق عيَّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٦م، ج١، ص٣٥٥.

(٣).القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج١٦، ص١٥٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خَلْقِكُمْ آيَاتٍ)، فهي أيضًا اسم (إنّ) منصوب بتنوين الكسر، والنصب في الثالثة على أنَّها توكيد منصوب (لآياتٍ) التي قبلها، أو على تقدير: (إنَّ في اختلاف الليل والنهار آياتٍ)، حملا على { إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ} فتكون أيضا اسمًا لـ(إنَّ). و ليس هذا الكلام من باب العطف على عاملَيْنِ.

وأمّا من قال: هو من باب العطف على عاملين، فكما ذكرنا فقد شرَّكَتْ الواو بين (اخْتِلافِ) و(خَلْقِكُمْ) بحرف الجرّ (في)، وشرَّكت الواو بين (آياتٍ) و(آياتٍ) بالنصب بـ(إنَّ)، يقول السمين الحلبي:" أَنْ يُعْطَفَ (اختلاف) على المجرورِ بـ(في)، و(آياتٍ) على المنصوب بـ(إنَّ). وهذا هو العطفُ على عاملَيْنِ، وتحقيقُه على معمولَي عاملين: وذلك أنَّك عَطَفْتَ (اختلاف)على (خَلْق) وهو مجرورٌ بـ (في) فهو معمولُ عاملٍ، وعَطَفْتَ (آياتٍ) على اسمِ (إنَّ) وهو معمولُ عاملٍ آخر فقد عطفت بحرفٍ واحدٍ وهو (الواو) معمولين، وهما (اختلاف)، و(آيات) على معمولَيْن قبلَهما وهما: (خَلْق)، و(آيات) ".(١)

ويرى أبو إسحاق الزجاج أنَّ قراءة الرفع أيضا دليل على العطف على عاملين، فرفع (آيات) يكون عطفًا على ما قبلها، كما كان جرّ (اختلاف) على العطف، يقول:" وقد أَبَاهُ بعض النحويين، وقالوا: لا يجوز إلا الرفع في قوله:{ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ }، وجعله عطفًا على عامل واحد على معنى: واختلاف الليل والنهار وتصريف الرياح آيات، وهذا أيضًا عطف على عاملين؛ لأنَّه يَرْفَع (آيات) على العطف على ما قبلها كما خفض (واختلاف) على العطف على ما قبلها".(٢) وعلى ذلك كان النصب على نيابة (الواو) مناب (إنّ) و(في)في قوله تعالى: {وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ}، على تقدير: (إنّ في اختلاف..آياتٍ). والرفع لنيابة (الواو) مناب الابتداء و(في)

---

(١).السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٩، ص٦٣٦.

(٢).الزجاج، إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، ج٤، ص٤٣٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على تقدير: (في اختلاف.. آياتٌ). يقول الزمخشري:" وإذا رفعت فالعاملان: الابتداء و(في): عملت الرفع في آياتٌ، والجرّ في (وَاخْتِلافِ) ".(١)

وقد منع سيبويه العطف على معمولي عاملين مختلفين، وقدر في ما سبق نيابة الواو عن عامل واحد وهو حرف الجرّ، وهذا خلاف للظاهر، فالأصل عدم التقدير؛ لأنّ حرف الجرّ لا يسقط قياسا قبل (إنّ) و(أنّ)، وسقوطه حمل على شاذ، فتقدير الحرف خلاف للأصل، يقول ابن أبي الربيع:" اعتلّ سيبويه لهذا بأنْ قال: إنَّ هذا على حذف حرف الجرّ".(٢) ولم يذكر سيبويه هذه الآية في كتابه ولكنه منع العطف على معمولي عاملين مطلقا وكان يضمر الجار، يقول أبو حيان:" فالمشهور عن سيبويه المنع مطلقًا، ونقل أبو جعفر النحاس الجواز".(٣) ودليل الجواز عند أبي جعفر النحاس قوله:" أمَّا قوله جلّ وعزّ: {وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دابَّةٍ آياتٌ}، فلا اختلاف بين النحويين فيه أنّ النصب والرفع جيدان فالنصب على العطف أي وإنّ في خلقكم... وردَّ هذا بعضهم، ولم يُجزْ العطف على عاملين... من قرأ الثالثة (آياتٍ) فقد لحن. وممَّن قال:هذا محمد بن يزيد ".(٤) وهنا يذكر رأي المبرِّد الذي ينصّ على إبطال العطف على عاملين مختلفين.

والسؤال هنا لماذا منع سيبويه والمبرِّد ومن سار على نهجهما العطف على عاملين مختلفين؟ الجواب: أنَّهم يرون أنّ حرف العطف ضعيفٌ فلا يكون بمنزلة عاملين مختلفين؛ لأنَّه نائب عن العامل، ففي قولنا: (درس محمد و زيد) ناب حرف العطف (الواو) عن إعادة العامل

---

(١).الزمخشري، أبو القاسم، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج٤، ص٢٨٥.
(٢).السَّبتي، ابن أبي الربيع، البسيط في شَرح جُمَل الزجاجيّ، ج١، ص٣٥٥.
(٣).الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، ج٤، ص٢٠١٥.
(٤).النَّحَّاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، ج٤، ص ٩٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على نحو: (درسَ محمدٌ درسَ زيدٌ). يقول أبو سعيد:" اعلم أنَّ سيبويه لا يجيز:(ليس زيد بقاعدٍ ولا قائمٍ عمرو)... لأنَّه لا يرى العطف على عاملين...فإذا قال قائل ما الذي أبطل العطف على عاملين؟ قيل له: حرف العطف يقوم مقام العامل، ويغني عن إعادته؛ ألا ترى أنَّك إذا قلت: (قام زيد وعمرو) كان بمنزلة قولك: (قام زيدٌ قام عمروٌ)، فلمَّا كان حرف العطف كالعامل: والعامل لا يعمل رفعًا وجرًّا، لم يجز أنْ تعطف بحرف واحد على عاملين مختلفين".(١)

وإلى ذلك ذهب ابن السراج فهو يسير على مذهب شيخه المبرِّد بمنع العطف على عاملين مطلقا، حجته في ذلك نيابة حرف العطف عن العامل، يقول:" اعلم: أنَّ العطف على عاملين، لا يجوز من قبل أنَّ حرف العطف إنَّما وضع لينوب عن العامل، ويغني عن إعادته، فإنْ قلت: (قامَ زيدٌ وعمروٌ)، فالواو أغنت عن إعادة (قام)، فقد صارت ترفع كما يرفع (قامَ)... فلو عطفت على عاملين أحدهما يرفع والآخر ينصب، لكنت قد أَحَلْت؛ لأنَّها كأن تكون رافعةً ناصبةً في حال، قد أجمعوا على أنَّه لا يجوز أنْ تقول: (مَرَّ زيدٌ بعمروٍ وبكرٌ خالدٍ)، فتعطف على الفعل والباء، ولو جاز العطف على عاملين لجاز هذا ".(٢) وكان الأخفش ومن ذهب مذهبه يجيز العطف على عاملين، نحو: (ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ عمروٌ)، إلا أنَّ جواز العطف على عاملين عنده مشروط بأنْ لا يفصل العاطف عن المجرور، يقول الرضي:" واعلم أنَّ الأخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقًا، إلا إذا وقع فصل بين العاطف و المعطوف المجرور، نحو: (دخل زيدٌ إلى عمروٍ وبكرٌ خالدٍ) ".(٣) والذي دفعه إلى هذا الشرط أنَّه لا يجوز بإجماع النحاة الفصل بين الجار والمجرور، فالعاطف و المعطوف المجرور بمنزلة الجار والمجرور.

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٣٣٨_٣٣٩.

(٢).ابن السراج، الأصول في النحو، ج٢، ص٦٩.

(٣).الأستراباذي، الرضي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ج٢، ص٣٤٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد منع ابن مالك العطف على عاملين مطلقًا؛ فهو يجعل الجرّ بعد العاطف بحرف جرّ مضمر كما أنَّه يرى أنّ حرف العطف بمثابة الفعل الذي يتعدى لمفعول واحد، فــلا يجوز تعديته لاثنين يقول:" وبينت أنَّ الوجه في استعمالها أنْ يجعل الجرّ بعد العاطف بحرف محذوف مماثــل لمــا تقدم، وحذف ما دلَّ عليه دليل من حروف الجرّ وغيرها مجمع على جوازه، والحمل عليه أولــى من العطف على عاملين، فإنَّه مختلف فيه، والأكثر على منعه، وموافقة الأكثر أولى. وأيضًا فإنَّ العطف على عاملين بمنزلة تعديتين بمُعَدٍّ واحد، فلا يجوز، كما لا يجوز ما هو بمنزلته ".(١)

ولا يجوز المنع مطلقًا مع أنّ تعليله منطقي، من جهة أنّ حرف العطــف ضــعيفٌ لا يكــون بمنزلة عاملين؛ لأنَّه نائب عن العامل، ومن جهة أنَّه بمنزلة تعديتين بمُعَدٍّ واحد، ولا يجوز ذلك، إلا أنَّ في المنع المطلق مخالفة للسماع، فكلام العرب ينقضه بما ورد من شواهد شعرية ونثرية. وممَّا استشهد به من أجاز العطف على عاملين قول أبي دُؤادٍ الإيادي:

أكلَّ امرئٍ تَحسَبِينَ امْرَأً ونَــارٍ توقَّدُ باللَّيْلِ نارَا (٢) [البحر المتقارب]

ويوضح الأصبهاني العطف على عاملين في هذا البيت بقوله:" فعطف (نــارًا) الأولــى علــى (امرئٍ) الأول، وعطف (نارًا) الثانية على (امرئٍ) الثاني".(٣) وليس الأمــر علــى ذلــك عنــد سيبويه والمبرِّد ومن تبعهما ممن منع العطف على عاملين، والذي عندهما حمله علــى حــذف مضاف تقديره: (وكلّ نارٍ) وسبب حذفه تفسير الموجود له: (كلَّ امرئٍ). كما في قــول العــرب: (ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةٌ)، على تقدير: (ولا كل بيضاءَ)، يقول سيبويه:" و تقول:

---

(١).ابن مالك، شرح التسهيل، ج٣، ص٣٧٨.

(٢).انظر البيت في الكتاب، ج١، ص٦٦. ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، ج٤، ص٤٣٢. و الأصــول في النحو، ج٢، ص٧٠. والمفصل في صنعة الإعراب، ص١٣٧. أمالي ابن الشجري، ج٢، ص٢١.

(٣).الأصبهاني، إسماعيل بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق فائزة بنت عمر المؤيَّد، فهرسة مكتبة الملــك فهد الوطنية، الرياض، ط١، ١٩٩٥م، ص٣٧٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ما كلٌّ سوداء تمرةً ولا بيضاءَ شحمةٌ)، وإن شئت نصبتَ (شحمةً). و(بيضاءُ) في موضع جـرٍّ، كأنَّك أظهرت (كلَّ) فقلتَ: (ولا كلٌّ بيضاءَ). قال الشاعر أبو دُؤاد:

أكُلَّ امرئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيْلِ نارَا ".(١)

فهو يقدر هنا مضافاً معطوفاً على المضاف الأول، كي يتخلص من العطف على عاملين مختلفين، وعبر عن ذلك المبرِّد بقوله:" تَقول: (مَا زيدٌ مُنْطَلِقًا وَلا قَائِمٌ عَمْرو)، رفعت (قَائِمًا)؛ لأنَّه خبر مقدَّم، فكأنَّك قلت: (وَمَا قَائِمٌ عَمْرو) ".(٢) وعلى ذلك رفع (قائمًا) كأنَّه أظهر(ما).

ومن الشواهد النثرية التي ردَّ فيها سيبويه والمبرِّد العطف على عاملين مختلفين، قول العرب: (ما أَبو زَيْنَبَ ذاهبًا ولا مقيمةٌ أمُّها)، فقد رفع (مقيمة) ولم ينصبها عطفًا على (ذاهب)؛ لأنّ الذهاب للأب، والقيام للأم فلا نستطيع أنْ نقول: (ما أبو زَيْنَبَ مُقَيمةً أمُّها).(٣) و علق على ذلك المبرِّد موافقًا سيبويه، بقوله:" ولو قلت: (ما أَبُو هند قَائِمًا ولا منطلقةً أمُّهَا) كانَ خطأ؛ لأنَّك لم تردّ إلى (الأَب) شيئًا وهو الذي عَنهُ تخبر، وإنَّما جئت بالهاء لغيره. أَلا ترى أَنَّك لا تَقول: (مَا أَبُو هِنْد منطلقةً أمُّهَا)... فهذا بمنزلة قَولك:(مَا أَبُو زَيْنَب قَائِمًا وَلا ذَاهِبَةً أمُّهَا)؛ لأَنَّ الأم ترجع إلى زَينَب لا إِلَى من خبر عنهُ وهُو الأَب ".(٤)

يبين الرضي آراء النحاة حول العطف على عاملين بقوله:" الأخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين، إلا ما كانَ فيه الفصل بين العاطف والمجرور لا غير، كما ذكرنا، وسيبويه يمنعه مطلقًا، والفرَّاء،كما نسب إليه ابن مالك، يوافق سيبويه ويخالف الأخفش، وهما؛ أيْ سيبويه

---

(١).سيبويه، الكتاب، ج١، ص٦٥_٦٦. أبو دُؤادٍ الإيادي شاعر جاهلي. من وُصّاف الخيل .
(٢).المبرِّد، المقتضب، ج٤، ص١٩٣.
(٣).انظر كتاب سيبويه، ج١، ص٦٣.
(٤).المبرِّد، المقتضب، ج٤، ص١٩٤_١٩٥.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والفرَّاء، يضمران الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين وفيها مجرور نحو قولهم: (ما كلٌّ سوداء تمرةً ولا بيضاءَ شحمةٌ)؛ أيْ: ولا كلّ بيضاء ".(١)

والردّ على ما سبق بين واضح وهو أنّ حرف العطف يغني عن ذكر العامل ولا داعي للتأويل والتقدير؛ لأنَّ الأصل التزام القاعدة، فلو كان ما سبق كان الأولى إسقاط حرف العطف ليصبح الكلام على نحو: (ما كلٌّ سوداء تمرةً لا كلّ بيضاءَ شحمةٌ) ، والمعلوم أنَّ حرف العطف لا يسقط دون مبرر، فبالعطف يحذف العنصر المشترك، فبدل أن نقول: (درسَ زيدٌ درسَ عمرٌو)، قلنا: (درسَ زيدٌ وعمرٌو)، وهذا هو الاستعمال والقاعدة تؤخذ من الاستعمال، فالاستعمال هو الأصل، ولا داعي للتأويل؛ لأنَّه محاولة لإخضاع القاعدة لمذهب المؤوِّل.

ومما استشهد به من أجاز العطف على عاملين، قول الأعْوَرُ الشَّنّيّ: [البحر المتقارب]

هَوِّنْ عليكَ فإنّ الأُمــور بكَــفّ الإلــه مَقاديُرها

فَليس بآتِيكَ مَنْهــيُّهَــا ولا قاصِرٌ عنك مأْمورُها.(٢)

الشاهد قراءة قاصر؛ فقد قرئت (قاصرٌ) بتنوين الضم عطفاً على اسم ليس (منهيُّها)، و(قاصر) بتنوين الكسر عطفاً على (بآتيك)، وقرئت بالنصب (قاصرًا) عطفاً على خبر ليس المنصوب موضعًا (بآتيك). يقول العكبري:" فـ (قاصر) معطوف على (آتيك)، و(مأمورها) على (منهيُّها) ".(٣)

والشاهد رواية الجرّ (ولا قاصرٍ عنك مأْمورُها)، يقول يوسف ابن أبي سعيد السِّيرافي في شرحه

---

(١).الأستراباذي، الرضي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ج٢، ص٣٤٧.

(٢).انظر ديوان الأعْوَرُ الشَّنّيّ، تحقيق السيّد ضياء الدّين الحيدري، مواهب للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٩م، ص٢٤. وكتاب سيبويه، ج١، ص٦٣_٦٤. والمقتضب، ج٤، ص١٩٦. والأصول في النحو، ج٢، ص٦٩. شرح أبيات سيبويه، ج١، ص١٦٢. وشرح تسهيل، ج١، ص ٣٨١.

(٣).العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٤٣٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأبيات سيبويه:" فإنْ أنشد هذا بالجرّ أعني قوله: (ولا قاصرٍ عنك مأْمورُها) فبعض الناس يجيزه وبعضهم يأباه، والذين يجيزونه طائفتان: إحداهما تزعم أنَّ العطف على عاملين جائز، وتقول: هذا مثل قول القائل: (زيدٌ في القصرِ والدارِ عمروٌ). فتعطف (عمرو) على(زيد)، و(الدار) على (القصر). وطائفة تجيزه ولا تجعله من باب العطف على عاملين ".(١)

من أجاز الجرّ ولم يجعله من باب العطف على عاملين جره على تقدير الباء (بقاصر)، ومن رفض (قاصر) بتنوين الكسر عطفًا على (بآتيك)، كانت حجته أنَّنَا إنْ جررَنَا فقلنا: (ولا قاصرٍ عنك مأْمورُها) كان التقدير: (فليس منهي الأمورِ بآتيك ولا قاصرٍ عنك مأمورُ الأمورِ)، ولا يجوز ذلك؛ لأنَّ (مأمورها) مضاف إلى ضمير يعود على (الأُمور)، وليس عائدًا على (منهيّها)، وعلى ذلك القاصر ليس (المنهيّ) بل (المأمور) المضاف إلى ضمير الأمور.(٢)

والمقصد من منع العطف على عاملين على رواية الجرّ هو عدم وجود رابط بين (قاصرٍ) واسم ليس(منهيّ). ومن أجاز العطف على عاملين أجاز الجرّ(قاصرٍ)، وردَّ من منع، وحجته لذلك أنَّ (المنهيّ) بعض (الأمور)، وما يعود على الكل يعود على الجزء. يقول ابن هشام:" لمَّا كان الضمير في (مأمورها) عائدًا على (الأمور)، كان كالعائد على (المنهيات)؛ لدخولها في (الأمور) ".(٣)

وذكر سيبويه ذلك في قوله:" وقد جَرَّه قومٌ فجعلوا (المأمورَ) للمنهيّ، و(المنهيُّ) هو (الأُمورُ) لأنّه من الأُمور وهو بعضُها".(٤) يتضح أنَّ من منع، حاول تأويل رواية الجرّ، فهي عند سيبويه

---

(١).السِّيرافي، يوسف بن أبي سعيد، شرح أبيات سيبويه، ج١، ص١٦٣.

(٢).انظر المصدر نفسه، ج١، ص١٦٣.

(٣).ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص٦٣٤.

(٤).سيبويه، الكتاب، ج١، ص٦٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على تقدير حرف الجرّ (بآتيك ولا بقاصرٍ). وقد منع المبرِّد الجرّ؛ لأنَّه يرى أنّ الجرّ لا يجوز إلا عند من أجاز العطف على عاملين، يقول:" (فليس بآتيك مَنْهِيُّهَا) فهو أقرب قليلا وليس منه؛ لأنّ (المأمور) بعضها، و(المنهيّ) بعضها، و قُرْبُه أنَّهما قد أحاطا بالأمور، وليس يجوز الخفض عندنا إلا على عاملين فيمن أجازه".(١) ومما استشهد فيه على العطف قول النَّابِغَة الجَعْدي:

فلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا صِحَاحًا ولا مُسْتَنْكَرٌ أَنْ تُعَقَّرَا (٢) [البحر الطويل]

والقول فيه ما ذكرنا في بيت الأعور، فقد قرئت (مُسْتَنْكَر) بالرفع عطفًا على اسم ليس، وبالنصب عطفًا على خبر ليس المنصوب موضعًا (بمعروفٍ)، والجرّ عطفًا على (بِمَعْروفٍ) لفظًا؛ والشاهد رواية الجرّ. فيكون عطفَ (مُسْتَنْكَرا) على (بِمَعْروفٍ)، و(أنْ تعُقَّرَا) معطوف على (أنْ نَرُدَّها).

واحتج من منع العطف على عاملين بأنَّ الضمير في (أَنْ تعُقَّرَا) عائد على الخيل لا على (الرَّد)، وعلى ذلك لا يوجد رابط بين اسم (ليس) وخبرها فوجه، القول: (فليس ردّها صحاحًا بمعروفٍ لنا ولا عقرُها بمستنكرٍ)، يقول سيبويه:" كأنّه قال: (ليس بمعروف لنا رَدُّها صحاحًا ولا مستَنْكَرٌ عَقرُها)، والعَقْر ليس للردّ ".(٣) وكما ذكر الرضي فإن سيبويه والفرَّاء يقدران حرف الجرّ بكل ما توهم أنَّه عطف على عاملين، يقول الرضي:" وهما؛ أيْ سيبويه والفرَّاء، يضمران الجارّ في كل صورة توهم العطف على عاملين ".(٤)

---

(١).المبرِّد، المقتضب، ج٤، ص٢٠٠.

(٢).انظر ديوان النَّابِغَة الجَعْدي، تحقيق وَاضِح الصّمد، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ص٧٠ . وكتاب سيبويه، ج١، ص٦٤. والمقتضب، ج٤، ص١٩٤. وشرح أبيات سيبويه، ج١، ص١٦٥. وشرح تسهيل، ج١، ص ٣٨٧. و الدر المصون، ج١١، ص ١٥. و خزانة الأدب، ج٣، ص١٦٩.

(٣).سيبويه، الكتاب، ج١، ص٦٤.

(٤).الرضي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ج٢، ص ٣٤٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإلى ذلك ذهب أبو العبَّاس بقوله:" (فليس بمعروف لنا ردُّهـا)، فـ(ردُّهـا) اسـم (لـيس)، و(بمعروف لنا) الخبر. ثمَّ قال: (ولا مستنكرٌ أن تُعقَّرا)، و تأويله: (ولا مستنكرٌ عَقْرُهـا). فهـذا لا يكون إلا منقطعًا عن الأوَّل؛ لأنَّ (العَقْر) مضاف إلى ضمير (الخيل)، وليس يرجع إلى الـرّدِّ، و الرَّدُّ غير الخَيْل... وليس يجوز الخفض عندنا ".(١) كَمَا أنّ تأنيث الفعل (تعُقَّرَا) يدل علـى أنَّ الضمير عائد على (الخيل)، إلا أنَّ الردّ عليهم مفاده أنَّ (الردّ) ملتبس بـ(الخيل)، وبذلك يكـون الضمير العائد على (الخيل) عائدًا على (الردّ).

وللأعلم الشنتمري رأي منفرد بمسألة العطف على عامـلين، فـهو لا يجيـزه إلا إذا اسـتوى آخر الكلام وأوّله، وعلى ذلك لا يجيز: (زيدٌ في الدارِ، والحجرةِ عمرٌو)؛ لأنَّه قدم المجـرور إلـى جانب العاطف، والجائز عنده نحو: (في الدار زيدٌ والحجرةِ عمرٌو)، يقول الرضي:" فـإنَّ الأعلم الشنتمري، منع نحو: (زيدٌ في الدارِ والحجرةِ عمروٌ)، مع تقديم المجـرور إلـى جانـب العاطف، قال: لأنَّه ليس يستوي آخر الكلام وأوّله، قال: فإذا قدمت في المعطوف عليـه الخبـر على المخبر عنه نحو: (في الدار زيدٌ والحجرةِ عمروٌ)، جاز؛ لاستواء آخر الكلام وأوّلـه فـي تقديم الخبر على المخبر عنهما ".(٢)

ولا حقّ له بذلك؛ لأنَّ هذا الأمر لا يتعدى أنْ يكون أمرًا شكليًا، وقد أجاز بـذلك رأي الأخفـش الذي ينص على منع العطف على عاملين إذا وقع فاصل بين العاطف والمجرور. ولا يجوز لـه الاختصار على شكل واحد؛ لأنَّ كلام العرب يرده.

الترجيح:

رأَيْنَا في ما ذكرنا أنّ النحاة على ثلاثة اتجاهات، أحدها: المنع مطلقًا، وهذا مردود؛ لأنّ السماع

---

(١).المبرِّد، المقتضب، ج٤، ص ١٩٤-٢٠٠،١٩٥.

(٢).الرضي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ج٢، ص٣٤٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يرده؛ ولأنَّ قراءة حمزة والكسائي لا تُردّ؛ فهما من القرَّاء السبعة وقراءتهم حُجَّة؛ لتواترها عن النبي عليه أفضل الصلاة والسلام، فلا يجوز للمبرِّد أنْ يغلط من قَرَأَ الآيتين على أنَّهما عطف على عاملين؛ لذا فإنَّ المنع مطلقا مبني على التعليل المنطقي الذي يخالف السماع؛ لأنّ كلام العرب ينقضه بما ورد عنهم من شواهد شعرية ونثرية .

والثاني: الجواز المطلق، وقد اعتمد أصحابه على كلام النحاة المصنوع، واللغة تؤخذ بالسماع لا بما صنع النحاة. والثالث: الجواز المشروط، وهو الرَّاجح؛ لأنّ الاستعمال يشهد له، ولأنَّه يخلصنا من كلفة التقدير والتأويل، فهو يأخذ القول على حاله وهو الأولى لا التقدير.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نصب (بشرٍ) في قول الشاعر: (أنَا ابنُ التَّارِكِ البَكريِّ بِشْرٍ...)

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" وقد أجاز سيبويه (هذا الضَّاربُ الرجلِ وزيدٍ)، و(هذا الضَّاربُ الرجلِ زيدٍ) على عطف البيان، وإنَّما جاز في الاسم الثاني الجرّ، وإنْ لم يكن فيه ألف ولام؛ لأنَّه تابع للاسم الذي قبله، ولم يلِ اسم الفاعل، وقد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع، ألا ترى أنَّك تقول: (يا أيّها الرجلُ ذو الجُمَّة)، فتجعل (ذو الجُمَّة) نعتًا للرجل ولا يجوز أنْ يقع موقعه، وتقول: (يا زيدُ والرجلُ)، ولا يجوز أنْ يقع موقع الأول؛ لأنَّك لا تقول: (يأيها ذو الجُمَّة)، (يا الرجل)، وأنشد في ذلك قول المرَّار الأسَدِيِّ:(١)

أنَا ابنُ التَّارِكِ البَكرِيِّ بِشْرٍ عليه الطَّيرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا [البحر الوافر]

فجعل (بِشْرًا) عطف بيان من (البَكرِيِّ)، وأجراه عليه ولا يصح أنْ يكون بدلا؛ لأنَّ البدل يقع موقع المبدل منه، وكان أبو العبَّاس المبرِّد لا يجيز الجرّ في الاسم الثاني عطفًا كان أو بدلا، أو عطف بيان، وينشد البيت نصبًا: (أنَا ابنُ التَّارِكِ البَكرِيِّ بِشْرًا) ".(٢)

مناقشة الرأي:

اختلف القدماء بعدد التوابع، فالبصريون ومن ذهب مذهبهم يرونَها خمسة من حيثُ العدد، يقول ابن السراج:" التوابع خمسة: التوكيد والنّعت وعَطْف البيانِ والبدل والعطف بالحُروف، وهذه الخمسة: أربعة تتبع بغير متوسط، والخامس وهو العطف لا يتبع إلا بتوسط حرف ".(٣)

---

(١).المرار بن سعيد بن حبيب الفقعسيّ، شاعر إسلامي، من شعراء الدولة الأموية. انظر خزانة الأدب للبغدادي، ج٤، ص ٢٨٩. وانظر الأعلام للزركلي، ج٧، ص١٩٩. وعنى بشر بن عمرو، قتله رجل من بني أسد، ففخر المرار بقتله. وبشر هو من بكر بن وائل. انظر شرح أبيات سيبويه، ج١، ص ٧٥.

(٢).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٣٩.

(٣).ابن السراج، الأصول في النحو، ج٢، ص١٩. و انظر شرح المفصل، ابن يعيش، ج٢، ص٢١٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعطف البيان معترف به عند المبرِّد وقد ذكره غير مرة، ومن ذلك قوله:" فَأَمَّا قَوْلُه:

إِنِّي وأَسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرا لقائِلٌ يَا نصرُ نصرٌ نَصْرا (١) [بحر الرجز]

فَإِنَّ هَذَا الْبَيْت يُنْشَدُ على ضروب: فَمن قَالَ: (يَا نصر نصرًا نصرًا)؛ فَإِنَّهُ جعل المنصوبين تبيينًا لمضموم، وَهُوَ الَّذِي يُسَمِّيه النحويون عطف الْبَيَان ".(٢)

وعند سيبويه الأمر نفسه، وقد خرَّج بيت رُؤْبَة على أنَّه جعل (نصرًا) عطف بيان ونصبه يقول:" وأمَّا قول رُؤْبَة فعلى أنَّه جعل(نَصْرًا) عَطْفَ البيان ونَصبَه، كأنَّه على قوله: (يا زيدُ زيدًا) ".(٣)

والكوفيون ومن ذهب مذهبهم يرونَها أربعة مسقطين منها عطف البيان، يقول السيوطي:" قال الأعلم في شرح الجمل: هذا الباب يترجم له البصريّون، ولا يترجم له الكوفيّون ".(٤)

ويبين لنا ابن جني ما هو عطف البيان بقوله:" ومعنى عطف البَيَان: أَنْ تقيم الأَسمَاء الصَّرِيحَة غير المَأْخُوذة من الفعل مقام الأَوصاف المأْخُوذة من الفعل، تقول: (قامَ أَخُوك محمدُ)، كقولك: (قامَ أَخُوك الظريفُ)، وكذلكَ: (رَأَيْت أَخَاك محمدًا)، و(مررت بأخيك محمدٍ) ".(٥)

والفاصل بين البدل وعطف البيان عند البصريين أنّ كل عطف بيان يعدُّ بدلا مطابقًا إلا في حالتين: الأولى النداء نحو: (يا أخانا زيدًا)، فـ(زيد) عطف بيان لا بدل؛ لأنَّ البدل عندهم على نية تكرار العامل، فيجوز أنْ يحلَّ البدل محل المبدل منه، و لو قلنا هنا : (يا زيدًا)، على إحلال

---

(١).البيت لرُؤْبَة، انظر كتاب سيبويه، ج٢، ص١٨٥. ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، ج٢، ص٢٣٨. والخصائص، ج١، ص٣٤٠. وشرح تسهيل، ج ٣، ص ٤٠٤. وشرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ج١، ص٣٦٣. ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص٥٠٨. خزانة الأدب، ج ٢، ص ٢١٩.

(٢).المبرِّد، المقتضب، ج٤، ص٢٠٩.

(٣).سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٨٦.

(٤).السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النّحو، تحقيق غازي مختار طليمات، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٧م، ج٢، ص٢٤٣.

(٥).ابن جني، اللمع في العربية، ص٩٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البدل محل المبدل منه لَمَا جاز؛ لأنَّ الوجه عندها أنْ يبنى (زيد) على الضم؛ لأنَّ البدل على نية تكرار العامل، فإذا أردنا إعراب (زيد) على البدل كان وجه الكلام: (يا أخانا زيدُ)، يقول ابن هشام:" ويصحُّ في عطف البيان أنْ يعرب بدلَ كلٍّ إلا إنْ امتنع الاستغناء ".(١)

وقد بين المبرِّد أنَّنا إنْ أردنا في (زيد) عطف البيان لا بدَّ من النصب، يقول:" و تقول: (يا أخانا زيدًا أَقْبِلْ)؛ لأنَّ البيان يَجْري مجرى النَّعْت، فكأنَّك قلت: (يا أخانَا الظريفَ أَقْبِل)، لا يكون في (الظريف) إلا النصب، ولا في (زيد) إذا كان تبييناً ".(٢)

وعلى ذلك ينطبق على عطف البيان ما ينطبق على النعت، فهو تابع مثله، يقول أبو علي الفارسي:" وقوله: معطوفةٌ، يريد بها معنى الإتباع، وعلى هذا سُمِّيَ الاسم الذي يبَيَّن به كما يبَين بالصفة عطف البيان ".(٣) ولا يجوز عطف البيان في قولنا: (يا زيد الحارث)، فـ(الحارث) عطف بيان لا بدل؛ لأنّه لا يجوز أنْ يقال: (يا الحارثُ)؛ لأنَّ أداة النداء لا تدخل على (أل) التعريف. والحالة الثانية إضافة الوصف المُحَلى بـ(أل) إلى غير المحلى بـ(أل) نحو قول المرَّار الأسَدِيِّ السابق، قال ابن مالك:" فكل عطف بيان قد يجوز جعله بدلا، إلا إذا قرن بـ(أل) بعد منادى نحو: (يا أخانا الحارث). أو عطف على مجرور بإضافة صفة مقرونة بـ(أل)، وهو غير صالح لإضافتها إليه كقول الشاعر:

أنا ابنُ التّاركِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عليه الطيرُ تَرْقُبُه وقُوعا [البحر الوافر]

فلا يجوز جعل (الحارث) ولا (بشر) بدلا؛ لأنَّ البدل في تقدير مستقل، فيلزم من جعله بدلا

---

(١).ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج٣، ص٣٤٩.

(٢).المبرِّد، المقتضب، ج٤، ص٢١١.

(٣).الفارسيّ، أبو علي، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق عوض بن حمد القوزي، الناشر المحقق، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م، ج ١، ص ٢٢٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقدير مباشرة (الحارث) لحرف النداء، وتقدير مباشرة (بشر التارك)، وذلك ممتنع، والمفضي إلى الممتنع ممتنع، فتعين جعلهما عطفي بيان، ونصب (الحارث)؛ لأنَّ متبوعه منصوب ".(١)

والشاهد في بيت المرَّار الأسَدِيِّ جرّ (بِشْرٍ) على أنَّه عطف بيان لـ(البَكْرِيِّ) لا على أنَّه بدل ؛ لأنَّ اسم الفاعل (التارك) المعرف بـ(أل) أضيف إلى المُحلَّى بـ(أل) التعريف (البكريّ)، تشبيهًا بقول العرب: (الحَسَن الوَجْهِ) . فلو أعربنا (بشرًا) على البدلية، والبدل على نية تكرار العامل لجاز لنا أنْ نقول: (أَنَا ابنُ التَّارِكِ بِشْرٍ) ، ولا يجوز ذلك؛ لامتناع إضافة الوصف المُحلَّى بأل إلى غير المُحلَّى بأل؛ لذا وجب عطف البيان للخروج من ذلك، يقول ابن عصفور:" إذا كان اسم الفاعل المعرَّف بالألف واللّام مضافًا إلى ما فيه الألف واللّام، وأُتبع ما أُضيف إليه اسم الفاعل اسمًا ليس فيه ألف ولام، جاز على عطف البيان ، ولم يَجزْ على البدل، نحو قوله:

أنا ابنُ التّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عليه الطيرُ تَرْقُبُه وقُوعا

؛لأنَّ البدل في نيّة تكرار العامل، فيلزم أنْ يكون التقدير: (أنا ابن التارك بِشْرٍ)، وذلك لا يجوزُ ".(٢) وقد أجاز الفرَّاء إضافة الوصف المُحلَّى بأل إلى غير المُحلَّى بأل، وعلى ذلك فالوجه عنده البدل، يقول ابن هشام :" فـ (بِشْرٍ) عَطْفُ بَيَانٍ على (البَكْرِيّ)، وليس بدلاً؛ لامتناع: (أَنَا ابْنُ التَّارِكِ بشرٍ)، إذ لا يُضَافُ ما فيه الألف واللام إلى المجرَّد منها إلا إنْ كان المضاف صفة مثُناة، أو مجموعةً جَمْعَ المذكَّرِ السَّالِمِ، نحو: (الضّارِبَا زَيْدٍ)، و(الضّارِبُو زَيْدٍ)، ولا يجوز: (الضَّارِبُ زَيْدٍ)، خلافًا للفَرَّاء ".(٣)

---

(١).ابن مالك، شرح التسهيل، ج٣، ص٣٢٧.

(٢).ابن عصفور، علي بن مؤمن، المُقرِّب، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ص٣٢٧.

(٣).ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص٥٦٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمَّا ما ذهب إليه المبرِّد فخلاف لما سبق، فهو لا يجيز إلا النصب نحو: (التّاركِ البَكْريِّ بِشْرًا) وذلك؛ لأنَّه يحمل (بشرًا) على محل (البكريِّ)؛ لأنّ موضعه نصب؛ أيْ يعمل اسم الفاعل (التارك) على نحو: (التّاركِ بشرًا)، يقول صاحب توضيح المقاصد:" فـ(بشر) عطف بيان، ولا يجوز أنْ يكون بدلا لما يلزم من تقدير إضافة (التارك) إليه؛ لأنَّ البدل في نية تكرار العامل، وهو غير صالح لذلك، إذ لا يضاف ما فيه (أل) إلى عارٍ منها. ونُقِل عن المبرِّد أنَّه لا يجوز في (بشر) إلا النصب، ولا يجيز جرَّه، لا على البدل، ولا على عطف البيان. وأجاز الفرَّاء في (بشر) أنْ يكون بدلا؛ لأنَّ مذهبه جواز إضافة ما فيه (أل) إلى جميع المعارف ".(١)

الترجيح

الرَّاجح ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه من النحاة من وجوب جر (بشر)؛ لأنّه عطف بيان لما ذكرنا سابقًا، كما أنَّه لا يجوز للمبرِّد ردّ رواية من يستشهد بشعرهم فقد روي هذا البيت بجرّ (بشرٍ)، يقول سيبويه:" سمعناه ممَّن يَرويه عن العرب، وأَجرى (بشرًا) على مجرى المجرور؛ لأنَّه جعله بمنزلة ما يُكَفُّ منه التنوينُ ".(٢)

وحُجَّة المبرِّد في النصب، أنَّ من جر (بشرًا) على البدل من (البكريِّ)، والبدل على نية تكرار العامل، جاز له أنْ يحلّ البدل محلّ المبدل منه في قول الشاعر: (التّاركِ البَكْريِّ بِشْرٍ)، فيصبح (التارك بشرًا)، فنصب (بشرًا) على المفعولية لاسم الفاعل؛ لذا لم يجز في (بشر) إلا النصب

---

(١).المرادي، أبو محمد، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م، ج٢، ص ٩٩١.

وانظر شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٣٩. والمفصل في صنعة الإعراب، ص١٦٠. و شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ج٣، ص١١٩٦. و شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٣، ص٢٢٣. وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٢، ص٣٥٩. و شرح التصريح على التوضيح، للأزهري، ج٢، ص١٥٠. و حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ج٣، ص١٢٨.

(٢).سيبويه، الكتاب، ج١، ص١٨٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقول ابن السراج:" وقال أبو العبَّاس –رحمه الله– في إنشادهم:

أَنَا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْر عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ عُكُوفَا (١)

أنّه لا يجوز عنده في (بشر) إلا النصب، لأنَّهم إنَّما يخفضونه على البدل، وإنَّما البدل أنْ توقع الثاني موقع الأول، وأنت إذا وضعت (بشرًا) في موضع الأول لم يكن إلا نصبًا، فأمَّا نظير هذا قولك: (يا زيد أخانا)، على البدل. وقال النحويون: (بِشْرٍ) ".(٢)

وفي قوله: (يا زيد أخانا)، نصب (أخانا) على أنّه بدل يحلّ محلّ المبدل منه، وعندها يكون منادى منصوبًا؛ لأنّه مضاف على نحو : (يا أخانا). ولا ينطبق هذا على: (ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْر)؛ فقد منع البدل في (بشر) ؛ لأنّه لا يجوز إضافة الوصف المُحلَّى بـ(أل) إلى غير المُحلَّى بـ(أل) بإجماع النحاة، باستثناء الفرَّاء الذي أجاز ذلك؛ كي لا يترجم لعطف البيان.

يقول البغدادي :" وغَلَّطه المبرِّد وقالَ: الرِّواية بِنَصب (بشر). واحْتجّ بأنَّه إنَّما جازَ (أنا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ)؛ تَشْبِيْهًا بـ(الضَّارِب الرجل)، فَلَمَّا جِئْت بـ(بشر)، وَجَعَلته بَدَلا صَار مثل: (أنا الضَّارِبُ زيدًا)، الذي لا يجوز فيه، قال الزّجّاج: الذي ذهب إلَيْه سيبويه أنَّ (بشرًا) عطف البيان الذي يقوم مقَام الصّفة يجوز فِيها مَا لا يجوز في المَوصُوف، تقول: (يَا زيد الظريفُ)، ولا يجوز: (يَا الظريف)، وكَذَا أقُول: (الضَّارِبُ الرجلِ زيدٍ)، و لا أقُول: (الضَّارب زيدٍ) ".(٣) و الصحيح مذهب سيبويه؛ لأنّه يوافق القياس والمسموع عن العرب، ولا حُجَّة للمبرِّد في ما ذهب إليه. وإلى ذلك ذهب أبو سعيد السِّيرافي بقوله:" القول ما ذكرناه عن سيبويه؛ للقياس الذي بيناَّه، ولإنشاد العرب والنحويين البيت بالجرّ".(٤)

---

(١).الرواية المشهورة: (عليه الطيرُ تَرْقُبُه وقُوعا) .

(٢).ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص١٣٥-١٣٦.

(٣).البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج٤، ص٢٨٤.

(٤).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٣٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منع الجمع بين النون النائبة عن التنوين وبين الضمير نحو:

(الآمرونَهُ، ومحتضرونَهُ)

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" وأنشد بعضهم_ وزَعمَ سيبويه أنَّه مصنوع _ : (١) [البحر الطويل]

هُــمُ القائلونَ الخيرَ و الآمِرونَهُ إذا ما خَشوا من مُحْدثِ الدهر مُعْظَمَا

وقال الآخر:

ولم يَرْتِفقْ والناسُ مُحْتَضِرونَهُ جميعًا وأَيْــدِي المعتَفِــينَ رَوَاهِــقُهْ

فوصل الكناية في (آمِرونه)، و(مُحْتَضِرونه) بالنون، والوجه أنْ يقول: (آمِروه)، و(مُحْتَــضِروه). فزعم سيبويه أنَّ هذا من ضرورة الشعر، وجعل (الهاء) كناية. وقد روي عــن بعــض القــرَّاء { هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ. فَاطَّلَعَ} (٢) ذهب إلى (مُطْلِعُونَنِي)، فأثبت نون الجمع مع اتــصال الكنايــة، والكناية: هي النون الثانية وياء المتكلم، وحذف إحدى النونين؛ لاجتماعهما، وأسقط الياء لدلالــة الكسرة عليها. وأمَّا (الآمِرونه)، و(مُحْتَضِرونه) فذكر أبو العبَّاس: أنَّ هذه(الهاء) هي هاء السكت وكان حكمها أنْ تسقط في الوصل، فاضطر الشاعر أنْ يجريها في الوصل مجراها فــي الوقــف وحركها؛ لأنَّها لمَّا ثبتت في الوصل أشبهت الحروف التي حكمها أنْ تثبت فــي الوصــل كهــاء الكناية إذا قلتَ:(غلامه) وما أشبه ذلك؛ وأمَّا القراءة في (مُطْلِعُون) فهي شاذة رديئة بالقياس".(٣)

يتفق المبرِّد مع سيبويه بأنّه لا بدَّ من حذفَ النون والتنوينِ مع الضمير المتــصل فــي مثــل (الآمِرونه، و مُحْتَضِرونه)، فــوجه الكلام: (آمِروه، و مُحْتَضِروه)، فبقاء النون والتنوين يتطلب

---

(١).انظر الكتاب، ج١، ص١٨٨. ومعاني القرآن وإعرابه، للزّجّاج، ج٤، ص٣٠٥. وإعراب القــرآن، للنَّحَّاس، ج٣، ص٢٨٥. وضرائر الشِّعْر، لابن عصفور، ص٢٧-٢٨. وشرح تسهيل، ج٣، ص٨٤.

(٢).سورة الصافات، الآية ٥٤-٥٥.

(٣).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٤٤-٤٥. * (الكناية) هنا بمعنى الضمير.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فصل الضمير، والخلاف بينهما قائمٌ على أنَّ سيبويه يعد بقاء (النون) من الضرورة الشعرية، و(الهاء) ضمير متصل وضع موضع المنفصل، وهذا ما يرفضه المبرِّد، فـ(الهاء) عنده للسكت والاستراحة، وليست ضميرًا، وقد اضطر الشاعر إلى تحريكها تشبيها بـ(الهاء) الضمير. يقول الرضي الأستراباذي:" قال سيبويه: هذا لضرورة الشعر، وجعل (الهاء) كناية، وقال المبرِّد: (الهاء) في: (الآمرونه)، و(محتضرونه)، للسكت، لم يحذفها إجراء للوصل مجرى الوقف، وحركها تشبيهًا لها بـ(هاء) الضمير، لما ثبتت وصلا ".(١)

مناقشة الرأي:

العلة من منع اجتماع النون أو التنوينِ مع الضمير المتصل بالاسم؛ هي أنَّ الضمير المتصل لاحق زيادة على الاسم، وكذلك التنوين، لذا كرهوا اجتماع الزيادتين في آخر الاسم، يقول سيبويه:" واعلم أنَّ حذفَ النون والتنوينِ لازمٌ مع علامة المضمر غيرِ المنفصل؛ لأنّه لا يُتكلّم به مفرَدًا حتَّى يكون متّصِلا بفعلٍ قبله أو باسم فيه ضمير، فصار كأنّه النونُ والتنوينُ في الاسم ؛لأنَّهما لا يكونان إلاَّ زَوائد، ولا يكونانِ إلاّ في أَواخر الحرُوف. والمظهَرُ وإنْ كان يعاقِبُ النُّونَ والتنوين، فإنَّه ليس كعلامة المضمَرِ المتَّصلِ؛ لأنَّه اسمٌ يَنفصِل ويُبْتَدَأُ، وليس كعلامة الإضمار لأنَّها في اللفظ كالنون والتنوين، فهي أَقرب إليها من المظهر، اجتَمع فيها هذا والمعاقبةُ. وقد جاء في الشّعر".(٢) وعلى ذلك تجتمع النون أو التنوينِ مع الضمير المنفصل؛ لأنَّه اسم ينفصل، يقوم بنفسه، ويمتنع ذلك مع الضمير المتصل؛ لأنَّه كالنون والتنوين زَوائد.

و الأمر نفسه عند المبرِّد، ولكنَّه رفض مجيئه في الشعر ضرورة وعدّه خطأ، يقول في كتابه (الكامل في اللغة):" وهذا لا يجوز في الكلام؛ لأنَّه إذا نُوِّن الاسم لم يتصل به المضمر؛ لأنَّ

---

(١).الأستراباذي،الرضي،شرح الرضي على الكافية،ج٢،ص٢٣٢.وانظر شرح المفصل،ج٢، ص١٣٧.
(٢).سيبويه، الكتاب، ج١، ص١٨٧-١٨٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المضمر لا يقوم بنفسه، فإنَّما يقع معاقبًا للتنوين، تقول: (هذا ضاربٌ زيدًا غدًا)،و (هذا ضاربُكَ غدًا)، ولا يقع التنوين ههنا؛ لأنَّه لو وقع لا نفصل المضمر، وعلى هذا قول الله تعالى: { إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ }(١) وقد رَوَى سيبويه بيتين محمولين على الضرورة، وكلاهما مصنوع، وليس أحد من النحويين المُفَتِّشِين يُجيزُ مثل هذا في الضرورة، لما ذكرتُ من انفصال الكناية، والبيتان اللذان رواهما سيبويه:

هُمُ القائلونَ الخيرَ و الآمِرونَهُ إذا ما خَشوا يومًا مِنْ الأمْرِ مُعْظَمَا

وأنشد: ولم يَرْتِفقْ والناسُ مُحْتَضِرونَهُ جميعًا وأَيْدِي المعتَفِينَ رَوَاهِقُهْ

وإنَّما جاز أنْ تُبَيِّنَ الحركةَ إذا وقفتَ في نون الاثنين والجميع؛ لأنَّه لا يلتبس بالمضمر، تقول: (هما رَجُلانِهْ)، و(هم ضاربونهْ)، إذا وقفتَ؛ لأنَّه لا يلتبسُ بالمضمر".(٢)

وعلة المنع عدم جواز الجمع بين النون والإضافة، لذا رفضت قراءة (مُطَّلِعُونَ) بالكسر على تقدير: (مُطَّلِعُونَنِي)، يقول القرطبي:" {هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ}، بكسر النون، وأنكره أبو حاتم وغيره. النَّحاس : وهو لحنٌ لا يجوز؛ لأنَّه جَمع بين النون والإضافة، ولو كان مضافا لكان: (هل أنتم مُطَّلِعيَّ)، وإنْ كان سيبويه والفرَّاء قد حكيا مثله، وأنشدا :

هُمُ القائلونَ الخيرَ و الآمِرونَهُ إذا ما خَشوا مِنْ مُحْدَثِ الأمْرِ مُعْظَمَا

... وهذا شاذٌ خارجٌ عن كلام العرب، وما كان مثل هذا لم يحتج به في كتاب الله عزَّ وجلَّ، ولا يدخل في الفصيح. وقد قيل في توجيهه: إنَّه أجرى اسم الفاعل مجرى المضارع؛ لقربه منه فجرى {مُطَّلِعُون} مجرى يَطَّلعون".(٣)

---

(١). سورة العنكبوت، الآية ٣٣.

(٢).المبرِّد، الكامل في اللغة والأدب، ج١، ص٢٨٥-٢٨٦.

(٣).الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج١٥، ص٨٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد بين أبو إسحاق الزَّجّاج أنَّه لا يجمع بين النون والإضافة، ولا بين الاسم المنون والضمير المتصل بإجماع نحاة الكوفة والبصرة إلا شذوذا، وذلك بمعرض حديثه عن كسر النون في {مُطَّلِعُونَ}، يقول:" فأمَّا الكسر للنون فهو شاذٌ عند البصريين والكوفيين جميعًا، وله عند الجماعة وجه ضعيف، وقد جاء مثله في الشعر:

هُمُ القائلونَ الخيرَ و الآمِرونَهُ إذا ما خَشوْا مِن مُحْدَثِ الأمرْ مُعْظَمَا ".(١)

والوجه الضعيف الذي تحدث عنه هو تشبيه اسم الفاعل بالفعل المضارع، يقول صاحب الكشاف:" وقُرِئ: (مُطْلِعُونِ) بكسر النون، أراد: (مُطَّلِعُون إياي)، فوضع المتصل موضع المنفصل، كقوله: (هُمُ الفاعلون الخيرَ و الآمِرونَهُ)، أو شبه اسم الفاعل في ذلك بالمضارع لتآخٍ بينهما، كأنَّه قال: (تطلعون)، وهو ضعيف لا يقع إلا في الشعر ".(٢) كما أنَّ تحريك (الهاء) تشبيها لها بالضمير وجه ضعيف (٣).

وممن أجاز إثبات نون الجمع مع الضّمير للضرورة الشعرية في (الآمِرونه)، و(مُحْتَضِرونه) صاحب كتاب: (الجمل في النحو) بقوله:" يقولونَ: (هم ضاربِونَ زيدًا). فإذا أضمَروا قالوا: (هُمْ ضاربوهُ)، و(هم قاتِلوهُ). إلا في الشِّعر اضطرارًا، قال الشاعر:

هُمُ الفاعِلُونَ الخَيرَ و الآمِرُونَهُ إذا ما خَشوْا مِن حادثِ الأمْرِ مُعْظَمَا

أرادَ: و(الآمرونَ به) ".(٤) وقد أجاز القزّاز القيرواني إثبات النون في الإضافة للضرورة، يقول:" وحذفوا النون للإضافة، ويجوز إثباتُها للشاعر، كما قال الأول:

---

(١).الزجاج، إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، ج٤، ص٣٠٥.

(٢).الزمخشري، أبو القاسم، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج ٤، ص ٤٥.

(٣).انظر تفسير البحر المحيط، لأبي حيان، ج٢، ص ٢٤٥.

(٤).الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، رُجِّح أنه لأبي بكر ابن شقير(ت٣١٧هـ). ص٢٦٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هم القائلونَ الخَيْرَ والآمِرُونَهُ إذا ما خَشوا من مُحدث الأمرِ مُعْظَمَا

وكان الوجه أنْ يقول: (الآمروه)، ولكن ردّ النون اضطرارًا. ومثله:

ولم يرتَفِقْ والناس مُحْتَضِرُونَهُ جميعًا و أيــدي المُعْتَفِينَ رَوَاهِــقُهْ

فقال: (مُحْتَضِرُونَهُ)، والوجه: (مُحْتَضِرُوه) ".(١)

وقد أجاز ابن مالك اتصال الاسم المنون بالضمير المتصل، قياسًا بثبات الضمير في الفعل مع دخول نون التوكيد نحو: (تأكلنَه تأكلنَّه)، يقول:" وأمَّا جعل حذف التنوين والنون لصون الــضمير المتصل من وقوعه منفصلا فمستغنًى عنه لوجهين: أحدهما أنَّ حذفه للإضافة محصّلٌ لذلك فــلا حاجة إلى سبب آخر. الثاني أنَّ مقتضى الدليل بقاء الاتصال بعد التنوين ونوني التثنية والجمــع؛ لأنَّ نسبتها من الاسم كنسبة نون التوكيد من الفعل، واتصال الضمير لا يــزال بنــون التوكيــد، فكذلك لا يزول بالتنوين ونوني التثنية والجمع ولو قصد النصب. وقد نبّهوا علــى جــواز ذلــك باستعماله في الشعر بقول الشاعر:

هم القائلونَ الخيرَ والآمِــرونه إذا ما خَشوا من مُحْدَث الأمرِ مُعْظما

ومثله قول الآخر:

ولم يَرْتَفِقْ والناسُ مُحْتَضِرونَهُ جميعًا وأَيْــدِي المُعْتَفِــينَ رَوَاهِــقُهْ ".(٢)

وليس الأمر على ما قال لأنَّه قاس الاسم على الفعل، والأصل أنْ يقاس الاسم على جنسه؛ لأنَّ الأفعال لا تُعرَّف ولا تضاف بخلاف الأسماء.

ويرى ابن عصفور أنّ ثبات النون في الإضافة ضرورة شعرية، ولم يجز قول المبرِّد: إنَّ الهاء

---

(١).القيرواني، محمد بن جعفر القزاز، ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق رمضان عبد التــواب و صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، ط١، ١٩٨١م، ص٢١٤_٢١٥.

(٢).ابن مالك، شرح التسهيل، ج٣، ص٨٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ليست ضميرًا بل هي هاء السكت؛ وذلك أن هاء السكت لا تدخل إلا على المبني، نحو قوله تعالى:{ فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ }(١)، وقوله تعالى:{ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ }(٢) وقوله تعالى:{ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ }(٣) وحكمها أنْ تكون ساكنة، يقول ابن عصفور:" ونحو قول الشاعر:

هُمُ القائلونَ الخيرَ و الآمِرونَهُ إذا ما خَشوْا مِن مُحَدث الأمرْ معظما

وقول الآخر:

ولم يَرْتِفقْ والناسُ مُحْتَضِرونَهُ جميعًا وأَيْدِي المعتَفِينَ رَوَاهِقُهْ

كان الوجه أنْ يقال: (محتضروه)، و(الآمروه)، لولا الضرورة. وزعم بعضهم أنَّ (الهاء) للسكت. وذلك ضعيف، لما يلزم من إدخالها على معرب، وبابه أنْ لا يدخل إلا على مبني، ومن تحريكها وحكمها أن تكون ساكنة، ومن إثباتها في الوصل، وبابها ألا تلحق إلا في الوقف ".(٤)

وقد منع أبو جعفر النَّحَّاس الجمع بين النون والإضافة، ورأى أنّ ما جاء به سيبويه لا يعد حُجَّة ؛لأنَّ هذين البيتين مصنوعان و لا يعرف من قالهما، يقول :" وقد حكي: (هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ) بكسر النون، وهي لحنٌ لا يجوز؛ لأنَّه جمع بين النون والإضافة، ولو كان مضافا لكان : (هل أنتم مطلعيّ)، وإنْ كان سيبويه والفرَّاء حكيا مثله، وأنشدا:

هُمُ القائلونَ الخيرَ و الآمِرونَهُ إذا ما خَشوْا مِن مُحَدث الأمرْ معظما

وإنشاد الفرَّاء (والفاعلونه)، وأنشد سيبويه وحده:

ولم يَرْتِفقْ والناسُ مُحْتَضِرونَهُ جميعًا وأَيْدِي المعتَفِينَ رَوَاهِقُهْ

---

(١).سورة البقرة، الآية ٢٥٩.

(٢).سورة القارعة، الآية ١٠.

(٣).سورة الحاقة، الآية ٢٩.

(٤).ابن عصفور، علي بن مؤمن، ضرائر الشِّعْر، ص٢٧_٢٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

... أمَّا البيتان اللذان أنشدهما سيبويه وشركه الفرَّاء في أحدهما فلا يعرف من قالهما، ولا تثبت بهما حُجَّة، ولو عرف من قالهما لكانا شاذين خارجين عن كلام العرب، و ما كان هكذا لم يحتجّ به في كتاب الله جلّ وعزّ، ولا يدخل في الفصيح ".(١)

وممن رفض الضرورة في هذه المسألة البغدادي بقوله:" ولا يقع التنوين هاهنا؛ لأنَّه لو وقع لانفصل المضمر... وقد روى سيبويه بيتين محمولين على الضرورة، و كلاهما مصنوع، وليس أحد من النحويين المتقنين يجيز مثل هذا في الضرورة؛ لِمَا ذكرت لك من انفصال الكناية ".(٢)

ومعنى ذلك أنَّ ثبات النون لا يكون مع الضمير المتصل، وإنَّما مع الضمير المنفصل؛ لأنَّ ثباته يتطلب فصل الضمير نحو: (الآمِرونَ به).

الترجيح :

ما نسب إلى سيبويه من جواز بقاء الضمير المتصل مع الاسم المنون للضرورة الشعرية ضعيف؛ لأنَّه يخالف القاعدة والقياس، ولأنَّه يعتمد على الشعر المصنوع لا على ما سمع عن العرب، كما أنَّه غير منصور بالشواهد القرآنية، وما جاء به المبرِّد من قوله إنَّ الهاء للسكت أيضًا ضعيف؛ لكونها متحركة، و(هاء) السكت حكمها أنْ تكون ساكنة، وكما قال ابن يعيش:" فسيبويه يجعل الهاء في (الفاعلونه)، و(محتضرونه) كناية، ويزعم أنَّ ذلك من ضرورة الشعر. وكان أبو العبَّاس المبرِّد يذهب إلى أنَّها هاء السكت... وكلاهما ضعيف ".(٣)

و منبع الضعف أيضًا ما ذكره ابن عصفور من كون هاء السكت لا تدخل إلا على المبني، وتثبت في الوصل وبابها ألا تلحق إلا في الوقف (٤)

---

(١).النَّحَّاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، ج٣، ص٢٨٥_٢٨٦.

(٢).البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج٤، ص٢٦٦.

(٣).ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص١٣٧.

(٤).انظر ضرائر الشِّعْر، لابن عصفور، ص٢٧_٢٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والرَّاجح أنَّ سيبويه لم يغفل عمَّا ذكر، بل وربَّما حمَّلَــهُ النحاة ما لــم يقــل، فإشــارته إلــى أنَّ الشاهد مصنوع بقوله:" وقد جاء في الشّعر، وزعموا أنّه مصنوع:

هُــمُ القائلونَ الخيرَ و الآمِرونَهُ إذا ما خَشوا من مُحْدثِ الدهر مُعْظَمَا

وقال الآخر:

ولم يَرْتِفقْ والناسُ مُحْتَضِرونَهُ جميعًا وأَيْــدِي المعتَفِــينَ رَوَاهِــقُهْ ".(١)

دليل على أنَّ هذين البيتين هما الشاهدان الوحيدان على ثبات نون التثنية والجمــع فــي الاســم المضاف، وقد عبر لنا سيبويه عن ضعف هذين البيتين بقوله: (وزعموا أنّه مــصنوع)، وهــذا القول دليل على عدم قبوله لهذا الاستشهاد، وعلى وجوب حذف النون مــع الــضمير المتــصل، ويثبت ذلك قوله:" واعلم أنَّ حذفَ النون والتنوينِ لازمٌ مع علامة المضمرَ غيرِ المنفصل".(٢)

واللزوم يعني الوجوب وعدم المفارقة، وكما يقول ابن فارس في معنــى لــزم:" يــدلُّ علــى مصاحَبة الشّيء بالشيء دائمًا ".(٣) وعلى هذا لا حُجَّة للمبرِّد في ما ذهــب إليــه، ولا داعــي لتخريج الهاء بعلة ضعيفة كما فعل، والله أعلم .

---

(١).سيبويه، الكتاب، ج١، ص١٨٨.

(٢).المصدر نفسه، ج١، ص١٨٧.

(٣).ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، باب اللام و الزَّاءِ وما يثلثهُمَا، ج٥، ص٢٤٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان متصرفًا

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" ولا يجوز إدخال الألف واللام، ولا التقديم ولا الإضمار في ذلك(١) عند سيبويه، لا يجوز أنْ تقول: (شحمًا تفقأتُ)، ولا (عرقًا تصببتُ)، ولا(تصببتُ العرقَ)، و لا (عرقٌ تصببتُه)، كما لم يجز في (العشرين)، وما مرَّ من أبواب التمييز شيء من ذلك. وزعم المازني، وأبو العبَّاس المبرِّد أنّه يجوز تقديم التمييز في هذا الباب، فتقول: (عرقًا تصببتُ) و(نفسًا طبتُ)، و(شحمًا تفقأت)، واحتجوا لذلك بأنْ قالوا: العامل في التمييز شيئان: أحدهما اسم جامد، والآخر فعل متصرف، فالاسم الجامد نحو: (العشرين درهمًا) و(أفضل منك أبًا)، وهذا الضرب لا يجوز تقديم التمييز فيه على الاسم المميز، والضرب الثاني: وهو ما كان العامل فيه متصرفًا، وذلك (تفقأت شحمًا) ".(٢)

وقد ذكر أبو العبَّاس رأيه هذا في كتابه (المقتضب)، بقوله:" وَاعْلَم أَن التَّبْيِين إِذا كان العَامِل فيه فعلا جاز تقدِيمه؛ لتصرُّف الفِعل، فقلت: (تفقّأت شَحْمًا)، و(تصبّبت عَرقًا)، فإنْ شِئْت قدمت فقلت: (شَحْمًا تفقّأت)، و(عَرَقًا تصبّبت)، وهذا لا يُجيزهُ سيبويه؛ لأنَّه يرَاهُ كقولك: (عشرُون درهمًا)، و(هذا أَفْرهُهم عبْدًا)، وليس هذا بمنزلة ذلك؛ لأَنَّ (عشْرين درهمًا) إِنَّما عمل في الدِّرْهَم مَا لم يُؤْخَذ من الفعل. ألا ترى أَنَّه يَقُول: (هذا زيدٌ قائِمًا)، ولا يُجِيز: (قائما هذا زيد)؛ لأَنَّ العامل غير فِعل، تقول: (راكِبًا جاءَ زيدٌ)؛ لأَنَّ الْعَامِل فعل؛ فلذلك أجزنا تَقْدِيم التَّمْيِيز إِذا كان العامل فعلا. وَهَذَا رأى أبي عثمان المازنيّ، وقال الشَّاعر، فَقدم التَّمِيز لمَّا كانَ العامِل فِعْلا:

---

(١).يعني التمييز. ويقصد بالتَّبْيِين التمييز.

(٢).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٧٧-٧٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أَتَهْجُرُ لَيْلَى للفِراقِ حَبيبَها وَمَا كَانَ نَفْسًا بالفراقِ تَطِيبُ "(١).(٢) [البحر الطويل]

مناقشة الرأي:

منع سيبويه وأكثر الكوفيين تقديم التمييز على عامله سواء أكان العاملُ فيه متصرفًا أم جامـدًا، في حين أجاز الكسائي و المازني وأبو العبَّاس المبرِّد أنْ يقدم التمييز على عامله إذا كان العامل متصرفًا نحو:(عرقًا تصببتُ)، و(نفسًا طبتُ)، و(شحمًا تفقأت).(٣)

وحُجَّة سيبويه في منع: (شحمًا تفقأت)، و(عرقًا تصببتُ)، أنَّ المنصوب (شحمًا)، و(عرقًا) هـو الفاعل بالأصل على تقدير: (تفقَّأَ شحمي)، و(تصببَ عرقي)، فلمَّا قيل: (تفقَّأت شحمًا)، نقل الفعل عن الفاعل بالمعنى (شحمًا) إلى الفاعل باللفظ (تُ)؛ فلم يرفع الفعل فاعله بالحقيقة ؛ لأنَّ الفعل لا يرفع أكثر من فاعل، فعمل الفعل نصبا بفاعله الحقيقي(شحما) ولم يجز تقدمـه؛ لأنّ الفاعـل لا يتقدم على فعله، يقول أبو البقاء:" ولا يجوز تقديم المنصوب هنا على الفعـل، وقـال المـازنيّ والمبرِّد والكوفَّيون: هو جائز كقولك: (نفسًا طبت به)، وحُجَّة الأوَّلين أنَّ المنصوب هنا فاعل في المعنى، وإنَّما حول عن ذلك ونسب الفعل إلى المضاف إليه مبالغة ثُمَّ مُيِّز بذكر ما هو فاعل في الأصل؛ فلو قدم لصار كتقديم الفاعل على الفعل وذلك باطل ".(٤) ويؤكد ابن مالك حجتهم هـذه بقوله:" فإن كان الفعل متصرفًا، فمذهب سيبويه منع التقديم أيضًا نظرًا إلى أنَّه في الأصل فاعـل وقد أوهنَ بزوال رفعه، وإلحاقه لفظًا بالفضلات، فلا يزاد وهَنًا بتقديمه على الفعل ".(٥)

---

(١).البيت للمُخَبَّلِ السعدي، انظر الخصائص، ج٢، ص٣٨٤. و لسان العرب، ج١، ص ٢٩٠.

(٢).المبرِّد، محمد بن يزيد، المقتضب، ج٣، ص٣٦_٣٧.

(٣).انظر الجامع لأحكام القرآن، ج ٥، ص ٢٦. و أسرار العربية، ص١١٣_١١٤. و شرح التـسهيل، ج٢، ص ٣٨٩. و الدر المصون، ج٣، ص ٥٧٥. وشرح ابن عقيل، ج٢، ص ٢٩٣.

(٤).العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٣٠٠. وانظر شرح كتـاب سـيبويه السِّيرافي، ج٢، ص٧٧.

(٥).ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج٢، ص٧٧٥.وانظر التَّبْصرة والتَّذْكرة للصَّيْمَرِيّ، ج١،ص٣١٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما منع سيبويه ومن تبعه تقديم التمييز على عامله قياسًا على قول العرب: (عشرون درهمًا)، فلا يجوز عندهم تقديم التمييز نحو: (درهمًا عشرون)، يقول ابن السراج:" وإذا كان العامل في الاسم المميز فعلا، جاز تقديمه عند المازني وأبي العبَّاس، وكان سيبويه لا يجيزه والكوفيون في ذلك على مذهب سيبويه فيه؛ لأنَّه يراه كقولك: (عشرون درهمًا)، و(هذا أَفْرَهُهم عبدًا)، فكما لا يجوز: (درهمًا عشرون)، ولا: (عبدًا هذا أفرههم)، لا يجوز هذا ".(١)

وقد بين لنا سيبويه حُجَّة المنع في كتابه معلّلا ذلك بأنَّ هذه أفعال لازمة لا تتعدى إلى مفعول به فالأصل فيها: (امتَلأت من الماء)، و(تفقَّأتُ من الشَّحم)، كما هو الحال في الصفة المشبهة التي تكتفي برفع الفاعل، ولا يجوز أنْ يتقدم معمولها عليها، فلو تقدم لم يَعدْ فاعلا لها، لذا لا يجوز تقديم التمييز على عامله، يقول:" وقد جاء من الفعل ما قد أُنفذ إلى مفعولٍ ولم يَقْوَ قوّةَ غيره ممَّا قد تَعدّى إلى مفعولٍ، وذلك قولك: (امتَلأتُ ماءً)، و (تفقَّأتُ شَحْمًا)، ولا تقول: (امتلأتُه)، ولا (تفقَّأتُه). و لا يَعمل في غيره من المَعارف، ولا يقدَّم المفعولُ فيه فتقول: (ماءً امتَلأتُ)، كما لا يُقَدَّمُ المفعولُ فيه في الصفةّ المشبَّهةِ، ولا في هذه الأسماء؛ لأنَّها ليست كالفاعل. وذلك؛ لأنَّه فعلٌ لا يتعدَّى إلى مفعول ".(٢)

و ذكر أبو البركات الأنباري هذه المسألة في مسائل الخلاف، وبين حُجَّة سيبويه في المنع، وحُجَّة من أجاز التقديم، واستدل عليه بالنقل والقياس، يقول:" اختلف الكوفيون في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلا متصرفًا نحو: (تصببَ زيدٌ عرقًا، و تَفَقَّأ الكبش شحمًا)، فذهب بعضهم إلى جوازه، ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازني وأبو العبَّاس المبرِّد من البصريين؛ وذهب أكثر البصريين إلى أنَّه لايجوز. أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا: الدليل على جواز التقديمِ

---

(١).ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص٢٢٣_٢٢٤.

(٢).سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٢٠٤_٢٠٥. وانظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ج٢، ص٧٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النقلُ والقياسُ. أمَّا النقل فقد جاء ذلك في كلامهم، قال الشاعر:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالفُرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بالفراقِ تَطِيبُ ؟! [البحر الطويل]

... وأمَّا القياس فلأن هذا العامل فعل متصرف؛ فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة، ألا ترى أن الفعل لما كان متصرفًا نحو قولك: (ضربَ زيدٌ عمرًا)، جاز تقدُّم معموله عليه نحو: (عمرًا ضربَ زيدٌ)، ولهذا ذهبتم إلى أنَّه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلا متصرفًا نحو: (راكبًا جاء زيد) ... وأمَّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنَّما قلنا: إنَّه لا يجوز تقديمه على العامل فيه، وذلك لأنَّه هو الفاعلُ في المعنى". (١)

أمَّا استدلال من أجاز تقديم التمييز على عامله بقول المُخَبِّلِ السعدي: (نَفْسًا بالفراقِ تَطِيبُ)، فقد ردَّه النحاة؛ لأنَّهم يرون أنَّ الرواية الصحيحة للبيت: (وما كان نفسي بالفراقِ تَطِيبُ)، وعلى ذلك لا حُجَّة لهم فيه، وإنّ صحة الرواية، فنصب (نفسًا) بفعل مقدر تقديره: (أعني نفسًا)، يقول أبو البركات:" وأمَّا ما استدلَّ به المازني والمبرِّد من البيت؛ فإنَّ الرواية الصحيحة فيه: (وما كاد نفسي بالفراقِ تَطِيبُ)، وذلك لا حُجَّة لهم فيه، ولئن صحَّت تلك الرواية، فنقول: نصب (نفسًا) بفعل مقدَّر، كأنَّه قال: (أعني نفسًا)."(٢) وإلى ذلك كان يذهب ابن جني بقوله:" ومما يقبح تقديمه الاسم المميِّز، وإنْ كان النَّاصِبُه فعلا متصرفًا، فلا نجيز: (شحمًا تفقأت)، ولا (عرقًا تصببت). فأمَّا ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العبَّاس من قول المُخَبِّلِ:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى للفِراقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بالفراقِ يَطِيبُ

فتقابله برواية الزَّجاجيّ وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضًا: (وَمَا كَان نَفسي بالفراقِ تَطِيبُ)،

---

(١).الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص٨٢٨_٨٣٠.

(٢).الأنباري، أبو البركات، أسرار العربية، ص١١٤. وانظر علل النحو، ابن الوراق، محمد بن عبدالله تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٩م، ص ٣٩٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فرواية برواية ". (١) وأمَّا جواز تقديم التمييز على عامله قياسًا بجواز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلا متصرفًا نحو: (راكبًا جاء زيدٌ)، والذي أجازه سيبويه، فيلزمه لذلك إجازة تقديم التمييز، فالقول فيه: إنّ التمييز في قولنا: (عرقًا تصببتُ)، فاعل في المعنى على تقدير: (تصبب عرقي)، وليس ذلك في الحال نحو: (راكبًا جاء زيدٌ)، فالمنصوب ليس فاعلا في المعنى، فالحال مفعول فيها ولا تكون فاعلة، يقول ابن جني:" الفرق أنَّ الحال لم تكنْ في الأصل هي الفاعلة؛ كما كانَ المميِّز، كذلك ألا ترى أنَّه ليس التقدير والأصل: (جاء راكبي)، كما أنَّ أصل (طِبْتُ به نفسًا): (طابت به نفسي)، وإنَّما الحال مفعول فيها، كالظرف، ولم تكنْ قطُّ فاعلة فنقل الفعل عنها ".(٢) والذي يجمع الحال والتمييز هو أنَّ الحال لا تكون إلا نكرة وكذلك التمييز، ولكن بينهما من الخلاف ما لا يجمع بينهما، يقول ابن ولاد منتصرًا لسيبويه:" فليست الحالُ مشبهة للتمييز في كل حال، وإنَّما شبهها به في أنَّ الحال لا تكون إلا نكرة كما أنَّ التمييز لا يكون إلا نكرة، وإلا فالحالُ مخالفٌ للتمييز في معانٍ كثيرة: أحدها ما ذكرناه من أنَّ معناها على لفظها، والفعل العامل فيها لفاعلهِ لا لها، وليس هو في التمييز كذلك، فعملُ الفعل فيها أقوى من ذلك فجاز تقدّمها ".(٣) وعلى ذلك فإنَّ الفعل العامل في الحال نحو: (راكبًا جاء زيدٌ) عامل بفاعله (زيد) لا في الحال، و (زيد) هنا فاعل لفظًا و معنى، لذا فإنَّ الحال يتقدم كما يتقدم المفعول به على فعله المستوفي لفاعله نحو: (زيدًا ضربت)، ويمنع الأنباري ذلك في التمييز: " لأنَّ الفعل استوفى فاعله لفظًا لا معنى".(٤) في نحو: (تصبب زيدٌ عرقًا).

---

(١).ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٣٨٤.

(٢).المصدر نفسه، ج٢، ص٣٨٤ _٣٨٥.

(٣).ابن ولاد، أحمد بن محمد، الانتصار لسيبويه على المبرِّد، ص٨٦_٨٧.

(٤).الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص٨٣١. وانظر المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، ج٢، ص٦٩٥. وأسرار العربية، ص١١٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و ممن وافق المبرِّد ابنُ مالك وذلك؛ لأنَّه لا يرى أنَّ الفاعلية الأصلية توجب التأخير و تمنع التقدم، يقول:" ومذهب المازني، والمبرِّد، والكسائي جواز تقديمه؛ لأنَّ الفعل عامل قوي بالتصرف، فمنع تقديم معموله، وليس فاعلا في اللفظ لا موجب له. ولو كانت الفاعلية الأصلية موجبة للتأخير مانعة من التقدم لعمل بمقتضى ذلك في نحو: (أذهبت زيدًا). فكانَ لا يجوز أنْ يقال: (زيدًا أذهبت)؛ لأنَّ أصله: (ذهب زيدٌ)، ولا خلاف في أنَّ ذلك جائزٌ، فكذلك ينبغي أنْ يحكم بجواز: (صدرًا ضاق زيدٌ) وما أشبهه ".(١) ولا حُجَّة له بهذا القول؛ لأنَّ الفعل (أذهبت) تعدى بالهمزة، فانطبق عليه ما ينطبق على الفعل المتعدي بالأصالة، ودليل ذلك أنّه نصب (زيدًا) على المفعولية، ورفع الفاعل هنا الضمير، وهو فاعل باللفظ والمعنى، ذلك أنَّ معنى قولنا: (ذهب زيدٌ)، مختلف عن معنى (أذهبت زيدًا). لذا جاز تقدم المفعول، نحو: (زيدًا أذهبت).

الترجيح:

الرَّاجح بناء على ما ذكر هو منع تقديم التمييز على عامله، سواء أ كان العامل في التمييز اسمًا جامدًا نحو: (العشرين درهمًا)، أو فعلا متصرفًا، نحو: (تفقأت شحمًا). وذلك لأنّ رواية الشاهد الذي اعتمدَ عليه من أجازَ تقديم التمييز على عامله، روي على غير ما استشهد به عند الزجاجيّ وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق وغيرهم؛ فالرواية عندهم: (وَ مَا كَانَ نَفسي بالفراقِ تَطِيبُ)، وهذه الرواية تردّ الشاهد، كما أنَّه يصحّ أنْ يكون المنصوب على رواية الشاهد: (وَ مَا كَانَ نَفْسًا بالفراقِ تَطِيبُ)، قد نصب بفعل مقدَّر، نحو (أعني نفسًا). وأمَّا جواز تقديم التمييز على عامله قياسًا بجواز تقديم الحال على العامل فيها، فلا حُجَّة لهم فيه لِمَا ذكرنا من الفرق بين التمييز والحال، ففي قولهم: (تفقأ زيدٌ شحمًا)، ليس الفاعل فاعلا بالمعنى، بخلاف

---

(١).ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج٢، ص٧٧٦_٧٧٧. وانظر شرح تسهيل، ج٢، ص٣٨٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قولهم: (جاء زيدٌ راكبًا)، فالفاعل هنا فاعل باللفظ والمعنى. وكما أنَّ الكوفيين احتجوا على من منع تقديم التمييز بما لا يجيزونه، فقد احتجوا لجواز تقديم التمييز على عامله، بجواز تقدم الحال على العامل فيها إذا كان فعلا متصرفًا، وهم لا يجيزون ذلك، يقول أبو البركات :" وأمَّا احتجاجهم بتقديم الحال على العامل فيها فلا حُجَّة لهم فيه؛ لأنَّهم لا يقولون به ولا يعتقدون صحته، فكيف يجوز أنْ يستدلوا على الخصم بما لا يعتقدون صحته ؟! ".(١)

وكما أنَّه لا يجوز تقديم التمييز على عامله قياسًا على الصفة المشبهة، فلا يجوز تقديم معمولها عليها، فهو فاعلها. والتمييز أضعفُ منها؛ فهو لا يعمل إلا في النكرة، بينما تعمل الصفة المشبهة في المعرفة والنكرة. فلمَّا كانَ التمييز الأضعف كان هو الأحقّ بمنع التّقدم على عامله.(٢)

(١).الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص٨٣٢.

(٢).انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ج٢، ص٧٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصدر الميمي لا يكون ظرفًا إذا تعدى

؛ لأنَّ اسمي المكان والزمان لا يتعديان

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" قد أَجْرَوا ما في أوله الميم في الزمان، كما أجروه في المكان، فالمكان قولك: (ذُهب به مَذْهَب)، و(سُلك به مَسْلك). والزمان قولهم: (أتت الناقة على مَضْرِبها)، و(سيرَ عليه مَبعث الجيوش)، وأنشد قول حُميد بن ثور:(١)

وَمَا هِيَ إلا فِي إزارٍ وعِلْقَةٍ مُغارَ ابْنِ هَمَّامٍ عَلَى حَيِّ خَثْعَمَا [البحر الطويل]

والشاهد فيه: (مُغارَ ابْنِ هَمَّامٍ)، وزعم الزَّجَّاج أنَّ سيبويه أخطأ في ذكره هذا البيت في هذا الموضع، وذلك أنَّه قدر (مُغارًا) زمانًا، والزمانُ لا يتعدى، وإنَّما (مُغار) مصدر، قال: والدليل على ذلك أنَّه قد عَدَّاه، فإنَّما تقديره: (زمن إغارة ابْنِ هَمَّامٍ على حَيِّ خَثْعَم)، مثل: (مَقْدَمَ الحاجّ)، وهكذا قال أبو العبَّاس ".(٢)

جعل سيبويه (مُغارًا) ظرفًا للزمان ، وجعله المبرِّد مصدرًا ميميًا قام مقام الظرف، على تقدير: (زمن مُغارِ ابْنِ هَمَّامٍ)، وقد عرض المبرِّد رَأيَه في (المقتضب)، بقوله:" وكَذلك مَا كانَ

---

(١).حُمَيْد بن ثَوْر بن حزن الهلالي العامري (ت٣٠هـ)، انظر معجم الأدباء، لياقوت الحموي، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ج٣، ص ١٢٢٢_ ١٢٢٣ . وانظر أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير علي بن محمد الجزري، تحقيق علي محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٤م، ج٢، ص ٧٦. و الأعلام، ج٢، ص ٢٨٣. وانظر الشاهد في الكتاب، ج١، ص ٢٣٥. و المقتضب، ج٢، ص١٢٠. وفي الكامل في اللغة والأدب، ج١، ص ١٦٢. وشرح أبيات سيبويه، ج١، ص ٢٢٨. والخصائص، ج٢، ص ٢٠٨. الإزار: ثوب يحيط بالنصف الأسفل من البدن، والعِلقة: ثوب قصير بلا كمين تلبسه الجارية، مُغارَ: هجوم، حَيّ خَثْعَم: حي من أحياء اليمن.

(٢).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص١٣٣. وانظر النُّكت في تفسير كتاب سيبوَيْه، للأعلم الشنتمري، ج١، ص٤٤٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من المصادر حينًا، فإنَّ تقديره حذْف المضاف إليه، و ذلك قولك: (موعدك مَقْدِمَ الحاجّ)، و (خُفُوقَ النجم)، و(كان ذلك خِلافَة فلان)، فالمعنى في كلٍّ ذلك: (وقت خفوق النجم)، و(زمن مَقْدِم الحاجّ)، و(زمن خلافة فلان). وعلى هذا قال الشَّاعِر:

وَمَا هِي إلا فِي إزارٍ وَعِلْقَةٍ مُغارَ ابْنِ هَمَّامٍ عَلى حَيِّ خَثْعَمَا

؛أَيْ فِي هَذَا الْوَقْت ".(١)

مناقشة الرأي:

قدر سيبويه (مُغارًا) اسم زمان مشتق، وهذا يتطلب عدم تقدير المضاف، في حين جعله المبرِّد مصدرًا ميميًا قام مقام الظرف على تقدير مضاف؛ وذلك أنَّ الزمان لا يتعدى، وقد تعدى هنا بالجار والمجرور (عَلى حَيٍّ)، وهذه التعدية دليل على أنَّ (مُغارًا) مصدر ميمي قام مقام الظرف على تقدير مضاف، كما هو الحال في: (مَقْدمَ الحاجّ)، و(خُفُوقَ النجم)، على تقدير: زمن مَقْدِم الحاجّ، و وقت خفوق النجم. فقد قدر المضاف: (زمن)، و(وقت).

ويبين لنا سيبويه رأيه بقوله:" وكذلك (المَفْعَل) إذا كان حينًا، نحو قولهم: (أتتِ الناقةُ على مَضْرِبِها)؛ أيْ على زمان ضرابِها. وكذلك: (مَبْعَثُ الجُيوش)، تقول: (سيرَ عليه مَبْعَثُ الجيوش) ،و(مَضْرِبُ الشَّوْلِ). قال حُمَيْدُ بن ثَوْرٍ:

وما هي إلاّ في إزارٍ وعِلْقَةٍ مُغارَ ابنِ هَمّامٍ على حَيٍّ خَثْعَمَا

فصَيَّرَ (مُغارًا) وقتًا، وهو ظرفٌ ".(٢) ويوافق الزَّجَّاجُ المبرِّد في ما ذهب إليه، فهو يرى أنَّ (مُغارًا) ليس اسم زمان مشتقًّا؛ لأنَّه تعدَّى بـ(على حَيٍّ)، و ذلك أنَّ اسمي المكان و الزمان لا

---

(١).المبرِّد، محمد بن يزيد، المقتضب، ج٤، ص٣٤٣.وانظر الكامل في اللغة والأدب، ج١، ص ١٦٢.

(٢).سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٣٤_٢٣٥. مَضْرِبُ الشَّوْل: مضرب الناقة، وتشول ترفع ذنبها للنكاح. انظر لسان العرب، ج١١، ص ٣٧٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتعديان، وعلى ذلك فهو مصدر ميمي قام مقام الظرف، يقول الزجاج:" وأمَّا قوله:

وَمَا هِي إلا فِي إزارٍ وَعِلْقَةٍ مُغارَ ابْنِ هَمَّامٍ عَلى حَيِّ خَثْعَمَا

فهو أيضًا على حذف المضاف. المعنى: (وما هي إلا في إزار وعلقة وقتَ إغارة ابن هَمَّام). ألا ترى أنَّه قد عداه بـــ(على) إلى (حَيِّ خَثْعَمَا)، فإذا عدَّاه ثبت أنَّه مصدر، إذ اسما المكان والزمان لا يتعديان، فهو من باب: (خفوقَ النجم)، و(مقدمَ الحاج)، و(خلافةَ فلان)، ونحوه من المصادر التي استعملت في موضع الظرف؛ للاتساع في حذف المضاف، الذي هو اسم زمان، وإنَّما حَسُنَ ذلك في المصادر لمطابقتها الزمان في المعنى؛ ألا ترى أنَّه عبارة عن منقضٍ غير باقٍ، كما أنَّ الزمان كذلك ".(١)

وقد سار ابن جني على ذلك، فهو يرى حذف المضاف الذي هو اسم الزمان وذلك؛ لأنَّ (مُغارًا) تعدَّى بـــ(على حَيِّ)، ولا يجوز أنْ يكون مكانًا أو زمانًا هنا؛ لأنَّه قد عمل، يقول ابن جني:" ومنه عندي قولهم: (تركته بملاحِس البقر أولادَها) . فالملاحس جمع مِلْحَس؛ ولا يخلو أنْ يكونَ مكانًا أو مصدرًا، فلا يجوز أنْ يكونَ هنا مكانًا؛ لأنَّه قد عمل في (الأولاد) فنصبها، و

---

(١).الزجاج، إبراهيم بن السري، إعراب القرآن للزجاج، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م، ج٣، ص٧٩٢. وانظر الدر المصون، ج٥، ص١٥٠.

وقد رجح المحقق أنَّ صاحب الكتاب ليس الزجاج بل هو رجل آخر، يقول الأبياري:" ولقد عدت أستعرض من ألفوا في إعراب القرآن ونحوه في هدى هذا الذي انتهيت إليه، فإذا أنا أقف عند رجل منهم لا أكاد أجاوزه إلى غيره، وهو: مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني". (ص١٠٩٨) ومكي هذا من مخضرمي القرنين الرابع والخامس (٣٥٥_٤٣٧هـ). وهو من أهل الإتقان لعلوم القرآن. انظر معجم الأدباء، ج ٦، ص ٢٧١٢. وانظر بُغية الوعَاة في طبقات اللغويين والنُّحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م، ج٢، ص ٢٩٨. وانظر البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين أبو طاهر محمد الفيروزآبادى، تحقيق محمد المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ٢٠٠٠م، ص ٢٩٧. و الأعلام، ج ٧، ص٢٨٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المكان لا يعمل في المفعول به، كما أنَّ الزمان لا يعمل فيه. وإذا كانَ الأمرُ على ما ذكرنا، كان المضاف هنا محذوفًا مقدّرًا، وكأنَّه قال: (تركته بمكان ملاحس البقر أولادَها)؛ كما أنَّ قوله :

وما هي إلا في إزارٍ وعِلْقة مُغَارَ ابن همَّامٍ على حيٍّ خثْعَمَا

محذوف المضاف؛ أيْ: (وقت إغارة ابن همَّامٍ على حيٍّ خثعم)؛ ألا تراه قد عدَّاه إلى (على) في قوله: (على حيٍّ خثْعَمَا) ".(١) وعلة ما ذهب إليه ابن جني أنَّ أسماء الزمان والمكان المشتقة من الفعل لا تتعدى إلى المفعول المنصوب، كما في كلام العرب: (تركته بملاحِس البقر أولادَها) فقد نصب (أولادها)، وإلى المفعول الذي يتعدى بحرف جر، نحو قول الشاعر: (مُغَارَ ابن همَّامٍ على حيٍّ).(٢) وعلى ذلك لا تكون ظروفًا، وإنّما هي مصادر استعملت في موضع الظرف.

ويذهب ابن مالك في هذه المسألة إلى حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كما هو الحال عند المبرِّد وابن جني، يقول:" فمنها قول علقمة:(٣)

وقد وَعَدَتْكَ مَوعِدًا لو وَفَتْ به مَواعِدَ عُرقُوب أخاه بيَثْرِبِ [البحر الطويل]

فنصب (أخاه) بـ(مواعد)، وهي جمع موعد بمعنى: وعد. ويروى: كموعودٍ عرقوب أخاه ، و(موعود) هذا أحد المصادر الجائية على وزن مفعول. ويروى: (مواعيد)، على أنَّه جمع ميعاد بمعنى: (وعد)، ومنه قول العرب: (تركته بملاحس البقر أولادها)، أيْ بموضع ملاحس، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ".(٤) و معنى ذلك أنَّ (مَلاحِس) مَصْدَرٌ مَجْموعٌ مُعْمَلٌ في

---

(١).ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٢٠٧_٢٠٨. ملاحِس البقر: مكان قفر تضع البقر فيه أولادها.

(٢).انظر شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد، ج١، ص ٢٢٨_ ٢٢٩.

(٣).البيت لعَلْقَمَة بن عَبَدة التميمي الفَحل (ت نحو٢٠ق هـ)، والبيت في ديوانه، انظر شرح ديوان عَلْقَمَة بن عَبَدة الفحل، للأعلم الشنتمري، قدم له حنَّا نصر الحتّي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ص٥٣. في الشرح (كمَواعِدِ عُرقُوب). و في شرح التسهيل، ج٣، ص١٠٧.

(٤).ابن مالك، شرح التسهيل، ج٣، ص١٠٧. وانظر شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ج ٢، ص ١٠١٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المفعول به (أولادها)، وكذلك (مَواعِدَ) مُعْمَلٌ في المفعول به (أخاه). وهـذا الإعمـال للمـصدر الميمي (مَلْحَس)، و(مَوعِد)، أبطل كونهما اسمي مكان وزمان.

الترجيح:

يردّ على المبرِّد ومن تبعه بأنَّ المصادر التي جعلها سيبويه ظروفًا للزمان والمكان هي نيابـة عن الظرف؛ لأنَّها مضافة إليه نحو: (زمن مُغارِ ابْنِ هَمَّام)، فلما حذف الظرف (زمنَ)، نـاب المضاف إليه (مُغار) منابه، وبذلك لم يخرج المصدر الميمي عمّا ذهب إليه سيبويه، يقـول أبـو سعيد السِّيرافي رادًّا على المبرِّد والزَّجّاج:" وقد غلطا في الردِّ عليه؛ لأنَّ المصادر التي جعلهـا سيبويه ظروفًا إنَّما هي مضاف إليها الزمان، فتكون هي نائبةً عنه، فـ(مغار) الذي فـي البيـت وإنْ كانَ مصدرًا لم يخرج عمَّا قاله سيبويه ".(١)

ونستدل على ذلك بقول سيبويه:" فإنْ قلت: (ذُهِبَ به مَذْهبٌ)، أو (سُلِكَ به مَسْلَكٌ)، رفعتَ؛ لأنَّ (المَفْعَلَ) هُهنا ليس بمنزلة الذَّهابِ والسُّلوكِ، وإنَّما هو الوجه الذي يُسْلَكُ فيه والمكان الذي يُذهبُ إليه، وإنَّما هو بمنزلة قولك: (ذُهِبَ به السُّوقُ)، و(سُلِكَ به الطريقُ). وكذلك (المَفْعَـل) إذا كـان حينًا، نحو قولهم: (أَتَتِ الناقةُ على مَضْرِبِها)؛ أيْ على زمان ضِرابِها ".(٢)

فقوله: أيْ على زمان ضِرابِها؛ يعني أنَّ الظرف حذف وناب منابه المضاف إليه، كما أنَّ قولـه: (المَفْعَلَ) ههنا ليس بمنزلة (الذَّهابِ)؛ يعني أنَّ المصدر الميمي مختلف عن المـصدر الـصريح فالمصدر الميمي يستعمل بالوضع مصدرًا، واسمًا للمكان و الزمان، لذا لا داعي لتقدير المضاف كما فعل المبرِّد ومن تبعه، أمَّا المصدر الصريح فقد وضع للمصدر فقط، وعلى ذلك فإنَّ تمثيـل المبرِّد: (خُفُوقَ النجم)، بـ(مُغارَ ابْنِ هَمَّامٍ)، و(موعدك مَقْدِمَ الحاجّ) غير موفق؛ لأنَّه ساوى بين

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص١٣٣.

(٢).سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٣٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصدر الميمي والمصدر الصريح، يقول أبو حيان الأندلسي نقلا عن الزمخشري:" و تمثيله بقوله: و(خُفُوقَ النجم)، ليس بجيد؛ لأنَّ (خفوق) مصدر ليس على (مَفْعَل)، فهو في الحقيقة على حذف مضاف؛ أيْ: (وقت خفوق النجم)، بخلاف: (مَحيا ومَمات ومَقدم)، فإنَّها تستعمل بالوضع مصدرًا، واسم زمان واسم مكان، فإذا استعملت اسم مكان أو اسم زمان، لم يكن ذلك على حذف مضاف قامت هذه مقامه، لأنَّها موضوعة للزمان وللمكان، كما وضعت للمصدر؛ فهي مشتركة بين هذه المدلولات الثلاثة، بخلاف (خفوق النجم)، فإنَّه وضع للمصدر فقط ".(١)

وهذا القول كفيل بردِّ من غلَّط سيبويه، فقد استعمل قول حُميد بن ثور في موضعه على ما ذكر. كما أنَّ أبا العرفان الصبّان أجاز أنْ يعمل اسم المكان و اسم الزمان، كما في كلام العرب: (تركته بملاحِس البقر أولادَها)، وكما في قول علقمة: (مَواعِدَ عُرقُوب أخاه بيَثْرِبِ)، وحُجَّته في ذلك أنَّ اسمي الزمان والمكان يكتفيان بما فيه رائحة الفعل، يقول:" إنْ كانَ اسم مكان يصحّ تعلق الظرف به؛ لأنَّه يكتفي بما فيه رائحة الفعل، فهو كقولك: (رَأيت مدخَلك إلى الدارِ)، فبطل منع البعض صحة تعلقه ".(٢)

يرجّح ما جاء به سيبويه، من جهة أنَّه أراد نيابة المضاف إليه عن الظرف؛ لأنَّه عندما حذف الظرف ناب المضاف إليه منابه، وإذا سلَّمنا بذلك فلا خلاف بين المبرِّد وسيبويه بأنَّ المصدر الميمي ناب عن الظرف المحذوف، وهذا لا يخرج عمَّا قاله سيبويه. و من جهة أنْ المصدر الميمي يستعمل بالوضع مصدرًا، واسمًا للمكان و الزمان، بخلاف المصدر الصريح؛ لذا لا يجوز مقارنته به. كما أنَّ من النحاة من أجاز أنْ يعمل اسم المكان و اسم الزمان، كما رأينا عند الصبّان.

---

(١).الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج٨، ص٤٨.

(٢).الصبَّان، أبو العرفان، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ج٢، ص٤٤٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جواز: (السَّقْيُ لكَ)، و(الرَّعْيُ لَكَ)

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" اعتماد سيبويه في هذا ونحوه على استعمال العرب في ما استعملته على وجهٍ لم يجاوزه، ولم يَجُزْ غيرهُ قياسًا، وما استعملته على وجهين أو أكثر جاز من ذلك ما استعملوه، ولم تستعمل العرب: (السَّقْيُ لكَ)، و(الرَّعْيُ لَكَ)، فلم يجزه، وأجازه الجرمي والمبرِّد ".(١)

مناقشة الرأي:

منع سيبويه أنْ يقالَ: (السَّقْيُ لكَ)، و(الرَّعْيُ لَكَ) بدلا من (سُقْيًا لَكَ)، و(رَعْيًا لَكَ)؛ لأنَّ العرب لم تتكلمْ بهذين المصدرين مع الألف واللام، يقول :" هذا بابٌ يُختار فيه أنْ تكونَ المصادرُ مبتدأة مبنيًّا عليها ما بعدها وما أشبه المصادرَ من الأسماء والصفات وذلك قولك: (الحمدُ لله)، و(العَجَبُ لك)، و(الوَيْلُ لك)، و(التُّرابُ لك)، و(الخَيْبةُ لك). وإنّما استحبّوا الرفعَ فيه؛ لأنَّه صار معرفةً وهو خَبَرٌ فقَوِىَ في الابتداء، بمنزلة عبد الله والرجل الذي تَعلم؛ لأنَّ الابتداءَ إنَّما هو خَبَرٌ، وأحسنه إذا اجتمع نكرةٌ ومعرفةٌ أن يبتدئ بالأَعْرَف؛ وهو أصل الكلام ... وليس كلُّ حرف يُصنَعُ به ذاك، كما أنَّه ليس كلُّ حرفٍ يَدخل فيه الألفُ واللام من هذا الباب. لو قلت: (السَّقْىُ لك)، و(الرَّعْىُ لك)، لم يجزْ ".(٢)

وقد أجازهما المبرِّد؛ قياسًا لأنَّه لا فرق عنده بينهما بالألف واللام وبين (الحمدُ لله)، و (العَجَبُ لك)، و(الوَيْلُ لك)، و(التُّرابُ لك). بينما منع سيبويه دخول الألف واللام عليهما سماعًا؛

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٢١٩. وانظر الانتصار لسيبويه على المبرِّد، ص١٠١.

(٢).سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٢٨_٣٢٩.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأنَّه لم يسمع عن العرب (السَّقْىُ لك)، و(الرَّعْىُ لك). والسماع أساس للقياس، وليس القياس أساسًا للسماع، و هذا ما بينه سيبويه بقوله:" فإنَّما هو شيء قاسوه لم تَكلّمْ به العربُ، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكانَ قياسُ هذا لو تُكلّمَ به كان هَيِّنًا ".(١)

وإلى ذلك ذهب السيوطي فهو لا يجيز (السَّقْىُ لك) و(الرَّعْىُ لك)؛ لأنَّ السماع لا ينصرهما يقول:" وأمَّا المعرف بـ(أل) فالرفع فيه أحسن من النصب؛ لأنَّه صار معرفة فقوي فيه الابتداء نحو: (الويلُ له)، و(الخيبة له)، لكنَّ إدخال(أل) ليس مطّردًا في جميعها، وإنَّما هو سماع نصَّ عليه سيبويه، فلا يقال: (السَّقْىُ لك)، و(الرَّعْىُ لك) ".(٢)

وممن منع (السَّقْىُ لك) و(الرَّعْىُ لك) صاحب حَاشِية الشِّهَابِ وعلة منعه، السماع، يقول:" فلو قلت: (السَّقْىُ لك)، و(الرَّعْىُ لك)، لم يجزْ إلا عند الجرمي والمبرِّد؛ لأنَّه لم يسمع ".(٣)

وقد ردَّ ابن ولاد إجازة المبرِّد لـ(السَّقْىُ لك)، و(الرَّعْىُ لك)، قياسًا بـ(الحمدُ لله)، و(العَجَبُ لك)، وحُجَّته على المبرِّد أنَّ ما أجازه يخالف السماع؛ فلا شاهد عليه من قول العرب، يقول:"أمَّا قوله: لا فصلَ بينهما في القياس، فلعمري إنَّ الأمرَ كذلك، إلا أنَّ العربَ لم تتكلمْ بهذين الحرفين مع الألف واللام، وكان سبيله في الردّ عليه أن يأتي بشاهد من كلام العرب يدلّ على خلاف قوله؛ لأنَّ سيبويه لم يمنع الألف واللام في هذين الحرفين من طريق القياس... و لكنَّهم يمتنعون

---

(١).سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٣٦٤.

(٢).السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج٢، ص٨١ . وانظر ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، ج٣، ص ١٣٦٣. وانظر حاشية الصَّبَّان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ج٢، ص ١٧١.

(٣).الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد (ت ١٠٦٩ هـ)، حَاشِية الشِّهَابِ، المُسمَّاة : عناية القاضي وكفاية الرَّاضي على تفسيرِ البَيضَاوِي، دار صادر، بيروت، (د ط)، ١٩٠٠م، ج١، ص٨٠. وانظر التحرير والتنوير، لابن عاشور، محمد الطاهر (ت ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م، ج١، ص١٥٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من التكلم بالشيء وإن كان القياس يوجبه، ويتكلمون بالشيء وإنْ كان القياس يمنعه، كقولهم: (لم أُبَلْ) (١)، ويتَّبعون في الحالين؛ لأنَّ القصدَ اتباعُهم وسلوكُ سبيلهم في كلامهم ".(٢) والأمر على ما ذكر ابن ولاد، فلا حُجَّة للمبرِّد من كلام العرب، وليس له أنْ يقيس ما لم تذكره العرب على ما ذكرته؛ لأنَّ التقعيد لا بدَّ له من سماع.

وهذه المصادر المعرفة بـ(أل) نحو: (الحمدُ لله)، و(العَجَبُ لك)، و(الوَيْلُ لك)، و(التُّرابُ لك)، وإنْ كانت رفعت على الابتداء إلا أنَّ فيها معنى النصب، يقول سيبويه:" واعلم أنَّ (الحمدُ لله) وإنْ ابتدأتَه ففيه معنى المنصوب، وهو بدل من اللفظ بقولك: (أَحمَدُ الله)... وقد ابتُدئَ في الكلام على غير ذا المعنى وعلى غير ما فيه معنى المنصوبِ وليس بالأصل، قالوا في مَثَلٍ: (أَمْتٌ في الحَجرِ لا فيكَ). ومن العرب من ينصب بالألف واللام، من ذلك قولك: (الحمدَ لله)، فينصبها عامَّةُ بني تميم، وناسٌ من العرب كثيرٌ".(٣) ولكنَّهم اختاروا الرفع؛ لأنَّها معرفة. فرجّح الابْتداء على النصب، ومعنى النصب متأتٍّ من تقديرهم: (الحمدُ لله: حمدًا لله).

ومن العرب من ينصبها بالألف واللام نحو: (الحمدَ لله)، قال سيبويه:" وسمعنا العرب الموثوقَ بهم يقولون: (التُّرابَ لك)، و(العَجَبَ لك). فتفسيرُ نصبِ هذا كتفسيره حيثُ كان نكرةً، كأنّك قلت: (حمدًا)، و(عجبًا)، ثم جئت بـ(لَكَ)؛ لتبيِّن مَنْ تَعني ".(٤)

ومعنى (أَمْتٌ): العِوَجُ (٥)، ومعنى المثل الذي أورده سيبويه: (أَمْتٌ في الحجر لا فيكَ)؛ ليكنْ

---

(١).أصل (لَمْ أُبَلْ): (لَمْ أُبَالِ)، انظر الصحاح، ج٦، ص ٢٢٨٥. ولسان العرب، ج١٤، ص٨٧. و المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ج١٠، ص ٤٣٣.

(٢).ابن ولاد، أحمد بن محمد، الانتصار لسيبويه على المبرِّد، ص١٠١_١٠٢.

(٣).سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٢٩.

(٤).المصدر السابق، ج١، ص٣٣٠. وانظر النُّكت في تفسير كتاب سيبوَيْه، ج١، ص٥٠٤_٥٠٥.

(٥).انظر لسان العرب، ج٢، ص٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العِوَجُ فِي الحِجارةِ لا فِيكَ؛ يقول ابن سيده:" أي: ليَكُنِ الأَمْتُ في الحجارة لا فِيكَ، ومَعْناه: أَبقاكَ اللهُ بعدَ فَناءِ الحجارةِ، وهي مما يُوصَفُ بالخُلُود والبقاء ".(١) وقد أورده الزمخشري بقوله:" (أَمْتٌ فِي حجر لا فِيك)؛ أَيْ جعل الله اعوجاجًا فِي حجر لا فِيك؛ يُضْرب فِي دُعَاء الخَيْر ".(٢) والشاهد في قول العرب هذا، الابتداء بالنكرة (أَمْتٌ) على غير معنى المنصوب، عند سيبويه، في حين يرى المبرِّد أنَّه على معنى المنصوب؛ لأنَّهم أرادوا به معنى الدعاء، يقول أبو سعيد السِّيرافي:" ومعناه: (اعوِجَاجٌ في حَجَرٍ لا فِيك)، فحمله سيبويه على أنَّه إخبار محضٌ، وأنَّ ذلك جاز؛ لأنَّه مثله. وقال المبرِّد: أرادوا به معنى الدعاء فهو في مذهب المنصوب، كأنَّهم قالوا: (جعل الله في حَجَرٍ أمتًا لا فيك) ".(٣)

وعند ابن جني إنَّما جاز الابتداء بالنكرة؛ لأنَّه ليس إخبارا، وهذا خلاف لما قاله سيبويه، يقول ابن جني:" قيل: أمّا قوله: (سلام عليك)، و(ويل له)، و(أَمْتٌ فِي حجر لا فِيك)، فإنَّه جاز؛ لأنَّه ليس في المعنى خبرًا، إنَّما هو دعاء ومسألة؛ أيْ: لِيسلِّم الله عليك، ولِيُلزِمه الويلَ، وليكنِ الأمت في الحجارة لا فيك ".(٤)

ويرى السُّهَيلي أنَّ مسوّغ الابتداء بالنكرة في قولهم: (أَمْتٌ فِي حجر لا فِيك)؛ دخول معنى الدعاء، وليس لأنَّه خبرٌ محضٌ، وقد دخل الحديث حكم النفي عن المخاطب من باب الدعاء له، فابتدئ بالنكرة لإفادة العموم، يقول:" ومما ابتدئ به – وهو نكرة – ما دخله معنى الدعاء، أو معنى يخرجه عن أنْ يكون الكلام خبرًا محضًا كما تقدم في التفضيل. فمن ذلك ما أريد به

---

(١).ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج٩، ص٥١٧.

(٢).الزمخشري، أبو القاسم محمود، المستقصي في أمثال العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، (د م)، ط٢، ١٩٨٧م، ج١، ص ٣٦٠.

(٣).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٢٢٠.

(٤).ابن جني، الخصائص، ج١، ص ٣١٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التزكية نحو قولهم: (أَمْتٌ فِي الحجر لا فِيك)؛ لأنَّهم لم يقولوا: (أَمْتٌ فِي الحجر)، ويسكنوا ههنا حيث قرنوه بقول: (لا فيك)، فصار معنى الكلام: إضافة (الأَمْت) إلى(الحجر) أقرب من إضافته إليك، و(الأَمْتُ والحجر) أليق به منك ونحو هذا؛ لأنَّهم أرادوا تزكية المخاطب، ونفي العيب عنه ولم يريدوا الأخبار عن(أمْت) أنَّه في الحجر، بل هو في حكم النفي عن الحجر وعن المخاطب معًا، إلا أنَّ نفيه عن المخاطب أوكد. وإذا دخل الحديث معنى النفي فلا غَرْوَ أنْ يبتدأ بالنكرة، فقد تقدم حسن الإخبار عنها في النفي؛ لما فيه من العموم والفائدة، وهو بديع لمن تأمله ".(١)

وعلى ذلك لا خروج عن الأصل كما ذهب سيبويه، فإنْ كان معنى الدعاء في قولهم: (أَمْتٌ فِي الحجر لا فِيك)، كدعائهم: (سَلامٌ عليكم)، فالابتداء بالنكرة على القياس؛ لأنَّ المبتدأ النكرة المدعو له، بمنزلة المنصوب؛ لأنَّه في الأصل وقع موقع المفعول به على تقدير: (جعل اللهُ العِوجَ في الحجرِ لا فيكَ).

وقد ردَّ ابنُ ولاد المبرِّد، وحُجَّته أنَّ هذا المثل ليس على الدعاء بل على معنى المدح يقول:" فالعوج ثابتٌ للحجر على كلِّ حال ومنتفٍ عن الرجل، على وجه المدح لا على معنى الدعاء على الجحر بأنْ يعوجَّ، وهو كذلك لا محالة، ولو كان على الدعاء لكان كلامًا غير بليغ، ولا وجه له على ما ذكرنا، وإنَّما هو على المدح والتنزيه للرجل من العيب، فنفاه عنه تنزيهًا له، وجعله للحجر الذي هو موضعه ".(٢)

الترجيح :

أمَّا إجازة المبرِّد لـ (السَّقْيُ لك)، و(الرَّعْيُ لك)، فلا حُجَّة له بذلك، ولا شاهد من كلام العرب

---

(١).السُّهَيلي، أبو القاسم عبد الرحمن ، نتائجُ الفكر في النَّحو، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوَّض، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١، ١٩٩٢م، ص ٣١٦.

(٢).ابن ولاد، أحمد بن محمد، الانتصار لسيبويه على المبرِّد، ص١٠٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأمَّا قياسه الجواز على قولهم: (الحمد لله)، و(العَجَب لك)، و(الوَيْل لك)، فمردود؛ لأنَّه يخالف السماع فقد تكلمت العرب بهذه المصادر مع الألف واللام، ولكنها لم تتكلم بهـذين المـصدرين: (السَّقْيُ)، و(الرَّعْيُ) مع الألف واللام.

وأمَّا ما ذهب إليه سيبويه من شذوذ الابتداء بالنكرة في مَثَلٍ: (أَمْتٌ في الحجر لا فيكَ). فلأنَّـه على غير ذا المعنى، وعلى غير ما فيه معنى المنصوبِ، وليس بالأصل. والرَّاجح ردُّ المبرِّد له فهو يرى أنَّ هذا الابتداء ليس شاذًا، لأنَّ (أَمْت) خبر أريد به الدعاء على تقدير: جعل اللهُ العوجَ في الحجرِ لا فيكَ، وعلى ذلك فالابتداء بالنكرة على القياس؛ لأنَّ المبتدأ النكرة المدعو له، بمنزلة المنصوب؛ لأنَّه في الأصل وقع موقع المفعول به. وأمَّا ردّ ابن ولاد لقول المبرِّد هذا بحُجَّة أنَّ هذا المثل ليس على الدعاء بل على معنى المدح، فضعيف لأنَّ الدعاء بَيّن متَّضح فيـه، فالمثـل دعاء بمنزلة قولهم: (وليكنِ الأمت في الحجارة لا فيك)؛ أيْ ليكن العوج في الحجر لا فيك، وهو دعاء بالخير له بأنْ يستقيم حاله. وقول ابن ولاد: "فالعوج ثابتٌ للحجر على كلِّ حال ومنتفٍ عن الرجل ".(١) غير صحيح لأنَّ من الحجارة ما فيها الاستواء والعوج، ومـن البـشر مـا فـيهم الاستقامة و العوج. كما أنَّ معنى المثـل قـد يكـون دعـاء بالبقـاء وطـول العمـر، يقـول ابن منظور:" وقالوا: (أَمْتٌ) في الحَجر لا فيكَ؛ أَي ليكن الأَمْتُ فِي الحجارةِ لا فيـكَ؛ و معنـاهُ: أَبقاكَ اللَّهُ بَعْدَ فَناءِ الْحِجَارَةِ، وهي ممَّا يُوصفُ بالخُلُود والبَقَاءِ، أَلا تَرَاهُ كيف قال:

مَا أَنْعَمَ العَيْشَ لَوْ أَنَّ الفَتَى حَجَرٌ تَنْبُو الحَوادِثُ عَنْهُ، وَهْوَ مَلْمُومُ ".(٢).(٣) [البحر البسيط]

---

(١).ابن ولاد، أحمد بن محمد، الانتصار لسيبويه على المبرِّد، ص١٠٣.

(٢).البيت لتميم بن أُبيّ بن مُقْبِل العامري (ت بعد٣٧هـ)، في ديوانه، تحقيق عزة حسن، دار الـشرق العربي، بيروت، (د ط)، ١٩٩٥م، ص ١٩٨. و في شرح المفصَّل، ج١، ص ٢٢٧. و الدر المـصون، ج٩، ص٦٩. و مغني اللبيب، ص ٣٥٦. ، وخزانة الأدب، ج١١، ص٣٠٤.

(٣).ابن منظور، لسان العرب، ج٢، ص٥. وانظر الخصائص، ج١، ص٣١٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جواز مجيء المصدر من فعل ليس من حروفه

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" اعلم أنَّ مذهب سيبويه أنَّه إذا جاء بالمصدر بفعل ليس من حروفه كان بإضمار فعل من لفظ ذلك المصدر، فمن أجل هذا استُدلَّ على إضمار فعلٍ بعد قوله: (له صوتٌ) بهذا الشعر؛ لأنَّ قوله: (دَأْبَ بِكارٍ)، منصوب وليس قبله فعل من لفظه فأضمر: (دَأَبْتُ دَأْبَ بِكارٍ)، و(تدأبُ دَأْبَ بِكارٍ)... وكان أبو العبَّاس يردُّ هذا من قول سيبويه، ويقول: إنَّه يجوزُ أنْ يجيء المصدر من فعل ليس من حُروفِهِ إذا كان في معناه ".(١)

وقد بين المبرِّد رأيه بقوله:" فكأنَّه قالَ: (تدأبُ دَأْبَ بِكارٍ)؛ لأَنَّهُ بَدَلٌ مِنه. ومثل هذا – إلا أَنَّ اللَّفظ مُشْتَقٌّ من فِعْل المصدر، ولكنَّهما يشتبهان في الدّلالَة – قوله عزَّ وجلَّ:{ وتَبَتَّلْ إِلَيهِ تَبْتِيلا}(٢) على: (وبتِّل إِلَيْهِ)، ولو كان على (تبتَّل) لكان (تبتُّلا). وكذلك: { وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا }(٣) لو كان على (أنبتَ) لكان (إنبَاتًا) ".(٤)

مناقشة الرأي:

ينسب أبو سعيد السِّيرافي لسيبويه أنَّه منع أنْ يجيء المصدر من فعل ليس من حروفه، وينسب للمبرِّد أنَّه أجاز ذلك بناء على قوله السابق، ويستند السِّيرافي بذلك إلى قول سيبويه:" ويدّلك على أنَّك إذا قلت: (فإذا له صوتٌ صوتَ حَمارٍ) _ فقد أَضمرت فعلاً بعد (له صوتٌ)، و (صوتَ حمارٍ) انتصبَ على أنَّه مثالٌ أو حالٌ يَخرج عليه الفعلُ _ أنّك إذا أَظهرتَ الفعلَ الذي

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٢٤٤_٢٤٥. وانظر النُّكت في تفسير كتاب سيبوَيْه، ج١، ص٥٢٢_٥٢٣ .

(٢).سورة المزمل، الآية ٨ .

(٣).سورة نوح، الآية ١٧.

(٤).المبرِّد، المقتضب، ج٣، ص٢٠٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا يكون المصدرُ بدلا منه، احتجت إلـــى فعلٍ آخَرَ تُضمِره. فمن ذلك قول الشاعر:

إذا رأَتْنِي سَقطتْ أَبْصَارُهَا دَأْبَ بِكارٍ شايَحتْ بِكارُهَا (١) [بحر الرجز]

ويكون على غير الحال، " وإن شئت بفعل مضمرٍ، كأَنّك قلت: (تَدْأَبُ) ".(٢)

والصواب أنَّ المبرِّد لا يخالف سيبويه؛ لأنَّ المبرِّد أجاز ما لم يمنعه سيبويه، فقد أجاز ســيبويه مجيء المصدر من فعل ليس من حُروفِهِ إذا كان في معنــاه، وقــد أفــرد بابًــا لــذلك ســماه: (باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل؛ لأنَّ المعنى واحد)، وقد ذكر فيه سيبويه ما احتج به المبرِّد عليه، قال سيبويه:" وقال الله تبارك وتعالى: {وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا}(٣)؛ لأنَّــه إذا قال: أنبتَهُ فكأنَّه قال: قد نَبتَ. وقال عزَّ وجلَّ: { وتَبَتَّلْ إِلَيهِ تَبْتِيلا}(٤)؛ لأنَّــه إذا قــال: (تبَتَّــلْ)، فكأنَّه قــال: (بَتِّلْ)... وقال رُؤْبَة: [بحر الرجز]

(وقد تَطَوَّيتُ انطِوَاءَ الحِضْبِ)(٥)

؛لأنَّ معنى: (تطوَّيتُ)، و(انطوَيتُ) واحدٌ. ومثل هذه الأشياء: (يدَعهُ تركًا)؛ لأنَّ معنى: (يَــدَعُ)، و(يترُكُ) واحدٌ ".(٦) والشاهد في الآية الأولى وقوع (نَبَات) مصدرًا للفعــل(أنبــتَ) بــدلا مــن (إنبات)؛ لأنَّ (أنبتَ و نبتَ) بمعنى واحد، وفي الآية الثانية وقوع (تَبْتِيلٍ) مصدرًا للفعــل (تَبَتَّــلْ) بدلا من (تَبَتُّلٍ)؛ لأنَّ (تَبَتَّلْ وبَتِّلْ) بمعنى واحد، وفي قول رُؤْبَة وقوع (انطواء) مــصدرًا للفعــل (تطَوّيتُ) بدلاً من تطوية؛ لأنَّ (تطَوّيتُ وانطويتُ) بمعنى واحد.

---

(١).نسبه ابن السِّيرافي لــ(حُريث بن غيلان)، انظر شرح أبيات سيبويه، ج١، ص٢٠٥. والمقتــضب، ج٣، ص ٢٠٤. وإعراب القرآن المنسوب للزجاج، ج٣، ص ٨٨٣. وشرح التسهيل، ج٢، ص ١٩٧.

(٢).سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٥٧_٣٥٨.

(٣).سورة نوح، الآية ١٧. (٤).سورة المزمل، الآية ٨ .

(٥).الشاهد لرؤبة في ديوانه ص١٦. وانظر الأصول في النحو، ج٣، ص١٣٥. وشرح أبيات ســيبويه، ج١، ص ١٩٢. وأمالي ابن الشجري، ج٢، ص٣٩٥. وشرح المفصل، ج١، ص٢٧٥.

(٦).سيبويه، الكتاب، ج٤، ص٨١ _٨٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتفق جمهور النحاة على جواز مجيء المصدر من فعل ليس من حُروفِهِ إذا كان في معناه، وشواهده في القرآن الكريم كثيرة، وإلى ذلك ذهب ابن جني؛ فقد خَرَّج نصب (كَذِب) في قوله تعالى:{ وَأَنَّا ظَنَنَّا أَنْ لَنْ تَقُولَ الإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا}(١) على تقدير: (أنْ لنْ تكذِبَ كَذِبًا)، وقد قاس ذلك بنصب (وميض) بقولهم: (تبسَّمت وميضَ البرقِ)، فقد ناب الفعل (تبسَّمت) عن (أومضت)؛ لأنَّهما بمعنى واحد، يقول ابن جني:" ومن ذلك قراءة الحسن، والجَحْدري، ويعقوب، وابن أبي بكرة، بخلاف: (أَنْ لَنْ تَقَوَّلَ)، قال أبو الفتح: (كَذِبًا) – في هذه القراءَة – منصوب على المصدر من غير حذف موصوف معه، وذلك أنْ (تَقَوَّلَ) في معنى (تَكَذَّبَ)، فجرى (تَبَسَّمْتُ وَمِيضَ البرق)؛ أيْ: أنَّه منصوب بفعل مضمر، ودلت عليه (تبسَّمت)؛ أيْ: (أومضت). فعلى هذا كأنَّه قال: (أنْ لنْ يكذبَ الإنس والجن على الله كذبًا). ومن رأى أنْ ينصب (وميضَ البرق) بنفس (تبسمت)؛ لأنَّه بمعنى (أومضت)، نصب أيضًا (كذبًا) بنفس (تقَوَّل)؛ لأنَّه بمعنى كذَب ".(٢) ومعنى الإيماض بياض الأسنان.

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: {وَنَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً}(٣) يقول الزمخشري:" و(فِتْنَةً) مصدر مؤكد (لنَبْلُوكُمْ) من غير لفظه".(٤) و الأصل: (وَنَبْلُوكُمْ بلاءً). وكذلك في قوله تعالى:{ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً}(٥) فنافلة مصدر مؤكد للفعل من غير لفظه، يقول الرازي:" مصدرٌ مِنْ غير لفظه وَلا فرقَ بَيْنَ ذلك وبين قولهِ: (ووهَبْنا لَهُ هِبةً)؛ أيْ (وهبنَاهُما لَهُ عَطِيَّةً وفَضلا) ".(٦)

---

(١).سورة الجن، الآية ٥.

(٢).ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج٢،ص٣٣٣. وانظر الأصول في النحو، ج٢، ص ٢٩٨. وشرح أبيات سيبويه، ج٢، ص ٢٥٧.

(٣).سورة الأنبياء، الآية٣٥.

(٤).الزمخشري، أبو القاسم، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج٣، ص١١٦.

(٥).سورة الأنبياء، الآية ٧٢.

(٦).الرازي، أبو عبد الله محمد، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، ج٢٢، ص ١٦٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و إلى ذلك ذهبَ ابن الشجريّ في توجيهه نَصب (مَشْيَ) في قَولِ الشاعرِ:(١)

السَّالِكُ الثَّغْرَةَ اليَقْظَانَ كَالِئُهَا مَشْيَ الهَلُوكِ عَلَيْها الخَيْعَلُ الفُضُلُ [البحر البسيط]

فقد نصب (مشي) بفعل من أصل حروفه نحو: (يمشي مَشْيَ الهَلُوكِ)، أو أنَّ المصدر نصب بشبه فعل ليس من حروفه نحو: (السَّالِكُ مَشْيَ الهَلُوكِ)؛ يقول:" وقوله: (مَشْيَ الهَلُوكِ) إنْ شئتَ نصبته بتقدير: (يمشي مَشْيَ الهَلُوكِ)، وإنْ شئتَ أعملتَ فيه (السَّالِك)؛ لأنَّ السَّالِك يقطع الأرض بالمشي فيكون من باب: (تبسّمت وميضَ البرق)؛ لأنَّ تبسّمت بمعنى أومضت".(٢)

وقد أعمل (السَّالِكُ) في المصدر؛ لأنَّه جرى مجرى الفعل، يقول ابن عصفور:" ولا يعمل في المصدر إلا فعلٌ أو ما جرى مجراه، ظاهرًا أو مضمرًا. فمثال عمله فيه ظاهرًا: (ضربتُ زيدًا ضربًا)، ومثال عمله فيه مضمرًا قولهم: (ما أنتَ إلا سيرًا)، تقديره: ما أنت إلا تسير سيرًا، فأُضمِر الفعلُ ".(٣)

وأجاز أبو علي الفارسيّ أن يحمل المصدر على فعل ليس من لفظه إذا اتفق هذا الفعل مع فعله بالمعنى يقول:" (اجْتَوَرْتُ)، وإن كان على (افْتَعَلْتُ)، فهو بمعنى (تفاعَلْتُ)، والدليل على ذلك تصحيح الواو فيه، فلما كان بمعناه جاز أنْ يُحمل مصدر كل واحد من الفعلين على الفعل الذي

---

(١).البيت للمُتَنَخِّل أبو أثيلة مالك بن عويمر بن عثمان الْهُذَلِيّ، وهذا البيت يرثي ابنه أثيلة، فيصفه بأنَّه يسلك موضع المخافة دون تهيب، كما تمشي المرأة المتبخترة.

انظر ترجمة الشاعر في معجم الشعراء، للمرزباني، ص٣٥٩. و نزهة الألباب في الألقاب، لأحمد بن علي العَسْقَلاني، تحقيق عبد العزيز محمد بن صالح السديري، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٨٩م، ج٢، ص٢٠٠. والأعلام، ج٥، ص٢٦٤. وانظر البيت في الخصائص، ج٢، ص١٦٧. و شرح تسهيل، ج٣، ص١٢٠. وشرح الكافية الشافية، لابن مالك، ج٢، ص١٠٤٩. وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٢، ص٢١١. وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج٥، ص ١١.

(٢).ابن الشجري، ضياء الدين، أمالي ابن الشجري، ج٢، ص٢٢١.

(٣).ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزّجّاجيّ، ج١، ص٣١٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ليس من لفظه؛ لاجتماعهما في المعنى ".(١) فإنَّه يجوز حمل المصدر على الفعل الذي ليس من حروفه؛ لاتفاق هذا الفعل بالمعنى مع فعل المصدر، فالمعنى واحدٌ، مع أنَّ القياس أن تجيء المصادرُ علَى أَفعالِها دون أنْ تتغيرُ، يقول ابن السراج:" المصادرُ تجيءُ علَى أَفعالِها على القياسِ لا تتغيرُ نحو: (اسْتَفْعَلتُ اسْتفعَالا)، و(أعطيتُ إعطاءَةً) و(انطلقتُ انطلاقةً)، و (استخرجتُ استخراجةً)... ولو أَردتَ الواحدَ من (اجتورتُ)، فقلتَ: (تَجَاورةً) جازَ؛ لأَنّ المعنى واحدٌ ".(٢) والقياس (اجْتَوَرُوا اجْتِوارًا)، ولكن جاز (اجْتَوَرُوا تَجاوَرُوا)؛ وذلك لأنَّ (تَجاوَرُوا)، و(اجْتَوَرُوا) بِمَعْنَى وَاحِدٍ؛ أَيْ جاوَرَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا؛ ويوضح ذلك ابن منظور بقوله:" قَالَ سِيبَوَيْهِ: (اجْتَوَرُوا تَجاوُرًا)، و(تَجاوَرُوا اجْتِوارًا)، وَضَعُوا كلّ واحدٍ من المصدرين موضِعَ صَاحبِهِ؛ لتساوِي الفِعلين في المعنى ".(٣)

الترجيح:

لا خلاف بين المبرِّد وسيبويه في هذه المسألة التي أجمع أغلب النحاة على جوازها، فلم يزدْ المبرِّد على ما قاله سيبويه؛ لأنَّ المبرِّد أجاز ما لم يمنعه سيبويه، وعلى ذلك يبدو لنا الاتفاق بينهما لا الخلاف. وهذا تحامل من المبرِّد على سيبويه وقدح في مذهبه.

---

(١).الفارسيّ، أبو علي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج٤، ص١٤٥_١٤٦.

(٢).ابن السراج، الأصول في النحو، ج٣، ص١٤٠.

(٣).ابن منظور، لسان العرب، ج٤، ص ١٥٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحال عنده في نحو: (قَتَلْتُهُ صَبْرًا) الجملة لا المصدر

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" اعلم أنَّ مذهبَ سيبويه في: (أتيتُ زيدًا مشيًا وركضًا وعَدْوًا)، وما ذكره مَعَه أنَّ المصدر في موضع الحال كأنَّهُ قال: (أتيتُهُ ماشيًا وراكضًا وعاديًا)، وكذلك: (قَتَلْتُهُ صَبْرًا)؛ أيْ قَتَلْتُهُ مصبورًا... وكان أبو العبَّاس يجيز هذا في كلِّ شيء دلَّ عليه الفعل... وكان يقول: إنَّ نصبَكَ (مشيًا) إنَّما هو بالفعل المقدّر كأنَّه قال: (أتانا يمشي مشيًا) ".(١)

مناقشة الرأي:

يرى سيبويه أنَّ المصدر في نحو: (قَتلتُه صَبْرا)، و(لقَيتُه فُجاءةً)، و(أتيتُه مشيًا) منتصب على الحال؛ على تقدير اسم الفاعل نحو: (قَتَلْتُهُ مصبورًا)، و(لقَيتُه مفاجئًا)، و(أتيتُه ماشيًا)، وذلك في قوله:" وذلك قولك: (قَتلتُه صَبْرًا)، و(لقَيتُه فُجاءةً ومفاجأةً)، و(كفاحًا ومكافحةً)،و(لقيته عِيانًا)،و (كلّمتُه مُشافَهةً)، و(أتيتُه رَكْضًا) و(عَدْوًا ومَشْيًا)، وأخذتُ ذلك عنه سَمْعًا وسَماعًا. وليس كلّ مصدرٍ وإنْ كان في القياس مثلَ ما مضى من هذا الباب يوُضَعُ هذا الموضعَ؛ لأنَّ المصدر ههنا في موضع فاعِلٍ إذا كان حالا ".(٢) و يظهر من كلامه أَنَّ هَذَا الْبَاب غير مُطَّرِد بل يقتصر على المصادر التي وضعت في موضع أسماء الفاعلين والمفعولين مما سمعت عن العرب.

وقد ذكر السِّيرافي في شرحه أنَّ أبا العبَّاس المبرِّد يرى أنَّ المصدر منصوب؛ لأنَّه مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: (أتانا يمشي مشيًا)، وعلى ذلك فإنَّ الجملة الفعلية المقدرة في محل نصب الحال لا المصدر. وما ينسب للمبرِّد مذهب الكوفيين، فمعنى: (أتيتُ زيدًا مشيًا) عندهم: (أتيتُ زيدًا يمشي مشيًا)، يقول ابن هشام:" قَولُه: (جَاءَ زيدٌ مشيًا)، فإنّ الْبَصرِيين يَقُولُونَ:

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٢٥٧_٢٥٨.

(٢).سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٧٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقديره: (مَاشِيًا)، والكوفيون يَقُولُونَ: الْمَعْنى: (يمشي مشيًا) ".(١) وقد نسب ابن مالك للمبرِّد نصب هذه المصادر على أنَّها مفاعيل مطلقة، بقوله:" و(قتلتُهُ صبرًا)، و(لقيته فُجاءه)، و(كلمته مشافهة)، و(أتيته ركضًا ومشيًا). فهذه في عدم القياس... والأخفش والمبرِّد يريان أنَّ المصادر الواقعة مواقع الأحوال مفاعيل مطلقة، و أنَّ قبل كل واحد منها فعلا مقدرًا هو الحال ".(٢)

ونسب الرضي الأستراباذي ذلك للمبرِّد، بقوله:" قد ذهب الأخفش والمبرِّد إلى أنَّ انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية، لا الحالية، والعامل محذوف؛ أيْ: (أتيته أركض ركضًا) ".(٣)

وكذلك نسب ابن عقيل للمبرِّد، فهو يرى أنَّه يقدر فعلا للمصدر المنصوب على المصدرية نحو: (زيدٌ طلع بغتةً)، فـ(بغتة) على ذلك مفعول مطلق، يقول ابن عقيل:" وقد كثر مجيء الحال مصدرًا نكرة، و لكنَّه ليس بمقيس؛ لمجيئه على خلاف الأصل، ومنه: (زيدٌ طلعَ بغتةً)، فـ(بغتة) مصدر نكرة، وهو منصوب على الحال، والتقدير (زيدٌ طلعَ باغتًا)، هذا مذهب سيبويه والجمهور. وذهب الأخفش والمبرِّد إلى أنَّه منصوبٌ على المصدرية والعامل فيه محذوفٌ والتقدير: (طلعَ زيدٌ يبغت بغتةً)، فـ(يبغت) عندهما هو الحال لا (بغتة) ".(٤)

وقد نسب الأشموني ذلك للمبرِّد بقوله:" و(قَتَلْتُه صَبْرًا)، وهو عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف؛ أيْ: (باغتًا وراكضًا ومصبورًا؛ أيْ: محبوسًا). وذهب الأخفش والمبرِّد إلى أنَّ نحو ذلك منصوب على المصدرية، والعامل فيه محذوف، والتقدير: (طلعَ زيدٌ يبغت بغتة)،

---

(١).ابن هشام، عبد الله بن يوسف، المسائل السفرية في النحو، تحقيق حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٣م، ص٣٣.

(٢).ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص٣٢٨.

(٣).الرضي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ج٢، ص٣٩.

(٤).ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٢، ص٢٥٣_٢٥٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و(جاء يركض ركضًا)، و(قتلته يصبر صبرًا)؛ فالحال عندهما الجملة لا المصدر".(١) وقد نقل صاحب (شرح التصريح) ما نسب إلى المبرِّد من مخالفته سيبويه بإعرابه المصدر في (جَاءَ زيدٌ مشيًا) مفعولا مطلقًا، في حين يعربه سيبويه حالا منصوبًا، يقول:" سيبويه يرى أنَّه حال على التأويل، ووضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس، كما أنَّ عكسه لا ينقاس، والمبرِّد يرى أنَّه مفعولٌ مطلقٌ حُذفَ عامله لدليل، فهو عنده مقيس، كما يُحذف عامل سائر المفاعيل لدليل ".(٢)

ونسب السيوطي للمبرِّد إعراب المصدر في هذه المسألة مفعولاً مطلقًا يقول:" وقالوا: (قتلتُهُ صَبْرًا)، و(أتيتُه رَكْضًا ومشيًا وعَدْوًا)، و(لقيته فَجْأَةً وكِفاحًا وعيانًا)، و(كلَّمتُهُ مشافهةً)، و (طلع بغتةً)، وأخذتُ ذلك عنه سَماعًا، فاختلف النحويون في تخريج هذه الكلم، وما أشبهها من المسموع، فذهب سيبويه وجمهور البصريين: إلى أنَّها مصادر في موضع الحال مؤوّلة بالمشتَقّ؛ أيْ: ساعيًا وراكِضًا ومُفاجئًا... وقيل: هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدّر من لفظها، وذلك الفعل هو الحال؛ أيْ: (أتيت أركُضُ رَكْضًا)، وعليه الأخفش والمبرِّد ".(٣)

الترجيح:

يتضح لنا مما سبق أنَّ أبا سعيد السِّيرافي، وابن مالك ، والرضي الأستراباذي، وابن عقيل، و الأُشْمُوني، وخالد الأَزْهَري، وجَلال الدين السُّيُوطي، اتفقوا على نسبة إعراب المصدر: مفعولا مطلقًا في نحو: (قتلتُهُ صَبْرًا)، للمبرِّد، وعلى هذا يكون المبرِّد مخالفًا لسيبويه. والغريب أنَّ ما

---

(١).الأُشْمُوني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٢، ص٩.

(٢).الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٥٨١_٥٨٢.

(٣).السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج٢، ص٢٢٨. وانظر المخصص، ج٤، ص٣٣٨.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاء به المبرِّد في (المقتضب) يظهر أنّه يعرب هذا المصدر حالا، وبذلك لا يجوز أنْ تنسب لـه هذه المخالفة، ويثبت ذلك قوله:" وَمن المصادر مَا يَقع في مَوضِع الحَال فَيَسُدُّ مسَدَّه، فيكون حَالا؛ لأنَّه قد ناب عن اسم الفاعل، وأغنى غَناءَه، وذلكَ قَولُهم: (قتلتُهُ صَبْرًا)، إنَّما تَأْوِيلُه: صابِرًا أَو مُصْبَرًا، وكَذَلِكَ:(جِئْته مشيا)؛ لأَن الْمَعْنى: جِئْته مَاشِيا، فالتقدير: أمشي مشيًا؛ لأنَّ المجيء على حالات ".(١) فقوله: لأَن الْمَعْنى: جِئْته مَاشِيا، يفهم منه أنَّه يعرب المصدر هنا حالا، وقوله: فالتقدير: أمشي مشيًا؛ يفهم منه إعرابه المصدر مفعولا مطلقًا.

والظاهر أنَّه يريد الحال من قوله في موضع آخر:" وَاعْلَم أَنَّ مِن المصادر مصادر تقع في موضع الحال، وتغني غناءه، فَلا يجوز أَنْ تكونَ معرفَة؛ لأَنَّ الحَال لا تكون معرفَة. وذلك قولك: (جِئْتُك مَشْيًا)، وَقد أدّى عَن معنى قَوْلك: (جِئْتُك مَاشِيا) ".(٢) ومن ذلك أيضًا قوله:" هذا بَاب مَا يكون من المصادر حَالا؛ لموافقته الحَال وذلِكَ قَولك: (جَاءَ زيد مَشْيًا)، إنَّمَا معناهُ: مَاشِيًا ".(٣)

والذي يردّ على المبرِّد طرد الباب على وتيرة واحدة، ولا يجوز له ذلك؛ لأنَّه يخالف السماع، وإن جاز في القياس. فهَذَا الْبَاب غير مُطَّرِد بل يقتصر على المصادر التي وضعت في موضع أسماء الفاعلين والمفعولين والتي سمعت عن العرب.

---

(١).المبرِّد، محمد بن يزيد، المقتضب، ج٣، ص ٢٣٤.

(٢).المصدر نفسه، ج٣، ص٢٦٨_٢٦٩.

(٣).المصدر نفسه، ج٤، ص٣١٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أجاز أنْ يعمل خبر (إنَّ) في ما قبله

نحو: (أمَّا زَيدًا فَإِنِّي ضَاربٌ)

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" كان المازنيُّ يقولُ: إنَّ الذي يجوز فيه تقديمه على الفاء هو الذي يجوز أنْ يلي الفاء ويقدم عليها، وما لم يَجُزْ أنْ يلي الفاء لم يجز تقديمه على الفاء، فلا يجوز أنْ يقال: (مهما يكن من شيء فزيدًا أنا رجُلٌ)، وعلى هذا القياس أيضًا لا يجوز: (أمَّا زيدًا فإنِّي ضاربٌ)؛ لأنَّك لا تقول: (زيدًا إنِّي ضاربٌ)؛ لأنَّ خبر إنَّ لا يعمل في ما قبله، وأجاز أنْ تقول: (أمَّا اليومَ فإنك راجلٌ) على أن تنصب (اليومَ) بما في أمَّا من معنى (مهما)، كأنَّه قال: (مهما يكن من شيء فإنك راجلٌ). وكان أبو العبَّاس المبرِّد يجيز تقديم ذلك، وذكر أنَّ (أمَّا) موضوعة على التقديم إليها ما بعد الفاء، ورد على المازني ما قاله ".(١)

الأصل منع عمل خبر(إنَّ) في ما قبله؛ لأنَّ (إنَّ) المكسورة لا يعمل ما بعدها في ما قبلها، وإلى ذلك يذهب المبرِّد إلا أنَّه يجيز ذلك عند دخول (أمَّا)؛ لأنَّها موضوعة على التَّقديم والتَّأخير يقول:" فإن قال قائل: هَل يجوز: (اليومَ إنَّك منطلقٌ)، و(لك عليَّ إنَّك لا تُؤذى)؟ فإنَّ ذلك غير جائزٍ؛ لأنَّك تريد التقديم والتأخير، فيكون على قولك: (إنَّك منطلق الْيَوْم)، و(إنَّك لا تُؤذى لك علَيَّ)، و(إنَّ رحلتك يومَ الجمعة). و إنَّما فسد؛ لأَنَّ (إنَّ) لا يصلح فيهَا التَّقديم والتَّأخِير، كما لم يصلُح ذلك في ما تعمل فيه من الأسماء إذا كانَت مكسُورة... تَقول: (أمَّا زيدًا فضربت)، فإنَّمَا هُوَ على التقدِيم والتأخِير. لا يكون إلا ذَلِك؛ لأَنَّ المعنى: (مهما يكن من شَيْء فزيدًا ضربت)، أو (فَضربت زيدًا) ".(٢)

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٢٧٢_٢٧٣.

(٢).المبرِّد، المقتضب، ج٢، ص٣٥٢_٣٥٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مناقشة الرأي:

منع المازني أنْ يقال: (أمَّا زيدًا فإنِّي ضاربٌ)؛ ذلك أنَّهم لو نزعوا (أمَّا) والفاء لما جاز أنْ يقال: (زيدًا إنِّي ضاربٌ)؛ لأنَّ خبر (إنَّ) لا يعمل في ما قبله، فلا يجوز ذلك، يقول أبو علي الفارسي:" (إنَّ) لا يعمل ما بعدها في ما قبلها، كما أنّ الاستفهام، ولام الابتداء، كذلك ".(١)

وقد نقل السيوطي رأي المبرِّد هذا، وبين أنَّ ابن مالك اختاره، في حين منعه أبو حيان؛ لأنَّه يخالف السماع والقياس، وذكر أنَّ المبرِّد رجع عن ذلك، يقول السيوطي:" وقال المبرِّد: أوّلا (وابن دُرُسْتَوَيْه)(٢) زيادة على ذلك: و(إنَّ) أيضًا يعمل ما بعدها في ما قبلها مع (أمَّا) خاصّة نحو: (أمَّا زيدًا فإنِّي ضاربٌ)، واختاره ابن مالك، قال أبو حيان: وهذا لم يَرِدْ به سماع، ولا يَقْتَضِيه قياسٌ صحيحٌ. قال: وقد رجع المبرِّد إلى مذهب سيبويه في ما حكاه ابن ولاد عنه، قال الزَّجَّاج: رجوعُهُ مكتوبٌ عندي بخطه، فلذا لم أحْكِه عنه في المتن ".(٣)

واحتج المبرِّد لصحة رأيه بقول سيبويه:" وتقول: (أمَّا جَهْدَ رأيي فأنَّك ذاهبٌ)؛ لأنَّك لم تُضطَرَّ إلى أن تجعله ظرفًا كما اضطُرِرتَ في الأوّل. و هذا من مواضع (إنَّ)؛ لأنَّك تقول: (أمَّا في رأيي فإنَّك ذاهبٌ)؛ أيْ: (فأنت ذاهبٌ)، وإنْ شئت قلتَ: (فأنَّك). وهو ضعيف؛ لأنَّك إذا

---

(١).الفارسي، أبوعلي، الحُجَّة للقراء السبعة، ج٤، ص٤٩. وانظر إعراب القرآن، لأبي جعفر للنَّحَّاس، ج٢، ص ٢١٩. و إعراب القرآن، لإسماعيل بن محمد الأصبهاني، ، ص ٤٢٤. وإعراب القرآن المنسوب للزجاج، ج٢، ص٧٣٠.

(٢).وابن دُرُسْتَوَيْه، عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه ابن المرزبان (ت ٣٤٧هـ) قرأ على المبرِّد الكتاب وبرع، وكان نظّارا. وكان شديد الانتصار لمذهب البصريين. انظر إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبو الحسن القفطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٩٨٢م، ج٢، ص١١٣. و معجم الأدباء، لياقوت الحموي، ج٤، ص١٥١١. والأعلام، ج٤، ص ٧٦.

(٣).السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج٢، ص ٤٨١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قلت: (أمَّا جهدَ رأيي فإنَّك عالمٌ)، لم تُضْطر إلى أنْ تجعل (الجهد) ظرفًا للقصة؛ لأنَّ ابتداء (إنَّ) يحسن ها هنا ".(١) والذي عليه أنَّه نصب (جَهْدَ) في قوله: (أجَهْدَ رأيك أنَّكَ ذاهبٌ)(٢) على الظرف الواقع في محل الخبر والتقدير: (في جَهْد رأيك ذهابُك)، يقول مكي بن أبي طالب:" وينتصب الْمصدر مَعَه على الظّرْف نَحْو قَوْلك: (أمَّا جهد رَأْيِي فإنَّك منطلقٌ) ".(٣) وإلى ذلك ذهب أبو البقاء العكبري بقوله:" أَو كالظَّرف؛ مِثْلَ: (جَهْدَ رَأْيِي أَنَّكَ ذَاهِبٌ)؛ أَيْ: (فِي جَهْدِ رَأْيِي) ".(٤) وجعل أنَّ وما بعدها مصدرًا في موضع الابتداء.(٥) كي يتخلص من كون اسم الفاعل (ذاهب) ـ الواقع خبرًا لأنَّ ـ ناصبًا لـ(جَهْدَ)؛ لأنَّ خبر إنَّ لا يعمل في ما قبله.

وقد بين ابن هشام أنَّ المصادر التي انتصبت على الظرف ألفاظ سمعت عن العرب، ضمنت معنى الظرف على التقدير، وجاء الكلام في درج حديثه عن نائب الظرف بقوله:" الجاري مجرى أحدهما : ألفاظٌ مسموعةٌ تَوَسَّعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى (في) كقولهم: (أَحَقًّا أنّكَ ذَاهِب)، والأصل (أفِي حَقّ) وقد نطقوا بذلك قال:

(أَفِي الْحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكِ هَائِمٌ ...) (٦) [البحر الطويل]

وهي جارية مَجْرَى ظرف الزمان دون ظرف المكان، ولهذا تقع خبرًا عن المصادر دون الْجُثَثِ

---

(١).سيبويه، الكتاب، ج٣، ص١٣٩.

(٢).المصدر نفسه، ج٣، ص١٣٥.

(٣).مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٤، ج١، ص ٣٥٩.

(٤).العكبري، أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، الناشر عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٦م، ج٢، ص٦٩٥.

(٥).انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ج٢، ص ٢٧٣.

(٦).هذا صدر بيت، وعجزه: (وأَنَّكِ لا خَلٌّ هَواكِ وَلا خَمْرُ)، انظر المستقصي في أمثال العرب، ج٢، ص ٣٢٦. ونسب لـ(فائد بن المنذر القشيري)، في شرح التصريح على التوضيح ، ج١، ص٥١٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومثله: (غَيْرَ شَكٍّ)، أو(جَهْدَ رَأْيي)، أو(ظَنًّا مِنِّي أَنّكَ قَائِمٌ) ".(١) (غَيْرَ، جَهْدَ، ظَنًّا) كلمات منصوبة على الظرفية الزمانية في محل رفع خبر مقدم، والمصدر المؤول بعدها مبتدأ مؤخر. وقياس ذلك بقوله تعالى:{ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ خَاشِعَةً }(٢)

وأمّا قوله: (أمَّا جَهْدَ رأيي فأنَّك ذاهبٌ)؛ فهو الذي احتج به المبرِّد على سيبويه؛ لأنَّ ظاهره أنَّ سيبويه نصب (جَهْدَ) بخبر إنَّ (ذاهبٌ)؛ لقوله:" لأنَّك لم تُضطَرَّ إلى أن تجعله ظرفًا كما اضطُرِرتَ في الأوّل " (٣)

قال ابن السراج:" وتقول: (أمَّا جَهْدَ رأيي فإنَّك راحلٌ)، و(أمَّا يومَ الجمعة فإنَّك سائرٌ)؛ لأنَّ معنى أمَّا: (مهما يكنْ مِنْ شيء فإنَّك سائرٌ يومَ الجمعةِ)، فما بعد الفاء يقع مبتدأ، ألا ترى أنَّك تقول: (أمَّا زيدًا فضربت)، على التقديم؛ لأنَّ المعنى: (مهما يكن من شيء فزيدًا ضربت)، و(فضربت)، قال أبو العبَّاس: فيلزم سيبويه أنْ يقولَ على هذا: (أمَّا زيدًا فإنَّك ضاربٌ) ".(٤) ولا يجوز له ذلك لأنَّهم لو حذفوا (أمَّا) و (الفاء) لصار التقدير: (زيدًا إنَّك ضاربٌ)، ولا يصح ذلك؛ لأنَّ خبر إنَّ لا يعمل في ما قبله. و قصد سيبويه من قوله: (أمَّا جَهْدَ رأيي فإنَّك ذاهبٌ)؛ هو أنْ يفرق بين المنصوب بالظرف نحو قوله: (جَهْدَ رأيك أنَّكَ ذاهبٌ)، وبين المنصوب بفعل الشرط المحذوف، فنصب (جَهْدَ) في قوله: (أمَّا جَهْدَ رأيي فإنَّك ذاهبٌ)؛ بفعل الشرط المقدر لا بالظرف، يقول ابن مالك:" فلو كان بعد الفاء ما لا يعمل ما بعده في ما قبله تعين نصب ما ولي (أمّا) بفعل الشرط المقدَّر ".(٥) فالمنصوب بعد (أمَّا) منصوب بفعل الشرط المقدر،لا بخبر(إنَّ).

---

(١).ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج٢، ص ٢٣٢_ ٢٣٤.

(٢).سورة فصلت، الآية ٣٩.

(٣).سيبويه، الكتاب، ج٣، ص١٣٩.

(٤).ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص٢٨٠.

(٥).ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص٣٢٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإلى ذلك ذهب أبو سعيد السِّيرافي في شرحه لهذه المسألة، يقول:" يحتمل عندي أنْ يكونَ سيبويه ما أراد بهذا الذي قاله أبو العبَّاس، وإنَّما أراد أنْ يفصلَ بين قولك: (جَهْدَ رأيي أنَّك ذاهبٌ)، وبين (أمَّا جَهْدَ رأيي فإنَّك ذاهبٌ)؛ بأنَّ (جَهْدَ رأي) في الأول هو ظرف بـ(أنَّ)، وما بعدها خبر لها؛ لأنَّها في معنى المصدر، ولا طريق إلى نصبه غير الظرف، وإذا أدخل (أمَّا) فإنَّه يجوز أنْ ينصب بما في (أمَّا) من معنى فعل الشرط المحذوف، ولا يكون على ما قال أبو العبَّاس ".(١) فقد تضمنت (أمَّا) معنى فعل الشرط، لأنَّ الجزاء لا يكون إلا بفعل الشرط أو بمعنى فعل الشرط، يقول أبو علي الفارسي:" والجزاءُ لا يكون إلاّ بفعل، أو بمعنى فعلٍ، وليس ها هنا فعل، فثبتَ أنَّه هنا معناه، وذلك المعنى تتضمّنه (أمّا)، ولم يذكرِ الفعلُ بعدها، لتضمّنها معناه، وإغنائها عنه ".(٢)

وقد وصف ابن الشجري ما جاء به المبرِّد بالفاسد؛ لأنَّ (إنَّ) تقطع ما بعدها عن العمل في ما قبلها، يقول" فإنْ قلت: (أمَّا زيدًا فإنِّي ضاربٌ)، فهذه المسألة فاسدة في قول جميع النحويين، لما ذكرته لك من أنَّ (أمَّا) لا تنصب المفعول الصريح، وأنَّ (إنَّ) لا يعمل ما بعدها في ما قبلها، وهو في مذهب أبي العبَّاس جائز، وفساده واضحٌ ".(٣)

وقد رد ابن يعيش ما جاء به المبرِّد وعدَّه مغالاة؛ لأنَّه يجيز عمل خبر (إنَّ) في ما قبله يقول:" وغالى أبو العبَّاس، فأجاز (أمَّا زيدًا فإنِّي ضاربٌ)، على أنْ يكون (زيدًا) منصوبًا بـ(ضارب). وفيه بُعْدٌ؛ لأنَّ (إنَّ) لا يعمل ما بعدها في ما قبلها ".(٤)

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٢٧٣.

(٢).الفارسيّ، أبو علي، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، ص٦٣_٦٤.

(٣).ابن الشجري، ضياء الدين، أمالي ابن الشجري، ج٢، ص١١_١٢. وانظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص٨٣ .

(٤).ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج٥، ص١٢٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الترجيح:

لا حُجَّة للمبرِّد في ما ذهب إليه من جواز: (أمَّا زيدًا فإنِّي ضاربٌ)، على أنْ يكون (زيدًا) منصوبًا بـ(ضارب). فهذا يخالف القياس؛ لأنَّ خبر إنَّ لا يعمل في ما قبله، وكذلك لم يرد به سماع، وبما أنَّ المبرِّد يمنع عمل المميز في ما قبله نحو:(أمَّا درهمًا فعندِي عِشرون)، ومنعه اتفاق بين النحاة يقول السيوطي:" (أمَّا زيدًا فإنِّي ضاربٌ)، لا يجوز؛ إذْ لو حذفت أمَّا والفاء لم يجزْ تقدّم معمول خبر (إنَّ) عليها، وكذا لا يجوز: (أمَّا درهمًا فعندي عِشرُونَ)؛ إذ المميز لا يعمل في ما قبله وفاقًا ".(١) كان لا بدَّ للمبرِّد أنْ يمنع عمل خبر(إنَّ) في ما قبله قياسًا على ذلك.

وبذلك احتج أبو سعيد السِّيرافي على المبرِّد بقوله:" ولمْ يُجِزْ المبرِّد: (أمَّا درهمًا فعندي عِشرُونَ)؛ لأنَّ (درهمًا) منصوبٌ بـ(عشرين)، ولا يعمل (عشرون) في ما قبله، وإذا لم يكن حضور(أمَّا) يَجُوزُ تقديم ما لا يجوز تقديمه من هذه الأشياء التي يجيزونها وجب أنْ يمنعوا: (أمَّا زيدًا فإنِّي ضاربٌ) ".(٢) وإنْ كان رجعَ المبرِّد إلى مذهب سيبويه _ كما ذكر السيوطي نقلا عن الزَّجَّاج _ فقد خلص نفسه ممَّا نسب إليه.

---

(١).السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج٢، ص٤٨١.

(٢).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٢٧٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منع نصب (العَبِيد) في قولهم: (أَمّا العَبِيدُ فذُو عَبيدٍ)

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" وكان المبرِّد لا يجيز النصبَ ولا يرى لَهُ وجهًا، وكان سيبويه يجيزُ النصبَ على ضعفه إلا أنْ يكونَ (العبيدُ) بغير أعيانهم ليلحق بالمصادر المبهمة، فلو قال: (أمَّا العبيدُ الذينَ عندَك أو الذينَ في دَارِكَ)، أو (هؤلاءِ العبيدُ)، لَمْ يجزْ إلا النَّصبُ ".(١)

مناقشة الرأي:

يرى سيبويه اختيار الرفع في (العَبِيد)؛ لأنَّه ليس مصدرًا بل هو اسم، فالمصادر يقدر لها فعل من لفظها ينصبها، في حين الاسم لا يقدر له فعل من لفظه لينصبه، لذا رفع (العبيد) في قولهم: (أَمّا العَبِيدُ فذو عَبيدٍ) على الابتداء، وما بعده خبره، يقول سيبويه:" قولكَ: (أَمّا العَبِيدُ فذو عَبيدٍ) و(أمّا العبدُ فذو عبد)، و(أَمّا عبدانِ فذو عبدينِ). وإنَّما اختير الرفعُ؛ لأنّ ما ذكرت في هذا الباب أسماءٌ، والأسماءُ لا تجري مجرى المصادر. ألا تَرى أنَّك تقولُ: (هو الرجلُ عِلْمًا وفِقْهًا)، ولا تقول: (هو الرجلُ خَيْلا وإبلا). فلمّا قبح ذلك جعلوا ما بعده خبرًا له، كأنّهم قالوا: (أمَّا العبيدُ فأنت فيهم أو أنت منهم ذو عَبيدٍ)؛ أيْ (لك من العبيد نَصيبٌ) ".(٢) أو بمعنى: (أنت صاحبهم).

وأوضح ذلك الأعلم بقوله:" وإنَّما يكون الرفع في هذا الوجه؛ لأنَّه ليس بمصدر يُقَدَّرُ فعل من لفظه ينصبه على ما مضى في المصادر، وهو رفع بالابتداء، وما بعده خبره، والعائد إليه محذوف كأنَّه قال: (أمَّا العبيدُ فأنت منهم ذو عبيدٍ)، أو ما جرى هذا المجرى ".(٣)

والذي ردَّه المبرِّد على سيبويه جواز نصب (العَبِيد)، على إجرائه مجرى المصدر، وهو اسم

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٢٨٠.

(٢).سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٨٧_٣٨٨.

(٣).الأعلم الشنتمري، النُّكتُ في تفسير كتاب سيبوَيْه، ج٢، ص٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نحو: (أمَّا العَبيدَ فذو عَبيدٍ)، ولا يرى المبرِّد وجهًا للنصب ها هنا، وقد نصب سيبويه الاسم في غير هذا الموضع وحمله على المصدر في قولهم: (أمّا صديقًا مصافيًا فليس بصديقٍ)، وحُجَّته في ذلك أنَّ هذه الصفة_ ويقصد بها الحال (صديقًا مصافيًا)_ قد أضمر صاحبها، يقول سيبويه:" ومما ينتصب من الصِفات حالا كما انتَصب المصدرُ الذي يوضع موضعه ولا يكون إلا حالا قولُه: (أمَّا صَديقًا مُصافِيًا فليس بصديقٍ مُصافٍ)، و(أَمّا طاهرًا فليس بطاهرٍ)، و(أَمّا عالمًا فعالمٌ) فهذا نصبٌ؛ لأنَّه جعله كائنًا في حال علمٍ، وخارجا من حال طهورٍ ومصادقةٍ. والرفعُ لا يجوز هنا؛ لأنَّك قد أَضمرت صاحبَ الصفةِ ".(١) وليس هذا مثل قولهم: (أَمّا العَبِيدُ فذو عَبيدٍ).

وقد احتج سيبويه لجواز النصب بزعم يونس بن حَبِيب (ت١٨٢هـ) أنَّه سمع قومًا من العرب ينصبون، وقد كره سيبويه ذلك وقبحه؛ لأنَّهم شبهوا الاسم بالمصدر وأجراه مجراه، وهو بذلك يقدم القياس على السماع؛ لقلة المسموع وبعده. يقول سيبويه:" وزعمَ يونس أنَّ قومًا من العرب يقولون: (أَمَّا العَبيدَ فذو عبيدٍ)، و(أمَّا العبدَ فذو عبدٍ)، يُجرونه مُجرى المصدر سَواءً. وهو قليل خبيث؛ وذلك أنَّهم شبّهوه بالمصدر... وإنَّما وجُهه وصوابه الرفع، وهو قول العرب وأبي عمرو ويونسَ، ولا أعلم الخليلَ خالَفَهُما ".(٢)

والقول الأخير يثبت اتفاق المبرِّد مع سيبويه، فقد منع سيبويه أيضًا النصب وضعفه، ولم يقبل به، وكذلك أبو عَمْرو ابن العَلاء(١٥٤هـ) ويونس والخليل بن أحمد الفراهيدي(١٧٠هـ)، وقد قاسوا ذلك على الأشيع الدارج على لسان العرب؛ لأنَّه لا يجوز نصب مفرد (العبيد) حملا على المصدر نحو: (أمَّا العبدَ فذو عبدٍ)، فالصواب الرفع على الابتداء.

---

(١).سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٨٧.

(٢).المصدر نفسه، ج١، ص٣٨٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكما ذكر أبو سعيد السِّيرافي فقد منع المبرِّد النصب في هذه المسألة قطعًا، وموضع الخلاف بينه وبين سيبويه، أنَّ سيبويه أجاز النصب شرط أنْ لا يكون المقصود بـ(العبيد) أَعيانهم، وهم معروفون للمخاطب والمتكلم، لأنَّه بذلك يدخل مدخل الاسم المعرف، وهذا لا يكون فيه إلاَّ الرفعُ فجواز النصب إذا عند خروج (العبيد) من التعريف إلى الإبهام، فينصب إلحاقًا بالمصادر المبهمة يقول سيبويه:" ولو قال: (أَمَّا العبيدُ فأنت ذو عبيد)، يريد عبيدًا بأَعيانهم قد عرفَهم المخاطَبُ كمعرفتك، كأنّك قلت: (أَمَّا العبيدُ الذين تعرف)، لم يكنْ إلاّ رفعا... وإنَّما جاز النصبُ في (العبيد) حين لم يَجعلهم شيئًا معروفًا بعينه؛ لأنَّه يشبّهه بالمصدر".(١)

وإلى ذلك يذهب أبو علي الفارسي بقوله:" في قوله: (أمّا العبيدَ فذو عبيدٍ): إذا لم يجعلهم عبيدًا بأعيانهم جاز أنْ يقعَ موقع المصدرِ ".(٢)

ويعرب (العبيد) بالنصب مفعولا لأجله على تقدير: (مهما يُذْكر شخصٌ لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيدٍ)، وأوضح ابن هشام ذلك بقوله:" وأجاز يونسُ (أَمَّا العَبِيدَ فَذُو عَبِيدٍ)، بمعنى: (مهما يُذْكر شخصٌ لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد)، وأنكره سيبويه ".(٣)

وإلى ذلك ذهب السيوطي بقوله:" وزعم يونس أنَّ قومًا من العرب يقولون: (أَمَّا العَبِيدَ فذو عبيدٍ) بالنصب، وتأوله على المفعول له، وإنْ كانَ العبيد غير مصدرٍ ".(٤)

وممن أجاز النصب على التأويل وأقرَّ النصب على أنَّه مفعول لأجله، الأزهري، يقول:" وتأول نصب (العبيد) على أنَّه مفعول له، وإنْ كانَ غير مصدرٍ بمعنى: (مهما يذكر شخص لأجل العبيد

---

(١).سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٨٩_٣٩٠.

(٢).الفارسي، أبو علي، الحُجَّة للقراء السبعة، ج١، ص١٥٤.

(٣).ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج٢، ص٢٢٥. وانظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج١، ص٤٨١.

(٤).السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج٢، ص٩٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالمذكور ذو عبيد) لا غير، فـ(العبيد) علة للذكر".(١) وقد ذهب ابن مالك إلى النصب على أنَّه مفعول به بما بعد الفاء، أو أن يكون منصوبًا على تقدير الفعل الناصب (تذكر) يقول:" ما رواه يونس عن قوم من العرب أنَّهم يقولون: (أمَّا العبيدَ فذو عبيدٍ)، بالنصب وتقديره عندي: (مهما تذكرُ العَبيدَ فهو ذو عبيدٍ)، و(مهما تذكرُ العبدَ فهو ذو عبدٍ)، فلو كان تالي (أمَّا) صفة منكرة نحو: (أمَّا صديقا فصديق) تعيّنت الحالية وكان العامل فعل الشرط المقدر، ويجوز أنْ يكون العامل الصفة التي بعد الفاء ".(٢)

وقد رفض الرضي حمل (العَبيدَ) على المصدر، فالناصب عنده ليس إلحاقه بالمصدر بل الاسم منصوب؛ لأنَّه مفعول به على تقدير: (أمَّا العَبِيدَ فأنا أملكهم)، يقول:" بل هو على أنَّه مفعول به لما بعد الفاء؛ لأنَّ معنى: (ذو عبيد): أيْ يملكهم ".(٣)

وذكر النحاة أنَّ الزّجّاج تأول النصب بتقدير المصدر (تملّك) ليذهب بـ(العَبيدَ) إلى معنى المصدر، يقول صاحب التصريح، وقد بين أنَّ هذا التقدير كله مراعاة للمصدر يقول:" وأوّله الزّجّاج على تقدير: (أمَّا تملّك العبيد)؛ أيْ: (مهما يذكرُ شخصٌ مِنْ أجل تملّك العبيد فذو عبيدٍ)، وهذا كله مراعاة للمصدر".(٤)

وذكر ذلك السيوطي بقوله:" وأوّله الزَّجَّاجُ بتقدير (التّملّك) ليصير إلى معنى المصدر كأنَّه قيل: (أمَّا تملّك العبيد)؛ أيْ: (مهما تذكره من أجل تملك العبيد) ".(٥)

---

(١).الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص ٥٠٩. انظر ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، ج٣، ص١٣٨٣. وانظر المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، ج١، ص ٤٨٦.

(٢).ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص٣٣٠.

(٣).الأستراباذي، الرضي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ج٤، ص٤٧٤.

(٤).الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص ٥٠٩. وانظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ج٢، ص٢٨٠. وحاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ج٢، ص ١٨٠.

(٥).السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج٢، ص٩٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجاء أبو سعيد السِّيرافي بتأويل آخر للنصب مفاده أنَّ (العَبيدَ) اسم دالٌ على مكان (التعبيد)، و التعبيد مصدر؛ ولدلالة (العبيد) على مكان (التعبيد)، جعل (العبيد) مصدرًا مثل (التعبيد)، يقول:" فعلى هذا يجعل (العَبيدَ) مكان التعبيد، كما جُعِل (الشرابُ) وهو اسمٌ للمشروب في موضع المصدر؛ فقالوا: (شَرِبتُ شرابًا)، بمعنى: شَرِبتُ شُربًا، وقالوا: (أعطيته عطاءً)؛ بمعنى: إعطاءً، والعطاء: اسم للشيء الذي يعطى؛ فعلى هذا يكون النصبُ ".(١) وغاية هذا التأويل حمل الاسم على المصدر، ولا يجوز أن يجعل (العبيد) وهو جمع (العبدَ) مصدرًا محملا إياه معنى المصدر (التعبيد). ولو جاز ذلك لزال الفرق بين المصدر والاسم.

الترجيح:

كل هذه التأويلات التي رأيناها عند سيبويه والنحاة؛ لإيجاد علة مقنعة لما ذكره يونس بن حبيب من أنَّ قومًا من العرب يقولون: (أَمَّا العَبيدَ فذو عبيدٍ)، بنصب العبيد وحقه الرفع على الابتداء؛ لأنّ الاسم لا ينصب كما ينصب المصدر بتقدير فعل من لفظه.

والأصل أنْ لا يلجأ إلى هذه التأويلات ما دام الأمر كما ذكر سيبويه قليلاً خبيثًا لا يقاس عليه، بل وعدَّه خطأ وليس من كلام العرب، بقوله:" وإنَّما وجهه وصوابه الرفع، وهو قول العرب وأبي عمرو ويونسَ، ولا أعلم الخليلَ خالَفَهُما ".(٢)

وعلى ذلك فالرَّاجح ما ذهب إليه المبرِّد من منع نصب (العَبيد) في قولهم: (أَمَّا العَبيدُ فذو عبيدٍ)؛ وذلك لأنَّ السير على ما قاله المبرِّد يجنب النحاة التأويل؛ خصوصًا أنَّ التأويل مدعاة للتشتت؛ لما ينتج عنه من تعدد في الآراء. كما أنَّ الأصل الأخذ بالظاهر، والظاهر يقتضي الرفع؛ لأنَّ (العبيد) اسم لا مصدر.

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٢٨٠.

(٢).سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٨٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جواز رفع الحال (قائمًا) الساد مسدَّ الخبر عن (أفعل)، المضاف إلى(ما) المصدرية الموصولة بكان أو يكون نحو قولهم: (أمَّا عبدُ الله أحسنُ ما يكونُ قائمًا)

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" كان الأخفش يجيز رفع (قائم)، وأجازه المبرِّد، كان التقدير إذا قلت: (أحسن ما يكون)، فقد قلت: (أحسن أحواله)، وأحسن أحواله هو (عبد الله)، و(يكون قائمًا) خبرًا له، وعلى مذهب سيبويه إذا قلت: (أحسن ما يكون)، فمعناه: أحسن أحواله، وأحواله ليست إياه، و(قائم هو عبد الله)، ولا يجوز أنْ يكونَ خبرًا لأحسن، وهذا اختيار الزَّجّاج، وهو عندي الصحيح ".(١)

وقد عرض المبرِّد رأيه هذا في (المقتضب)، و مثّل له بقولهم: (الأَمِير أَخطبُ مَا يكون قَائِمًا)، يقول:" (الحَرْبُ أوَّلُ مَا تكون فُتَيَّةً) يَجْعَل (أوّل) ابْتِدَاء ثَانِيًا، ويجعل الحَالَ يسدُّ مسدَّ الخبَر، وهوَ (فُتَيَّةً) فيكون هذا كقولك: (الأمير أَخْطَبُ ما يكون قائمًا)، وقد بَيّنا نَصْب هذا في قول سيبويه، ودللنا على موضع الْغَلَط في مذاهبهم وما كان الأخفش يختار".(٢)

مناقشة الرأي:

يرى سيبويه أنَّ (قائمًا) في قولهم: (أمَّا عبدُ الله أحسنُ ما يكونُ قائمًا)، لا يكون فيه إلا النصب ؛ لأنَّه حال على معنى: (أحسن أحواله قائمًا)، يقول:" و(أمَّا عبدُ الله أحسنُ ما يكونُ قائمًا)، فلا يكون فيه إلاّ النصبُ؛ لأنه لا يجوز لك أن تَجعل أحسنَ أَحوالِه قائمًا على وجهٍ من الوجوه ".(٣)

وينصب المبرِّد (قائمًا) في قولهم: (أمَّا عبدُ الله أحسنُ ما يكونُ قائمًا)، على أنّه حال منصوب،

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٢٩١.

(٢).المبرِّد، المقتضب، ج٣، ص٢٥٢.

(٣).سيبويه، الكتاب، ج١، ص٤٠٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا يختلف مع سيبويه في ذلك، وإنَّما يخالفه بأنَّه يجيز رفع (قائم) خبرًا لـ(أحسن) على تقدير: (أحسنُ ما يكونُ عبد الله قائمٌ)، في حين لا يجيز ذلك سيبويه، قال أحمد بن ولاد موضحًا رأي المبرِّد محمد بن يزيد:" قال محمد: أمَّا قوله: ولا يجوز فيه إلا النصب، فليس بين أحدٍ في هذا اختلافٌ، وأمَّا تفسيره هذا على أنَّ معناه أحسن أحواله، فقد ينبغي له أنْ يقول على ما فسّر: (عبدُ الله أحسنُ أحواله القيام)؛ لأنَّه خبر، أنْ يقول: (عبدُ الله أحسن أحواله القيام)، وهذا لا يقوله أحدٌ، وإنَّما معنى: (عبدُ الله أحسنُ ما يكون قائمًا)؛ (عبدُ الله إذا كان قائمًا أحسنُ منه إذا كان غير قائم)، فأحسنُ (لعبد الله)، ليس (للقيام) ولا لشيء من الأفعال ".(١)

وعلى ذلك أجاز المبرِّد أنْ تسد الحال مسد الخبر كما أجازه الأخفش، وقد نقل السيوطي عنه ذلك بقوله:" وجوز الأخفش الرفع بعد (أفعل) مضافًا إلى (ما) موصولة بكان أو يكون، نحو: (أخطب ما كان أو ما يكون الأميرُ قائمٌ)، برفعه خبرًا عن (أخطب) ".(٢)

وقد تبع الرضي الأستراباذي، الأخفشَ و المبرِّد، فأجاز رفع الحال الساد مسدَّ الخبر، يقول:" واعلم أنَّه يجوز رفع الحال الساد مسدَّ الخبر عن (أفعل)، المضاف إلى(ما) المصدرية الموصولة بكان أو يكون، نحو: (أخطبُ ما يكون الأميرُ قائمٌ)، هذا عند الأخفش والمبرِّد، ومنعه سيبويه، والأولى جوازه ".(٣) وذلك لأنَّه قدر (أوقات) لكثرة وقوع (ما) المصدرية مقام الظرف، وعلى ذلك وجه الكلام: (أخطبُ أوقات ما يكون الأميرُ قائمٌ).

وبين ابن السراج علة سيبويه التي أوجب لأجلها أنْ يكون (قائمًا) منصوبًا على الحال؛ وذلك أنَّه يقدر (إذا كان) قبل قائم، و(كان) هنا تامة بمعنى: (وجد)، وقد حذفت لدلالة ما قبلها عليها،

---

(١).ابن ولاد، أحمد بن محمد، الانتصار لسيبويه على المبرِّد، ص١١١.

(٢).السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج١، ص٣٤١.

(٣).الأستراباذي، الرضي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ج١، ص٢٨١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى ذلك يكون تقدير قولهم: (الأَمِير أَخطبُ مَا يكون قَائِمًا)؛ أخطبُ ما يكون الأميرُ إذا كان قائمًا؛ بمعنى: إذا وجد قائمًا، وبذلك يكون خبر (أحسن) جملة: (إذا وجد).

يقول ابن السراج:" ويزعم سيبويه أنَّك إذا قلت: (أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا)، فإنَّما أردت : (أخطبُ ما يكونُ الأميرُ إذا كان قائمًا) فحذفت؛ لأنَّه دل عليهما ما قبلها، و(قائمًا) حال ".(١) وبذلك ينصب (قائمًا) على أنَّه حال من ضمير محذوف، على تقدير (كان هو قائمًا)؛ أيْ: (وجد قائمًا)، والذي يثبت أنَّ كان المحذوفة تامة لا ناقصة_ إذ لو كانت ناقصة؛ لنصب قائمًا لأنّه خبرٌ _ أنَّ قائمًا نكرة وخبر (كان) يكون معرفة ونكرة، وكذلك وظيفة (كان) الناقصة الدلالة على زمان الخبر، فإنْ حذفت لم يبق لزمن الخبر دليل؛ لذا هي تامة.

يقول أبو البقاء العكبري:" من ذلك قولُهم: (ضَرِبِي زيدًا قائمًا)، فـ(قائمًا) حال من ضمير محذوف تقدير: (ضربي زيدًا إذا كان قائمًا)، فحذفت(إذا)؛ لأنَّها زمان، واسم الفاعل يدلُّ على الزمان، و(كان) هذه التَّامة ضميرها فاعل، والحال منه، فإنْ قلت: لم لا تكون الناقصة و(قائمًا) خبرها ؟ قيل لا يصحُّ لوجهين: أحدهما: أنَّ (قائما) لم تقع في مثل هذه إلاَّ نكرة، وخبر (كان) يجوز أنْ يكون معرفة، والثاني: أنَّ الغرض من (كان) تعيين زمان الخبر فإذا حذفت لم يبق على زمانه دليل، ومثل هذه المسألة: (أكثر شربي السويق ملتوتًا)(٢)، و(أخطبُ ما يكون الأميرُ قائمًا) ".(٣)

ويرى ابن الشجري أنَّ (أخطب) في قولهم: (أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا)، مبتدأ محذوف

---

(١).ابن السراج، الأصول في النحو، ج٢، ص٣٦٠. وانظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ج٢، ص٢٩١.

(٢).يُقَالُ: (لَتَّ السَّوِيقَ)؛ أي بلَّه، انظر لسان العرب، ج٢، ص٨٣. وانظر المحكم والمحيط الأعظم، ج٩، ص٤٦٤. والسَّوِيق: ما يُتَّخذ من الحنطةِ والشَّعير، انظر لسان العرب، ج١٠، ص١٧٠.

(٣).العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص١٤٥_١٤٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخبر، و(قائمًا) منصوب على الحال على تقدير الفعل المحذوف، وفاعله الذي هو صاحب الحال يقول:" فـ(أخطب) مبتدأ محذوف الخبر، والحال التي هي (قائمًا) سادّة مسدّ خبره، فالتقدير: (أخطب أوقات كون الأمير إذا كان قائمًا). ولمّا كان (أخطب) مضافًا إلى (الكون) لفظًا، وإلى (الأوقات) تقديرًا، وقد بيّنت لك أنَّ (أفعل) هذا بعض لما يضاف إليه، وقد صار في هذه المسألة وقتًا وكونًا، فجاز لذلك الإخبار عنه بظرف الزمان، الذي هو إذا الزمانية، وإذا كان (قائمًا) نصبًا على الحال، فـ(كان) المقدّرة في هذا النحو هي التامّة المكتفية بمرفوعها، التي بمعنى: حدث ووقع ووجد ".(١)

ويرى ابن مالك أنَّ الحال (قائمًا) سدت مسد الخبر المحذوف، ولا يجوز أنْ تجعل الحال خبرًا، ولو جاز أن تجعل خبرًا ما جاءت حالا إلا شذوذًا، يقول:" نحو: (كل شربي السَّوِيقَ مَلْتُوتًا)، و(معظم إتياني المسجد متعلمًا). فمثل هذه الأمثلة يجب فيها حذف الخبر لِسدِّ الحال مَسدَّه، ولعدم صلاحيتها؛ لأنْ تكون خبرًا، فلو صلحت لأنْ تكون خبرًا لم تجعل حالا إلا على شذوذ، كقول الراجز: (ما للجمال مشيها وئيدًا)".(٢).(٣) [بحر الرجز]

فـ(مَشْيُهَا) مبتدأ، والأصل أنْ يكونَ خبره (وئيدًا) ولكنهم نصبوا وئيدًا على الحال شذوذا؛ لأنَّهم

---

(١).ابن الشجري، ضياء الدين، أمالي ابن الشجري، ج٢، ص٣٠. وانظر اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ، محمد بن حسن، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٤م، ج١، ص ٣٨٥. وشرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٢٢٩.

(٢).عجز البيت: (أَجَنْدَلا يَحْمِلْنَ أم حَديدا)، وينسب للزَّبَّاء بنت عمر بن الضرب، انظر أمالي الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م، ص ١٦٦. وشرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٣٩٧. وخزانة الأدب، ج١٠، ص٢٢٨. وحاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ج٢، ص٦٥.

(٣).ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج١، ص٣٥٨. وانظر المفصل في صنعة الإعراب، ص ٤٦. وانظر شرح تسهيل، ج١، ص ٢٧٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قدّروا حذف الخبر على نحو: (مشيها يَظْهر وَئِيدًا). ومنع ابن هشام الأنصاري كون الحال في قولهم: (أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا)، خبرًا عن (أخطب)، وحُجَّته لذلك أنَّه لا يصحّ أنْ يقال:(أخطب قائمٌ)؛ لأنَّ الخطب والشدة ليس للقيام بل للأمير، يقول:" الحال التي يمتنع كونها خبرًا عن المبتدأ، كقولهم: (ضَرْبِي زَيْدًا قائمًا)، أصله: (ضربي زيدًا حاصلٌ إذا كان قائمًا)، فـ(حاصِلٌ) خبر، و(إذا) ظرف للخبر مضافٌ إلى (كان) التامة وفاعلها مستتر فيها، عائدٌ على مفعول المصدر، و(قائمًا) حالٌ منه، وهذه الحال لا يصح كونُهَا خبرًا عن هذا المبتدأ؛ فلا تقول: (ضَرْبِي قائمٌ)؛ لأنَّ الضرب لا يوصف بالقيام، وكذلك: (أكْثَرُ شُرْبِي السَّوِيقَ مَلْتُوتًا)، و (أخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا)؛ تقديره: حاصل إذا كان ملتوتًا أو قائمًا، وعلى ذلك فَقِسْ ".(١)

وعلى ذلك لا يكون إلا النصب؛ لأنَّه لا يجوز أن يقال: (أحسن قائمٌ) بجعل الحال في قولهم: (أمَّا عبدُ الله أحسنُ ما يكونُ قائمًا) خبرًا لأحسن.

الترجيح:

الرَّاجح ما جاء به سيبويه من اقتصاره نصب (قائمًا) في قولهم: (أمَّا عبدُ الله أحسنُ ما يكونُ قائمًا)، على الحال وما قيس عليه نحو: (أخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا)؛ (وأكثر شربي السَّوِيقَ مَلْتُوتًا)، ولا حُجَّة للمبرِّد بجواز رفع (قائم) على أنَّه خبر لـ(أحسن)، نحو: (أحسنُ ما يكونُ عبد الله قائمٌ)؛ ذلك أنَّه لا ارتباط بين المبتدأ والخبر فلا يصح أن يقال:(أحسن قائمٌ)، فالحسن لعبد الله لا للقيام. كما أنَّ (قائمًا) نكرة والحال نكرة يلتزم التنكير، ولو عدَّ خبرًا ما جاز؛ لأنَّ الخبر يأتي نكرة، و كذلك يأتي معرفة نحو: (زيدٌ صديقُك). والذي يؤكد الحالية، أنَّه قد يغني عن الحال

---

(١).ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط١١، ١٩٦٣م، ص١٢٦. وانظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج١، ص٢٢٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المفرد (قائمـــاً) جملـــة الحال المقرونة بواو الحال نحو: (أخْطَبُ ما يكونُ الأمِيرُ وهـــو قـــائمٌ)؛ قياسًا على قول النبي عليه السلام: (أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ)(١)؛ أيْ: أَقربُ مـــا يكونُ العبدُ من ربه سَاجِدًا. وزيادة على ذلك إنْ صحَّ كون الحال خبرًا فـــالأَوْلى رفعـــه علـــى الخبرية، وعدّ نصبه على الحال شذوذا؛ لأنَّ الخبر عمدة والحال فضلة، وقد وقعت موقع العمـــد. واحتج ابن مالك في عمدة الحافظ بما سبق ليؤكد أنَّ (كان) التامة ما بعدها حال لا خبر، نحـــو: (اعتكافي صائمًا)، وتقديره: اعتكافي إذا كنت صائمًا؛ أيْ: وجدت صائمًا، فقـــد حـــذف الخبـــر وجوبًا لسد الحال مسده.(٢)

(١).انظر السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق حسن عبد المـــنعم شـــلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠١م ، ج١، ص ٣٦٤. وانظر صحيح مسلم، لمـــسلم بـــن الحجـــاج النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥٥م، ج١، ص٣٥٠.

(٢).انظر شرح عُمدَة الحافظ وعُدَّة اللافظ، لجمال الدين محمد بن مالك، ج١، ص١٧٧_١٧٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ليست ظروفُ الزَّمان أشدَّ تمكُّنًا في الأسماء

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" كان المبرِّد يُخطِّئ سيبويه في هذا؛ لأنَّه ذكر في أوَّل الكتاب أنَّ ظروف المكان أقرب إلى الأناسيّ؛ لأنَّ لها جُثثًا وأسماءً تُعرف بها كما تُعرَف الأناسيّ ".(١)

ويُخطِّئ المبرِّد سيبويه لقوله:" واعلم أنَّ ظروفَ الدهرِ أشدُّ تمكّنا في الأسماء؛ لأنَّها تكون فاعِلةً ومفعولةً. تقول: (أَهْلَكَك الليلُ والنهارُ)، و(استَوفيتَ أيّامَك)، فأُجرِيَ الدهرُ هذا المجرى، فأَجْرِ الأشياءَ كما أَجروها ".(٢)

مناقشة الرأي:

يخالف المبرِّد سيبويه في ما ذهب إليه من أنَّ ظروف الزمان أشدّ تمكنًا في الأسماء، لأنَّ سيبويه ذكر في بداية كتابه أنَّ ظروف الزمان أبعد من (الأسماء) من ظروف المكان؛ فظروف الزمان أقرب إلى الفعل من الاسم؛ لأنَّ الأفعال تدل على الزمان بكل صيغها، يقول سيبويه:" وإنَّما جُعل في الزمان أقوى؛ لأنَّ الفعلَ بُني لما مضى منه وما لم يمض، ففيه بيانُ متى وقع، كما أنَّ فيه بيان أنَّه قد وقع المصدرُ وهو الحَدَثُ. والأماكنُ لم يُبْنَ لها فعل، وليست بمصادر أُخِذَ منها الأمثلة، والأماكن إلى الأناسيِّ ونحوهم أقربُ. ألا ترى أنَّهم يخُصُّونها بأسماء كـ(زيد وعمرو)، وفي قولهم: مكَّةُ وعُمان ونحوهُما، ويكون منها خِلَقٌ لا تكون لكلِّ مكان ولا فيه، كـ(الجبل، والوادي، والبحر). والدَّهرُ ليس كذلك. والأماكنُ لها جُثَّةٌ، وإنَّما الدهرُ مُضيُّ الليلِ والنهارِ، فهو إلى الفعل أقربُ ".(٣)

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٣٠٨.

(٢).سيبويه، الكتاب، ج١، ص٤١٩.

(٣).المصدر نفسه، ج١، ص٣٦_ ٣٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومعنى ذلك أنَّ ظروف المكان إلى الأناسيِّ أقربُ، لأنَّها تخصّ بالأسماء نحو: (جلس زيد فوق الأرض)، ولأنَّ منها ما لا يكون ظرفًا نحو: (الجبل، والوادي، والبحر)، وبذلك تشبه الأسماء، بينما ظروف الزمان ليست كذلك؛ لأنَّها تدل على الزمان وإنْ كانت أسماء نحو: (الليلُ طويلٌ)، وهي إلى الأفعال أقرب؛ لأنَّ صيغ الأفعال تدل على الزمان.

وقد ذكر أبو علي الفارسي احتجاج المبرِّد هذا على سيبويه، ويبدو أنَّه انتصر للمبرِّد، لأنَّه يرى أنَّ سيبويه سها في هذا الموضع، يقول:" قال أبو العبَّاس: ليست ظروف الزمان أشدّ تمكُّنًا في الأسماء بل هي أبعدُ من الأسماء من الظروف المكانية، وذلك أنَّ الظُّروفَ ظرفان: ظرفٌ مكاني، وظرف زمانيٌّ، فالفعل يدل بصيغته على الظرف الزماني، فهذا الظرف أقعدُ في الظرفيَّة من الضرب الآخر، وأبعد من الاسمية منه، وعلى هذا عقد سيبويه في أوَّل الكتاب، ولكنَّه سها في هذا الموضع ".(١)

ولا يرضى ابن ولاد سهو سيبويه، فهو يرى أنَّ ظروف الزمان أشد تمكنًا في الأسماء؛ لأنَّها لا تستعمل ظروفًا غير أسماء، في حين ظروف المكان تستعمل ظروفًا غير أسماء، يقول:" وأمَّا قول سيبويه: إنَّ الأماكن إلى الناس و غيرهم أقربُ، فلم يذكر ذلك المعنى الذي ذهب إليه محمد ابن يزيد، وإنَّما زعم أنَّ الأزمنة أقربُ إلى الفعل؛ لأنَّها ماضية ومستقبلة، والأماكن ليست كذلك، فلهذا ذكره، ولم يجبْ بذلك أنْ تكون الأمكنة أشد تمكنًا في الأسماء من الأزمنة، بل الأزمنةُ أمكنُ؛ لأنَّها لم تُستعمل ظروفًا غير أسماء، والأمكنة قد استعمل منها ظروف غير أسماء، وهذا ما ذهب إليه سيبويه ".(٢)

وقد ضعّف الأعلم الشنتمري ما جاء به المبرِّد، مقويًا مذهب سيبويه، فهو يرى أنَّ ظروف الدهر

---

(١).الفارسيّ، أبو علي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج١، ص٢١٧.

(٢).ابن ولاد، أحمد بن محمد، الانتصار لسيبويه على المبرِّد، ص١١٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أقوى في الاسمية يقول:" وَرَدُّ أبي العبَّاس أيضًا على سيبويه ضعيف لا يلزم، وظروف الزمان أقوى في الاسمية، وذلك أنَّ الفعل لفظ مبني على الزمان الماضي وغيره، كما أنَّه مبني من لفظ حروف المصدر، وليس كذلك المكان. فأسماء الزمان بمنزلة المصادر، والمصادر متمكنة كسائر الأسماء في وقوع الفعل منها و بها، والزمان شبيهها، وكذلك المكان. وعلى أنَّ ظروف الزمان، اللفظ العام لها هو الزمان والوقت والدهر، وذلك كله متمكن. ثم ينقسم ذلك إلى الليل والنهار وهما متمكنان، وينقسم إلى الساعة وهي متمكنة. وليس كذلك المكان؛ لأنَّ الاسم العام له هو المكان، ثم ينقسم إلى الجهات الست وهي ضعيفة التمكن ".(١) يقدم الأعلم تفسيرًا لقول سيبويه: (إنَّ ظروفَ الدهرِ أشدُّ تمكّنا في الأسماء)، ويعلل ذلك بأنَّ ظروف الزمان بمنزلة المصادر، والمصادر متمكنة؛ لأنَّها تعامل معاملة الأسماء، وعلة كونها بمنزلة المصادر أنَّ المصادر تقوم بوظيفة ظرف الزمان إذا أضيفت إليه نحو: (مَقْدَم الحَاجِّ)؛ بمعنى: وقت قدوم الحاج، وكذلك كثرة ألفاظ ظرف الزمان المتصرفة نحو: وقت ودهر وزمان وساعة وليل ونهار. بينما اللفظ العام لظرف المكان هو: المكان، وما يتفرع منه من الجهات الست ضعيفة التصرف، وإلى ذلك ذهب أبو سعيد السِّيرافي.(٢)

الترجيح:

ظاهر قول سيبويه: (والأماكن إلى الأناسيِّ ونحوهم أقربُ)، يدل على أنَّ ظروفَ المكان أشدُّ تمكّنا في الاسمية؛ بينما ظروف الزمان إلى الفعل أقرب، وهذا يخالف قول سيبويه: (إنَّ ظروفَ الدهرِ أشدُّ تمكّنا في الأسماء)، والواضح أنَّ الأمر يؤخذ من جانبين: الأول: أنَّ سيبويه عقد مقارنة بين ظرفي الزمان و المكان، من حيثُ القرب إلى الفعل، فتبين له أنَّ ظرف

---

(١).الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسُف، النُّكتُ في تفسير كتاب سيبوَيْه، ج٢، ص٢٢.

(٢).انظر شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، أبو سعيد، ج٢، ص٣٠٩.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الزمان أقرب إلى الفعل؛ لأنَّ الفعل لا يخلو من الزمان في الماضي والحاضر والمستقبل، وعلى ذلك يكون ظرف المكان أشدّ تمكُّنًا في الاسمية، وظرف الزمان أقرب إلى الفعل. والجانب الثاني: أنَّ ظروفَ الدهرِ أشدُّ تمكّنا في الأسماء، بمقارنة ظرفي الزمان و المكان من حيث التصرف، فلمَّا وجد أنّ ظرف الزمان أكثر تصرفًا؛ لكثرة ألفاظه المتمكنة؛ ولكثرة خروجه عن الظرفية في الإعراب نحو: (مضى الليلُ)، وأنَّه بمنزلة المصادر؛ لأنَّ المصادر تحمل الظرفية عندما تضاف إلى الزمان نحو: (جئتك طلوع الفجر)، كان ظرف الزمان أشد تمكُّنًا في الأسماء من ظروف المكان.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما كان معرفة بالألف واللام أخصّ وأعرف ممَّا أضيف إليه الألف واللام؛ لذا (الظريف) في قولهم: (رأيتُ غلامَ الرجل الظريفَ) بدل لا نعت

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" وذكر المبرِّد في ما ردَّ على سيبويه أنَّ ما ذكره سيبويه في الصفات: أنَّ الأخص يوصف بالأعم، وما كان معرفة بالألف واللام، فهو أخص مما أضيف إليه الألف واللام، فلا ينبغي على هذا القياس: (رأيتُ غلامَ الرجل الظريفَ)، ذلك على البدل ".(١)

وقد بين المبرِّد طرق نعت الاسم العلم، مخرجًا ما أضيف إلى الألف واللام؛ ووصف بالوصف المُحلَّى بالألف واللام؛ لأنَّ الوصف عندها بدل لا نعت، يقول:" وما كان من الأَسماء علَمًا فهو يُنعت بثلاثة أشياء: ينعت بما فيه الألف واللام، نحو: الظريف، والعاقل. تقول: (مررت بزيد العاقل)، و(رأيت زيدًا الكريم). وبما كان مضافًا، نحو قولك: (مررت بزيد أخيك)، و(بعبد الله ذي المال). و بالأسماء المبهمة، نحو: (رأيت زيدا هذا)، و(مررت بعمرو ذاك). وما كان مضافًا إلى غير ما فيه الألف واللام فكذلك نَعْته. تقول: (مررت بأخيك الطويل)، و (جاءني غلام زيد العاقلُ)، و(مررت بأخيك ذي المال)، و(رأيت أخاك ذا الجُمَّة)، و(جاءني أخوك هذا). وما كان من المُبْهَمَة فبابه أنْ يُنعت بالأسماء التي فيها الألف واللام، ثمَّ بالنعوت التي فيها الألف واللام إذا جعلتها كالأسماء ".(٢)

مناقشة الرأي:

ردَّ المبرِّد على سيبويه؛ جواز وصف الاسم المضاف إلى الاسم المُحلَّى بالألف واللام بوصف

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٣٤٢. وانظر الانتصار لسيبويه على المبرِّد، لابن ولاد، ص١١٩.

(٢).المبرِّد، المقتضب، ج٤، ص٢٨١-٢٨٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مُحلَّى بالألف واللام، نحو قولهم: (رأيتُ غلامَ الرجل الظريفَ)، فعند سيبويه (الظريف) وصف معرف بالألف واللام للموصوف (غلام الرجل) المجرد من الألف واللام، والمضاف إلى الاسم المعرف بالألف واللام؛ لأنَّه يرى أنَّ إضافة المنعوت إلى ما فيه الألف واللام تحقق المساواة بينه وبين النعت المعرف بالألف واللام ، يقول سيبويه:" والمضافُ إلى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء: بما أضيف كإضافته، وبالألف واللام، والأسماء المبهمة؛ وذلك: (مررتُ بصاحبك أخي زيد)، و(مررتُ بصاحبك الطويلِ)، و(مررتُ بصاحبك هذا)، فأمَّا الألف واللام فتوصفُ بالألف واللام، وبما أضيف إلى الألف واللام؛ لأنَّ ما أضيف إلى الألف واللام، بمنزلة الألف واللام فصار نَعْتًا ".(١)

وقد منع المبرِّد ذلك؛ لأنَّه يرى أنَّ ما كان معرفة بالألف واللام، أخصّ وأعرف مما أضيف إليه الألف واللام؛ لذا يعرب (الظريف) في قولهم: (رأيتُ غلامَ الرجل الظريفَ)، بدلا من (غلام)، ويرفض كون (الظريف) نعتا لـ(غلام الرجل)؛ لأنَّه لا يرى تطابقا بين النعت والمنعوت؛ فـ(الظريف)، أعرف من (غلام الرجل). ولمخالفته جعل (الظريف) بدلا، يقول الرضي الأستراباذي:" المضاف إلى أحد الأربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف إليه، سواء؛ لأنَّه يكتسب منه التعريف، هذا عند سيبويه؛ وأمَّا عند المبرِّد فإنَّ تعريف المضاف أنقص من تعريف المضاف إليه، لأنَّه يكتسي التعريف منه، ولذا يوصف المضاف إلى المضمر، ولا يوصف المضمر، فعنده، نحو: (الظريف) في قولك: (رأيت الرجلَ الظريفَ)(٢)، بدلٌ لا صفة، وعند سيبويه، هو صفة لـ(غلام) ".(٣)

---

(١).سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٧.

(٢).هكذا في شرح الرضي، وهذا لا خلاف فيه، والصواب:" في قولك: (رأيتُ غلامَ الرجلِ الظريفَ)".

(٣).الأستراباذي، الرضي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ج٢، ص٣١٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أجاز ابن السراج وصف المضاف إلى الاسم المُحلَّى بالألف واللام، بوصف مُحلَّى بالألف واللام، فهو كسيبويه يرى أنَّهما بمنزلة واحدة، يقول في حديثه عن الاسم المضاف إلى الاسم المحلى بالألف واللام:" الثالث: الألف واللامُ: يوصف بالألف واللامِ، وربما أضيف إلى الألف واللامِ؛ لأنَّه بمنزلة الألف واللامِ، وذلك قولك: (مررتُ بالجميلِ النبيلِ)، و(مررت بالرجلِ ذي المالِ) ".(١)

ويجيز ذلك صاحب(المفصل) بقوله:" والمعرف باللام يوصف بمثله، وبالمضاف إلى مثله".(٢) ويوضح ذلك ابن يعيش، فهو يرى أنَّ ما أضيف إلى المعرفة يأخذ حكم المضاف إليه، يقول:" وما أضيف إلى معرفةٍ من المعارف، فحكمُه حكمُ ذلك المضاف إليه في التعريف؛ لأنَّه يسري إليه ما فيه من التعريف...فأمَّا ما عُرِّف بالألف واللام، فيوصف بشيئين: بمثله ممّا فيه الألفُ واللام، وبالمضاف إلى ما فيه الألفُ واللام".(٣) وهو بذلك يساوي بين المعرف بالألف واللام وبين ما أضيف إلى الألف واللام؛ لأنَّ المضاف إلى الاسم المعرف بالألف واللام يأخذ حكمه بالتعريف.

وأجاز ابن عصفور وصف المضاف إلى الاسم المُحلَّى بالألف واللام، بوصف مُحلَّى بالألف واللام على مذهب سيبويه، يقول:" وأمَّا المُعرَّف بالألف واللام، أو بإضافته إلى ما عُرِفَ بهما، فَيُنْعَتُ بما فيه الألف واللام وبما أضيف إليه ".(٤) و ذكر ابن عُصفور أنَّ ما جاء به المبرِّد فاسدٌ؛ والصواب أنَّ ما أضيف إلى المُحلَّى بالألف واللام بمنزلة المُحلَّى بالألف واللام، واستشهد

---

(١).ابن السراج، الأصول في النحو، ج٢، ص٣٢.
(٢).الزمخشري، أبو القاسم، المفصل في صنعة الإعراب، ص١٥١.
(٣).ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج٢، ص٢٤٧_٢٤٨.
(٤).ابن عصفور، علي بن مؤمن، المُقرِّب، ص٣٠٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذلك بكلام العرب يقول:" وأمَّا المضاف إلى معرفة فزعم المبرِّد أنَّه أدون ممَّا أضيف إليه في التعريف قياسًا على المضاف إلى المضمر؛ لأنَّه دونه في التعريف، والذي يدل على فساد مذهبه... وقوله أيضًا:(١)

كَتَيْسِ الظِّبَاءِ الأَعْفَرِ انْضَرَجَتْ لَهُ عُقَابٌ تَدَلَّتْ مِنْ شَمَارِيخِ ثَهْلانِ [البحر الطويل]

فوصف المضاف إلى ما فيه الألف واللام بما فيه الألف واللام. وهذا كله دليل على صحة ما ذكرنا من أنَّ ما أُضيف إلى معرفة فهو بمنزلته في التعريف ".(٢)

والشاهد في البيت وصف (تَيْس) المضاف إلى الاسم المُحلَّى بالألف واللام (الظِّبَاء)، بالوصف المُحلَّى بالألف واللام (الأَعْفَرِ)، ومعنى القول يثبت أنَّ (الأَعْفَر) نعتٌ لا بدل؛ لأنّه وصف (التيس) بلون التراب (الأعفر). ودليل النعت كما ذكر سيبويه تساوي النعت مع المنعوت؛ لأنَّ المضاف إلى المُحلَّى بالألف واللام، بمثابة المُحلَّى بالألف واللام.

وقد تَبِعَ أبو حيان الأندلسي سيبويه في ما ذهب إليه يقول:" ويُوْصَفُ المضافُ إلى ذي (أل) بما يوصفُ به العلم ".(٣) ونقل السيوطي عن ابن خروف رفضه ما ذهب إليه المبرِّد ومن تبعه من موازنته بين الأخص والأعم وإقامة النعت على ذلك، والذي يراه أنْ توصف المعرفة بالمعرفة، والنكرة بالنكرة دون التقيد بالأخص والأعم، يقول السيوطي:" وابن خروف: توصف كلّ معرفة بكلّ معرفة، كما توصف كلّ نكرة بكلّ نكرة من غير ملاحظة تخصيص ولا تعميم ".(٤)

---

(١).البيت لامْرئ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي (ت ٨٠ ق هـ)، انظر ديوان امرئ القيس، ص١٦٠. شَمارِيخ ثَهْلان: أعالي جبل ثهلان.

(٢).ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزّجّاجيّ، ج١، ص١٥٤_١٥٥.

(٣).الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، ج٤، ص١٩١٢.

(٤).السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج٣، ص١١٨. وانظر البسيط في شَرح جُمَل الزجاجيّ، لابن أبي الربيع السَّبْتِي، ج١، ص٣٠٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الترجيح:

يتفقُ الباحث مع المبرِّد بأنَّ ما كان معرفة بالألف واللام، أخص مما أضيف إلى ما فيه الألف واللام، فالعلم أخص وأعرف من المبهم، وشرط النعت أنْ يكون أعمّ من المنعوت لا أخص.

ولكنَّ المبهم يكتسب تعريفًا بإضافته إلى الاسم المعرف بالألف واللام، لذا لا يجوز له أنْ يعرب (الظريف) في قولهم: (رأيتُ غلامَ الرجل الظريفَ)، بدلا؛ لمنعه أن يوصف (الظريف) بـ(غلام). فالأمر ليس على ما قال؛ لأنَّ الموصوف لما أضيف إلى ما فيه الألف واللام نزل منزلته، فصار كقولهم: (رأيت الغلامَ الظريفَ)، وإلى ذلك ذهب ابن ولاد في انتصاره لسيبويه، بقوله:" ما أضيف إلى الألف واللام إنَّما يُعرف ويُخصص من حيثُ يعرف ما فيه الألف واللام، وليس أحدهما بأخصّ من الآخر؛ لأنَّ الألف واللام عرَّفتهما جميعًا، فهما متساويان ".(١)

وابن يعيش أيضًا بقوله: " وما أضيف إلى معرفةٍ من المعارف، فحكمُه حكمُ ذلك المضاف إليه في التعريف؛ لأنَّه يسري إليه ما فيه من التعريف ".(٢)

وعلى ذلك فإنَّ النعت إمَّا أنْ يصف ما عرف بالألف واللام نحو: (رأيت الغلامَ الظريفَ)، أو أنْ يصف ما أضيف إلى الاسم المعرف بالألف واللام نحو: (رأيتُ غلامَ الرجل الظريفَ)،

---

(١).ابن ولاد، أحمد بن محمد، الانتصار لسيبويه على المبرِّد، ص ١١٩_١٢٠.

(٢).ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج٢، ص٢٤٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اعتراضه على سيبويه؛ لنصبه (نصفًا) على الحال في قول ذي الرُّمَّة:

(تَرى خَلْقَها نِصْفٌ قَناةٌ قَوِيمَةٌ)

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" وكما قال:

تَرى خَلْقَها نِصْفٌ قَناةٌ قَوِيمَةٌ ونِصْفٌ نَقًا يَرْتَجُّ أو يَتَمَرْمَرُ (١) [البحر الطويل]

وبعضهم ينصبه على البدل، وإنْ شئت كان بمنزلة: (رأيته قائمًا)، كأنَّه صار خبـرًا؛(٢) يعنـي حالاً على حدّ من جعله صفة للنكرة. وردَّ أبو العبَّاس نصبَ (نِصفًا) على الحال، فقال: هو خطـأ وذلك أنَّ (نصفًا) ينبغي أنْ يكون معرفة. والعلة التي ادعى بها التعريف في (بعض)، و(كلٍّ) من الإضافة وهي في (نـصف)؛ لأنَّ معنـى قولـه فـي نـصف: نـصفه، كمـا أنَّـه إذا قـال: (مررت ببعض قائمًا)، أو (بكل جالسًا قائمًا)؛ فإنَّما يريد: بعضهم وكلّهم ".(٣)

مناقشة الرأي:

يجيز سيبويه رواية النصب: (نِصْفًا... ونِصْفًا) في بيت ذي الرُّمَّة الذي روي:(٤)

تَرَى خلقها نِصْفًا قَنَاةً قَوِيمَةً ونصفًا نقًا يرتجُّ أو يتَمرمرُ

---

(١).البيت لذي الرُّمَّة غيلان بن عقبة (ت١١٧هـ)، انظر ديوان ذي الرُّمَّة، شرح أحمد حسن بَسج، ص ١٠٩. ورواية البيت فيه:

تَرَى خلفها نِصْفًا قَنَاةً قَوِيمَةً ونصفًا نقًا يرتجُّ أو يتَمرمرُ

(٢).انظر الكتاب، ج٢، ص١١.

(٣).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٣٤٣_٣٤٤. وانظر الانتصار لسيبويه على المبرِّد، ص١٢٠. وانظر النُّكت في تفسير كتاب سيبوَيْه، للأعلم الشنتمري، ج٢، ص٤٠.

(٤).ورد البيت براوية النصب في كتاب الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد، ص١٠١. وفي شرحه أبيات سيبويه. ليوسف بن أبي سعيد السِّيرافي ، ج١، ص ٣٤٦. وفي الخصائص، ج١، ص ٣٠١. وفي أساس البلاغة، لأبي القاسم الزمخشري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ج٢، ص ٢٠٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أورد سيبويه نصفًا بالرفع (نِصْفٌ قَناة قَويمةٌ) على الابتداء، وأجاز رواية النصب (خَلْقَها نِصْفًا قَنَاةً قَوِيمَةً)؛ إمَّا على البدل بإبدال (نِصْفًا) من(خَلْقَها) (١)، أو على الحال قياسًا بقولهم: (رأيته قائمًا)، وهذا معنى قوله:" وبعضُهم ينصبه على البدل. وإن شئت كان بمنزلة: (رأيتُه قائمًا)، كأنَّه صار خبرًا على حدّ من جعله صفة للنكرة ".(٢)

وقد ردَّ المبرِّد على سيبويه جواز النصب على الحال؛ لأنَّ (نِصْفًا) معرفة كونه في نية الإضافة، والحال لا بدَّ أن يكون نكرة، فقول ذي الرُّمَّة يصف قوام المرأة : (نِصْفًا قَنَاةً.. ونصفًا نَقًا)، كقولهم: (نصفه مستقيم ونصفه ضخم). وعلة التعريف عند المبرِّد أنَّ (نصفًا) بمنزلة (بعض)، و(كلّ)، يقول الأعلم الشنتمري:" والعلة التي ادعى بها التعريف، أنَّ (نِصفًا) بمنزلة بعض وكل، فالمعنى عنده في نصف: نصفُه، كما أنَّه إذا قال: (مررتُ ببعضٍ) إنَّما يريد بعضه، وكذلك (كل) ".(٣)

والذي قصده المبرِّد أنَّ (نصفًا) معرفة محذوف منها الضمير المضاف إليه على تقدير: (نصفه) كما هو الحال في (بعض)، و(كل)، وهما من الأسماء التي تلزم الإضافة.

ولا حقَّ للمبرِّد في ما ذهب إليه؛ لأنَّ (كلّ وبعض) لا تعرّف إلا بالإضافة، فهما من الأسماء الملازمة للإضافة. ولا يجوز دخول الألف واللام عليهما. في حين لا ينطبق ذلك على (نصف)؛ لأنَّه يعرّف بالإضافة نحو قوله تعالى: { قُمِ اللَّيْلَ إِلا قَلِيلا نِصْفَهُ }.(٤) وبالألف واللام نحو قوله

---

(١).انظر الجمل في النحو، المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، وقد رُجِّح أنه لأبي بكر ابن شقير (ت٣١٧هـ)، ص١٠١_١٠٢. وشرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد السِّيرافي، ص ٣٤٦، ج ١.

(٢).سيبويه، الكتاب، ص١١، ج٢.

(٣).الأعلم الشنتمري، النُّكتُ في تفسير كتاب سيبوَيْه، ص٤٠، ج٢.

(٤).سورة المزمل، الآية٢_٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعالى: { وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ }.(١) وما دام يُعَرَّف بالألف واللام لإرادة التعريف، فلا بدَّ أنَّه يأتي نكرة لإرادة التنكير. كما أنَّ النصف يُثنّى نحو: (التصق النصفان)، ويجمع نحو: (قسم الطعام أنصافًا). وليس ذلك في بعض وكل.

كما أنَّه جاز لمَّا كان صفة للنكرة أنْ يكون حالا للنكرة (٢) نحو: (نصفٌ منتظمٌ)، يقول ابن ولاد في انتصاره لسيبويه:" إنَّما جاز أنْ يكون هاهنا حالا؛ لأنَّ في الكلام ما يسيغ ذلك فيه؛ ولأنَّ المعنى كأنَّه: (نصفٌ قويمٌ، ونصفٌ يرتجّ)، وإذا وصِف الشيء بما يجوز أنْ يكون حالا جُعل في موضع الحال ".(٣) وردّ ابن ولاد ما جاء به المبرِّد من تعريفه (نصفًا)؛ لتضمنه معنى نصفه قياسا بـ(بعضه، وكله)، فقال منكرًا قول المبرِّد:" لوجب عليه أنْ يقول: إنَّ (أخًا) معرفة؛ لأنَّه يتضمن معنى أخيه، و(أبًا) كذلك؛ لأنَّه يتضمن معنى الأب ".(٤) والقول على ما ذكر.

وخطّأ أبو سعيد السِّيرافي المبرِّد، وذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنَّ (النصف) ليس مثل (بعض، وكلّ)، من حيثُ إنّه يعرف بالألف واللام، وبذلك يكون نكرة كما يكون معرفة بالألف واللام، ومن حيث إنَّه يجمع ويثنى، وليس ذلك في (بعض، وكلّ)، يقول:" والذي قاله خطأ. والقول ما قال سيبويه؛ لأنَّ النصفَ بمنزلة الثلث، وسائر الأجزاء إلى العشرة، ويُثنَّى ويجمع كما يفعل بالثلث وما بعده، تقول: (المال نصفان)، و(هذه القوارير إلى أنصافها)، وليس هذا في (كل)، ولا في (بعض) ".(٥) وإلى ذلك ذهب الأعلم الشنتمري.(٦)

---

(١).سورة النساء، الآية١١.

(٢).انظر الكتاب، ج٢، ص١١٣_١١٤.

(٣).ابن ولاد، أحمد بن محمد، الانتصار لسيبويه على المبرِّد، ص١٢٠.

(٤).المصدر نفسه، ص١٢١.

(٥).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٣٤٤.

(٦).انظر النُّكت في تفسير كتاب سيبوَيْه، للأعلم الشنتمري، ج٢، ص٤٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأكد ابن الشجري ما أجازه سيبويه من نصب (نصف) على الحال؛ لأنَّه نكـرة ودليـل ذلـك دخول الألف واللام عليه يقول:" أنْ تنصبَ (نصفًا) على أنَّه حـال، يعنـى أنَّـه كـان أصـله: (ترى خَلْقَها قَنَاةً قَوِيمَةً نِصْفًا، ونقًا يرتجّ نصفًا)، فلما قدّم وصف النكرة عليها، صـار انتـصابه على الحال، ولمّا أجاز انتصاب (نصف) على الحال دلّ ذلك على أنَّه عنده نكرة، وإذا كان نكرة جاز دخول الألف واللام عليه... كما جاء في التنزيل: { فَلَهَا النِّصْفُ } ".(١)

وانتصر البغدادي لسيبويه، وردَّ الغلط على المبرِّد لما ذهب إليه؛ لأنَّه يرى أنَّ (نصفًا) ليس من باب (كلّ وبعض)، يقول:" وغَلَّطَه المبرِّد وزعم أنَّ (نصفًا) معرفة؛ لأنَّه في نيـة الإضـافة فكأنَّه قال: (ترى خَلْقَها نِصْفه كذا ونصفه كذا). والحُجَّة لسيبويه أنَّه نكرة، وإنْ كـان متـضمنًا لمعنى الإضافة، وليس من باب (كلّ وبعض)؛ لأنَّ العرب قد أدخلت عليه الألف واللام، وثنَّتـه وجمعته وليس شيء من ذلك في كل وبعض".(٢)

الترجيح:

الرَّاجح ما ذهب إليه سيبويه، ولا حُجَّة للمبرِّد في ما ذهب إليه، فالقياس يرده لأنَّه قاس (نصفًا) على (بعض)، و(كلّ)، وليس له ذلك، لأنَّ (بعض وكلّ) من الأسماء الدائمة المعرفـة؛ لِكونهـا ملازمة للإضافة، في حين (نصف) تخرج عن المعرفة بدليل أنَّها تعرّف بأل التعريف كي تكون معرفة، وهذا دليل على كونها نكرة قبل التعريف بالألف واللام، لذا لا يجوز للمبرِّد منع مجـيء (نصفًا) حالا؛ لأنَّها معرفة لتضمنها الإضافة. لأنَّها قد تكون نكرة. كما أنَّ نصفًا تُثنَّى وتجمـع، وليس ذلك في كلّ وبعض.

ويشهد لسيبويه أيضًا السماع، فقد سمع البيت بالنصب ، وتخريج هذا النصب على الحال أقرب

---

(١).ابن الشجري، ضياء الدين، أمالي ابن الشجري، ج١، ص٢٣٤.

(٢).البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج٥، ص٤٦٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

؛ لأنَّ الشيء إذا وصف بما يجوز أنْ يكون حالا جعل في موضع الحال. وفي قول ذي الرُّمَّـــة: (تَرَى خلفها نِصفًا قَنَاةً قَوِيمَةً)، جاز جعل (نِصفًا) حالا؛ لأنَّه وصف بما يكون حـــالا فالتقـــدير: (نِصفٌ مُستقِيمٌ). والوصف (قناة) بمعنى: مُستَقِيمَة منتصبة. يقول ابن منظور:" كُلُّ عصًا مُستَوية فهي قَنَاة ".(١)

(١).ابن منظور، لسان العرب، ج١٥، ص٢٠٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قولهم لضَرْب مِنْ الكَمْأَةِ: (بَنَاتُ أَوْبَرَ)، نكرة

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" وكان أبو العبَّاس محمد بن يزيد يذهب إلى أنَّ (ابن أَوْبَرَ) نكرةٌ؛ ويستدل على ذلك بإدخال الألف واللام عليه في بيت قاله بعض الشعراء وهو:

ولَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وعَساقِلا ولَقَدْ نَهَيْتُكَ عن بَناتِ الأَوْبَرِ ".(١).(٢) [البحر الكامل]

يخالف المبرِّد سيبويه في هذه المسألة؛ لأنَّ سيبويه يرى أنَّ قولهم: (بَنَاتُ أَوْبَرَ)، معرفة، يقول سيبويه:" (بنات أَوْبَرَ) ضربٌ من الكَمْأَةِ ، وهى معرفة ".(٣)

وقد أورد المبرِّد مخالفته هذه في (المقتضب) يقول:" فأمَّا قوله:

ولَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وعَساقِلا ولقدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

فإنَّ دُخُول الألف واللام على وجهين: أَحدهمَا أَن يكون دخولهما كدخولهما في الفضل والعبَّاس على مَا وصفت لَك؛ لأَنَّ (أَوْبَرَ) نعت نكرَة فِي الأَصْل ".(٤)

مناقشة الرأي:

(بَنَاتُ أَوْبَرَ)، جمع لـ(ابن أَوْبَرَ)، ويقصد بها نوع من الكَمْأَةِ الصغيرة الرديئة، يقول ابن سيده:" (بَنَاتُ أَوْبَرَ)، صِغار أَمْثَال الحَصَى رَدِيئَة الطّعم، يكُنَّ فِي النّقْض من وَاحِدَة إِلى عشر، و

---

(١).البيت بلا نسبة في المقتضب، ج٤، ص ٤٨. وفي جمهرة اللغة، لمحمد بن الحسن الأزدي، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م، ج١، ص٣٣١. و إعراب القرآن للنَّحَّاس، ج٥، ص ١٠٩. ومعجم ديوان الأدب، للفارابي، ج٣، ص٢٢٢. و الحُجَّة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، ج٣، ص ٣٤٨. والخصائص، ج٣، ص ٥٨. و النُّكتُ في تفسير كتاب سيبويَه، ج٢، ص٩٠.

(٢).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٤٢٥.

(٣).سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٩٥.

(٤).المبرِّد، المقتضب، ج٤، ٤٨-٤٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هِي أوَّل الكَمْأَةِ ".(١) وقال ابن منظور:" (بناتُ أَوْبَرَ)، وَاحِدُهَا (ابْنُ أَوْبَرَ)، وهي الـصِّغَارُ ".(٢) وهو عند جمهور النحاة معرفة، لأنَّه لم يرد في كلام العرب بالألف واللام، وعدم حاجته إلى الألف واللام دليل على أنَّه معرفة في جميع أحواله، لشيوعه بين الناس. يقول ابن السراج:" كما أنَّ (بناتُ أَوْبَرَ) ضرب من الكَمْأَةِ وهي معرفة ".(٣)

ويذهب المبرِّد إلى أنَّ (بناتُ أَوْبَرَ)، نكرة، ويستشهد لذلك بقول الشاعر:

(ولقدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ)

فهو يرى أنَّ دخول الألف واللام للتعريف، ومعنى ذلك أنّه كان قبل دخول الألف واللام نكرة. وقد ردَّ عليه بأن الألف واللام زائدة للضرورة؛ لأنَّ (بناتُ أَوْبَرَ)، علم معرف بالإضافة لا تدخل عليه الألف واللام؛ كي لا يجتمع معرفان: الإضافة وأل. يقول ابن ولاد:" ولكنَّه وجده في كلام العرب الفصحاء بغير ألف ولام، وإنَّما دخلت فيه الألف واللام في الشعر، فلمَّا رآه ممتنعًا من الألف واللام في معظم كلامهم وعند الفصحاء منهم، حكم عليه بأنه معرفة ".(٤)

وقد منع أبو سعيد السِّيرافي ما ذهب إليه المبرِّد؛ لأنَّ الألف واللام زيادة لا للتعريف، يقول:" والقول عندي ما قاله سيبويه، وهذا البيت اضطرَّ شاعره إلى إدخال الألف واللام ".(٥)

وأكد أبو علي الفارسي أنَّ الألف واللام الداخلة على (بناتُ أَوْبَرَ)، زائدة فـ(بنات أَوبَرَ) معرفة لا تضيف إليه الألف واللام تعريفًا، يقول:" و(بناتُ أَوْبَرَ): ضرب من الكمأة معرفة ينتصب الخبر عنه، كما أنّ (ابن قِتْرَةَ)، و(ابن بَرِيح) كذلك، فأدخل في الاسم المعرفة الألف و

---

(١).ابن سيده، علي بن إسماعيل، المخصص، ج٣، ص٢٧٩.

(٢).ابن منظور، لسان العرب، ج٥، ص ٢٧١.

(٣).ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص١٥٥.

(٤).ابن ولاد، أحمد بن محمد، الانتصار لسيبويه على المبرِّد، ص١٣٣.

(٥).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٤٢٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اللام، وهذا إنّما ينصرف إلى الزيادة ".(١) و(ابن قِتْرَةَ) اسم معرفة بمعنى: حَيَّة صَغِيرَة، وكذلك (ابن بَرِيح) وهو: اسمٌ لِلْغُرَابِ.(٢)

وإلى ذلك يذهب ابن جني فدخول الألف واللام على (بناتُ أَوْبَرَ)، زيادة لا للتعريف، وقد استشهد لذلك بسؤال المازني للأصمعي، يقول:" قال أبو عثمان: سألت الأصمعيَّ(٣) عن هذا، فقال: الألف واللام في (الأَوْبَرِ) زائدة ".(٤) ويرى ابن مالك أيضًا أنَّ (بناتُ أَوْبَرَ) علم معرفة يقول في حديثه عن زيادة الألف واللام:" عروض زيادتها في عَلَم كقول الشاعر:

وقد جَنَيْتُك أكْمُؤًا وعَسَاقِلا ولقد نهيتك عن بناتِ الأوْبَرِ [البحر الكامل]

أراد (بنات أَوْبَرَ)؛ وهو علم لضرب من الكَمْأَةِ ".(٥)

وقد عدَّ ابن عقيل الألف واللام زائدة لأنّها دخلت اضطرارًا على العلم، يقول:" وأمَّا الزائدة غير اللازمة فهي الداخلة اضطرارا على العلم، كقولهم في (بناتُ أَوْبَرَ) علم لضرب من الكَمْأَةِ: (بنات الأَوْبَرِ)".(٦)

وبين صاحب (شرح التصريح)أنَّ الأصل في (بناتُ أَوْبَرَ) أن لا تدخل عليها الألف واللام؛ فإنْ

---

(١).الحُجَّة للقرّاء السبعة، الفارسي، أبو علي، ج٦، ص ٧٦.

(٢).انظر لسان العرب، (ابن قِتْرَةَ)، ج٥، ص٧٣. و(ابن بَرِيح)، ج٢، ص٤١٢.

(٣).الأَصْمَعي عبد الملك بن قُرَيب بن علي الباهليّ (ت٢١٦هـ)، راوية العرب صاحب اللغة والنحو والغريب، انظر إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين القفطي، ج٢، ص ١٩٧_١٩٨. وانظر الأعلام للزركلي، ج٤، ص ١٦٢.

(٤).الخصائص، ج٣، ص ٥٨. وانظر المُحْتسب في تبيين وجُوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها، ج٢، ص ٢٢٤.

(٥).ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٢٥٩. وانظر شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ج١، ص٣٢٥. وانظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد المرادي، ج١، ص٤٦٦.

(٦).ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج١، ص١٨٠. وانظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج١، ص١٦٩_١٧٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دخلت كانت على الضرورة، يقول:" زيادة (أل) الداخلة على (بنات أَوْبَـرَ) فـي البيـت الأول، وعلى (النفس) في البيت الثاني(١). وهي لا تدخل عليهما؛ لأنَّ (بنات أَوْبَرَ) علم لـضرب مـن الكَمْأَةِ، و(النفس) تمييز واجب التنكير عند البصريين، فلا يقبلان التعريف فـ(أل) الداخلة عليهما زائدة للضرورة ".(٢) وقد قاس زيادة الألف واللام للضرورة على (بناتُ أَوْبَرَ) بزيـادة الألـف واللام في التمييز كما في زيادتها على كلمة (نفس) في قول الشاعر: (٣)

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو [البحر الطويل]

ووجه القول: (وطبت نفسًا)؛ لأنَّ التمييز واجب التنكير عند البصريين خلافًا للكوفيين.(٤)

الترجيح:

أجمع النحاة، وإجماع النحاة حُجَّة على أنَّ قولهم: (بناتُ أَوْبَرَ) معرفة بالإضافة، وليس نكـرة كما يرى المبرِّد، فالذي عليه النحاة منع دخول (أل) التعريف عليه؛ كـي لا يجتمـع معرفـان، والذي يثبت أنَّ هذا التركيب الإضافي معرفة أنَّه لم يَرِدْ بنثر العرب إلا مجردًا من الألف واللام، وعندما ورد بالألف واللام ورد في الشعر، فحمل آنذاك على الضرورة؛ لأنَّ الألف واللام زيادة.

---

(١).يعني البيت الذي سيأتي: رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا... .

(٢).شرح التصريح على التوضيح على" أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك"، ج١، ص١٨٥.

(٣).البيت بلا نسبة في شرح التسهيل، ج١، ص٢٦٠. وشرح الكافية الشافية، ج١، ص٣٢٤. والجنـى الداني في حروف المعاني،ص١٩٨. وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج١، ص٤٦٦. وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج١، ص١٨٢. ونسب إلى راشد بن شِـهاب اليَـشكُري_ وهـو شاعر جاهلي_ في شرح اختيارات المفضَّل، للخَطِيب التِّبْريزي، تحقيق فخر الدين قبَـاوة، دار الكتـب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م، ج٣، ص١٣٢٥. وفي شرح التصريح على التوضيح إلى رشـيد بـن شِهاب اليَشكُري، وهو يخاطب فيه قيس ابن مسعود اليشكري، والرَّاجح أنَّه يقصد راشـد بـن شـهاب، انظر شرح التصريح على التوضيح ، ج١، ص١٨٤.

(٤).انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ج١، ص٢٦٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني:

آراء المبرِّد في شرح كتاب سيبويه للسِّيرافي

مسائل في الأفعال

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جزم جواب الشرط المصدر بـــ(إنْ)

عرض الرأي:

يتفق أغلب النحاة على أنَّ عامل الجزم لفعل الشرط في مثل قولنا: (إنْ تكرمْني أكرمْك)، هــو (إنْ)، وهي أمُّ الباب؛ لأنَّ عملها لايفارقها، ولكنَّهم اختلفوا فــي عامــل جــزم الجــواب، فعنــد المبرِّد (ت ٢٨٦هــ) يُجْزَم الجزاء بــ(إنْ) وفعل الشرط، وينقل عنه أبو سعيد السِّيرافي قولــه:" إنَّه جُزم بــ(إنْ) والفعل الذي بعدها جميعًا، وإنَّهما عاملان فيه، وكان يقول: هو بمنزلــة الخبــر والابتداء، والعامل والمبتدأ الرافعُ له الابتداء، والابتداء والمبتدأ عاملان في الخبر، وكــذلك (إنْ) هي العاملة في ما بعدها ، وهي وما بعدها عاملان في الجواب، وحجته في ذلك أنَّ الثاني الــذي هو الجواب لا يصح أنْ يتقدم الأولين، فلا جائز لأحد أنْ يجعلَ العامل أحد الأولين إلا جاز لآخر أنْ يضادَّه في دعواه، وليس أحدهما أولى من صاحبه بالعمل فــي الجــواب، فجعلنــا العامــل اجتماعهما جميعًا؛ من حيث لا يصح الثاني الذي هو الجواب إلا بتقدم الأولين واجتماعهما".(١)

مناقشة الرأي:

اختلف النحاة حول جازم جواب الشرط، فمنهم من قال:" (إنْ) هي العاملة في الشرط والجواب جميعًا، كما يعمل الفعل في الفاعل والمفعول به جميعًا... والقول الثالث: وهو شيء يحكى عــن أبي عثمان المازني أنَّه قال: الشرط والجواب غير مجزوم وإنَّما هو مسكَّنٌ على حكم الأفعال في أصلها من التسكين".(٢) وصرح السِّيرافي بفساد رأي المازني هذا؛لأنّ إلزام الأفعال السكون دالٌ على أنَّها ليست معربة، فما لزم وجها واحدًا ليس معربًا، والأفعال ليست على ذلك.(٣)

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي و علي سيِّد علــي، دار الكتــب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠١٢م، ج١، ص٣٨. انظر المقتضب، ج٢، ص٤٨.

(٢).المصدر نفسه، ج١، ص٣٨-٣٩.

(٣).انظر المصدر نفسه، ج١، ص٣٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان سيبويه (ت ١٨٠هـ) يجزم الجواب بما قبله، يقول:" واعلم أنَّ حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله ".(١)

ويفسر السِّيرافي ذلك، مبينا الاختيار عنده بقوله:" ويجوز أنْ يكون بجملة ما قبله، وهو (إنْ) والشرط، ويحتمل أن يكون بـ(إنْ) وحدها؛ والاختيار عندي أنْ يكون بـ (إنْ) وحدها ".(٢)

ومعنى ذلك أنّ (إنْ) عاملة في الجزأين: الفعل والجواب معًا، وعلة ذلك كما يقول الرضي الأستراباذي نقلا عن السِّيرافي:" إنَّ العامل فيهما كلمة الشرط؛ لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحدًا، وربطها الجملتين: إحداهما بالأخرى حتى صارتا كالواحدة، فهي كالابتداء العامل في الجزأين، وكظننت، وإنّ، وأخواتهما، عملت في الجزأين؛ لاقتضائها لهما ".(٣)

فكما تأخذ (إنَّ) اسمًا وخبرًا وتعمل فيهما، وكما تنصب (ظنَّ) وأخواتها اسمين وتعمل فيهما، فكذلك (إنْ) تجزم فعل الشرط وجوابه، والمعروف أنَّ (إنْ) أمُّ باب الشرط؛ لأنَّ عملها لايفارقها، يقول سيبويه:" وزعم الخليل أنّ (إنْ) هي أم حروف الجزاء، فسألته: لم قلت ذلك ؟ فقال: من قبل أنِّي أرى حروف الجزاء قد يتصرفنَ فيكنَّ استفهامًا، ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حالٍ واحدة أبدًا لا تفارق المجازاة ".(٤)

ويذهب الخليل، كما نقل عنه سيبويه إلى أنَّ العامل في جواب الشرط هو حرف الشرط، وفعل الشرط، يقول سيبويه:" وزعم الخليل أنَّك إذا قلت: (إنْ تأتِني آتِك)، فآتِك انجزمت بإنْ تأتِني، كما

---

(١).سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م، ج٣، ص٦٢.

(٢).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٣، ص٢٦٣.

(٣).الأستراباذي، الرضي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ج٤، ص٩١.

(٤).سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٦٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتجزم إذا كانت جوابًا للأمر حين قلت: (ائتِنِي آتِكَ) ".(١) وهذا ما ذهب إليه المبرِّد كما سبق. وذهب إليه ابن جني بقوله:" والشرط وجوابه مجزومان تقول: (إنْ تقمْ أقمْ)، تجزم (تقمْ) بـ (إنْ)، وتجزم (أقمْ) بـ (إنْ) و(تقمْ) جميعًا، وكذلك بقية أخواتها، تقول: من يقمْ أقمْ معه، وما تصنعْ أصنعْ ".(٢) وعلى ذلك جزم الجزاء بـ(إنْ) والفعل الذي بعدها جميعًا.

ومذهب الأخفش مخالف لما ذهب إليه المبرِّد ومن سار على نهجه، فجواب الشرط عنده مجزومٌ بفعل الشرط؛ وليس بـ (إنْ) والفعل الذي بعدها كما يرى المبرِّد؛ وحُجَّة الأخفش أنَّ أداة الشرط لا تقوى على عملين، أمَّا الكوفيون فيرون أنَّ الجواب مجزوم؛ لمجاورته فعل الشرط، يقول الرضي:" وقال الأخفش: إنَّ الشرط مجزومٌ بالأداة، والجزاء مجزومٌ بالشرط وحده؛ لضعف الأداة عن عملين، والشرط طالبٌ للجزاء، فلا يستغرب عمله فيه... وقال الكوفيون: الشرط مجزومٌ بالأداة، والجوابُ مجزومٌ بالجوار".(٣)

الترجيح:

بناء على ما سبق يتبين أنَّ ما ذهب إليه المبرِّد لم يكن قصرًا عليه فقد ذهب إليه من قبله الخليل، وعلة هذا المذهب أنَّ أداة الشرط لاتقوى وحدها على العمل بالفعل والجزاء، فهي كحرف الجرّ في الأسماء، يعمل في الاسم بعده فقط، وأمَّا مَن أعمل الأداة فيهما فحجته أنَّها تعمل كما تعمل (ظن وإنَّ)، وأخواتهما، وأمَّا الكوفيون فكلامهم مردود؛ من حيث إنّ الحمل على الجوار يعد من باب الضرورة، وليس الشرط كذلك، كما أنّ جواب الشرط يجزم بدون جوار

---

(١).سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٦٣.

(٢).ابن جني، اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د ط)، ١٩٧٢م، ص١٣٣.

(٣).الأستراباذي، الرضي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ج٤، ص٩٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كقولـــهم: (إنْ تدرسْ جيدًا كتبك وأوراقك تنجحْ)، وأنَّ فعل الـــشرط قـــد يكـــون ماضـــيًا فـــلا يجزم، ومع ذلك يجزم الجواب، يقول الرضي:" العمل بالجوار، للضرورة، وأيضًا ذلـــك عنـــد التلاصق، وينجزم الجزاء مع بُعْدِهِ عن الشرط المجزوم، وينجزم بدون الشرط المجزوم ".(١)

والرَّاجح مما سبق أنَّ عامل الجزم للفعل والجواب هو أداة الشرط، قياسًا على (ظـــنَّ) و(إنّ)، وأخواتهما؛ لأنَّ أداة الشرط لو لم تدخل على الجملة لما جزم الفعل ولا الجزاء.

(١).الأستراباذي، الرضي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ج٤، ص٩٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إنكار مضارعة الفعل الماضي للفعل المضارع في أبواب الجزاء

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" فإن قال قائل: فما المضارعة التي بها استحق الفعل الماضي الحركة والمزية على رتبة الساكن؟ قيل له: وقوعه موقع الأسماء والأفعال المضارعة في النعت والخبر، كقولك: (مررت برجل قام)، و(زيدٌ قام)، وقع موقع قولك: (مررت برجلٍ قائمٍ)، أو (برجل يقومُ)، و(زيدٌ قائم)، و(زيدٌ يقوم). و وقوعه موقع الفعل المضارع في أبواب الجزاء، كقولك :(إنْ قمْتَ قمْتُ)، وقع موقع قولك: (إنْ تقُمْ أقُمْ)، فهذا قول سيبويه في مضارعة الفعل الماضي. وقد أنْكَر أبو العبَّاس المبرِّد على سيبويه الوجه الأخير من مضارعة الفعل الماضي للمضارع في أبواب الجزاء، فقال: إذا قلنا: (إنْ قُمتَ قمتُ) فـ(إنْ) هي التي قلبت المستقبل إلى الماضي في اللفظ، والمعنى على الاستقبال، كما تدخل (لم) على الأفعال المضارعة فتنفيها، وتقلب ألفاظها إلى المستقبل، كقولك:(لم يقُمْ)، و(لم ينطلقْ عمرو)، والمعنى(ما قامَ زيدٌ)، و(ما انطلق عمروٌ)، غير أنَّ (لم) هي المغيِّرة للفظ، فكذلك (إنْ) عند أبي العبَّاس، مغيرة لفظ المستقبل إلي الماضي في اللفظ، والمعنى على حاله. وزعم أن لا حُجَّة لسيبويه في ما ذكره ".(١)

مناقشة الرأي:

ورد الرأي السابق في ظل مناقشة سبب بناء الأفعال وإعرابها؛ فالفعل المضارع معرب لمضارعته ومشابهته الأسماء، وهي المعربة؛ لأنَّه يقبل الزوائد الأربع، وفعل الأمر بني على السكون؛ لأنَّه لا يضارع الأسماء لكونه لا يقبل الزوائد، وبني الفعل الماضي على الفتح لمضارعته للفعل المضارع في باب الجزاء؛ ولأنَّه يقع موقع الأسماء في الخبر والنعت، ولكنَّ

---

(١).السِّيرافي ، أبو سعيد ، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص ٧٨. قوله: "كما تدخل (لم) على الأفعال المضارعة فتنفيها، وتقلب ألفاظها إلى المستقبل". الصواب: (وتقلب ألفاظها إلى الماضي).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه المضارعة ناقصة؛ لأنَّ الفعل الماضي لا يقبل الزوائد، يقول المبرِّد :" اعلم أنَّ الأفعال إنَّما دخلها الإعراب لمضارعتها الأَسماء، ولولا ذلك لم يجب أنْ يُعرب منها شيء. وذلك أنَّ الأسماء هي المعربة، وما كان غير الأسماء فمآلُه لها، وهي الأفعال، والحروف. وإنَّما ضارع الأسماء من الأفعال ما دخلتْ عليه زائدةٌ من الزوائد الأربع ... الألف وهي علامة المتكلِّم، وحقُّها أنْ يقال همزة، والياء وهي علامة الغائب، والتاء وهي علامة المخاطب، وعلامة الأنثى الغائبة، والنون، وهي للمتكلِّم... فالأفعال ثلاثة أصناف: منها هذا المضارع الذي ذكرناه، و(فَعَلَ) وما كان في معناه لما مضى، وقولك (افْعلْ) في الأمر. وهذان الصِّنفان لا يقعان في معاني الأسماء ولا تلحقهما الزوائدُ كما تَلْحق الأَسماء ".(١)

والذي يرفضه المبرِّد مضارعة الفعل الماضي للفعل المضارع في أبواب الجزاء؛ أيْ يرفض وقوع الفعل الماضي موقع الفعل المضارع كما في قولنا :(إنْ قمْتَ قمتُ)، فالفعل الماضي (قامَ) وقع موقع الفعل المضارع (تقوم وأقوم)؛ لأنَّ الأصل (إن تقمْ أقمْ)، وجواز هذا الإحلال عند سيبويه سبب مضارعة الفعل الماضي للفعل المضارع، والذي نال به مزية الحركة على السكون. وحُجَّة منع المبرِّد في ما ذكره أنَّ الأصل في جملة الجزاء أن يكون الفعل والجواب مضارعين نحو قولنا: (إن تقمْ أقمْ)، يقول:" فَأصل الجَزَاء أَنْ تكون أَفعاله مضارعةً؛ لأَنَّه يُعربها، ولا يُعرب إِلا المُضارعُ ".(٢) والذي قلب الفعل المضارع إلى الماضي ليس المضارعة بينهما، وإنَّما دخول (إنْ)؛ لأنَّ دخولها يقلب الفعل الماضي إلى المضارع، مشبها هذا الدخول بدخول (لم) على الفعل المضارع؛ فتنفيه وتقلبه إلى الماضي.

وذهب ابن السراج في كتابه (الأصول) إلى ما ذهب إليه المبرِّد، يقول:" وحق (إنْ) في الجزاء

---

(١).المبرِّد، محمد بن يزيد، المقتضب، ج٢، ص١-٢.

(٢).المصدر نفسه، ج٢، ص٤٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن يليها المستقبل من الفعل؛ لأنَّك إنما تشترط في ما يأتي، أنْ يقعَ شيء لوقوع غيره، وإنْ وليها فعل ماضٍ أحالت معناه إلى الاستقبال، وذلك قولك: إنْ قمتَ قمتُ، إنَّما المعنى: (إنْ تَقُمْ أقُم) (فإنْ) تجعل الماضي مستقبلا، كما أنَّ (لَمْ) إذا وليها المستقبل جعلته ماضيًا تقول: (لم يقمْ زيدٌ أمسِ)؛ والمعنى: (ما قامَ) ".(١)

وقد خالفهما عبد القاهر الجرجاني في كتابه: (المقتصد في شرح الإيضاح)، و ذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه، يقول:" وأمَّا المبنيُّ على الفتح من الفعل فجميع أمثلة الماضي، ثلاثيّها ورباعيّها وذوات الزوائد منها، وكان الأصل السكون على ما ذكرنا، إلا أنَّهم بَنَوا هذا القبيل على الحركة للدلالة على التمكُّن، وذاك أنّ مثال الماضي قد حصل له تمكنٌ ليس لمثال الأمر، لأنَّك تقول: (مررت برجل ضَرَبَ زيدًا)، فيقع موقع الاسم، وتقول: (إنْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ)، فيقع موقع المضارع؛ لأنَّ المعنى: (إنْ تَفْعَلْ أفْعَلْ)، ألا ترى أنَّك تقول: (إنْ فَعَلْتَ غدًا فَعَلْتُ)، كما تقول: (إنْ نَفْعَلْ غدًا) ".(٢) وقصده في قوله: (مررت برجل ضَرَبَ زيدًا)، فيقع موقع الاسم؛ أيْ أنَّنا نَقْدرُ أنْ نحلَ الاسمَ محل الفعل الماضي، فنقول: (مررت برجل ضاربٍ زيدًا).

وقد بين الرضي الأستراباذي علة استحقاق الفعل الماضي مزية الحركة، فالأمر عنده لا يخرج عما جاء به سيبويه، يقول:" وأمَّا بناؤه على الحركة؛ فلمشابهته الاسم بوقوعه موقعه، نحو: (برجلٍ ضَرَبَ)؛ أيْ: ضاربٍ، فالمضارع لمَّا شابهه المشابهة التامة،استحق الإعراب، وهو، لمشابهته مشابهة ناقصةً، استحق البناء على الحركة، وأيضًا؛ لوقوعه موقع المضارع".(٣)

---

(١).ابن السراج، الأصول في النحو، ج٢، ص١٥٨.

(٢).الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، (د ط)، ١٩٨٢م، ج١، ص١٣٦.

(٣).الأستراباذي، الرضي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ج٤، ص١٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد اختير الفتح لبناء الفعل الماضي؛ لأنَّ الفتح أخف الحركات، و به يتم الخروج من الساكن، كما أنَّ الضمة لا تصلح؛ لأنَّها تحقق اللبس بين (فَعَلَ) المفرد نحو :(ضربَ) و(فَعَـلَ) الجماعـة (ضربوا)؛ لأنَّ من العرب من يقول: (ضربُ) بحذف الواو قاصدًا ضربوا، كما أنَّ بنـاء الفعـل الماضي على الفتح يناسب ألف التثنية عند قولنا: (ضربَا). وكذلك يأتي الفعـل الماضـي علـى وزن(فَعِل وفَعُل) ولو بني آخره على الضم لخرجنا في (فَعِل) من كسرة إلى ضمة، وليس هـذا من كلام العرب.(١) ويرى عبد القاهر الجرجاني أنَّ الفعل الماضي بني على الفتح؛ لأنَّ الفـرق بينه وبين السكون واضح، ولخفة الفتحة، يقول:" الذي دعاهم إلى بنائه على الحركة هو قـصدهم الفرق بينه وبين مثال الأمر، والفتحة كافية؛ لأنَّ الفصل بينها وبين السكون واضحٌ، وكانت أولى الحركات بالاختيار لخفتها، والفعل وإنْ حصل له تمكنٌ فليس بحاصل له قوة الأسماء. وإذا كـان كذلك وجب أن يخص بأضعف الحركات وأقربها إلى السكون؛ ليكون تمكّنُ اللفظ على قدر تمكّن المعنى".(٢) ويجمل الأزهري العلل، بقوله:" ولِثِقل الضم والكسرِ وثِقلِ الفعل عدلوا إلـى الفـتح لخفته ".(٣)

الترجيح:

لم أجد مسوغًا لما جاء به المبرِّد من إنكاره ما جاء به سيبويه من مـضارعة الفعـل الماضـي للمضارع في أبواب الجزاء، فما دام الفعل الماضي يقع موقع المضارع في الجزاء، فلا بـدَّ إذن أنَّه يضارعه، وأمَّا مـا احتج به المبرِّد من أنَّ (إنْ) هي التي قلبت المستقبل إلى الماضي فـي

---

(١).انظر شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، أبو سعيد، ج١، ص٧٧-٧٨ .

(٢).الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، ج١، ص١٣٦-١٣٧.

(٣).الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح على" أوضح المسالك إلـى ألفيّـة ابـن مالك"، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق محمد باسل، ط١، ٢٠٠٠م، ج١، ص٥٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اللفظ والمعنى، فليس بالشيء العجيب؛ لأنَّ هذه الحروف لا تدخل إلا مغِّيرة، وكذلك (لم) فإنَّها تدخل على الفعل المضارع فتنفيه وتقلب لفظه إلى الماضي؛ وعلى ذلك فإنَّ دخول الحروف المغيرة لا يتنافى و مضارعة الفعل الماضي المضارع، ما دام جاز إحلال الماضي محل المضارع كما ذكر في قولنا: (إن قُمتَ قمتُ) بدلا من قولنا :(إن تقُمْ أقُمْ). ويعلل ابن جني وقوع الفعل الماضي في باب الجزاء موضع المضارع بقوله:" وكذلك قولهم: (إن قُمتَ قمتُ)؛ فيجيء بلفظ الماضي والمعنى معنى المضارع. وذلك أنَّه أراد الاحتياط للمعنى، فجاء بمعنى المضارع المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي المقطوع بكونه، حتى كأنّ هذا قد وقع واستقرَّ لا أنَّه متوقَّع مترقَّب".(١) وعلى ذلك فإنَّه أحلَّ الفعل الماضي محل الفعل المضارع من باب الاحتراز للمعنى، فقد وضع الفعل الماضي للتثبيت والتمكين؛ لأنَّ الفعل المضارع مشكوك في وقوعه. وقد رفض أبو سعيد السِّيرافي ما جاء به المبرِّد، وأكد صحة قول سيبويه ، يقول:" والوجه الذي ذهب إليه سيبويه عندي صحيح، وهو غير مُشبه لما شبهه به أبو العبَّاس، وذلك أنَّ (لم) وغيرها من الحروف التي تغير الألفاظ، وتدخل لها لا يصلح دخولها إلا مغِّيرة، ولو كانت (إنْ) هي التي غيرت اللفظ، وقلبت المستقبل إلى الماضي لما جاز أنْ يوجد إلا كذلك؛ لأنَّ هذا بمنزلة عمل تعمله وتأثير تؤثره، فلا تدخل إلا كذلك، كما أنّ (لم) إذا دخلت على الفعل الماضي، لم يصح أن يبقى على مضيه وقلبته إلى المستقبل ".(٢)

و على ذلك يكون الأمر كما ذكر في بداية الترجيح، فلا مسوّغ لما جاء به المبرِّد؛ لأنَّ هذه الحروف لا بدَّ أنْ تكونَ مغّيرة للفعل، و بما أنَّه جاز إحلال الفعل الماضي محل المضارع فذلك دليل على مضارعته إياه.

---

(١).ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج٣، ص١٠٥.

(٢).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص ٧٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منع تقدير جواب الشّرط مقدمًا

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" وقد كان سيبويه يجيز هذا الوجه، ويجيز أيضًا تقدير الجواب على تقديم اللفظ، كأنَّه قال: (تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعْ أخوك) .. وكان أبو العبَّاس محمد بن يزيد يَأبَى أنْ يُقدّر الجواب مقدمًا؛ لأنَّه قد وقع في موقعه الذي ينبغي له؛ والشيء إذا وقع في موقعه لم يُنْو به التقديم. ومثله:

فَقُلتُ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إنَّها مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِها لا يَضِيرُهَا.(١) [البحر الطويل]

؛أيْ: فلا يضيرها ".(٢)

والمستقرئ لكتاب سيبويه يرى أنَّه أجاز أنْ يتقدم جواب الشرط، فـ(مَنْ) هنا بمعنى (إنْ) لا بمعنى (الذي)، فليست الجملة بعدها صلة للموصول، وهذا يوجب المجازاة، وفي ذلك يقول:" وقَدْ يجوزُ في الشّعر: (آتي من يأتني)، وقال الهُذَليّ:

فقلتُ تَحَمَّلْ فوق طَوْقِك إنَّها مُطَبَّعةٌ مَن يأتِها لا يَضِيرُهَا

هكذا أنشدَناه يونس، كأنَّه قال: (لا يَضِيرُهَا من يأتها)... فهذه الحروف بمنزلة (إنْ)، لا يكون الفعل صلةً لها ".(٣)

وقد عرض أبو العبَّاس رأيَه في كِتَابِه(المقتضب)، بقوله:" ويَحسُنُ في الكلام: (إنْ أتَيْتَني لأقومَنَّ)

---

(١).البيت لأبي ذُؤَيْب الهُذَلي (ت نحو٢٧)، انظر ديوان الهُذَليّين، الدَّار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٦٥م، ج١، ص١٥٤. وكتاب سيبويه، ج٣، ص٧٠. و الأصول في النحو، ج٢، ص١٩٣. وكتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٨، ص٤٧١. شرح أبيات سيبويه، ج٢، ص١٨١. و خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج٩، ص ٥٧.

(٢).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٢٢٠.

(٣).سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٧٠-٧١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

، و(إنْ لم تَأتِني لأَغْضَبَنَّ). فسيبويه يذهب إلى أنَّه على التقديم والتأخير، كأنّه قال: (لأغضبنَّ إنْ لَمْ تأتني)، و(لأقومنَّ إنْ أتيتني). والذي قال لا يصلُح عندي؛ لأَنّ الجواب في موضعه، فلا يجب أنْ يقدَّر لغيره، ألا ترى أنَّك تقول: (يضرب غلامَه زيدٌ)؛ لأنَّ (زيد) في المعنى مُقَدَّم؛ لأنَّ حقّ الفاعل أنْ يكونَ قبل المفعول. ولو قلت: (ضرب غلامُه زيدًا) لَمْ يَجزْ؛ لأنَّ الفاعل في موضعه فلا يجوز أنْ يُقدَّر لغيره. ولكن القولَ عندي أنْ يكونَ الكلامُ إذا لَمْ يَجزْ في موضع الجواب، مبتدأ على معنى ما يقع بعد الفاء، فكأنَّك قدَّرته وأنت تريد الفاء".(١)

ومعنى ذلك أنَّ المبرِّد يقدر (الفاء) مع الفعل الذي رفع؛ لأنَّه وقع موقع الابتداء، ففي قولنا: (إنْ تأتني أكرمُك)، التقدير: (إنْ تأتني فأكرمُك)، فرفع الفعل؛ لأنَّه وقع موقع المبتدأ، فوجه القول: (إنْ تأتني فأنَا أكرمُك)، وعلى ذلك تكون جملة: (فأنا أكرمُك) في محل جزم جواب الشرط. يقول أبو سعيد السِّيرافي:" وقد كان أبو العبَّاس محمد بن يزيد لا يجيز إلا إضمَار الفاء".(٢)

مناقشة الرأي:

أجاز سيبويه تقديم فعل الشرط في مثل قول الشاعر:(... إنْ يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ)؛ لتعليل رفع الفعل (تُصْرَعُ)، فهذا الفعل عنده ليس جوابًا للشرط، فجواب الشرط محذوف، وهذا الفعل دالّ على الجواب المتقدّم المحذوف، على تقدير: (تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ)، يقول سيبويه:" وقد جاء في الشعر، قال جرير بن عبد الله البَجليّ:

يا أَقْرَعُ بنَ حابسٍ يا أَقْرَعُ إنَّك إنْ يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ (٣) [بحر الرجز]

---

(١).المبرِّد، محمد بن يزيد، المقتضب، ج٢، ص ٦٦-٦٧.

(٢).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٤٨٠.

(٣).البيت في المقتضب، ج٢، ص٧٠. وشرح أبيات سيبويه، ج٢، ص١٢٧. والخزانة، ج٩، ص٤٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

؛أيْ: (إنَّك تُصرَعُ إنْ يُصرَعْ أَخُوكَ) ".(١) وقد جاء هذا القول في كتاب (الجمل في النحو) المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، في تعليله لقول الشاعر: (...إنْ يُصرَعْ أَخوكَ تُصرَعُ)، يقول:" وتقول: (إنْ تأتِني آتِيكَ). ترفعُ؛ لأنَّك تقدِّم وتُؤخَّرُ تريد: (آتيكَ إنْ تأتِني). قال الشاعر:

يا أَقْرَعُ بن حَابسٍ يا أَقْرَعُ إنَّكَ إنْ يُصرَعْ أَخوكَ تُصرَعُ

يُريدُ: (إنّك تُصرَعُ إنْ يُصرَعْ أخوكَ). فقدَّم وأخَّرَ ".(٢)

وذكر الكوفيون البيت السابق في ظلّ احتجاجهم بأنَّ الأصل في جواب الشرط أنْ يكونَ مقدمًا على (إنْ) كقولك: (أَضرِبُ إنْ تَضرِبْ)، وقد نقل ذلك أبو البركات الأنباري، يقول:" والتقدير فيه: (إنَّك تصرعُ إنْ يُصرَعْ أخوكَ)، ولولا أنَّه في تقدير التقديم، وإلا لما جاز أنْ يكونَ مرفوعًا، ولوجب أنْ يكون مجزومًا ".(٣)

أمَّا المبرِّد فيرى أنَّ جواب الشرط في قول الشاعر: (إنْ يُصرَعْ أخوك تُصرَعُ)، الفعل نفسه الذي لزم موقعه، ولكنَّه يقدر الفاء مع الفعل الذي رفع؛ لأنَّه وقع موقع الابتداء، كما ذكرنا سابقًا، وعلى ذلك فإنَّ التقدير عنده: (إن يُصرَعْ أخوك فتُصرَعُ)، وجواب الشرط الجملة الاسمية المكونة من: المبتدأ والجملة الفعلية، على تقدير: (إنْ يُصرَعْ أخوك فأنت تُصرَعُ)، وقد بين ذلك المبرِّد في كتابه (الكامل)، بقوله:" أراد سيبويه: (إنك تُصرَعُ إن يُصرَعْ أخوك). وهو عندي على قوله: (إن يُصرَعْ أخوك فأنت تُصرَعُ يا فتى) ".(٤) وكذلك الأمر في قول الشاعر: (مَنْ يَأْتِها لا يَضِيرُهَا)؛ أيْ: (فلا هو يضِيرُهَا).

---

(١).سيبويه،الكتاب، ج٣، ص٦٧.

(٢).الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م، ص١٩٨. رُجِّح أنه لأبي بكر ابن شقير (ت٣١٧هـ).

(٣).الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص٦٢٥.

(٤).المبرِّد، محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، ج١، ص ١١٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذهب ابن السراج مذهب المبرِّد رادًّا ما جاء به سيبويه من تجويزه تقدير الجواب على تقديم اللفظ. وقد أجازَ سيبويه تقدير الفاء أيضًا، بقوله:" كأنَّه قال: (لا يَضيرُهَا من يأتِها)... ولو أريد به حذفُ الفاء جاز".(١) إلا أنَّ الذي عليه المبرِّد وابنُ السراج إضمارُ الفاءِ لا غير؛ يقول ابن السراج:" الذي عند أبي العبَّاس وعندي فيه وفي مثاله أنَّه على إضمارِ الفاءِ لا غير؛ لأنَّ الجواب في موضعه، فلا يجوزُ أنْ تنوي بهِ غيرَ موضعه إذا وُجِدَ لهُ تأويل ومثله:

يا أَقْرَعُ بن حَابسٍ يا أَقْرَعُ إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخوكَ تُصْرَعُ [بحر الرجز]

فهذا على ما ذكرتُ لك، وكذلك قولهُ:

فَقلتُ تَحَمَّلْ فوقَ طَوقِكَ إنَّها مُطَبَّعةٌ مَنْ يأتِها لا يَضيرُها [البحر الطويل]

أرادَ: (لا يضيرها مَنْ يأتِها)، و(إنَّك تصرعُ إنْ يصرعْ أخوكَ) عندَ سيبويه، وهو عندنا على إضمارِ الفاءِ في كلِّ قولٍ ".(٢)

وحُجَّة ابن السراج هنا هي حُجَّة المبرِّد ذاتها، فالفعل هنا واقع موقع فعل الشرط، فلا يجوز تقدير فعل محذوف متقدم ما دام وُجِدَ لهُ تأويل لا يخرجه من موقعه.

وممن وافق المبرِّد في رأيه ابن عصفور، فهو يرى تقدير الفاء وإضمار المبتدأ في تخريج البيتين السابقين، يقول:" فأضمر المبتدأ وحذف الفاء...يريد: (فتصرعُ)؛ أيْ: (فأنتَ تصرعُ)، وقوله:

فقلت تَحَمّل فوق طَوْقِكَ إنَّها مُطَبّعة مَنْ يأتِها لا يَضِيرُها

يريد: (فلا يَضِيرُها)؛ أيْ: (فهو لا يَضِيرُها) ".(٣)

---

(١).سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٧١.

(٢).ابن السراج، الأصول في النحو، ج٣، ص٤٦٢.

(٣).ابن عصفور، علي بن مؤمن، ضرائر الشِّعْر، ص١٦٠-١٦١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وممَّا ذهب إليه المبرِّد جعل (الفاء) داخلة في الخبر، نحو قولـه تعـالى:{ الزَّانِيَـةُ وَالزَّانِـي فَاجْلِدُوا }.(١) قال أبو سعيد السِّيرافي:" وقال الفرَّاء وأبو العبَّـاس المبـرِّد: إنَّ (الفـاء) دخلـت للجزاء وإنَّها خبر، و(الزانية) ترتفع على الابتداء في قول أبي العبَّاس".(٢) وهذا خـلافٌ لـرأي سيبويه الذي منع دخول (الفاء) في الخبر، لذا فإنَّ الخبر عنده محذوف تقديره: (في الفـرائض)، يقول:" وكذلك (الزَّانِيَةُ والزَّانِي)، كأنّه لمّا قال جلّ ثناؤُه: { سُورةٌ أَنْزَلْنَاهَا وفرضْنَاهَا} (٣). قال: (في الفرائِض الزَّانِيَةُ و الزَّانِي)، أو(الزانيةُ و الزانِي في الفرائض). ثمَّ قال: (فاجلِـدُوا)، فجـاءَ بالفعل بعد أنْ مَضَى فيهما الرفعُ ".(٤)

وإلى ذلك ذهب الأخفش بقوله:" ليس في قوله: {فَاقْطَعُواْ}، و{فَاجْلِدُواْ} خبـر مبتـدأ؛ لأنّ خبـر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء...وإنَّما الخبر هو المضمر".(٥)

وقد رجَّح الرضي قول المبرِّد؛ لأنَّ الفاء لمَّا وقعت غير موقعها جاز عمل ما بعدها فـي مـا قبلها، يقول:" وأمَّا نحو قوله تعالى: {وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ وَالرُّجْزَ فَـاهْجُرْ }(٦)، و قولـه تعالى: {وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ}(٧)، فالفاء في الجميع للسببية، وجاز مع ذلك عمل ما بعدها فـي ما قبلها؛ لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذي نذكره في حروف الشرط فعلى هذا، يخرج مـن هذا الباب نحو قوله تعالى:{ الزَّانِيَةُ وَالـزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ }، على مذهب

---

(١).سورة النور، الآية ٢.

(٢).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٤٩٩.

(٣).سورة النور، الآية ١.

(٤).سيبويه، الكتاب، ج١، ص١٤٣.

(٥).الأخفش، أبو الحسن، معاني القرآن للأخفش،، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م، ج١، ص٨٦_٨٧.

(٦).سورة المدثر، الآية٣_٤_٥ .

(٧).سورة الضحى، الآية ١١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبرِّد ".(١) فحرف الفاء تضمن معنى الشرط وأفاده، فالمعنى: (التي تزني والذي يزني فاجلدوا)، فهي:" داخلة على الجزاء لتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط، وكون الصلة والصفة كالشرط، فما بعد الفاء لا غير كالجزاء".(٢)

وعلى ذلك لا حُجَّة لسيبويه؛ لأنَّ الفاء هنا داخلة على الجزاء لتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط؛ لتضمنها معنى السببية، فقد ترتب على الزّنَا الجلد، وليست مثل (الفاء) التي منع دخولها على الخبر نحو قولنا: (زيد فمنطلق)، وإلى ذلك ذهب ابن مضاء موافقًا المبرِّد، وهو الصواب، يقول:" ويظهر أنَّهما مبتدآن وخبرهما الفعلان، ودخلت الفاء في الخبر، كما تدخل في خبر: (الذي سرق فاقطع يده)؛ لأنَّ معنى (السارق) الذي سرق، وليس بمنزلة: (زيد فمنطلق)؛ لأنَّ (زيدًا) لا يدل على معنى يستحق أنْ يكون الخبر مسببًا له".(٣)

الترجيح:

الرَّاجح ممَّا سبق كلام المبرِّد؛ لأنَّ الفعل المرفوع وقع موقع فعل الشرط فكان لزامًا علينا أنْ نؤول الفعل بتقدير (الفاء) الرابطة لجواب الشرط، وإضمار المبتدأ كي تصبح الجملة الاسمية في محل جزم، والذي دفع المبرِّد إلى ذلك أنَّ القول لو كان على ما قاله سيبويه فإنَّه يخالف الأصل من جهة، ومن جهة أخرى التقديم في قول الشاعر: (مَن يأتِها لا يَضِيرُهَا)، يحيل الكلام على: (لا يَضِيرُهَا مَن يأتِها). وآنذاك تصبح (مَنْ) اسمًا موصولا في محل رفع فاعل، فيبطل الجزم بها. فالخلاف ليس بتقدير (الفاء)، فقد أجازه سيبويه والمبرِّد كلاهما، وإنَّما الخلاف في تقديم

---

(١).الأستراباذي، الرضي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ج١، ص٤٤٥.

(٢).المصدر نفسه، ج١، ص٤٤٦.

(٣).ابن مَضَاء، أحمد بن عبد الرحمن، الرّد عَلى النّحاة، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ط١، ١٩٧٩م، ص ٩٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفعل نحو: (لا يَضيرُهَا مَن يأتِها). وبَيَّنَ الأعلم حُجَّة المبرِّد، بقوله:" وقد خالف المبرِّد سيبويه في هذا وما أشبهه من التقديم، وحجته أنَّ المرفوع إذا وقع بعد الشرط، فقد وقع في موضعه، فلا ينوى به التقديم الذي ليس بموضعه، كما لا يقال: (ضربَ غلامُه زيدًا)، و(زيدًا) على نية: (ضرب زيدًا غلامُه) ".(١)

وعرض الأعلم كما جاء في (خزانة الأدب) الحُجَّة الثانية للمبرّد، بقوله:" قال الأعلم: وهذا عند المبرِّد على إرادة الفاء؛ لأنَّ (يضير) إذا تقدمت على (مَنْ) ارتفعت (مَنْ) به، و يلزم منه أنْ يبطل عملها من الجزم؛ لأنَّ حرف الشرط لا يعمل فيه ما قبله".(٢)

وقد خرّج أبو علي الفارسي التقديم عند سيبويه، وردَّ حُجَّة المبرِّد حول ارتفاع (مَن)؛ وذلك أنَّ فاعل (لا يضير) عنده مضمر على نحو : (لا يضيرها ضير مَن يأتِها)، يقول:" فمن قدَّر فيه التقديمَ، كان فاعلُ (لا يضيرها): (ضيرٌ)، فأضمر (الضَّيرَ)؛ لدلالة (يضيرُ) عليه ".(٣)

وليس الأمر على ما ذكر سيبويه؛ لأنَّ الأولى الأخذ بالظاهر، فما دام قد وقع بعد الفعل اسم فهو أولى أنْ يكون فاعلا بدلا من تقدير فاعل؛ طالما أنَّ الأمر لا يتنافى مع المعنى، والذي يرجح كلام المبرِّد أنَّ المرفوع إذا وقع بعد الشرط، فقد وقع في موقع الجزاء وهو أحق بالتأويل، كما أنَّه إذا امتنع جعل الجواب شرطًا، وجبت الفاء كي تكون الجملة في محل جزم الجواب، يقول الأزهري:" وكل جوابٍ يمتنعُ جعله شرطًا لخلّوه عمَّا شرط، فإنَّ الفاء تجب فيه لتربطه بشرط؛ لأنَّ الجزم الحاصل به الربط مفقود ".(٤)

---

(١).الشنتمري، أبو الحجاج يوسُف، النُّكتُ في تفسير كتاب سيبوَيْه، ج٢، ص٣٥٣.
(٢).البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج٩، ص٥٨.
(٣).الفارسيّ، أبو علي، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، ص ٥٠٦.
(٤).الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص٤٠٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منع جواز تسكين حرف الإعراب للضرورة

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" حذف الضمّة والكسرة في الإعراب كقولهم: (قام الرَّجُلْ إليك)، (وذهبت جاريَتْكَ)، و(أنا أذْهَبْ إليه). وكان سيبويه يجيز هذا، وأنشد فيه أبياتا، وأنشد غيره أيضًا ممن يوافقه على هذا الرأي؛ فمّما أنشد سيبويه في ذلك قول امرئ القيس:

فالْيَوْمَ أَشْرَبْ غيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إثْمًا مِنْ اللهِ ولا واغِلِ (١) [البحر السَّريع]

فسكن الباء من (أَشْرَبْ)، والوجه أنْ يقول: (أَشْرَبُ) بالرفع...وكان أبو العبَّاس محمد بن يزيد والزجاج ينكران هذا ... وينشدان بعض ما أنشدْنَا، على خلاف الرِّواية التي ذكرنا؛ فأمَّا بيت امرئ القيس فأنشداه: (فالْيَوْمَ أُسقَى غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ)، و(فالْيَوْمَ فاشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ) ".(٢)

مناقشة الرأي:

أجازَ سيبويه حذف ضمّة الإعراب في الشعر تشبيهًا بحذف الضمة في (عَضُدٍ–عَضْد)، وحذف كسرة الإعراب في الشعر تشبيها بحذف الكسرة في (فَخِذ–فَخْذ)، يقول:" وقد يجوز أنْ يسكِّنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشِّعر، شبهَّوا ذلك بكسرة (فَخِذٍ) حيث حذفوا فقالوا: (فَخْذٌ)، وبضمِّةِ (عَضُدٍ) حيث حذفوا فقالوا: (عَضْد)؛ لأنَّ الرّفعة ضمةٌ، والجرّة كسرةٌ، قال الشاعر:

رُحْتِ وفي رجْلَيْكِ ما فيهما وقد بَدَا هَنْكِ مِن المِئْزَرِ (٣) [البحر السَّريع]

---

(١).البيت لامْرئ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي (ت ٨٠ق هـ)، انظر ديوان امرئ القيس، تحقيق عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ٢٠٠٤م، ص ١٤١. وانظر معاني القرآن للأخفش، ج١، ص٨٩. معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ج٤، ص ٢٧٥. الأصول في النحو، ج٢، ص ٣٦٤. و ضرائر الشِّعْر، لابن عصفور، ص ٩٤.

(٢).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٢٢١–٢٢٢.

(٣).البيت للأُقَيْشِر الأَسدِيّ (ت نحو ٨٠هـ)، في ديوانه، تحقيق محمد علي دقَّة، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٧م، ص٧٨. وشرح أبيات سيبويه، ج٢، ص٣٣٧. والخصائص، ج١، ص٧٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وممَّا يُسكن في الشعر وهو بمنزلة الجرّة إلاَّ أنّ من قال: (فَخِذ) لم يُسكِّن ذلك، قال الراجز:

إذا اعْوَجَجْنَ قلتُ صاحِبْ قومٍ بالدَّوِّ أَمْثالَ السَّفينِ العُوّمِ (١) [بحر الرجز]

... ولم يجئ هذا في النصب، لأنّ الذين يقولون: كَبْـدٌ وفخْذٌ لا يقولون في جَمَلٍ: جَمْـلٌ ".(٢)

والشاهد في البيتين السابقين تسكين النون في (هَنْكِ) وهو حـرف الإعـراب وحقـه الرفـع، وتسكين الباء في (صاحِبْ) وهو حرف الإعراب وحقه الرفع أو الجرّ، أمَّا المنـع فـي تـسكين حرف الإعراب المنصوب؛ فلأنَّنَا لا نقول في جَمَلٍ: جَمْـلٌ؛ وذلك لاستخفافهم الفتحة فلا تحتاج إلى تسهيل. يقول ابن جني:" واستمرار ذلك في المضموم والمكسور، دون المفتـوح، أدلّ دليـل _يفصلهم بين الفتحة وأختيها_ على ذوقهم الحركات، واستثقالهم بعضها واستخفافهم الآخر".(٣)

ولَمْ يجزْ سيبويه تسكين حرف الإعراب إلا في الـضرورة الـشعرية، يقـول الزمخـشري:" والإسكان الصريح لحنٌ عند الخليل وسيبويه وحذاق البصريين؛ لأنَّ الحركة الإعرابية لا يـسوغ طرحها إلا في ضرورة الشعر".(٤)

ويبين السيوطي في (همع الهوامع) أنَّ النحاة على ثلاثة أقوال في حذف حركة الإعراب، كمـا ذكر لنا حُجَّة المبرِّد في المنع عبر تخريجه لشواهد سيبويه، يقول:" اختلف فـي جـواز حـذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصحيحة على أقوال: أحدها الجواز مطلقاً وعليـه ابـن مالك، وقال: إنَّ أبا عمرو حكاه عن لغة تميم، وخرج عليه قراءة:{وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ}[البقرة: ٢٢٨]

---

(١).نسبه يوسف بن أبي سعيد السِّيرافي لأبي نُخَيْلَة (ت نحو١٤٥هـ)، انظر شرح أبيات سيبويه، ج٢، ص٣٤١. ومعاني القرآن للفرَّاء، ج٢، ص ١٢. إعراب القرآن للنَّحَّاس، ج٣، ص ٢٥٦. خزانـة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج٨، ص ٣٥٤.

(٢).سيبويه، الكتاب، ج٤، ص٢٠٣-٢٠٤.

(٣).ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج١، ص٧٥.

(٤).الزمخشري، أبو القاسم، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيـروت، (د م)، ط٣، ١٤٠٧ هـ ، ج٢، ص٣٩٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسكون التاء،و{ رُسُلْنَا }[المائدة:٣٢] بسكون اللام،{ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئْكُمْ }[البقرة٥٤]{ الْمَكْرُ السَّيِّئْ} [فاطر ٤٣]،{وَمَا يُشْعِرْكُمْ}[الأنعام ١٠٩]، و{ يَأْمُرْكُمْ} [البقرة ٦٧] بسكون أواخرها، وقول الشاعر: (وَقَدْ بَدَا هَنْكِ من المِئْزرِ).

وقوله :

(فالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُستَحْقِبٍ).

والثاني: المنع مطلقاً في الشّعر وغيره، وعليه المبرِّد، وقال: الرواية في البيتين: (وقد بدا ذاك) و(اليومَ أُسْقَى). والثالث: الجواز في الشعر، والمنع في الاختيار، وعليه الجمهور. قال أبو حيّان: وإذا ثبت نقل أبي عمرو، وأنّ ذلك لغة تميم، كان حُجَّة على المذهبين."(١)

وعلى تخريج المبرِّد فلا شاهد في البيتين السابقين. وفي ما نقلنا عن السِّيرافي عند عرضنا للرأي، فإنَّ الزجّاج متفق مع المبرِّد بعدم جواز تسكين حرف الإعراب للضرورة، يقول الزجّاج في ذلك:" وروي عن أبي عمرو بن العلاءِ أنَّه قرأ {إلى بارِئْكمَ} بإسكان الهمز، وهذا رواه سيبويه باختلاس الكسرة، وأحسب أنَّ الرواية الصحيحة ما روى سيبويه؛ فإنَّه أضبط لِمَا رَوَى عن أبي عمرو والإعْراب أشبه بالرواية عن أبي عمرو؛ لأنَّ طرح الكسرة في مثل هَذا، وحذف الضّم إنَّما يأتي باضطرار مِنَ الشعر، أنشد سيبويه وزعم أنَّه مما يجُوز في الشعر خاصة:

(إذا اعْوجَجْنَ قلتُ صاحبْ قومِ).

بإسكان الباء، وأنشد أيضًا:

فالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُستَحْقِبٍ إثْمًا مِنْ اللهِ ولا واغِلِ

فالكلام الصحيح أنْ تقول: (يا صاحبُ أقبل)، أو (يا صاحبِ أقبل)، ولا وجه للإسكان، وكذلك

---

(١).السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج١، ص١٨٣-١٨٤-١٨٥. وانظر شرح التسهيل، لابن مالك، ج١، ص٥٨. وتفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، ج١، ص٣٦٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(فاليوم أشربُ)، يا هذا ".(١) وقد وافق ابن السراج المبرِّد، ومنع جواز تسكين حرف الإعراب للضرورة؛ لأنَّ الحركة علم للإعراب وقد سمّاه إسكان الاستثقالِ، يقول:" وأمَّا إسكان الاستثقالِ فنحو ما حكوا في شعر امرئ القيس في قوله:

فاليومَ أشربْ غَيْرَ مُستَحْقِبٍ إثـمًا مِـنَ الله ولا وَاغِلِ

كان الأصل: (أشربُ)، فأسكن الباءَ كما تسكن في (عَضُد) فتقول: (عَـضْد) للاستثقال، فشبه المنفصل والإعراب بما هو من نفس الكلمة، وهذا عندي غير جائز لذهاب علم الإعراب."(٢)

وقد ردَّ جماعة من النحاة ما جاء به المبرِّد، وفي بعض الأحيان نرى الردَّ قاسيًا عليه، ومن ذلك ردّ ابن جني له، ووصفه ما جاء به بأنَّه ظلم وتحامل على سيبويه، بعيد كل البعد عن العدل؛ يقول ابن جني:" وعليه ما أنشده من قوله:(إذا أُعوجَجْنَ قلت صاحبْ قوِّمِ) واعتراض أبي العبَّاس في هذا الموضع إنَّما هو ردّ للرواية، وتحكّم على السَّماع بالشهوة، مجردة من النَصَفة، ونفسَه ظلمَ لا من جعله خصمه. وهذا واضح ".(٣)

يبالغ ابن جني في انتصاره لسيبويه على المبرِّد، حتى يصل إلى أنَّ خلاف المبرِّد ليس خلافًا لسيبويه وحده، بل خلاف لكلام العرب، وهذا ما نجده في كتابه(المحتسب)، بقوله:"وأمَّا اعتراض أبي العبَّاس هُنا على الكتاب، فإنَّما هو على العرب لا على صاحب الكتاب؛ لأنَّه حكاه كَمَا سمعه، ولا يمكن في الوزن أيضًا غيره. وقول أبي العبَّاس: إنَّما الرواية: (فَالْيَوْمَ فَاشرَبْ)، فكأنَّه قال لسيبويه: كذبتَ على العرب، ولم تسمع ما حكيت عنهم! وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السرف

---

(١).الزجاج، إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، ج١، ص١٣٦.

(٢).ابن السراج، الأصول في النحو، ج٢، ص٣٦٤-٣٦٥ .

(٣).ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج١، ص٧٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

؛ فقد سقطت كلفة القول معه ".(١) ويتضح لنا من القول السابق أنَّ المبرِّد أنشد قول امرئ القيس: (فاليوم أشْرَبْ) خلافًا لهذه الرواية مرة: (اليومَ أُسْقَى) فالفعل مرفوع بالضمة المقدرة ، والثانية: (فَالْيَوْمَ فَاشْرَبْ) فالفعل للأمر مبني على السكون، ومعنى ذلك أنَّ المبرِّد يضعف رواية: (فاليوم أشْرَبْ).

يقول العكبري في ذلك:" فأجرى الوصل مجرى الوقف، والمبرِّد والزجَّاج ينكران ذلك، ولا يعتدان بالأبيات الواردة فيه؛ لشذوذها وضعف الرواية فيها ".(٢)

وكان الأخفش سعيد بن مسعدة يرجح الروايتين : (اليومَ أُسْقَى)، و(فَالْيَوْمَ فَاشْرَبْ)، وهو على ذلك يمنع جواز تسكين حرف الإعراب للضرورة، يقول البغدادي:" قال أبو الحسن الأخفش... (فَالْيَوْمَ فَاشْرَبْ)، و(اليوم أسقى). وأمَّا رواية من روى: (فاليوم أشْرَبْ)، فلا يجوز عندنا إلا على ضرورة قبيحة، وإنْ كانَ جماعة من رؤساء النحويين قد أجازوا ".(٣)

وممن ردَّ ما جاء به المبرِّد السمين الحلبيّ، وقد اعتبرها جرأة من المبرِّد أنْ ينكر ما سمع عن العرب؛ لإثبات رأيه، يقول:" وقال المبرِّد: لا يجوزُ التسكينُ مع توالي الحركات في حرف الإعراب في كلامٍ ولا شعر ، وقراءةُ أبي عمروٍ لَحْنٌ؛ وهذه جرأةٌ من المبرِّد و جَهْلٌ بأشعارِ العرب، فإنَّ السكونَ في حركاتِ الإعراب قد وَرَدَ في الشعرِ كثيرًا ".(٤)

---

(١).ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف و عبد الحليم النجار و عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية،القاهرة، (د ط)، ١٩٩٤م، ج١، ص١١٠.

(٢).العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ج٢، ص١١٠.

(٣).البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج٨، ص٣٥٢.

(٤).السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د ط)، ١٩٨٦م، ج١، ص ٣٦٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويقصد بقراءة أبي عمرٍو ما ورد عنه من قراءته قوله تعالى: { فَتُوبُوا إِلَى بَارِئْكُمْ }.(١) بِسُكُونِ الهمزةِ، يقول القرطبي:" وقرأ أبو عمرو { بَارِئْكُمْ } بسكون الهَمْزة، و{ يُشْعِرْكُمْ }، و { يَنْصُرْكُمْ }، و{ يَأْمُرْكُمْ }. واختلف النحاة في هذا فمنهم من يسكن الضمة والكسرة في الوصل وذلك في الشعر. وقال أبو العبَّاس المبرِّد: لا يجوز التسكين مع توالي الحركات في حرف الإعراب؛ في كلام ولا شعر، وقراءة أبي عمرٍو لحنٌ ".(٢)

وقد وجه سيبويه هذا التسكين بأنَّه اختلاس للحركة، ومعنى الاختلاس تسريع اللفظ، فعند النطق بسرعة تُخْتَلَس الحركة، فَيظنّ الحرف إسكانًا ولكنَّه متحرك، ويطرح سيبويه أمثلة توضح ذلك، فلو جربنا السرعة في النطق لأسكن حرف الإعراب، يقول:" وأمّا الذين لا يُشبِعون فَيختلسون اختلاسًا، وذلك قولك: (يَضْرِبُها)، و(مِنْ مَأْمَنِكَ)، يُسرِعون اللفظَ. ومن ثمَّ قال أبو عمرو: (إلى بَارِئْكُمْ). و يدلُّك على أنَّها متحرِّكة قولهم: (مِنْ مَأْمَنِك)، فيبيِّنون النون، فلو كانت ساكنة لم تحقَّق النون ".(٣) ومعنى ذلك أنَّنا لو أسرعنا في نطق: (يَضْرِبُها)؛ لكان الفعل: (يَضْرِبْها) بتسكين الباء، وكذلك: (ومن مأمَنِك)، لقلنا: (ومن مأمَنْك).

الترجيح:

القول الرَّاجح ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه من جواز تسكين حرف الإعراب للضرورة، والذي رجَّح قوله وردَّ قول المبرِّد؛ أنَّه سُمع عن العرب أبيات شعرية سكن فيها حرف الإعراب، وشواهد ذلك أكثر ممَّا ذكرنا.

---

(١).سورة البقرة، الآية ٥٤.

(٢).القرطبي، أبو عبد الله محمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد البردوني و إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٦٤م، ج١، ص ٤٠٢.

(٣).سيبويه، الكتاب، ج٤، ص٢٠٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأمَّا علة من منع التسكين؛ لكون الإعراب علم المعنى، وتسكين حرف الإعراب مخلٌّ بالمعنى، فيردُّ عليه بأنَّ المعنى له قرائن لفظية، ومنها العلامة الإعرابية، وقرائن معنوية وحالية تحدد المعنى، وليس فقط حركة الإعراب.(١)

والذي يرجح ما قاله سيبويه، أنَّ الحركة الإعرابية تذهب للإدغام، فالفعل (أمعنَ) عندما تدخل عليه (نا) الفاعلين تسقط حركته فيصبح (أمعَنْنَا_أمعنَّا)؛ للتخفيف لأنّا لو قلنا (أمعَنَنَا) لكان في ذلك ثقل، وعلى ذلك نقيس ذهاب الضمة والكسرة للتخفيف، وبهذه الحُجَّة انتصر أبو سعيد السِّيرافي لسيبويه، بقوله:" والقول عندي ما قاله سيبويه في جواز تسكين حركة الإعراب للضرورة؛ وذلك أنّا رأينا القراء قد قرؤوا :{ مَا لَكَ لا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ }(٢)، وخطه وكتابه في المصحف بنون واحدة، ووافقهم النحويون على جواز الإدغام فيه وفي غيره، مما تذهب فيه حركة الإعراب للإدغام. فلما كانت حركة الإعراب يجوز ذهابها للإدغام طلبًا للتخفيف، صار أيضا ذهاب الضّمة والكسرة طلبًا للتخفيف."(٣)

---

(١).انظر اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان عمر، دار الثقافة، المغرب، (دط)، ١٩٩٤م، ص٢٠٦.

(٢).سورة يوسف، الآية ١١.

(٣).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٢٢٢-٢٢٣. وانظر ضرائر الشِّعْر، ابن عصفور، ص ٩٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعدية بالباء الجارة (ذَهَبْتُ بِزِيْدٍ) تخالف التعدية بالهمزة (أَذْهَبْتُ زَيْدًا)

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" وقد كانَ بعض أصحابنا يذهب إلى أنَّ قولك: (ذَهَبْتُ بِزِيْدٍ) معناه على غير معنى: (أَذْهَبْتُ زَيْدًا)؛ وذلك أنَّ قولك: (أَذْهَبْتُ زَيْدًا) معناه: أزلته، ويجوز أنْ تكون أنت باقيًا في مكانك لم تبرحْ. وإذا قلت: (ذَهَبْتُ بِزِيْدٍ)، فمعناه ذهبت معه، وهذا يحكى عن أبي العبَّاس المبرِّد. وبعض الناس ينكر هذا، ويقول: معناهما سواء ".(١)

مناقشة الرأي:

يفرّق المبرِّد بين الفعل المتعدّي بالباء الجارة، وبين الفعل المتعدي بهمزة التّعدية، ويكمن الفرق عنده بأنَّ حرف الجرّ يفيد المصاحبة نحو: (ذَهَبْتُ بِزِيْدٍ)، أمَّا همزة التعدية نحو: (أَذْهَبْتُ زَيْدًا) فلا تفيد المصاحبة. وقد وافقه السهيليّ في ذلك بقوله:" وكذلك تسامح النّحويّون أيضًا في (البَاءِ)، و(الهَمْزَةِ)، وَجَعَلُوهُمَا بمعنًى واحدٍ فِي حُكْمِ التّعدية؛ ولو كانَ ما قالُوهُ أصلا لجازَ في: (أَمْرَضْتَه) أَنْ تَقُولَ: (مَرِضْتَ بِهِ)، وفي (أَسْقَمْتَه): أَنْ تَقُولَ: (سَقِمْتَ بِهِ)، وفي (أَعْمَيْتَه)، أَنْ تَقُولَ: (عَمِيتَ بِهِ)، قِيَاسًا علي: (أَذْهَبْتَه)، و(أَذْهَبْتَ بِهِ)، وَيَأْبَى اللهُ ذلِكَ وَالْعَالِمُونَ؛ فَإِنّمَا (الْبَاءُ) تُعطي مع التّعديَة طَرَفًا مِنْ المُشَارَكَةِ فِي الْفِعْلِ ولا تُعطيه الهَمزَةَ ".(٢)

بينما يرى جمهور النحاة أنَّ لا فرق بينهما، يقول المرادي:" ومذهب الجمهور أنَّ باء التعدية بمعنى همزة التعدية، لا تقتضي مشاركة الفاعل للمفعول ".(٣)

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٢٤٣.

(٢).السهيلي، أبو القاسم (ت٥٨١هـ)، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ج٣، ص٢٥٣.

(٣).المرادي، أبو محمد، الجنى الداني في حروف المعاني، ص٣٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد كان سيبويه يساوي بين (ذَهَبْتُ به)، و(أذْهَبْتُه)، وبين (دَفعتُ الناسَ بعضَهم ببعضٍ)، و (دَفَعَ الناسُ بعضُهم بعضًا)؛ فالمجرور وقع موقع المفعول، ولم يشترط معنى المصاحبة مع المتعدي بالباء يقول:" على ذلك (دَفعتُ الناسَ بعضَهم ببعضٍ)، على قولك: (دَفَعَ الناسُ بعضُهم بعضًا)، ودخولُ الباء ههنا بمنزلة قولك: (ألزمتُ)، كأنَّك قلت في التمثيل: (أَدْفَعْتُ)، كما أنَّك تقول: (ذهبتَ به من عندنا)، و(أَذهبتَه من عندنا) ... فجعلتَه مفعولا على حدّ ما جَعلتَ الذي قبله وصار قوله: (إلى بعض)، و(من بعض)، في موضع مفعولٍ منصوبٍ ".(١)

وعرض السمين الحلبيّ رأي المبرِّد، وبين ردَّ النحاة له واحتجاجهم عليه بكتاب الله ، يقول:" والباءُ فيها للتعدية، وهي مرادِفَةٌ للهمزة في التعديةِ، هذا مذهبُ الجمهورِ، وزَعَمَ أبو العبَّاس أنَّ بينهما فَرْقًا ، وهو أنَّ الباءَ يلزَمُ معها مصاحبةُ الفاعل للمفعولِ في ذلك الفعلِ الذي فَعَلَه به والهمزةُ لا يَلْزَمُ فيها ذلك. فإذا قلتَ: (ذهبْتُ بِزيد) فلا بدَّ أن تكونَ قد صاحَبْتَه في الذهاب فذهبْتَ معه، وإذا قلت: (أَذْهَبْتُه) جاز أنْ يكونَ قد صَحِبْتَه وألاَّ يكونَ. وقد رَدَّ الجمهورُ على المبرِّد بهذه الآية؛ لأنَّ مصاحَبَتَه تعالى لهم في الذهابِ مستحيلةٌ ".(٢)

والآية التي احُتجّ بها على المبرِّد، هي قوله تعالى:{ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ}.(٣) و منبع الاحتجاج أنَّ قول المبرِّد إنَّ حرف الجرّ الباء الذي يتعدى به الفعل يفيد معنى المصاحبة لا ينسجم مع معنى الآية؛ لأنَّ الأمر لو كانَ على ما قال؛ لكان المعنى مصاحَبَتَه تعالى لهم في الذهابِ وهذا مستحيل، فالذي ذهب وزال نورهم. و الله له الجلال والدوام.

وممن رأى أنَّ لا فرق بين (أَذْهَبْتُ زَيْدًا)، و(ذَهَبْتُ بِزيْدٍ) أبو البقاء العكبري، واستشهد لذلك

---

(١).سيبويه، الكتاب، ج١، ص١٥٣.

(٢).السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج١، ص١٦٢.

(٣).سورة البقرة، الآية ١٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بآية أخرى لا يستقيم فيها ما ذكره المبرِّد من المصاحبة مع باء التعدية، يقول:" (ذهبتُ بزيدٍ)؛ أيْ: (أذْهَبْتُه)، كقوله تعالى: { ولو شاءَ اللهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ }(١).(٢) والأمر هنا على ما ذكر من منع المصاحبة؛ لأنَّ الذي ذهب وزال هو سمعهم. والله له الجلال والدوام.

وإلى ذلك ذهب ابن هشام في أثناء حديثه عن أنواع الباء، يقول:" الثَّانِي التَّعْدِيَة وَتسَمى بَاء النَّقْل أيضًا، وهي المعاقبة للهمزة فِي تصيير الْفَاعِل مَفْعُولا، وَأَكْثر مَا تعدي الْفِعْل الْقَاصِر، تقول في ذهب زيدٌ: (ذهبت بزيد)، و(أذهبته)، وَمِنْه:{ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ}، وقرىء (أذهب الله نورهم) وَهِي بِمَعْنى الْقِرَاءَة الْمَشْهُورَة، وَقَول المبرِّد والسهيليّ: إنَّ بَين التعديتين فرقًا، وَإِنَّك إِذا قلت: (ذهبت بزيدٍ)، كنت مصاحبًا له فِي الذّهاب، مَرْدُودٌ بِالآيَةِ ".(٣)

وعند الأشموني (ذهبْتُ بِزيد)، و(أَذْهَبْتَه) بمعنى واحد، وليس على ما قال المبرِّد، يقول الأشمونيّ:" السادس التَّعدِيَة، وتسمى باء النَّقْل، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا ، وأكثر ما تعدي الفعل القاصر، نحو:(ذهبت بزيد)، بمعنى: (أذهبته)، ومنه:{ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِم}".(٤) والظاهر هنا أنَّ الأشموني نقل ما قاله ابن هشام موافقًا له، و لكنَّه لم يشر إليه.

وردَّ الأزهري أيضًا ما جاء به المبرِّد والسهيلي، مستشهدًا بقوله تعالى:{ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ}، يقول:" وبهذه الآية ردّ على المبرِّد والسهيلي حيث زعما أنَّ بين التعديتين فرقًا، وأنَّك إذا قلت: (ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ)، كنت مصاحبًا له في الذهاب ".(٥)

---

(١).سورة البقرة، الآية ٢٠.

(٢).العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٢٧٠.

(٣).ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص ١٣٨.

(٤).الأُشْمُوني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، إميل يعقوب مشرف، حسن حمد مقدم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨م، ج٢، ص ٨٩.

(٥).الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٦٤٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد ذهب أبو بكر السيوطيّ أيضًا إلى عدم وجود فرق بين التعديتين، يقول:" وادّعى المبـرِّد و السهيليّ الفرق بين الهمزة والباء، وأنَّك إذا قلت: (ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ) كنت مصاحبًا له في الذّهاب، وردّ بقوله تعالى: { ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ }."(١)

وذهب الصبَّان إلى أنَّ لا فرق بين (أذْهَبْتُه)، (ذْهَبْتُ به)، وقد استشهد لـذلك بالآيـة الـسابقة يقول:" قوله: بمعنى: (أذْهَبْتُه)، ولا فرق بينهما خلافًا لمن فرق باقتضاء (ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ) المصاحبة في الذهاب، بخلاف (أذهبت زيدًا)، ومما يردّه قوله تعالى: {ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ} ".(٢)

الترجيح:

احتج النحاة على قول المبرِّد بقول النابغة الذُّبْيَاني يصف راحلته واشتدادها بالسير:

كَأَنَّ رَحْلِيَ وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا يَوْمَ الجَلِيلِ على مُسْتَأْنِسٍ وَحَدِ (٣) [البحر البسيط]

فالنابغة يصف راحلته بعد أنْ زال النهار وقت المغيب بأنَّها كحمار الوحش المسرع خوفًـا ممـا رآه، والذي زال النهار لا هم، وعلى ذلك لا تفيد الباء معنى المصاحبة؛ لأنَّها لو كانت للمصاحبة لكان المعنى زوال النهار وزوالهم.

وقد وافق أبو سعيد السِّيرافي المبرِّد في ما ذهب إليه فعنده: (ذهبْتُ بِزيد)، بمعنـى: (أَذْهَبْتَـه) و(ذهبت معه)، فلا فرق بينهما، ويخرج البيت السابق على ذلك،يقول:" فإنَّما يريد غابت الشَّمسُ، وذهب النهارُ، وهم ما زالوا. والمعنى عندي أنَّ النهار أزالهم من مكان كانوا فيـه إلـى مكـان صاروا إليه، وزال أيضًا معهم بأنْ غابت شمسه وذهب وقته، فصار بمعنى قولك: (ذهبْتُ بِزيدٍ)،

---

(١).السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج٣، ص٩.

(٢).الصَّبَّان، أبو العرفان، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ج٢، ص٢٣٠.

(٣).البيت للنَّابِغَة الذُّبياني في ديوانه، ص١٠، والخصائص، ابن جني، ج٣، ص ٢٦٢. و فـي معجـم ديوان الأدب، الفارابي، أبو إبراهيم، تحقيق أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعـة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٣م، ج٣، ص ٢١٤. وانظر أمالي ابن الشجري، ج٢، ص ٦١٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمعنى: (أَذْهَبْتَه) و(ذهبتُ معه) ".(١) وليس الكلام على ما ذكر؛ لأنَّ زوال النهار غير زوالهم، فزوال النهار يَعْنِي انتهاءه، وزوالهم يعني انتقالهم من مكان إلى مكان فأيّ مصاحبة بينهم؟.

واحتج النحاة على قول المبرِّد، بقول قيس بن الخطيم الأوسي:

دِيارَ التي كَانَتْ وَنَحْنُ عَلَى مِنىً تَحِلُّ بِنَا، لولا نَجَاءُ الرَّكائِبِ (٢) [البحر الطويل]

فلا تكون الباء في (تَحِلُّ بِنَا)، بمعنى المصاحبة؛ لأنَّ التحلل للحجاج وليس لـ(مِنَى) ولو كان لكان معنى ذلك أنَّ (مِنَى) كانت حرامًا ثمَّ أصبحت حلالا، وهذا رأي أبي حيَّان، قال:" والذي يفسد مذهب أبي العبَّاس من التفرقة بين الباء والهمزة قول الشاعر:

دِيارَ التي كَانَتْ وَنَحْنُ عَلَى مِنىً تَحِلُّ بِنَا، لولا نَجَاءُ الرَّكائِبِ

أيْ تحلّنا، ألا ترى أنَّ المعنى تصيرنا حُلالا غير محرمين، وليست تدخل معهم في ذلك؛ لأنَّها لم تكن حرامًا، فتصير حلالا بعد ذلك؟ ".(٣) وإلى ذلك ذهب السمين الحلبيّ بقوله:" أيْ: تَجْعلنا حُلالاً بعد أنْ كنَّا مُحْرِمين بالحَجّ، ولم تكن هي مُحْرِمةً حتى تصاحبَهم في الحِلّ".(٤)

وهذا يردّ ما جاء به المبرِّد. وقد احتجَّ بعض النحاة للمبرِّد بأنَّ التعدية بالباء تفيد معنى المصاحبة بناء على قوله تعالى:{ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ}. وذلك أنَّ الله تعالى يذهب على معنى يليق به، كما وصف نفسه تعالى بالمجيء في قوله تعالى:{ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا}.(٥)

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٢٤٣.

(٢).البيت لقيس بن الخطيم بن عدي الأوسي (ت نحو٢ ق.هـ).انظر ديوان قيس بن الخَطِيم، تحقيق ناصر الدّين الأسد، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٦٧م، ص٧٧. والكامل في اللغة والأدب، المبرِّد، ج٢، ص١٩٢. وفي الأصول في النحو، ج٣، ص٤٦٦. وشرح التسهيل لابن مالك، ج٢، ص١٣٣. و الدر المصون، ج١، ص١٦٣. وخزانة الأدب، ج٧، ص٢٧.

(٣).الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ج١، ص ٢١٤.

(٤).السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج١، ص١٦٣. (٥).سورة الفجر،الآية٢٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وليس القول على ما قالوا؛ لأنَّ المعنى مختلف في الآيتين؛ فمعنى الذهاب ذهاب البصر للمنافقين الذين رأوا الإسلام وعرفوه ولكنهم ابتعدوا عنه، فهم كمن استنار بالنار فرأى بها، فلمَّا انطفأت ذهب بصره، وحاشا لله هذا الذهاب، وعلى ما ذكرنا، فلا سبيل إلى ما جاء به المبرِّد، فالمعنى واحد في (أَذْهَبْتُ زَيْدًا)، و(ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ). ولا فرق بَين التعديتين. والله أعلم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(فَعَّلْتُ) إذا كانت لام الفعل منه همزة فإنَّ مصدره على وزن (تَفْعِلَة وتَفْعِيل)

(نبّئْتُ_تَنْبِئَة_تَنْبِيئا)

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" وقد قال سيبويه في باب المصادر: إنّ (فَعَّلْتُ) إذا كان لام الفعل منه همزةً، فهو بمنزلة ما لام الفعل منه ياءٌ، فينبغي أنْ يجيء على (تَفْعِلَة)، فيقال: (تَنْبِئَة)،(سَرَّيْتُه تَسْرِيَة)،و(سَوَّيْتُه تَسْوِيَة)، وإذا كان صحيحًا من غير الياء والهمزة، جاء على (تَفْعِيل)، و(تَفْعِلَة)، نحو: (كَرَّمْتُه تَكْرِيمًا و تَكْرِمة)، و(عَظَّمْتُه تَعْظِيمًا). وردَّ عليه أبو العبَّاس فقال: الهمزة بمنزلة سائر الحروف الصحاح تجيء على (تَفْعِيل)، وظن أنَّ سيبويه لم يجزْ التفعيل في باب الهمز".(١)

مناقشة الرأي:

الذي دفع المبرِّد لتغليط سيبويه؛ ظنّه أنَّ سيبويه لم يجز التفعيل في باب الهمز. لقوله في باب (ما لحقته هاء التأنيث عوضًا لما ذهب):" وأمَّا (عَزَّيْتُ تَعْزِيَةً) ونحوها فلا يجوز الحذف فيه ولا في ما أشبهه؛ لأنَّهم لا يجيئون بالياء في شيء من بنات الياء والواو ممّا هما فيه في موضع اللام صحيحتين.. ولا يجوز الحذف أيضًا في (تَجْزِئَةٍ)، و(تَهْنِئَةٍ)... لأنَّهم ألحقوهما بأُختيهما من بنات الياء والواو ".(٢)

ويفهم من قول سيبويه هذا أنَّ الفعل المهموز اللام، يعامل معاملة الفعل الذي لامه (ياء) أو (واو)، فيكون مصدره على (تَفْعِلَة)، نحو: (سَرَّيْتُه تَسْرِيَة)، و(سَوَّيْتُه تَسْوِيَة) فلا تحذف هاء

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٢٩١_٢٩٢.

(٢).سيبويه، الكتاب، ج٤، ص٨٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التأنيث؛ كي يكون على (تفعيل) . واعترض المبرِّد على ذلك، وقال: إنَّ مهموز اللام يعامل معاملة الفعل الصحيح فيكون مصدره على (تَفْعِلَة) و(تَفْعِيل)، نحو: (خطَّأ تخطئة وتخطيئًا)، و(هنَّأ تهنئة و تهنيئًا)، و(جزَّأ تجزئة وتجزيئًا)، و(نبَّأ تنبئة وتنبيئًا). قال الأعلم الشنتمري:" قال المبرِّد: الإتمام على (تَفْعِيل)في ما كان مهموزًا أجود وأكثرُ، فتقول: و(هنَّأته تَهْنِيئًا وتَهْنِئَةً) ".(١)

وبين ابن عصفور في الممتع أنَّ المصدر (تَفْعِلة) يختص بالفعل الذي على وزن (فعَّل) دون أن يحدد إنْ كان مهموزًا أوْ لا، يقول:" لا يجيء المصدر على (تَفْعِلة) إلاّ إذا كان الفعل على وزن (فَعَّلَ) ".(٢)

وذهب ابن عقيل إلى ما ذهب إليه المبرِّد من أنَّ مصدر الفعل المهموز اللام (فَعَّل) يكون على (تَفْعِلَة) و (تَفْعِيل)، يقول :" وإن كان مهموزًا_ ولم يذكره المصنف هنا_ فمصدره على (تَفْعِيل) وعلى(تَفْعِلَة)، نحو: (خطَّأ تخطيئًا وتخطئةً)، و(جزَّأ تجزيئًا وتجزئةً)، و(نبَّأ تنبيئًا وتنبئةً)".(٣) وجاء في(شرح الأشموني) أنَّ الغالب في الفعل الذي على وزن (فعَّل) في ما لامه همزة أنْ يكون على وزن (تَفْعِلَة)، يقول:" لا بدَّ لكل فعل غير ثلاثي من مصدر مقيس، فقياس (فعَّل) بالتشديد إذا كان صحيح اللام (التَّفْعِيل) كـ(قدَّس التقديس)، وتحذف ياؤه، ويعوض عنها التاء فيصير وزنه (تَفْعِلَة) قليلا في نحو: (جرَّب تجربة)، وغالبًا في ما لامه همزة نحو: (جزَّأ تَجْزِئة)، و(وطَّأ توطِئَة)، و(نبَّأ تَنْبِئَه) ".(٤)

ويرى أبو بكر السيوطي أنَّ مصدر(فَعَّلَ): (تَفْعِيل و تَفْعِلَة)، يقول :" ولـ(فَعَّلَ تَفْعِيل و تَفْعِلَة)

---

(١).الأعلم الشنتمري، النُّكتُ في تفسير كتاب سيبوَيْه، ج٣، ص١٨٢.

(٢).ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص ٢٥٠.

(٣).ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٣، ص١٢٩.

(٤).الأُشْمُوني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٢، ص٢٣٤_٢٣٥. وانظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، الصبَّان، ج٢، ص٤٦٣.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كـــ(كَرَّمَ تَكْريمًا و تَكْرِمَة)، و(هنَّأَ تَهْنِيْئًا وتهنئة) ".(١) ومن دلالات اقتران الـــوزنين (تَفْعِيـــل و تَفْعِلَة) أنَّ الهاء في (تَفْعِلَة) عوض عن الياء في (تَفْعِيل)، يقول ابن جني:" إنَّ هاء (تَفْعِلَـــة) فـــي المصدر عوض من ياء (تَفْعِيل)، وكلتاهما زائدة ".(٢)

وممَّا يثبت أنَّ مصدر الفعل (فعَّل) المهموز اللام، غالبًا ما يكـــون علـــى وزن (تَفْعِلَـــة)، وأنَّ المصدر يجيء على القلة على وزن (تَفْعِيل)؛ ما جاء به الأزهري بقوله:" وقد يستغنون غالبًا من (التَّفْعِيل) بـــ(تَفْعِلَة)، في ما لامه همزة نحو: (خَطَّأَ تَخْطِئَةً)، و(هَنَّأَ تَهْنِئَةً)، و(جَزَّأَ تَجْزِئَةً) ".(٣)

الترجيح :

ليس الكلام على ما قال المبرِّد من أنَّ سيبويه لم يجز (التَّفْعِيل) في الفعل المهموز اللام الـــذي على وزن (فعَّل)، وأنّه ينبغي أن يجيء على (تَفْعِلَة). وذلك أنَّ في كتاب سيبويه من القـــول مـــا يرد عنه هذا الادعاء، وذلك في ما استشهد به في (باب المفعول الذي يَتعدَّاه فعلُه إلى مفعولين)، بقوله:" ونُبِّئْتُ زيدًا أبا فلان تنبيئًا حسنًا ".(٤) فقد جاء بمصدر الفعل (نَبَّأ) (تنبيئًـــا) علـــى وزن (تفعيل)، وهذا دليل على أنَّه أجاز التفعيل مصدرًا للفعل (فَعَّلْتُ) إذا كان لام الفعل منه همزةً.

والذي يبدو أنَّ سيبويه كان يغلّب (التَفْعِلة)، مصدرًا للفعل الذي على وزن (فعَّل) المهموز الـــلام؛ لكثرته في كلام العرب، نحو: (جزَّأَ تَجْزِئة)، وهذا لا يعني أنَّه لم يجز (التَّفْعِيل) مصدرًا للفعـــل (فعَّل) المهموز اللام، فقد ذكره في كتابه.

---

(١).السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج٣، ص٢٨٤.

(٢).ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٦٩.

(٣).الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص٣١.

(٤).سيبويه، الكتاب، ج١، ص٤٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عدم جواز الفصل بين فعل التعجب و المتعجب منه

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" لا تقول: (عبد الله ما أحسنَ)، ولا (ما عبد الله أحسنَ) كما تقول: (عمرًا زيدٌ أكرم)، و(زيدٌ عمرًا أكرم)؛ لضعف فعل التعجب، إذا فصلت بين فعل التعجب وبين المتعجب منه. وكثيرٌ من أصحابنا يجيز ذلك منهم: الجرمي، وكثير منهم يأباه، منهم: الأخفش وأبو العبَّاس المبرِّد، وذلك قولك: (ما أحسنَ في الدارِ زيدًا) ".(١)

وذكر أبو العبَّاس هذا الرأي في كتابه (المقتضب)، بقوله:" فإذا قلت: (ما أَحْسَنَ زيدًا)، لم يجزْ أَنْ تضع الفِعْل المضارع هَا هُنَا، فتقول: (مَا يُحْسِنُ زيدًا)، و(ما مُحْسِنٌ زيدًا)؛ لأنَّ معنى التَّعَجُّب إِنَّما دخله على هيئَةٍ إِنْ زَال لفظها زالَ المَعنى... ولو قلت: (ما أحسنَ عندك زيدًا)، و(ما أجملَ اليومَ عبد الله) لم يجز، وكذلك لو قلت: (ما أحسن اليوم وجْهَ زيدٍ)، و(ما أحسنَ أمسِ ثوبَ زيدٍ)؛ لأنَّ هذا الفِعْل لمّا لم يتصرَّف لزم طريقة واحدة، وصار حكمه كحكم الأَسماء ".(٢)

و لم يعرض سيبويه الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه، بل بين وجوب إلزام الشيء موضعه، يقول:" وذلك قولك: (ما أَحْسَنَ عبدَ الله). زعم الخليلُ أنَّه بمنزلة قولك: (شيءٌ أحسنَ عبدَ اللهِ)، ودَخَلَه معنى التعجُّب. وهذا تمثيلٌ ولم يُتَكلَّم به. ولا يجوز أن تُقدِّمَ (عبدَ الله) وتؤخِّرَ (ما)، ولا تزيلَ شيئًا عن موضعه ".(٣)

مناقشة الرأي:

يتضح لنا أنَّ أبا العبَّاس من المانعين للفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه، والذي دفعه إلى

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٣٥٧.

(٢).المبرِّد، المقتضب، ج٤، ص ١٧٧_١٧٨.

(٣).سيبويه، الكتاب، ج١، ص٧٢_٧٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذلك عدم تصرف فعل التعجب، يقول ابن السراج:" الفعل الذي هو غير متصرف، نحو : لـيس وعسى وفعل التعجب، ونعم وبئس، لا تقول منه يفعل ولا فاعل، ولا يزول عن بناءٍ واحدٍ".(١) لذلك لزم طريقة واحدة، وهي: عدم الفصل بين فعل التعجـب والمتعجـب منـه، نحـو قولنـا: (ما أحسنَ زيدًا)؛ كي يعمل فعل التعجب بالمتعجب منه، كما يعمل الفعل بما يليه؛ لأنَّنا لو قلنـا: (عمرًا زيدٌ أكرمَ) لم يجز ذلك؛ لأنَّنا لم نعمل الفعل (أكرم) بـ(عمرٍ و زيدٍ).

وقد منع ابن عقيل الفصل لذلك، ولكنه أجازه _خلافًا للمبرِّد_ إذا كان الفاصـل متعلّقًـا بفعـل التعجب، يقول:" لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه، فلا تقول: (زيـدًا مَـا أحـسنَ)، و لا (ما زيدًا أحسنَ)، ولا (بزيدٍ أَحْسِنْ)، ويجب وصله بعامله، فلا يفصل بينهما بأجنبى... فإنْ كان الظرف أو المجرور معمولا لفعل التعجب، ففي جواز الفصل بكل منهما بين فعـل التعجـب و معموله خلاف، والمشهور جوازه خلافًا للأخفش والمبرِّد ومن وافقهما، ونسب الصيمريّ المنـع إلى سيبويه ".(٢)

ويعلل ابن السراج منع التصرف لفعل التعجب؛ بأنَّه لو تصرف لكان خبرا كـسائر الأخبـار، يقول:" إنَّما لزم فعل التعجب لفظًا واحدًا ولم يصرف؛ ليدل على التعجب، ولولا ذلك لكان كسائر الأخبار؛ لأنَّه خبر ويدل على أنَّه خبر أنَّه يجوز لك أنْ تقول فيه صدَقَ أو كـذَبَ، فـإذا قلـت: (مَا أحْسنَ زيدًا)، فـ(ما) اسم مبتدأ و(أحسن) خبره ".(٣)

وممن منع الفصل والتقديم والتأخير بين فعل التعجب والمتعجب منه، الزمخشري، بقولـه:" ولا يُتَصرّف في الجملة التعجُّبية بتقديم، ولا تأخير، ولا فصل، فـلا يُقال: (عبدَ الله ما أحسنَ)، ولا

---

(١).ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص٧٦.

(٢).ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٣، ص١٥٦_ ١٥٧.

(٣).ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص٩٨_٩٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ما عبدَ الله أحسنَ)، ولا (بزيدٍ أكْرِمْ)، ولا(ما أَحسنَ في الدار زيدًا)، ولا(أكْرِمْ اليومَ بزيدٍ) وقد أجاز الجرمي الفصلَ، وغيرُه من أصحابنا ".(١)

ومنع ابن مالك أيضًا الفصل، ولكنّه أجازه، إذا كان الفاصل متعلقا بفعل التعجب، يقول:" لا يجوز بإجماع تقديم المتعجب منه نحو :(ما زيدًا أحسنَ وبه أكرم)؛ لأنَّ فعلي التعجب أشبها الحروف بمنع التصرف فجريا مجراها في منع تقدم معمولها. فلو فصل بينهما وبين المتعجب منه بما يتعلق بهما من ظرف وجار ومجرور لم يمتنع ولم يضعف؛ لثبوت ذلك نثرًا ونظمًا وقياسًا ".(٢)

ويوافقه في ذلك أبو حيان الأندلسيّ، يقول:" وإنْ تَعَلَّق الظرفُ أو المجرورُ بالفعل فذهب الجرمي، والفرَّاء، والأخفش في أحد قوليه، والمازني، والزجاج، والفارسي، وابن خروف والأستاذ أبو علي الشلوبين إلى جَوَازِ الفصل، وَهُو الصحيح المنصور... وذهب الأخفش في أحد قوليه، والمبرِّد، وأكثرُ البصريين إلى المنع، واختارَهُ الزمخشري، وَنَسَبَهُ الصيمري إلى سيبويه ".(٣)

ويذكر لنا الصيمريّ حُجَّة من أجاز الفصل بالظرف والجار والمجرور، رغم ضعف فعل التعجب لعدم تصرفه، بأنَّ حرف النصب والتوكيد (إنَّ) أضعف من فعل التعجب فهو حرف، ومع ذلك يجوز الفصل بينه وبين اسمه، نحو: (إنّ في الدار زيدًا)، يقول الصيمري:" وقد أجاز غيرُ سيبويه الفصلَ فيه بالظرف، وحروف الجرّ، كقولك: (ما أحسنَ في الدار زيدًا)، و (ما أحسنَ اليومَ عمرًا)، وقالوا: ليس فعل التعجب بأضعف من الحروف المشبهة بالفعل نحو:

---

(١).الزمخشري، أبو القاسم، المفصل في صنعة الإعراب، ص٣٦٨.

(٢).ابن مالك، شرح التسهيل، ج٣، ص٤٠.

(٣).الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، ج٤، ص٢٠٧١_٢٠٧٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(إنَّ) وأخواتها، وقد جاز الفصل بينهما وبين ما عملت فيه بالظرف وحروف الجـرّ، فيجـب أنْ يجوز الفصل في التعجُّب ".(١)

يتضح لنا أنَّ منع المبرِّد ومن سار على نهجه، الفصل بين فعل التعجب و معمولـه منطلـق من الحفاظ على المعنى، فكما يرى المبرِّد إنَّ زال اللفظ زال المعنى، ومن قصور فعل التعجـب لأنَّه لا يتصرف؛ ولأنَّ فعل التعجب ومعموله يجري مجرى المثل بالتزامه طريقة واحـدة، قـال أبو سعيد السِّيرافي:" فاحتج الذين لم يجيزوه بأنْ قالوا: التعجب كالمثل، والألفاظ فيـه مقـصورة على منهاج واحد، وإنْ كان يجوز في غيره من العربية تغيير مثله، وتقديمه، وتأخيره، فلما جاء كالمثل_والأمثال لا تغير_لم يغير".(٢)

ومن أجاز الفصل كما ذكرنا إذا دخل الظرف أو الجار والمجرور المتعلق بفعل التعجب، قاسه بالفصل بين الحروف المشبهة بالأفعال (إنَّ وأخواتها) ومعمولها، وهي أضعف من فعل التعجـب لكونها حروفًا، كما أنّه قاس هذا الفصل، بالفصل بين (بئس) ومعموله، فـ(بئس) أضـعف مـن فعل التعجب، لأنَّ (بئس) فعل جامد على الدوام، بينما فعل التعجب إذا نزعناه من جملة التعجـب صار متصرفًا، ودليل ذلك قوله تعالى:{ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلا}.(٣)

يقول ابن مالك:" وأيضا فإنَّ (بئس) أضعف من فعل التعجب، وقد فصل بينه وبين معموله بالجار والمجرور في قوله تعالى:{ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلا}، فأنْ يقع مثل ذلك بين فعل التعجـب ومعمولـه أولى بالجواز، وهذا الدليل ذكره أبو علي الفارسي ".(٤) وقـد أكّد الرضي عدم جـواز الفصل

---

(١).الصَّيْمَرِيّ، عبد الله بن علي، التَّبْصرة والتّذكرة، تحقيق فتحي أحمد مصطفى، دار الفكـر، دمـشق، ط١، ١٩٨٢م، ج١، ص٢٦٨_٢٦٩.

(٢).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٣٥٧.

(٣).سورة الكهف، الآية ٥٠.

(٤).ابن مالك، شرح التسهيل، ج٣، ص٤١_٤٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بين فعل التعجب والمتعجب منه ما لم يكن الفاصل متعلّقًا بالعامل فعندها يجوز الفصل، يقول:" فإنْ لم يتعلق الفصل بهما، فلا يجوز اتفاقًا، للفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالأجنبي".(١)

الترجيح:

القول الرَّاجح أنَّه لا يجوز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه؛ لأنَّ جملة التعجب جاءت على طريقة واحدة لإفادة المعنى، فإنْ اختلَّ اللفظ اختلَّ المعنى، ولكنَّ منع الفصل ليس على الإطلاق كما هو الحال عند المبرِّد ومن سار على نهجه من النحاة، فالرَّاجح جواز الفصل بالظرف أو الجار والمجرور على مذهب الجرمي وغيره ، شَرْطَ التّعلّق بفعل التعجب، وذلك أنَّ هذا الفصل لا يُعد مُخِلا بالمعنى، بل هو جزء منه يدعمه ويبين به التعجب على وجه التحديد. والذي ينصر الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالجار والمجرور أو الظرف، ورود شواهد من قول العرب شعرًا ونثرًا عليه. و إلى ذلك كان يذهب ابن عُصفور فقد جوز الفصل إذا كان الفاصل متعلقا بفعل التعجب؛ لأنَّ ذلك الفصل حكي بكلام العرب.(٢)

و من قولهم نثرًا:" كلام عمرو بن معد يكرب: (ما أحسنَ في الهيجاء لقاءَها، و أكثرَ في اللَزْبات عطاءَها) ".(٣) و من النثر أيضًا ما ذكره ابن هشام بقوله:" واختلفوا في الفَصْل بظرف أو مجرور متعلِّقين بالفعل والصحيحُ الجوازُ كقولهم: (مَا أَحْسَنَ بالرَّجُلِ أنْ يَصْدُقَ، و ما أقْبَحَ به أنْ يكْذِبَ) ".(٤) و وجه الكلام: (ما أحسنَ الصدقَ بالرجل)، و(ما أقبح الكذبَ بالرجل).

---

(١).الرضي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ج٤، ص ٢٣٢.

(٢).انظر شرح جمل الزّجّاجيّ، ابن عصفور، ج٢، ص٤٩.

(٣).ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٢م، ج٢، ص ١٠٩٧. اللزبات: المصائب .

(٤).ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل بيروت، ط٥، ١٩٧٩م، ج٣، ص ٢٦٣. وانظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأُشْمُوني ج٢، ص ٢٧١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأمَّا الشواهد الشعرية على الفصل بالجار والمجرور، فقول الشاعر: [البحر الطويل]

خَلِيليَّ ما أَحْرَى بذي اللُّبِّ أَنْ يُرَى صَبُورًا ولكن لا سَبيلَ إلى الصّبر (١)

والشاهد (ما أحرَى) ما التعجبية والفعل الماضي؛ لإفادة التعجب، فقد فصل بالجار والمجرور (بذي) بين فعل التعجب معموله، وهو (أنْ) وصلتها (يُرَى). و باتفاق النحاة لا يجوز الفصل إذا كان الفاصل متعلقًا بالمتعجب منه لا بفعل التعجب نحو: (ما أحسنَ بمعروفٍ أمرًا) فوجه القول: (ما أحسنَ الأمر بالمعروف)، فالجار والمجرور(بمعروف) متعلق بالمتعجب منه (الأمر)، وليس متعلقا بالفعل (مَا أَحْسَنَ).(٢)

وأمَّا الفصل بالظرف نحو: (ما أحسنَ اليومَ زيدًا)، فيستشهد عليه بقول أوس ابن حجر:

أُقِيمُ بدارِ الحَزْمِ ما دَامَ حَزْمُها وَأَحْرِ إذا حَالتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلا (٣) [البحر الطويل]

والشاهد (أَحْرِ)، وهو فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر؛ لإفادة التعجب، ففصل بالظرف (إذا) بينه وبين معموله، وهو (أنْ) وصلتها.(٤)

واستشهد النحاة أيضًا بالفصل إضافةً إلى الجار والمجرور و الظرف، بالنداء، وقد أجازه ابن مالك، بقوله:" وروي أنَّ عليا رضي الله عنه مرَّ بعمَّار فمسح التراب عن وجهه، و قال:

---

(١).البيت بلا نسبة في شرح التسهيل، ج٣، ص ٤١. وشرح ابن عقيل، ج٣، ص١٥٨. وشرح الأشموني، ج٢، ص٢٧١. و همع الهوامع، ج٣، ص٤٠.

(٢).انظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، ج٣، ص٤٠.

(٣).البيت لأوس بن حجر (ت٢ ق.هـ)، في ديوانه، تحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٩٧٩م، ص٨٣. وانظر شرح تسهيل، ج٣، ص٤١. و شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ج٢، ص ١٠٩٦. و شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٢، ص٢٧٢. شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص ٦٦.

(٤).انظر شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، ج٢، ص ٦٦. وانظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، الصبَّان، ج٣، ص ٣٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(أَعْزِزْ عَلَيَّ أَبَا اليَقْظَان أَنْ أَرَاكَ صَرِيعًا مُجَدَّلا)، ففصل بين(أَعْزِزْ)، و(أَنْ أَرَاكَ) بـــ(علـــيَّ)، و(أبا اليَقْظَان). وهذا مصحح الفصل بالنداء ".(١)

ومعنى: (أَعْزِزْ عَلَيَّ)؛ ما أعظم، فوجه القول: (ما أعَظمَ أو مَا أَشَدَّ أَنْ أَرَاكَ صَرِيعًا)، ففـــصل بين فعل التعجب ومعموله وهو (أنْ) وصلتها، بـــ(عَلَيَّ) والمنادى (أَبَا اليَقْظَان). وعلى ذلك فـــإنَّ الفصل على ما ذكر معزَّز بالشواهد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١).ابن مالك، شرح التسهيل، ج٣، ص٤١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منع إلغاء (ظنَّ)

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" اعلم أنَّ سيبويه قد أجاز في هذا الموضع إلغاء الظنّ، وقد تقدم الفعل المفعولين، إذا كان قبل (الظنّ) شيء متصل بالمفعول الثاني، وذلك أنَّه أجاز: (متى تظنُ عمروٌ منطلقٌ)، وعمرو مبتدأ، ومنطلق خبره، ومتى ظرف للانطلاق، و(متى ظنّك زيدٌ ذاهبٌ)، فـ(زيد)مبتدأ و(ذاهب)خبره، ومتى ظرف للذهاب، وقد ردَّ عليه ذلك أبو العبَّاس وغيره، وقالوا: هذا نقض للباب، وذلك أنَّه شرط متى ما تقدم الفعل لم يُلْغَ، وأُعمل، فوجب أنْ يعمل هَاهُنا ".(١)

وأجاز سيبويه إلغاء الفعل (ظنَّ) إذا كان قبله شيء متصل بالمفعول الثاني، وأجاز إعماله ورأيه هذا في كتابه، يقول:" كما يُلْغَى الفعلُ، وذلك قولُك: متى زيدٌ ظَنُّك ذاهبٌ، وزيدٌ ظنِّي أخوك، وزيدٌ ذاهِبٌ ظَنِّي. فإن ابتدأ فقلت: ظني زيدٌ ذاهبٌ كان قبيحًا، لا يجوز البتّة، كما ضَعُفَ (أظنُّ زيدٌ ذاهبٌ). وهو في متى وأين أَحسنُ، إذا قلت: متى ظَنّـُك زيدٌ ذاهبٌ، ومتى تَظنُّ عمرو منطلقٌ؛ لأنَّ قبله كلامًا... وإن شئتَ قلتَ: متى ظنُّك زيدًا أميرًا ".(٢)

قوله: (متى ظَنّـُك زيدٌ ذاهبٌ) على إلغاء (ظنَّ)، وعلى ذلك (زيدٌ) مبتدأ، و(ذاهبٌ) خبره، و(متى) ظرف للزمان وقوله: (متى ظنُّك زيدًا أميرًا)على إعماله. فـ(ظنَّ) ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وعلى ذلك نعرب (زيدًا) مفعولا أولا للفعل ظنَّ، و(أميرًا) مفعولا ثانيًا.

وقد ردَّ عليه ذلك المبرِّد بقوله :" فالذي تُلغيه لا يكون مُقدَّمًا، إنَّمَا يكون في أضعَاف الكلام؛ أَلا ترى أنَّك لا تقول: (ظَنَنْت زيدٌ منطلقٌ)؛ لأَنَّك إذا قدَّمت الظنَّ فَإِنَّمَا تبني كلامك على الشَّك ".(٣)

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٤٦١.

(٢).سيبويه، الكتاب، ج١، ص ١٢٤_١٢٥.

(٣).المبرِّد، المقتضب، ج٢، ص١١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مناقشة الرأي:

بَيَّن سيبويه أنَّ الفعل (ظنَّ) يلغى إذا تقدم عليه شيء نحو: (متى زيدٌ ظَنُّك ذاهبٌ)، و(متى ظنك زيدٌ ذاهبٌ)، وإذا وقع بين المفعولين نحو قولنا: (زيدٌ ظنِّي أخوك)، وإذا تأخر عن المفعولين نحو: (وزيدٌ ذاهِبٌ ظَنِّي)، ويجوز الإعمال. واعترض المبرِّد على الإلغاء إذا تقدم الفعل المفعولين نحو: (متى ظنّك زيدٌ ذاهبٌ)، وعلة المنع أنَّ الفعل إذا ابتدأ به الكلام لا بدَّ أنْ يعمل في ما يليه. يقول أبو البركات الأنباري:" وأمَّا القياس فهو أنَّ الفعل الأول سابقُ الفعلِ الثاني، وهو صالح للعمل كالفعل الثاني، إلا أنَّه لما كان مَبْدُوءًا به كان إعمالُهُ أولى؛ لقوة الابتداء والعناية به؛ ولهذا لا يجوز إلغاء (ظننت) إذا وقعت مبتدأة، نحو: (ظننت زيدًا قائمًا)، بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة، نحو: (زيدٌ ظننت قائمٌ)، و(زيدٌ قائمٌ ظننت) ".(١)

وممن كان يوجب إعمالها إذا تقدمت ويأبى إلغاءها ابن جني، يقول:" فإذا تقدّمت هذه الأَفْعَال لم يكن بُدَّ من إعمالها، تَقول: (ظَنَنْت زيدًا كَرِيمًا)، فَإِن توسطت بَين المبتدأ وَخَبره، كنت في إعمالها وإلغائها مُخَيّرًا، تَقول فِي الإعمال: (زيدًا أَظن قَائِمًا)، وفي الإلغاء: (زيدٌ أظنّ قائمٌ)، قال الشَّاعِر:

أبالأراجيز يَا ابْن اللؤم تُوعِدُني وَفِي الأراجيزِ خِلْتُ اللؤمُ والْخَوَرُ (٢) [البحر البسيط]

فَإِنْ تَأَخَّرت اختير إلغاؤها، وَجَاز إعمالها، تَقول: (زيدٌ قَائِمٌ ظننت)، ولَو قلت: (زيدًا قَائِمًا ظَنَنْت جَازَ ".(٣)

---

(١).الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص٨٦_٨٧.

(٢).البيت للَّعِين المِنْقَريّ، منازل بن زمعة التميمي (ت ٧٥ هـ)، انظر كتاب سيبويه، ج١، ص١١٩_١٢٠. والأصول في النحو، ج١، ص١٨٣. واللمع في العربية، ص٥٣. وشرح تسهيل، ج٢، ص٨٥. و شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٣٦٩. وخزانة الأدب، ج١، ص٢٥٧.

(٣).ابن جني، اللمع في العربية، ص ٥٣_٥٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والشاهد في البيت إلغاء (خِلْتُ)، وعدم إعمالها؛ لأنَّها توسطت بَين المبتدأ وَخَـبره، على نحـو: (وَفِي الأراجيزِ خِلْتُ اللؤمُ). والتقدير: (في الأراجيزِ اللؤمُ).

وتنصب (ظنَّ وأخواتها) ما أصلهما مبتدأ وخبر، وتشمل أفعال القلوب، وتنقسم إلـى قـسمين: الأول ما دل على اليقين وهي: (رَأى، عَلِمَ، وَجَدَ، دَرَى، أَلْفَى، تَعَلَّمْ بمعنى اعْلَمْ)، والثاني ما دل على الرجحان، وهي:(ظَنَّ، حَسِبَ، خَالَ، زَعَمَ، عَدَّ، حَجَا، هَبْ، بمعنى افْرِض).(١)

وتختص الأفعال القلبية المتصرفة بالإلغاء دون غيرها، يقول ابن مالك:" وسميت قلبيـة لقيـام معانيها بالقلب، وقد نبهت على أنَّ(هَبْ) و(تَعَلَّمْ) غير متصرفين، فـإذا خـصَّ جـواز الإلغـاء بمتصرفاتها، علم أنَّ (هَبْ و تَعَلَّمْ) لا يلغيـان، ولا يلغـى مـا يلغـى غالبًـا إلا متوسـطًا أو متأخرًا ".(٢) و على ذلك يستثنى من الإلغاء أفعال الصيرورة، و(هَبْ و تَعَلَّـمْ) مـن الأفعـال القلبية؛ لأنَّهما غير متصرفين، فلا يستعملان بالمضي أو المضارعة.

ويتفق أبو على الفارسيّ مع جمهور النحاة على جواز الإلغاء إذا توسطت (ظنَّ) المفعـولين أو تأخرت عنهما، ووجوب عملها إذا تقدمت على المفعولين، يقول:" وإذا ابتـدأت بهـذه الأفعـال فقلت: (ظننتُ زيدًا منطلقًا) أعملتها في المفعولين. وإنْ وسّطتها، أو أخرتها كنت بالخيـار فـي الإعمال والإلغاء وذلك قولك: (زيدٌ ظننتُ منطلقٌ)، و(بكرٌ حسبتُ شاخصٌ)."(٣)

وممن وافق ما أجازه سيبويه ابن أبي الربيع، فقد أجاز العمل أو الإلغاء بناء على تعلق (متـى) فبتعلق اسم الاستفهام بالخبر (المفعول الثاني) صارت (ظنَّ) كـأنَّها متوسّطة بين المبتدأ والخبر

---

(١).انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، ج٢، ص ٢٨_٢٩.

(٢).ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص٨٥. وانظر ارتشاف الضَّرَب من لسان العـرب، لأبـي حيـان الأندلسي، ج٤، ص٢١٠٦. وانظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، ج١، ص٤٨٩.

(٣).الفارسي، أبو علي، الإيضاح العضُدِي، ج١، ص١٣٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فجاز عندها الإلغاء أو الإعمال، يقول:" (متى تَظُنُّ زيدًا منطلقًا)؟ إنْ جعلتَ الاستفهامَ عن الانطلاق فتكونُ (متى) متعلقةً بمنطلق، وتَقَدُّمُ المعمول يُؤذن بتقدم العامل، فصارت (تَظُنُّ) كأنَّها توسَّطت بين المبتدأ والخبر فيجوز لك الإلغاءُ والإعمالُ، والإعمالُ هنا أحسنُ من الإعمال في ما تقدَّم، فإنْ جعلت الاستفهام عن (الظَنِّ) فلا بدَّ من الإعمال؛ لأنَّ (متى) حينئذٍ متعلقة بالظنِّ، فهي من جملته".(١)

ومعنى ما سبق أنَّه سمح بالإلغاء و الإعمال في نحو قولنا: (متى تَظُنُّ زيدًا منطلقًا)، فأجاز (متى تظن زيدٌ منطلقٌ) إذا جعلنا الاستفهام عن الانطلاق، وقاس هذا الجواز بجواز الإلغاء إذا توسطت (ظنَّ) المفعولين أو تأخرت عنهما؛ وذلك أنَّ تعلق (متى) بـ(منطلق) يفيد قولنا: (هل زيدٌ منطلقٌ في ما تظن)، ويقوي هذا القول ما جاء به سيبويه نفسه من أنَّ العرب تقدم ما هو أهم لهم، يقول:" كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعْنَى، وإن كانا جميعًا يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم".(٢)

فإن قدم الاستفهام سائلا عن الانطلاق فهذا وجه الكلام؛ لأنَّ الذي تصدَّرَ اسمُ الاستفهام، وليس الفعل، و لو كان المتقدم الفعل كان لا بدَّ من إعماله. لذلك منع سيبويه: (ظنَّني زيدٌ ذاهبٌ)، وقبَّحه، بينما أجاز (متى ظَنَّك زيدٌ ذاهبٌ)؛ لأنَّ قبله كلامًا.(٣)

وإلى ذلك ذهب الأعلم منتصرًا لسيبويه بقوله:" اعلم أنَّ سيبويه قد أجاز في هذا الموضوع إلغاء (الظنِّ)، وقد تقدم المفعولين إذا كان قبل (الظنِّ) شيء متصل بالمفعول الثاني، فأجاز: (متى تظن عمروٌ منطلقٌ؟)، و(متى ظنك زيدٌ ذاهبٌ؟)، فـ(زيدٌ) مبتدأ، و(ذاهبٌ) خبره، و(متى)

---

(١).السَّبتي، ابن أبي الربيع، البسيط في شَرح جُمَل الزجاجيّ، ج١، ص٤٣٨.

(٢).سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٤.

(٣).المصدر نفسه، ج١، ص١٢٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ظرف للذهاب".(١) وقد أجاز ابن عصفور إلغاء (ظنَّ) في نحو قولنا: (متى تظنُّ زيدٌ منطلقٌ؟)؛ لأنّ الأصل فيها أنْ لا تعمل لكونها داخلة على المبتدأ والخبر، يقول:" وقد أجاز البصريون: (متى تظنُّ زيدٌ منطلقٌ؟) برفع المفعولين لكون تظنّ لم تجئ صدر الكلام... و إنَّما أُلغيت هذه الأفعال ولم تلغ (أعطيت) و(كسوت)، وما كان نحوهما، لأنَّ بابها أنْ لا تعمل؛ لكونها في الأصل داخلة على المبتدأ والخبر، وكلُّ عامل داخل في الجملة ينبغي أنْ لا يعمل فيها، نحو قولك: (قال زيدٌ عمروٌ منطلقٌ) ".(٢) ولا حُجَّة له في هذا القول؛ لأنَّه لو جاز، لجاز لنا أنْ نقول: (إنَّ زيدٌ ذاهبٌ)؛ لكون (إنّ) عامل دخل على المبتدأ والخبر، و(إنَّ) حرف شبيه بالفعل، وهو أضعف من الفعل (ظنَّ) لكونه حرفًا. واستشهاده بـ(قال زيدٌ عمرٌو منطلقٌ) لا يصحّ؛ لأنَّ الفِعْل (قَالَ) عمل بـ(زَيد)، و(عمرٌو منطلقٌ)، جُمْلة جَديدة، مكونة مِن مبتدأ وخَبره، وقد عمل بِهَا الفعل (قال)، فهي في محل نصب مفعول به له.

وقد انتصر ابن ولاد لسيبويه على المبرِّد بهذه المسألة، وذلك أنّه ورد عن العرب قولهم: (ظننت إنَّك لقائمٌ) ، فكسر همزة (إنّ) يدل على أنَّها وقعت في بداية الجملة، وأنّ الفعل (ظَنَنتُ) ملغًى، يقول:" ليس هذا بنقض شيء من الباب، لأنَّ سيبويه إنَّما يبدأ بجيّد الكلام ووجهه، ثمَّ يأتي بما يجوز بعد ذلك، والدليلُ على جواز إلغاء (ظننتُ)، وهي متقدمّة في الكلام قولُ العرب: (ظننتُ إنَّك لقائمٌ)، بكسر (إنَّ) ودخولُها هَا هُنا على إنّ المكسورة كدخولها على المبتدأ... ولو تأمل محمدٌ هذه المسألة لم ينسبه في المسألة التي أجازها إلى نقض الباب، وقد أجاز النحويون ومحمدٌ معهم (أين تظن زيدٌ؟) ".(٣)

---

(١).الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسُف، النُّكتُ في تفسير كتاب سيبوَيْه، ج١، ص٣٥٧.

(٢).ابن عصفور، شرح جمل الزّجّاجيّ، ج١، ص٢٩٦.

(٣).ابن ولاد، أحمد بن محمد، الانتصار لسيبويه على المبرِّد، ص٧٤_٧٥.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خصائص (ظنَّ) إضافة إلى الإلغاء أنَّ النحاة أجازوا في (ظنّ وأخواتها)، ومثلها (فَقَدَ وعَدِمَ و ضرب) أنْ تتعدى إذا دلت على أفعال الإنسان بنفسه بالضمير الذي يعود على الفاعل فنقول: (ظَنَنْتُنِي)، و(فَقَدْتُنِي)، و(عَدِمْتُنِي)، و (ما ضربني إلا أنا)، يقول ابن السراج:" وأمَّا الذي يجوز فيه تعدي فعل الفاعل إلى نفسه فقولك: (ظَنَنْتُنِي قائمًا)، و(خلتُنِي جالسًا)، فإنَّ هذا وما أشبهه يتعدى فيه فعلُ المضمر إلى المضمر، ولا يتعدى فعل المضمر إلى الظاهر؛ لأنَّه يصير فيه المفعول الذي هو فضلة لا بدَّ منه وإلا بطل الكلام ".(١)

كان المفعول به في هذه الأفعال ضميرًا على نحو ما ذكر ابن السراج؛ لأنَّنَا لو أظهرنَا المفعول به فقلنا: (ظننتُ نفسي قائمًا)، ما جاز حذف (نفسي)؛ لأنَّ الكلام وقتها (ظننت قائمًا) فاختل بهذا الحذف المعنى، فأصبح المفعول به الفضلة بمثابة العمدة. لذلك أجازوا في (ظنّ) وأخواتها أنْ تتعدى بالضمير الذي يعود على الفاعل ولم يجزْ ذلك بغيرها. ويعلل أبو سعيد السِّيرافي اختيارها بقوله:" وجاز ذلك في هذه الأفعال، واختير من قِبَلِ أنَّ تأثير هذه الأفعال في المفعول الثاني، لا في المفعول الأول، والدليل على ذلك أنّك إذا قلت: (ظننتُ زيدًا منطلقًا)، فالشك لم يقع في (زيد)، الذي هو المفعول الأول، وإنَّما الشك في انطلاقه".(٢)

و يعلل المبرِّد عدم جواز تعدّي الفعل إلى ضمير فاعله، فهي تتعدى بلفظ (نفس) نحو قولنا: (ضربتُ نفسي) بقوله:" إنَّما لم يجزْ ذلك؛ لأنَّ الفاعل بالكلية لا يكون مفعولا بالكلية ".(٣)

ويردّ قوله قول العرب: (ما ضَربنِي إلا أنَا) فضمير الفاعل والمفعول شيء واحد، ولكن المانع هو كراهة أنْ يكون الفاعل مفعولا بالوقت نفسه، يقول ابن الشجري:" وإنَّما تجنّبوا تعدّي الفعل

---

(١).ابن السراج، الأصول في النحو، ج٢، ص٢٤١.

(٢).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٤٢٤.

(٣).المصدر نفسه، ج١، ص٤٢٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى ضمير فاعله، كراهة أنْ يكون الفاعل مفعولا في اللفظ، فاستعملوا في موضع الضمير النّفس، نزّلوها منزلة الأجنبيّ، واستجازوا ذلك في أفعال العلم والظّنّ الداخلة على جملة الابتداء فقالوا: (حسبْتُنِي في الدار)، و(ظَنَنْتُنِي منطلقًا)، و(ظننتُك قادمًا) ".(١)

الترجيح:

الرَّاجح ما جاء به سيبويه من جواز إلغاء الفعل (ظنَّ) في قولنا: (متى تظنّ عمروٌ منطلقٌ)، و(متى ظنُّكَ زيدٌ ذاهبٌ). ويُردُّ على المبرِّد الذي منع ما جاء به سيبويه؛ بحُجَّة أنَّ الفعل إذا تصدر الجملة لا بدَّ أنْ يكون عاملا، بأنَّ الفعل لم يتصدر الجملة بقولهم: (متى تظنّ عمروٌ منطلقٌ)، و(متى ظنك زيدٌ ذاهبٌ)، بل الذي تصدر اسم الاستفهام؛ لذا يحمل الكلام هنا قياسًا على جواز إلغاء الفعل إذا وقع بين المفعولين نحو قولنا: (زيدٌ ظنِّي أخوك)، أو إذا تأخر عن المفعولين نحو: (زيدٌ ذاهبٌ ظَنِّي).

كما أنّه وَرَدَ عن العرب إبطال الفعل مع تصدره الجملة في مثل قولهم: (ظننتُ إنَّك لقائمٌ)، فكسر همزة (إنَّ) دليل على إلغاء الفعل؛ لأنَّ همزتها تُكسر في بداية الجملة، كما أنَّ ما ذهب إليه ابن أبي الربيع يثبت رأي سيبويه، ففي قولنا: (متى تَظُنُّ زيدًا منطلقًا)، يجوز أنْ يلغى الفعل فيقال: (متى تظنّ زيدٌ منطلقٌ)؛ لأنّ اسم الاستفهام إذا تعلق بالخبر (المفعول الثاني) كانت (ظنَّ) كأنها متوسّطة بين المبتدأ والخبر، فجاز عندها الإلغاء أو الإعمال؛ لأنّ تعلق (متى) بـ(منطلق) يفيد قولنا: (هل زيدٌ منطلقٌ في ما تَظنّ).

---

(١).ابن الشجري، ضياء الدين، أمالي ابن الشجري، ج١، ص ٥٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جواز ذكر الفعل بعد (ما) المذكورة عوضًا من حذف الفعل

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" (أمَّا أنت منطلقًا)؛ اختلف فيه الكوفيون والبصريون مع إجماعهم على حذف الفعل. فقال الكوفيون: هو بمعنى (إنْ)...وأمَّا البصريُّون: فالتقدير عندهم (لأنْ)...وجعلوا لزومَ (ما) عوضًا من حذف الفعل، فلا يحسُنُ ذكر الفعل بعدها لحصول الغرض. وكان المبرِّد يجيزُ ذكرَ الفعل بعدها ويجعلُها زائدةً كزيادتِها في قوله تعالى:{ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ } ".(١).(٢)

مناقشة الرأي:

يرى سيبويه أنَّ (أمَّا) في قولهم: (أمَّا أنت منطلقًا)؛ مكونة من (أنْ) المصدرية ومن حرف التوكيد (ما) الذي وضع عوضًا من الفعل المضمر، واستشهد لذلك بقول عبَّاس بن مِرداسٍ(٣) يقول:" ومن ذلك قول العرب: (أَمّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ معك)، و(أَمّا زيدٌ ذاهبًا ذهبتُ معه).وقال الشاعر، وهو عبَّاس بن مِرداسٍ:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ (٤) [البحر البسيط]

فإنَّما هي (أَنْ) ضُمَّتْ إليها (ما) وهى ما التوكيد، و لزمتْ كراهيةَ أن يُجحفوا بها لتكونَ عوضًا من ذَهابِ الفعل، كما كانت الهاءُ والألفُ عوضًا في (الزَّنادقة)، و(اليَمانِي) من الياء".(٥)

---

(١).سورة النساء، الآية ١٥٥.

(٢).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص١٩٠_١٩١.

(٣).العبَّاس بن مِرْداس بن أبي عامر السلمي، من مضر، ويكنى أبا الهيثم (ت نحو١٨هـ)، انظر معجم الشعراء، محمد بن عمران المرزباني، ص٢٦٢. وأسد الغابة في معرفة الصحابة، ج٣، ص١٦٧.

(٤).انظر البيت في ديوانه، تحقيق يحيى الجبُّوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩١م، ص١٠٦. وفي الخصائص، ج٢، ص٣٨١. وشرح الرضي على الكافية، ج٢، ص ١٤٩. والجنى الداني، ص ٥٢٨. و مغني اللبيب، ص ٥٤. وشرح الأشموني، ج١، ص ٢٤٩. و خزانة الأدب، ج٤، ص١٣.

(٥).سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٩٣_٢٩٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالهاء في (الزَّنادقة) عوض من الياء؛ لأنَّ أصله: (الزَنادِيقُ)، والألف في (اليَمـــانِي) _ وهـــو نسبة إلى اليمن_ عوض من الياء؛ لأنَّ القياس أنْ يقال (يمنيّ) بإضافة ياء النسب المـــشددة إلـــى (يَمَنْ) ولكنْ حذفت إحدى الياءين، وعوض عنها بالألف بعد الميم فصارت (يَمَانِي).(١)

والشاهد في بيت عبَّاس بن مِرداس نصب (ذا) خبرًا للفعل المضمر وتقديره: (أنْ كنتَ ذَا نَفَرٍ) وقد عوض عنه (ما) وجوبًا، فلا يجوز إظهاره كي لا يجمع بين العوض والمعوض، كمـــا أنّـــه ليس محذوفًا بل هو مضمر عامل، يقول سيبويه:" و(أمَّا) لا يُذْكَرُ بعدها الفعلُ المضمَرُ؛ لأنَّه من المضمَرِ المتروكِ إظهارُه، حتَّى صار ساقطًا بمنزلة تركِهم ذلك في النداء وفي: (مَنْ أنت زيـــدًا) فإنْ أظهرتَ الفعلَ قلت: (إمَّا كنتَ منطلقًا انطلقتُ)، إنّما تريد: (إنْ كنتَ منطلقًا انطلقتُ)، فحـــذفُ الفعل لا يجوز هُهنا كما لم يجزْ ثَمَّ إظهارُه؛ لأنَّ (أمّا) كثرتْ في كلامهم واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل ".(٢) ومعنى قوله: فإنْ أظهرتَ الفعلَ قلت: (إمَّا كنتَ منطلقًـــا انطلقـــتُ)؛ أنّ (إمَّا) بكسر الهمزة المكونة من (إنْ) الشرطية و(ما) الزائدة لا خلاف في إظهار الفعـــل بعـــدها، وإلى ذلك يذهب المبرِّد بقوله:" وكذلِكَ (إمَّا) الَّتِي في الجَـــزَاء فـــي مثـــل قَولـــه عـــزَّ وَجـــلَّ: { فَإِمَّا تَرَينَّ مِنَ البَشَرِ أَحَدًا }(٣) الحكايَةُ لا غيْرُ؛ لأنَّها (إنْ)، و(مَا). ومِثْلُ ذلِك (إمَّا) الَّتِـــي فـــي معنى قَوْلك: (إمَّا كُنْتَ منطلقًا انطلَقت) ".(٤) بينما (أمَّا) بفتح الهمزة لا بدَّ مـــن إضـــمار الفعـــل بعدها؛ لأنَّ (ما)عوض عن الفعل بإجماع النحاة، وقد خالف المبرِّد ذلك، وأجاز إظهار(كان) كما هو الحال في ذكر الفعل بعد (ما) الزائدة كزيادتِها في قوله تعالى:{ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ }.(٥)

---

(١).انظر الصحاح،ج٤، ص١٤٨٩.ولسان العرب،ج١٠،ص ١٤٧.وأمالي ابن الشجري،ج٢، ص١١٥.

(٢).سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٩٤.

(٣).سورة مريم، الآية ٢٦.

(٤).المبرِّد، المقتضب، ج٤، ص٣٤.

(٥).سورة النساء، الآية ١٥٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولم يذكر المبرِّد دليلا على جواز ظهور الفعل بعد (أمَّا) سوى أنَّه قاس ذلك بـ(ما) الزائدة، وجمهور النحاة على قول سيبويه، يقول أبو البركات الأنباري:" قولهم: (أمَّا أنْتَ منطلقًا انطلَقْتُ معك)، والتقدير فيه: (أنْ كنْتَ مُنْطَلِقًا انطَلَقْتُ معك)، قال الشاعر:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قومِيَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

والتقدير فيه: (أنْ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ)، فحذف الفعل، وزاد (ما) على (أَنْ) عِوَضًا عن الفعل، كما كانت الألف في (اليَمَاني) عوضًا عن إحدى ياءي النسب، والذي يدل على أنَّها عوض عن الفعل؛ أنَّه لا يجوز ذكر الفعل معها؛ لئلا يُجْمَع بين العوض والمعوض، ونحن وإنْ اختلفنا في أنَّ (أنْ) هاهنا هل هي بمعنى (إنْ) الشرطية أو أنَّها في تقدير (لأنْ) فما اختلفنا في أنَّ (ما) عوض عن الفعل ".(١) وهذا دليل على إجماع البصريين والكوفيين على عدم جواز ذكر الفعل مع (أمَّا)؛ لأنَّ (ما) هنا عوض عن الفعل، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه.

وقد بين ابن يعيش أنَّ حذف الفعل في قولهم: (أمَّا أنت منطلقًا) إعلام بأنَّ الاسم الذي بعد (أنْ) لا يرفع بالابتداء، يقول:" وأمَّا قولهم: (أمَّا أنت منطلقًا انطلقتُ معك)، فـ(منطلق) منصوب بفعل مضمر. وأصل (أمَّا) هاهنا (أنْ) وهي المصدرية، ضُمَّت إليها(ما) زائدة مؤكدةً. ولزمت الزيادة هاهنا عوضًا من الفعل المحذوف. والمعنى: (لأنْ كنتَ منطلقًا انطلقتُ معك)...وحسن حذف الفعل؛ لإحاطة العلم بأنَّ هذه الخفيفة لا يقع بعدها الاسمُ مبتدأ، وصار لذلك بمنزلة (إنْ) الشرطية في دلالتها على الفعل. و(أنت) مرتفعٌ بالفعل الذي صار (ما) عوضًا عنه ".(٢) فالذي يرفع الاسم بعد (أمَّا)، كانَ المضمرة؛ لحلول (ما) محلها. و (أمّا) عند الكوفيين بمعنى (إنْ) الشرطية،

---

(١).الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين و الكوفيين، ج١، ص٧١_٧٢.

(٢).ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج٢، ص ٨٩. وانظر شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد، ج٢، ص١٩١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعند البصريين بمعنى (لأنْ) على معنى التعليل، ولكن لامها حذفت فبقيت (أنْ)، يقول ابن مالك:" أراد: (لأنْ كنت)، فحذف اللام، فبقي (أنْ كنت)، ثمَّ حذف (كان) وجاء بالمنفصل خلفًا عن المتصل، و بـ (ما) قبله عوضًا من (كان)، فالتزم حذفها، لئلا يجتمع العوض والمعوض منه. ومثال: (أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ): (أمَّا أَنْتَ مرتحلا)، من قول الشاعر:(١)

إمَّا أَقَمْتَ وأَمَّا أنت مُرْتَحِلاً فاللهُ يَكْلأُ ما تَأْتِي وما تَذَرُ ".(٢) [البحر البسيط]

وتقدير قول الشاعر: وأمّا أنت مُرْتَحِلا: (أنْ كنتَ مُرْتَحِلا)، فنصب: (مُرْتَحِلا) خبرًا لكانَ المضمرة. وقد خالف ابنُ عقيل المبرِّد في ما ذهب إليه، وبين أنَّه لم يسمع عن العرب حذف (كان) والتعويض عنها بـ(ما) مع بقاء اسمها وخبرها إلا إذا كان اسمها ضميرَ مخاطب، ولكنَّه أجاز قياسًا حذفها مع ضمير المتكلم، ومع الاسم الظاهر، يقول:" فـ(أنْ) مصدرية، و(ما) زائدة عوضًا عن (كان)، و(أنتَ) اسم كانَ المحذوفة، و(ذَا نَفَرٍ) خبرها، ولا يجوز الجمع بين (كان) و(ما)؛ لكون (ما) عوضًا عنها، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض، وأجاز ذلك المبرِّد فيقول: (أمَّا كنت منطلقًا انطلقت). ولم يسمع من لسان العرب حذف (كان) وتعويض (ما) عنها وإبقاء اسمها وخبرها إلا إذا كان اسمها ضمير مخاطب، كما مثل به المصنف، ولم يسمع مع ضمير المتكلم نحو: (أمَّا أنا منطلقًا انطلقتُ)، والأصل (أنْ كنت منطلقًا)، ولا مع الظاهر نحو: (أمَّا زيدٌ ذاهبًا انطلقت)، والقياس جوازهما، كما جاز مع المخاطب، والأصل: (أنْ كانَ زيدٌ ذاهبًا انطلقت) ".(٣) والصحيح أنَّه سمع عن العرب مع الظاهر نحو: (أَمّا زيدٌ ذاهبًا)، على ما ذكره سيبويه في كتابه، وكلامه حُجَّة بقوله:" ومِنْ ذلك قول العرب: (أَمّا أنتَ منطلقًا انطلقت معك)، و

---

(١).البيت بلا نسبة. في المفصل في صنعة الإعراب، ص ١٠٤. وشرح التسهيل، ج١، ص٣٦٦. وشرح الكافية الشافية، لابن مالك، ج١، ص٤١٨.ومغني اللبيب، ص٥٤. وخزانة الأدب، ج٤، ص١٩.

(٢).ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٣٦٥_٣٦٦. وانظر الخصائص، ج٢، ص٣٨١.

(٣).ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج١، ص٢٩٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(أَمّا زيدٌ ذاهبًا ذهبتُ معه) ".(١) فقد حذفت (كان)، واسمها (زيدٌ) ظاهر، وقد سمع ذلك عن العرب؛ لقول سيبويه: (ومِنْ ذلك قول العرب...).

وقد عرض جلال الدين السيوطي أقوال النحاة حول هذه المسألة، وبين أنَّ منهم من رأى أنَّ (كان) محذوفة ولا يجوز ظهورها بسبب (ما)، و أنَّ منهم من يرى أنَّ المنصوب حال؛ لأنَّ (كان) هنا تامة، كما وعرض مذهب المبرِّد المجيز لظهور (كان)، وبين أنَّ الصحيح ما جاء به سيبويه يقول السيوطي:" والتزم حذف (كان)؛ لئلا يجمع بين العوض والمعوّض منه. والمرفوع بعد (ما) اسم كان، والمنصوب خبرها، هذا هو الصحيح في المسألة، وبقي فيها أقوال أُخَر، فزعم بعضهم: أنَّ كان المحذوفة فيها تامة، والمنصوب حال. وزعم أبو علي وابن جني: أنَّ (ما) هي الرافعة الناصبة؛ لكونها عوضًا من الفعل فنابت منابه في العمل. وزعم المبرِّد أنَّ (ما) زائدة لا عوض، فيجوز إظهار (كان) معها نحو: (أَمَّا كنتَ منطلقًا انطلقت) ".(٢)

والذي عليه النحاة في هذه المسألة إضمار (كان) وجوبًا، والتعويض عنها بـ(ما)، ومنع الجمع بينهما، و أنَّ العامل في المرفوع والمنصوب (كان) المضمرة، المعوض عنها بـ(ما)، كما يقول ابن الشجري:" وأصلها: (أنْ كنتَ منطلقًا)، فحذفوا (كانَ)، وعوّضوا منها (مَا)، وأدغموا نون (أنْ) في ميم (مَا)، و وضعوا (أَنْتَ) في موضع التاء، وأعملوا (كانَ) محذوفة ".(٣) وإجماع النحاة حُجَّة. وقد أكد ابن هشام وجوب حذف (كان) بعد (أمَّا)، بقوله:" وَيجب حذف كَانَ وَحدهَا بعد (أمَّا) فِي نَحْو: (أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ) ".(٤)

---

(١).سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٩٣.

(٢).السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج١، ص٣٨٦. وانظر الخصائص، ج٢، ص٣٨١.

(٣).ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج٣، ص١٣٤.

(٤).ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص ٢٤١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن حذف الفعل المضمر المشتق من كان بعد (ما)، وبعد (كيف) أيضا، ما أقره سيبويه من أنَّ الاسم إذا نصب في نحو: (كيف أنت وزيدًا)، و(ما أنت وزيدًا)، نصب بإضمار(تكون أو كنت)، يقول سيبويه:" وزعموا أنَّ ناسا يقولون: (كيف أنت وزيدًا)، و(ما أنت وزيدًا). وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على (ما) ولا (كيف)، ولكنَّهم حملوه على الفِعل، على شيء لو ظَهَرَ حتَّى يلفظوا به لم يَنْقُضْ ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على (ما) و(كيف)، كأنَّه قال: (كيف تكون وقصعةً من ثريد)، و(ما كنتَ وزيدًا)؛ لأنَّ (كنتَ وتكونُ) يقعان ها هنا كثيرًا ولا يَنقضانِ ما تريد من معنى الحديث ".(١) ومعنى ذلك أنَّ حذف (كنتَ وتكونُ) من باب الاختصار والتخفيف؛ لأنَّه لا يختل المعنى بحذفهما؛ لكثرة وقوعهما في مثل هذا التركيب.

وقد ردَّ المبرِّد على سيبويه تقدير: (كيف تكون)، و(ما كنتَ)، لأنَّه اعتقد أنَّ سيبويه خصَّ (كيفَ) بالمستقبل، و(مَا) بالماضي، يقول أبو سعيد السِّيرافي:" وقد رَدَّ عليه المبرِّد لفظه في تقدير الناصب في كيف، وما، وذلك أنَّ سيبويه قدَّر فقال: (كيف تكونُ أنتَ وقصعةً مِنْ ثريدٍ)، و(ما كنتَ أنتَ وزيدًا). فقال المبرِّد: ولمَ جعل(كيف) مختصة بتكون، و(ما)مختصة بكنتَ ؟".(٢)

و ردَّ أبو سعيد على المبرِّد في ما ذهب إليه، لأنَّه يرى أنَّ سيبويه قصد التمثيل ولم يقصد الاختصاص، يقول:" لم يذهبْ سيبويه إلى اختصاص (كيف) بالمستقبل، و(مَا) بالماضي، وإنَّما أراد التمثيل على الوجه الذي يمكنُ أنْ يمثل به ".(٣) ذلك أن سيبويه قال: كأنَّه قال: (كيف تكون وقصعةً من ثريد)، و(ما كنتَ وزيدًا). فهذا تمثيل لا تخصيص، والذي يردّ المبرِّد أيضًا أنَّ

---

(١).سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٠٣.

(٢).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص١٩٩. وانظر شرح الرضي على الكافية، ج١، ص ٥٢٤. وانظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج٢، ص١٨١.

(٣).المصدر نفسه، ج٢، ص١٩٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سيبويه جمع في كتابه غير مرة بين (ما تكون)، نحو قوله: باب ما تكون فيه أنْتَ وأَنَا... وصفًا و بين (كيف كنت).(١) وهذا دليل على أنَّه لم يخصص (كيف) بالمستقبل، و (ما) بالماضي.

الترجيح:

الرَّاجح ممَّا سبق ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنَّه اعتمد على ما سمع عن العرب ممن يوثق بلغتهم، كما أنَّ النحاة أجمعوا على ذلك وإجماعهم حُجَّة، بخلاف المبرِّد الذي تفرَّدَ بجواز ذكر الفعل بعد (أمَّا)، ولا حُجَّة له ولا دليل، سوى أنَّه قاس ذلك بظهور الفعل بعد (ما) الزائدة كزيادتِها في قوله تعالى:{ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ }، وليس هذا الموضع كما في قول الشاعر: (أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ)؛ لأنّ(مَا) في قوله تعالى:{ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ }، زائدة غير عاملة أو مغيرة للمعنى، فهي للتأكيد لا غير لذا يجوز حذفها، أمَّا (ما) في قول الشاعر فهي عوض عن (كان) المضمرة ولا يجوز حذف (ما) إلا إذا ظهرت (كان)؛ لذا امتنع اجتماعهما.

يقول المرادي:" يعني: أنَّ (كانَ) حذفت أيضًا بعد (أنْ) المصدرية، وأبقي اسمها وخبرها، وعوض عنها (ما) فصار حذفها واجبًا، إذ لا يجمع بين العوض والمعوض، خلافًا للمبرِّد في إجازته: (أمَّا أنتَ منطلقًا انطلقت)، ويجعل (ما) زائدة ".(٢) فبقاء (ما) دليل على إلقاء (كان)، يقول ابن السراج:" واعلم أنَّ جميع ما يحذف فإنَّهم لا يحذفون شيئًا إلا وفي ما أبقوا دليلٌ على ما ألقوا ".(٣) وقد ضعَّفَ الرضي أيضًا رأي المبرِّد؛ لأنَّه لا يستند إلى السماع، يقول:" وأجاز المبرِّد ظهور (كانَ) على أنَّ (مَا) زائدة، لا عوض، ولا يستند ذلك إلى سماع ".(٤)

---

(١).انظر الكتاب، ج٢، ص ٣٨٥_٤١٥.

(٢).المرادي، أبو محمد، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج١، ص٥٠٤. وانظر شرح التصريح على التوضيح، للأزهري، ج١، ص ٢٥٧.

(٣).ابن السراج، الأصول في النحو، ج٢، ص٢٥٤.

(٤).الأستراباذي، الرضي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ج٢، ص١٤٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فما دام لم يُسمع لم يجزْ القياس فيه، يقول أبو علي الفارسي:" وقال أبو العبَّاس: لا أرى وقوع الفعل بعد (أمّا) إذا كانت مفتوحة ممتنعًا. قال: والقياس لا يمنعُ: (أمّا كنتَ منطلقًا)، إلا أنَّه إذا لم يُسمع لم يجزْ أنْ يقالَ ".(١) وبذلك يردّ قول المبرِّد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١).الفارسيّ، أبو علي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج١، ص١٨٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا يقال: (وَهَبْـتُـكَ)؛ إلا إذا زال الإشكال

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" وكان المبرِّد يقول: إنَّما قالُوا: (عَدَدْتُكَ)، و(وَزَنْتُكَ)، و(كِلْتُـكَ)، في معنى: (عَدَدْت لك)، و(كلتُ لَكَ)، و(وَزَنْتُ لَكَ)؛ لأنَّه لا يشكل، ولم يقولوا: (وَهَبْتُكَ) في معنى: (وهبت لك)؛ لأنَّه يجوز أنْ يهبه، فإذا زال الإشكال زال، وهو أنْ يقولَ: (وَهَبْتُـك الغُـلامَ)؛ أيْ: (وَهَبْتُ لك)، وإنَّما ذكر سيبويه كلام العرب أنَّهم يحـذفون حـرف الخفـض فـي (عَـدَدْتُكَ)، و(وَزَنْتُكَ)، و(كِلْتُكَ)، وإنْ لم يذكر المعدود والمكيل والموزون، كما قال عزَّ وجلَّ: { وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ }(١)".(٢).

مناقشة الرأي:

(وهبَ) من أفعال التحويلِ، ومعناه: التصيير والتحويل، وهو من الأفعـال غيـر المتـصرفة الملازمة للفعل الماضي، المتعدية إلى مفعولين أصلُهما مبتدأ وخبر، نحو:(وهبنـي الله فِـداك)، بمعنى صيَّرني فِداك، يقول الأزهري:" من أنواع هذا الباب الناصبة للمبتـدأ والخبـر مفعـولين أفعال التصيير، وإنَّما قيل لها ذلك لدلالتها على التحويل والانتقال من حالة إلى أخـرى، كجعـل وردَّ وترك و اتّخذ و تخِذَ و صيَّرَ و وَهبَ ".(٣) أمَّا إذا كان بمعنـى (أعطـى) فإنَّـه يتعـدى لمفعولين ليس أصلُهما مبتدأ وخبرًا. أحدهما بحرف الجرّ والثاني يكون اسمًا منصوبًا، كمـا فـي قوله تعالى:{ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ}.(٤)، وقوله تعالى:{ وَهَبْ لِي مُلْكًا}.(٥) و قـوله تعالى:

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٢٠٩.

(٢).سورة المُطفِّفين، الآية ٣.

(٣).الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٣٦٦.

(٤).سورة مريم، الآية ٤٩.

(٥).سورة ص، الآية ٣٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

{ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ}.(١) وقد منع سيبويه أنْ يقالَ: (وَهَبْتُكَ)؛ لأنَّهم لم يُعَدّوه ولأنّه لم يسمع عن العرب، يقول:" إنَّما تُجرِي ذا كما أَجرت العربُ. ومثلُ ذلك: (عَددتُك)، و(كِلْتُك)، و(وزنتك)، ولا تقول: (وهَبْتُك)؛ لأنَّهم لم يُعَدّوه. ولكنْ: (وهبتُ لك) ".(٢) وقد ذكر سيبويه الحذف في (عَددتُك)، و(كِلْتُك)، و(وزنتك) في معنى: (عَدَدْت لك)، و (كِلْتُ لك)، و(وزنْت لك)، لاستعمال العرب لها، فالقياس أنْ تتعدى بالجار والمجرور، ولكن سمع عن العرب حذف الجار وإعمال الفعل في ما بعده، واستعمال العرب ملزم. بينما لم تقل العرب: (وهَبْتُك) بدلاً من (وهَبْتُ لك)؛ لذا لم يُجزْ سيبويه أنْ يقال: (وهَبْتُك).

في حين يرى المبرِّد أنَّ العرب قالوا: (عَددتُك)، و(وزنتك)، و(كِلْتُك) في معنى: عَدَدْت لك، وكِلْتُ لك، ووزنْت لك؛ لأنَّه لا يُشكِل، فالمعنى متضح لا إشكال فيه، وعلة امتناع (وهَبْتُك) عنده هو الإشكال في المعنى؛ لأنَّ الكلام يحتمل أنْ يكون دالا على إعطائه أمرًا ما، أو أنَّه أراد أنْ يهبه هو نفسه، بمعنى: (أعطيتك لغيري)، فإنْ أظهر المنصوب الثاني نحو: (وَهَبْتُك الغُلامَ)؛ أيْ: (وَهَبْتُ لك الغلام)، جاز ذلك.

وقد أجاز ابن الشجري أنْ يقال: (وَهَبْتُك) مع ذكر المفعول الثاني، يقول:" يقال: (وَهَبْتُ لك درهمًا)، و(وَهَبْتُك دِرْهَمًا)، كما تقول: (وَزَنْتُ لك الدّراهمَ)، و (وَزَنْتُك الدّراهمَ)، و(كِلْتُ لك البُرَّ)، و(كِلْتُكَ البُرَّ) ".(٣) وأجاز الأنباري أيضًا أنْ يقالَ: (وَهَبْتُك دِرْهَمًا)، وهم يريدون: (وَهَبْتُ لك)، مع ذكر المفعول الثاني، واستشهد لذلك بقوله تعالى: { تَبْغُونَهَا عِوَجًا }(٤)

---

(١).سورة إبراهيم، الآية٣٩.

(٢).سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣١٨.

(٣).ابن الشجري، ضياء الدين، أمالي ابن الشجري، ج١، ص٨٣.

(٤).سورة آل عمران، الآية ٩٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمعنى: (يبغون لها عوجًا)، يقول السمين الحلبي:" قال الأنباري: البَغْيُ يُقْتصر له على مفعول واحد إذا لم يكن معه اللام كقولك: (بَغَيْتُ المالَ والأجر والثَّواب)، وههنا أريد: (يبغون لها عوجًا)، فلمَّا سَقَطَتِ اللامُ عَمِلَ الفعلُ في ما بعدَها كما قالوا: (وَهَبْتُك درهمًا) يريدون: (وَهَبْتُ لك)، ومثلُه: (صُدْتُكَ ظَبْيًا)؛ أيْ:(صُدْتُ لك)، قال الشاعر:

فَتَولَّى غُلامُهمْ ثمَّ نَادَى أَظَلِيمًا أَصِيدُكُمُ أَمْ حِمَارا (١) [البحر الخفيف]

يريد: (أَصِيدُ لكم ظَلِيمًا)، ومثلُه: (جَنَيْتُكَ كَمْأَةً وجَنَيْتُك رُطَبًا)، والأصلُ: (جَنَيْتُ لك)، فحذف ونصب ".(٢)

الترجيح:

يرجح رأي سيبويه من جهة أنَّنا لو سلَّمنا بما قاله المبرِّد ما جاز أنْ يقال (عَدَدْتُك)، كما لم يجزْ أنْ يقال: (وَهَبْتُك)؛ لأنَّ المعنى قد يشكل، فيظنّ السامع أنَّه يعده في جملة الناس لا أنَّه يقصد عدَّ الأمر عليه كما تُعدّ الدراهم.

وإلى ذلك يذهب ابن سيده وهو الصواب، يقول:" قَالَ غير سيبويه: إنّما قَالُوا: (عَدَدْتُك)، و(وَزَنْتُكَ)، و(كِلْتُكَ) فِي معنى: عددت لَك، وكِلت لَك، ووزنت لَك؛ لأنَّه لا يُشكِل، ولم يَقُولُوا (وَهَبْتُكَ) فِي معنى: (وَهَبْتُ لَك)؛ لأَنَّهُ يجوز أَنْ يهبَه، فَإِذا زَالَ الإِشْكَال جَازَ، وهو أنْ يَقُول: (وهبتُك الغُلامَ)؛ أَيْ (وهبت لَك)، وَالأَمر عِنْد الحذّاق مَا قَالَه سيبويه دون غيره؛ لأَنَّ لو روعي مَا قَالَه أبو العبَّاس وَغَيره ما جاز أَنْ يَقُول: (عَدَدْتُك)؛ لأَنَّهُ قد يجوز أَنْ يعدّه فِي جملَة نَاس يعدّه

---

(١).البيت بلا نسبة، انظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٣، ص ٣٢٦. و مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص ٢٩١.

(٢).السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٣، ص٣٢٦. وانظر مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د م)، ط٣، ١٤٢٠هـ، ج٨ ، ص ٣٠٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وَلا يَقُول: (عَدَدْتُك) حَتَّى يذكُر الْمَعْدُود، فَيَقُول: (عددتك الدَّنَانِير)، ولا يَقُول: (وزنتك)، حتى يذكر الْمَوْزُون. وَإِنَّمَا ذكر سيبويه كلام العَرَب، أَنَّهم يحذفون حرف الْخَفْض فِي (عَدَدْتُك)، و(وزنتك)، وإنْ لم يذكرُوا المعدود وَالْمَوْزون والمكيل، كَمَا قَالَ الله عز وَجل: {وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ}(١)، ولا يجوز ذَلِك فِي (وهبْتك)؛ لأَنَّ مَا كَانَ أَصله مُتَعَدِّيًا بِحرف لم يجُزْ حذفه".(٢)

وعلى ذلك فإنَّ ما جاء به سيبويه من علة منع (وهَبْتُك)، هو مراعاة القياس النَّاص على أنَّ ما كان متعديًا بحرف الجرّ لم يجزْ فيه حذف هذا الحرف، وإعمال الفعل في ما بعده، إلا في ما سمع عن العرب، و(وهَبْتُك) لم يسمع عن العرب، ولو كانت العلة الإِشْكَال لما جاز أن يقال: (عَدَدْتُك)، و(وَزَنْتُكَ)، و(كِلْتُكَ)؛ لأنَّ المعنى قد يشكل هنا أيضًا.

(١).سورة المطففين، الآية ٣.

(٢).ابن سيده، علي بن إسماعيل، المخصص، ج٣، ص ٣٩٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لفظ الفعل لا يعمل في اسم الفاعل إذا كان حالا من لفظ الفعل

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" هذا الباب مثل ما مضى في الباب الذي قبله من قولك: (أقيامًا والناسُ قعودٌ)، و(أطربًا وأنت قِنَّسرِيٌّ)، غير أنَّ الباب الأول بمصدر، وهذا باسم الفاعل، وقدَّرَهُ سيبويه أنَّ العامل فيه مثل الفعل الذي يعمل في المصدر، فقال: وكأنَّه يقول: (أتقومُ قائمًا)، و(أتقعدُ قاعدًا)، ولكنَّه حذفه استغناءً، وهذا ينكره بعض الناس؛ لأنَّ لفظ الفعل لا يكاد يعمل في اسم الفاعل الذي من لفظه، وإذا جاء ذلك صُرِفَ إلى أنَّه مصدرٌ لاسم الفاعل كقولهم: (قائمًا تريد قيامًا)، هكذا قال أبو العبَّاس المبرِّد ".(١)

وقد ذكر المبرِّد رَأيه هذا في كتابه (المقتَضب) بقوله:" وكذلكَ إِنْ خَبرت على هذا المعنى فَقلت: (قيَامًا – علم الله – وَقد قعد النَّاسُ)، و(جُلوسًا وَالنَّاسُ يسيرون). وإِنْ شِئْت وضعت اسم الفاعل في موضع المصدر فَقلت: (أ قائمًا وَقد قعدَ النَّاسُ)، فإِنَّمَا جاز ذَلِك؛ لأَنَّه حَال، وَالتَّقْدِير: (أتثبت قَائِمًا)، فَهَذَا يدلُّك على ذلك المعنى ".(٢)

مناقشة الرأي:

يرى سيبويه أنَّ المنصوب في نحو: (أقائمًا وَقد قعدَ النَّاسُ) حال حذف عاملها ، على تقدير: (أتقوم قائمًا)، يقول:" هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي أُخذت من الأفعال انتصابَ الفعل، استفهمتَ أو لم تَستفهم، وذلك قولك: (أَقائمًا وقد قَعَدَ الناسُ)، و(أَقاعِدًا وقد سار الرَّكْبُ). وكذلك إن أردتَ هذا المعنى ولم تَستفهم، تقول: (قاعِدًا عَلِمَ اللهُ وقد سار الركبُ)، و(قائمًا قد عَلِمَ اللهُ وقد قَعَدَ الناسُ). وذلك أنَّه رأى رجلا في حال قيامٍ أو حال قُعودٍ، فأراد أنْ ينبِّهه، فكأنّه لَفَظَ بقوله:

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٢٢٩.

(٢).المبرِّد، المقتضب، ج٣، ص٢٢٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(أتقومُ قائمًا؟)، و(أتَقُعد قاعدًا؟)، ولكنَّه حذف استغناءً بما يرى من الحال، وصار الاسمُ بدلا من اللفظ بالفعل".(١)

يقدر سيبويه (أقائمًا وقد قَعَدَ الناسُ؟!) بـ(أتقومُ قائمًا؟)، و يقدره المبرِّد:بـ(أتثبت قَائِمًا؟)، ويتضح على ذلك اتفاقهما بأنَّ المنصوب حال مشتقة حذف عاملها، والخلاف بينهما قائم على تقدير العامل، ويظهر من قول سيبويه أنَّه يقدر العامل من لفظَ الوصف بقوله: (أتقومُ قائمًا)، بينما يقدره المبرِّد على غير لفظ الوصف؛ لأنَّ لفظ الفعل لا يكاد يعمل في اسم الفاعل الذي من لفظه. والوصف (قائمًا) عند السِّيرافي حال مؤكدة (٢) وقد نسب الرضي لسيبويه والمبرِّد أنَّ الوصف مفعول مطلق، وهذا خلاف ما وجد عندهما، يقول الرضي:" فهو عند السِّيرافي حال مؤكدة، وأمَّا عند سيبويه، والمبرِّد، والزمخشري، فالصفة قائمة مقام المصدر، أيْ: (أتقوم قيامًا) ".(٣) وهذا النقل يخالف ما ورد عن سيبويه والمبرِّد، والصواب أنَّ الوصف حال؛ لأنَّه نكرة مشتقة. وقد حذف عاملها وجوبًا؛ لأنَّها تدل على التوبيخ، وقد ذهب ابن مالك إلى أنَّ الوصف المنصوب حالٌ مشتقة للدلالة على التوبيخ، وأنَّ عاملها محذوف وجوبًا يقول:" ومن المضمر عاملها وجوبًا الواقعة بدلا من اللفظ بالفعل في توبيخ وغير توبيخ؛ فالتوبيخ كقولك: (أقائمًا وقد قعد الناس؟!)، و(أقاعدًا وقد سار الركب؟!)،وكذلك إنْ أردت ذلك المعنى و لم تستفهم، تقول: (قاعدًا قد علم الله وقد سار الركب)".(٤) فقد حذف عامل الحال الدال على التوبيخ

---

(١).سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٤٠_٣٤١.

(٢).انظر شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٢٣٠.

(٣).الأستراباذي، الرضي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ج٢، ص٤٩.

(٤).ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص٣٥١. وانظر شفاء العليل في إيضاح التسهيل، محمد بن عيسى السليلي(ت٧٧٠هـ)، تحقيق عبد الله علي الحسيني، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٦م، ج٢، ص٥٣٦. وانظر المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٢م، ج٢، ص٣٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سواء مع الاستفهام أو بدونه. وإلى ذلك ذهب الأزهري بقوله:" ما ذُكِرَ بدلاً من اللفظ بالفعل؛ لتوبيخ نحو: (أقائمًا وقد قعد الناس؟!)، ولمن لا يثبت على حال: (أتميميًّا مرة وقيسيًّا أخرى)، فـ(قائمًا): حال منصوبة بفعل محذوف وجوبًا؛ أيْ: (أَتُوجَد)، و(تميميًّا، وقيسيًّا): حالان منصوبان بفعل محذوف وجوبًا أيْ: (أتتحول) ".(١)

ونرى هنا أنَّ التقدير اختلف عمَّا جاء به سيبويه والمبرِّد، ولا عيب في ذلك؛ لأنَّنا نقدر الفعل المضمر بناء على المعنى، وإن اختلف التقدير باللفظ إلا أنَّه متفق في المعنى، ومسألة كون مادة الفعل من اسم الفاعل ليست إلا قضية شكلية؛ لأنَّ المهم التوازن في المعنى.

ويرى ابن يعيش أنَّ الحال لا تقتصر على فعل مخصوص يقول:" وليس كذلك الحالُ؛ لأنَّه لا يدلّ على فعل مخصوص؛ لأنَّه يجوز أن تقول: (ثَبَتَ قائمًا)، أو(جاءَ قائمًا)، أو(ضَحِكَ قائمًا). وإنَّما جاز أنْ تقول: (أقائمًا وقد قعد الناسُ)؛ لِمَا شُوهد منه من أمارات القيام، و التأهُّبِ له ".(٢)

وقد قدَّر ابن هشام العامل المضمر بـ(أَتُوجَدُ)، وأكد وجوب حَذْف عامل الحال إذا ذكر للتوبيخ يقول:" وما ذُكِرَ لتوبيخ نحو: (أَقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ)، و (أَتَمِيمِيًّا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى)؛ أيْ (أ تُوجَدُ)، و(أ تَتَحَوَّل) ".(٣)

وقد أجاز المبرِّد أن يقال: (قُم قَائِمًا)، بمعنى: (قُم قِيَامًا)، على أنْ يعرب اسم الفاعل هنا مفعولا مطلقًا لا حالا، كما هو إعراب المصدر يقول:" والفاعِل يُحْمَل على المصدر؛ كما حُمِل المصدر عليه، تَقول: (قُم قَائِمًا) فَالمَعنى: (قُمْ قِيَامًا)، فمن ذلك قولُه:

---

(١).الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص ٦١٥.

(٢).ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج١، ص٣٠٥.

(٣).ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج٢، ص٣٥٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على حَلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلا خَارِجًا مِنْ فِيَّ زُورُ كَلامِ " .(١).(٢) [البحر الطويل]

والأمر عند سيبويه على ذلك فقد استشهد بهذا البيت على أنَّ (خَارِجًا) مصدر حذف عامله على تقدير: ولا يَخرج خُروجًا.(٣)

الترجيح:

الذي دفع المبرِّد لمنع تقدير الفعل المضمر من أصل الحال المشتقة أنَّ الفعل لا يعمل في اسم الفاعل إذا كان حالا من لفظه لعدم الفائدة؛ لأنه قد علم أنَّه لا يقوم إلا قائمًا، ولا يقعد إلا قاعدًا(٤)، والذي ينتصر لسيبويه ويرجّح مذهبه أنَّ الحال يجوز أنْ تأتي مؤكدة عاملها، وعندها لا حُجَّة للمبرِّد بمنع تقدير: (أتقومُ قائمًا)، و(أَتَقْعد قاعدًا)، يقول أبو سعيد السِّيرافي:" والقولُ عندي ما قاله سيبويه؛ لأنَّه قد تكُونُ الحال توكيدًا كما يكون المصدرُ توكيدًا، وإنْ كان الفعلُ قد دلَّ عليه قولُ اللهِ عزَّ وجلَّ :{ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولا} ".(٥).(٦)

وفائدة الحال المؤكدة تأكيد معنى الكلام، يقول السّهيلي:" ومعنى الحال المؤكدة أن يكونَ معناها كمعنى الفعل؛ لأنَّ التوكيد هو المؤكد في المعنى، وذلك نحو: (قمْ قائمًا)، و(مشيت ماشيًا) ".(٧) وعلى ذلك يرجّح قول سيبويه، فالحال الظاهرة تؤكد الفعل المضمر، وتدل عليه؛ ولدلالتها عليه حذف الفعل استخفافًا.

---

(١).البيت للفرزدق، في ديوانه، تقديم علي فاعور، ص٥٣٩. و انظر الكتاب، ج١، ص ٣٤٦. وشرح أبيات سيبويه، ج١، ص ١١٨. و المُحتسب، لابن جني، ج١، ص ٥٧. وخزانة الأدب، ج١، ص ٢٢٣.

(٢).المبرِّد، المقتضب، ج٣، ص٢٦٩.

(٣).انظر الكتاب، ج١، ص ٣٤٦.

(٤).ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج١، ص٣٠٥.

(٥).سورة النساء، الآية ٧٩.

(٦).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٢٣٠. وانظر شرح المفصل، ج١، ص٣٠٥.

(٧).السُّهَيلي، أبو القاسم عبد الرحمن، نتائجُ الفكر في النَّحو، ص٣٠٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منع حذف علامة التأنيث من الحيوان نحو: (قال فُلانةُ)

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" قد ذكر سيبويه عن العرب حذف علامة التأنيث من الحيوان مع قلته، وكان أبو العبَّاس محمد بن يزيد ينكر ذلك أشد الإنكار، ويقول: لم يوجد ذلك في قرآن، ولا في كلام فصيحٍ وشعرٍ ".(١)

وقد مثل سيبويه لهذا الأمر بقوله:" وقال بعض العرب: (قال فُلانةُ)... وإنَّما حذفوا التاء؛ لأنَّهم صار عندهم إظهارُ المؤنَّث يَكفيهم عن ذكرهم التاء، كما كفاهم الجميعُ والاثنانِ حين أَظهروهم عن الواو والألف. وهذا في الواحد من الحيوان قليلٌ ".(٢)

ويؤكد مذهب المبرِّد الذي نقله أبو سعيد السِّيرافي، ما ذكره المبرِّد في (المقتضب)، يقول:" لو سمَّيت رجلا (طَلْحة) لخبَّرت عنه كما يخبّر إذا كان اسمه مذكَّرًا. ولو سمَّيت امرأة، أو غيرها من إناث الحيوان باسم مذكَّر لخبَّرت عنها كما كنت تُخبّر عنها واسمها مؤنَّث. وذلك نحو امرأة سمَّيتها (جعفرًا)، فتقول: (جاءَتْني جعفرُ)؛ كما تقول: (جاءَتْني حَمْدة)، ولا يجوز أنْ تقول: (جاءَني)؛ لأنَّ التأنيث حقيقة، كما لا يجوز أنْ تقول: (جاءَتْني طَلْحَة)، وأنت تعني رجلا... وكذلك لا يَجوز:(قَامَ مسلماتُك، وجاراتُك)، ولكن (قَامَت)؛ لأَنَّ هَذَا جَمْع حقيقيٌّ، لا يُغيّر الواحد عن بنائِهِ إلا أَنْ يضْطَرَّ شَاعِر كَمَا قَالَ:

(لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ ...) (٣)".(٤) [البحر الوافر]

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٣٦٩.

(٢).سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٣٨.

(٣).عجز البيت: (على بابِ استِها صُلْبٌ وشامُ). والبيت لجرير يهجو به الأخطل، انظر ديوان جرير، تحقيق نعمان محمد أمين، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٨٦م، ج٢، ص٢٨٣.

(٤).المبرِّد، محمد بن يزيد، المقتضب، ج٣، ص٣٤٨_٣٤٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مناقشة الرأي:

أنكر المبرِّد أشد الإنكار ما جاء به سيبويه من قوله: إنَّ بعض العرب تسقط تاء التأنيث من الفعل إذا كان الفاعل مؤنثًا حقيقيًا كما في قولهم: (قال فُلانةُ)، ووجه الكلام: (قالت فلانة).

وقد جوز سيبويه هذا القليل؛ لأنَّه سمع عن العرب؛ لقوله: (وقال بعض العرب)، في حين يمنع المبرِّد ذلك وينكره؛ لأنَّه لم يوجد في القرآن، ولا في كلام العرب وشعرهم. ومع ذلك نجد المبرِّد يجيز تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث على وجه الحقيقي إذا فصل بين الفعل والفاعل فاصل، واستشهد لذلك بقول جرير:

لقد وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أمُّ سُوءٍ على بابِ استِها صُلُبٌ وشَامُ [البحر الوافر]

فالقياس أن يقول الشاعر: (لقد وَلَدَت الأُخَيْطِلَ أمُّ سُوءٍ).

فكيف جاز له ذلك وامتنع عنده ما قالته العرب، وعلى ذلك يبدو أنَّ اعتراض المبرِّد هذا ليس على سيبويه وحده بل على العرب؛ لأنَّه ينكر ما ورد عنهم.

وجاز عند النحاة تجرّد فعل الفاعل المؤنث تأنيثا حقيقيًا من تاء التأنيث؛ إذا فصل بين الفعل والفاعل؛ لأنَّ الفعل بَعُدَ عن الفاعل، فكانت العناية لما تقدم، يقول ابن جني:" لمَّا فصل بين الفعل وفاعله حذف علامة التأنيث، وإنْ كان تأنيثه حقيقيا. وعليه قولهم: (حضر القاضيَ امرأةٌ)،وقوله:

لقد وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أمُّ سُوءٍ على بابِ استِها صُلُبٌ وشَامُ ".(١)

و يعلل صاحب التصريح جواز الفصل في هذا الموضع، بقوله:" وإنَّما لم يجبْ التأنيث مع الفصل؛ لأنَّ الفعل بعد عن الفاعل المؤنث، وضعفت العناية به، وصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث ".(٢)

---

(١).ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج٢، ص٤١٤.

(٢).الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٤٠٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأجاز المبرِّد حذف تاء التأنيث من الفعل إذا كان الفاعل مؤنثا غير حقيقي، يقول في كتابه (المُذَكَّر والمُؤنَّث):" وإنَّما صلح أنْ تقول: (طاب البَلْدَةُ)، و(جاءنا مَوْعِظَةٌ)، و{ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ }(١)؛ لأنَّه ليس تحت ذا معنى له حقيقة تأنيث. وكل شيء كان مؤنَّثًا من غير الحيوان، فإنَّما تأنيثه للفظه، ولك أن تذكِّره على معناه ".(٢)

وعلى ذلك يكون منع المبرِّد لحذف علامة التأنيث من الفعل مختصًا بما كان فاعله مؤنثًا تأنيثًا حقيقيًا ممثلا لأنثى الإنسان والحيوان، وقد نقل عنه ابن السراج تأكيده هذا على ملازمة تاء التأنيث للفعل الذي فاعله مؤنث حقيقي، يقول:" وقال أبو العبَّاس _ رحمه الله _: إنَّ التأنيث معنى لازم غير مفارق، إذا لزم المعنى لزمت علامته... و التأنيث الحقيقي الذي لا يجوز فعله إلا بعلامة التأنيث هو كل مؤنث ذُكِر كالحيوان ".(٣)

وعدَّ ابن عصفور حذف تاء التأنيث من الفعل الذي فاعله حقيقي التأنيث شاذًا لا يقاس عليه؛ لذلك أخذ بقول المبرِّد بمنع هذا الحذف، مخالفًا بذلك سيبويه، يقول:" وإنْ جاءَ شيء من ذلك في سعة الكلام، كانَ شاذًا عنده يحفظ ولا يقاس عليه. وسواء في ذلك أنْ يفصل بين الاسم والفعل أو لا يفصل. نحو ما حكي مِنْ قولهم: (قال فُلانةُ)، و(حضر القاضي اليوم امرأة)... والصحيح عندي ما ذهب إليه المبرِّد؛ لأنَّ سيبويه ذكر أنَّ ذلك (في الواحد من الحيوان قليل) ثم قال: وهو في الآدميين أقل، فـ(حضر القاضي امرأة) وأمثاله على هذا أقل قليل. وما كان على هذه الصفة لا يجوز القياس عليه ".(٤) ورَدُّه ضعيف؛ لأنَّ ما سمع عن العرب وإنْ كان قليلا لا يجوز ردّه

---

(١).سورة هود، الآية٦٧.

(٢).المبرِّد، محمد بن يزيد، المُذَكَّر والمُؤنَّث، تحقيق رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، وزارة الثقافة، مركز تحقيق التراث ، القاهرة، (د ط)، ١٩٧٠م، ص١٠٧.

(٣).ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص١٧٣.

(٤).ابن عصفور، علي بن مؤمن، ضرائر الشِّعْر، ص٢٧٨_٢٧٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكونه يمثل جزءًا من العربية؛ لأنَّه صدر عن أهلها، فقولهم: (قال فُلانةُ)، لغة من لغات العرب لا يحق لأحد إنكارها؛ لذلك ذهب ابن مالك إلى ما ذهب إليه سيبويه من مجيء حذف تاء التأنيث مع الفعل الذي فاعله مؤنث حقيقي عند بعض العرب، ويتضح من قوله أنّه لا مكان لرد ذلك؛ لأنَّه على لغة من لغات العرب، لذا في حديثه عن حذف تاء التأنيث، قال: لا تحذف غالبًا، وقد قصد غالبًا؛ كي لا يظنَّ أنَّه يرفض كلام العرب، يقول:" واحترزت بقولي: (ولا تحذف غالبًا)، مِنْ نحو قول بعض العرب: (قال فُلانةُ)، و(ذهب فُلانةُ) ".(١)

وعلة منع المبرِّد قولهم: (قال فُلانةُ)، عدم ورود مثل هذه اللغة في القرآن، ولا في كلام فصيحٍ وشعرٍ. وهذه الحُجَّة مردودة؛ فقد أورد ابن مالك من الشعر المحتج به ما يتفق وهذه اللغة يقول:" وعلى هذه اللغة جاء قول لَبِيد:

تَمَنَّى ابنتايَ أنْ يعيشَ أبُوهُمَا وهلْ أَنَا إلا مِنْ رَبِيعةَ أَوْ مُضَرْ (٢) [البحر الطويل]

...ولا خلاف في أنَّ المثنى كالواحد؛ ولذلك جُعل قول لبيد: (تمنّى ابنتايَ)، مثل: (قال فُلانةُ) ".(٣)

والشاهد في البيت تذكير الفعل (تمَنَّى)، وحقه التأنيث (تتمنى) أو (تمنَّتْ)؛ لأنَّ الفاعل (ابنتايَ) حقيقي التأنيث لم يفصلْ بينه وبين فعله بفاصل. وهذا كقول بعض العرب: (قال فُلانةُ)، و(ذهب فُلانةُ). وهذا البيت دليل على صدق سيبويه في ما ذهب إليه من أنَّ بعض العرب تذكر الفعل مع

---

(١).ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص١١١. وانظر شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ج٢، ص٥٩٦.

(٢).البيت للَبِيد بن ربيعة (ت٤١هـ)، قاله حين حضرته الوفاة، انظر شرح ديوان لبيد بن ربيعة العَامِري، تحقيق إحسان عباس، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، (د ط)، ١٩٦٢م، ص٢١٣. وانظر البيت في شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ج٤، ص ٣٩٧. وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، ص٢٢١. و همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، ج٣، ص٢٩٣.

(٣).ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص١١١_ ١١٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفاعل المؤنث تأنيثًا حقيقيا غير المفصول عن فعله. يقول الرضي الأستراباذي:" وحكى سيبويه عن بعض العرب: (قال فُلانةُ)، استغناء بالمؤنث الظاهر عن علامته، وأنْكره المبرِّد، ولا وَجه لإنكار ما حكى سيبويه مع ثقته وأمانته".(١)

وأجاز ابن عقيل ما حكاه سيبويه من حذف تاء التأنيث على قلته، يقول:" قد تحذف التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي مِنْ غيرِ فصلٍ، وهو قليل جدًا حكى سيبويه: (قال فُلانةُ) ".(٢) وعدَّه الأُشْمُوني شذوذًا، يقول:" والحذف قد يأتي مع الظاهر الحقيقي التأنيث بلا فصل شذوذًا؛ حكى سيبويه: (قال فُلانةُ) ".(٣) ووصفها بالقلة خير من الشذوذ؛ لأنَّ الشذوذ يلتبس بالخطأ، ولا يجوز أنْ يخطأ العربي في لغته.

الترجيح:

لا خلاف بين النحاة في أنَّ القياس يقتضي تأنيث الفعل مع الفاعل المؤنث تأنيثًا حقيقيًا من غير فصل، وهذا القياس على الأعم الأكثر، أمَّا ما جاء به سيبويه من جواز تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث تأنيثا حقيقيًا دون أنْ يفصل فاصل بين الفعل والفاعل، نحو: (قال فُلانةُ)، فلا يجوز للمبرِّد ردُّه؛ لأنَّه على لغة من لغات العرب، وإنْ كان قليلا خارجًا عن القاعدة؛ لأنَّه سمع عنهم، وإلى ذلك ذهب ابن وَلاد.(٤) وبذلك انتصر أبو سعيد السِّيرافي لسيبويه، يقول:" والذي قاله سيبويه أصحُّ؛ لأنَّه حكاه عن العرب، وهو غير متهم في حكايته ".(٥)

---

(١).الأستراباذي، الرضي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ج٣، ص٣٤١.

(٢).ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٢، ص٩٢.

(٣).الأُشْمُوني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج١، ص٣٩٩. وانظر شرح التصريح على التوضيح أو التصريح، ج١، ص٤٠٨. وحاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ج٢، ص٧٥.

(٤).انظر، الانتصار لسيبويه على المبرِّد، لابن وَلاد، ص١٢٤.

(٥).السِّيرافي،أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٣٦٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبما أنَّه جاز للمبرِّد تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث تأنيثا حقيقيًا إذا فصل بين الفعل والفاعل فاصل، وصح تأويله، كان لا بدَّ له أن يجيز قولهم: (قال فُلانةُ)؛ لأنَّ هذا أيضا سمع عن العرب كما سمع ذاك، وأنْ يعلله لا أنْ يرفضه.

وأمَّا إنكار المبرِّد على سيبويه تجويزه: (قال فُلانةُ)؛ لأنَّ العرب لم تقله في فصيح أو شعر، فباطل؛ لأنَّ سيبويه حُجَّة وثقة، فإنْ قال: قالت العرب فقد قالت، ويشهد لذلك ما قاله لبيد بن ربيعة_ وهو من الشعراء الثقات _:

تَمَنَّى ابنتايَ أنْ يعيشَ أبُوهُمَا وهلْ أَنَا إلا مِنْ رَبيعةَ أَوْ مُضَرْ

فقد ذَكَّر الفعل (تَمَنَّى) مع الفاعل الحقيقي غير المفصول عن فعله. وإنْ احتج أناس بأنَّ المبرِّد لم يسمع بهذا البيت، قيل لهم: بل سمع به، فقد ذكره في كتابه: (التعازي والمراثي).(١)

(١).انظر التعازي والمراثي والمواعظ والوصايا، المبرِّد، محمد بن يزيد، تحقيق إبراهيم محمد حسن الجمل، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د ط)، ١٩٩٣م، ص ٢٦٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفعلان إذا اتفق معناهما جاز أنْ يوصف فاعلاهما بلفظ واحد،

وامتنع ذلك إذا اختلف معناهما

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" لا خلاف بينَ أصحابِنا أنَّ الفعلين إذا اتفق معناهما جاز أنْ يوصف فاعلاهما بلفظ واحد، كقولك: (مضى زيدٌ وانطلق عمرٌو الصالحان)، و(جلس أخوك وقعد أبوك الكريمان)، وإذا اختلف معناهما فمذهب الخليل وسيبويه في الفعلين المختلفين والمتفقين واحدٌ، فأجازا: (ذهب أخوك وقَدِمَ عمرٌو الرجلان الحليمان)، وكان المبرِّد والزَّجّاج وكثير من المتأخرين يأبون جواز ذلك إلا في المتفقين ".(١)

وذكر المبرِّد رأيه هذا في (المقتضب) فهو يمنع نعت الفاعلين بلفظ واحد إذا اختلف العاملان في المعنى، يقول:" و كان سيبويه يُجِيز: (جَاءَ عبدُ الله وَذهب زيدٌ العاقلان)، على النَّعْت؛ لأَنَّهُمَا ارتفعا بالفِعْل، فَيَقُول: رفْعُهما من جهة واحدة. وكذلكَ: (هَذَا زيدٌ وَذَاكَ عبدُ الله العاقلان)؛ لأنَّهما خبر ابتداءٍ. وليس القول عندي كما قال؛ لأَنَّ النَّعْت إِنَّمَا يرتفع بِما يرتفع به المنعوت فإِذا قلت: (جَاءَ زيدٌ وَذهب عَمْرٌو العاقلان)، لم يَجُزْ أَنْ يرتفع بفعلين ".(٢) وردّ المبرِّد هذا ردٌّ على قول سيبويه:" وزعم الخليل أنَّ الجرّينِ أو الرفعينِ إذا اختَلفا فهما بمنزلة الجرّ والرَّفع... وتقول: (هذا رجلٌ وامرأتُه منطلقانِ)، و(هذا عبدُ الله وذاك أخوك الصَّالحانِ)؛ لأنَّهما ارتَفَعا من وجهٍ واحدٍ، وهما اسمان بُنِيا على مبتدأَيْن، و(انطلق عبدُ الله ومضى أخوك الصالحانِ)؛ لأنَّهما ارتَفعا بفعلين، و(ذهب أخوك وقَدِمَ عمرٌو الرَّجلان الحليمان) ".(٣)

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٣٩٢.

(٢).المبرِّد، محمد بن يزيد، المقتضب، ج٤، ص٣١٥.

(٣).سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٥٩_٦٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مناقشة الرأي:

الخلاف بين المبرِّد وسيبويه في المثال الأخير: (ذهب أخوك وقَدِم عمرو الرجلان الحليمان)؛ فقد منع المبرِّد في مثل هذا القول وأمثاله أنْ يوصف فاعلاهما بلفظ واحد؛ لاختلاف العاملين، فالذي رفع الفاعل الأول غير الذي رفع الفاعل الثاني، ولا بدَّ من اتحاد العاملين في المعنى لجواز وصف فاعليهما بلفظ واحد. في حين يجيز ذلك سيبويه ومن تبعه.

يذهب ابن مالك إلى ما ذهب إليه المبرِّد من وجوب قطع النعت إذا اختلف العاملان، يقول:" إنْ اتحد العمل والعامل، واختلف المعنى أو الجنس نحو: (مررت بزيدٍ واستعنت بعمروٍ)، و(مررت بزيدٍ أمام عمرو). فقطع النعت الواقع بعد هذه المجرورات المختلفة وأشباهها متعين ".(١)

وإلى ذلك يذهب المرادي بقوله:" وإنْ اختلف العاملان في المعنى والعمل، أو في أحدهما وجب القطع. فيرفع على إضمار مبتدأ، وينصب على إضمار فعل ".(٢)

وهو بذلك يمنع الإتباع إنْ اختلف العاملان في المعنى نحو: (جاء زيد وذهب عمرٌو العاقلان)، ويقدر المرفوع خبرًا على إضمار المبتدأ. ويوضح ذلك ابن عقيل بقوله:" فإنْ اختلف معنى العاملين أو عملهما، وجب القطع، وامتنع الإتباع، فتقول: (جاء زيدٌ وذهب عمرٌو العاقلين)، بالنصب على إضمار فعل؛ أيْ: (أعني العاقلين)، وبالرفع على إضمار مبتدأ؛ أيْ: (هما العاقلان)، وتقول: (انطلق زيد وكلمت عمرًا الظريفين)؛ أيْ: (أعني الظريفين)، أو(الظريفان) ".(٣) أيْ: (هما الظريفان). وإلى ذلك ذهب الأُشْمُوني.(٤) و أمَّا علة منع الإتباع

---

(١).ابن مالك، شرح التسهيل، ج٣، ص٣١٨. وانظر المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، ج٢، ص٤١٥.

(٢).المرادي، أبو محمد، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج٢، ص٩٦٠.

(٣).ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج٣، ص٢٠٢. وانظر أوضح المسالك، ج٣، ص ٣١٤.

(٤).انظر، شرح الأُشْمُوني على ألفية ابن مالك، ج٢، ص٣٢٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذا اختلف معنى العاملين، فهي أنَّ كل جملة يحق لها أنْ تنفصل عن الأخرى فقولهم: (جَاءَ عبدُ الله وَذهب زيدٌ العاقلان)، يفصل إلى: (جاء عبدُ الله)، و(ذهب زيدٌ)، وبناء على ذلك لكل فاعل عامل مختلف عن الآخر، والعامل في الفاعل هو العامل في النعت، لذا لا يجوز أنْ يعمل في النعت الواحد عاملان مختلفان في المعنى، فإن اتحد المعنى والعمل وجب الإتباع نحو: (مضى زيدٌ وانطلق عمرٌو الصالحان)، يقول الأُشْمُوني:" ولا يجوز الإتباع في ذلك؛ لأنَّ العمل الواحد لا يمكن نسبته لعاملين، مِنْ شأن كل واحد منهما أنْ يستقل ".(١) ويوضح ذلك صاحب (شرح التصريح) بقوله:" ويمتنع الإتباع؛ لأنَّه يؤدي إلى تسليط عاملين مختلفي المعنى أو العمل على معمول واحد من جهة واحدة، بناء على أنَّ العامل في المنعوت هو العامل في النعت ".(٢)

الترجيح:

يأبى المبرِّد ومن تبعه من النحاة في هذه المسألة جواز النعت بلفظ واحد، لمعمولين مختلفي العامل نحو قولهم: (جَاءَ عبدُ الله وَذهب زيدٌ العاقلان)؛ وذلك لأنَّ العاملين (جاء)، و(ذهب)، مختلفان في المعنى، وبذلك يتسلط العاملان على معمول واحد، وهذا لا يجوز في النعت؛ لأنَّ العامل في الفاعل هو العامل في النعت.

وقد احتجَّ من أجاز الإتباع بقولهم: (اختلف زيدٌ وعمرٌو الصالحان)؛ فمعنى اختلف؛ أيْ فعل كل منهما فعلا مغايرًا للآخر، وبذلك اختلف العاملان في المعنى، ومع ذلك جاز وصفهما بلفظ واحد، ولا يمنع هذا أحد من النحاة، وعلى ذلك لا بدَّ من جواز الإتباع في قولهم: (ذهب أخوك وقَدِمَ عمرٌو الرجلان الحليمان)، و هذا مذهب أبي سعيد السِّيرافي و من تبعه ، يقول أبو سعيد

---

(١).الأُشْمُوني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٢، ص٣٢٤. وانظر حاشية الصبان شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ج٣، ص ٩٧.

(٢).الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص ١٢٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السِّيرافي:" تقول: (اختلفَ زيدٌ وعمرٌو الصالحان)؛ ومعنى اختلف واحدٌ منهما: فَعَلَ فعْلا مُخالفًا لفعل الآخر، وتقول: (فعل زيدٌ وعمرٌو فعليهما)، و(عَمِلا عمليهما)، وإنْ كانا مختلفين؛ لأنَّ اللفظ الواحد من الفعل يجوز أن يقع على مختلفين، وتردّ الفعلان إلى فعلٍ واحدٍ يكونُ الاسمان فاعليه ".(١) والكلام على ما قال. وهو رادٌّ لمذهب المبرِّد ومرجِّحٌ لقول سيبويه.

وذهب ابن عصفور إلى ذلك مجيزًا ما منعه المبرِّد نحو قولهم: (أقبلَ زيدٌ وأدبرَ عمرٌو)، يقول:" وهو عندنا جائز بدليل قولهم: (اختلف الزيدانِ)، فالزيدان فاعل وقد فعل أحدهما خلاف ما فعل الآخر. فإنْ قال: فقد اتفقا في جنس الاختلاف، قيل له: وكذلك في مسألتنا قد اتفق (زيد) و(عمرو) في جنس الفعل ".(٢) وبما أنَّ أساس المنع المعنى، فلا بدَّ من جواز ما منع بناء على المعنى قياسًا على ما سبق.

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٣٩٢. وانظر النُّكت في تفسير كتاب سيبوَيْه، للأعلم الشنتمري، ج٢، ص ٦٨.

(٢).ابن عصفُور، علي بن مُؤمن، شرح جُمل الزّجّاجيّ، ج١، ص١٦٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إعمال (كانَ) الزائدة الواقعة بين الصفة والموصوف

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" كأنَّه قال: (إنَّ من أفضلهم زيدًا كان)؛ أيْ كان ذلك، وإنَّما قيل: زائدة؛ أنَّها ليس لها اسم ولا خبر في الكلام المذكور على مثل قول الشاعر:

سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِراب (١) [البحر الوافر]

وعلى مثل ما حكي من كلام بعض العرب: (ولدت فاطمة بنت الحُرشَب الكَمَلَة (٢) من بني عبسٍ لم يوجدْ كان مثلهم)؛ ومعناه: (لم يوجدْ مثلهم)، وأدخل الخليل في ذلك قول الفرزدق:

وكَيفَ إذا رأيتَ ديارَ قَومٍ وجِيرَانٍ لنَا كَانوا كِرَامِ (٣) [البحر الوافر]

وردَّ ذلك أبو العبَّاس محمد بن يزيد وزعم أنَّ (كانوا) لها اسم وخبر، واسمها الواو التي فيها، وخبرها (لنا) التي قبلها، كأنَّه قال: (وَجِيرَانٍ كَانوا لنَا) ".(٤)

وقد ذكر المبرِّد رأيه هذا في كتابه (المقتضب)، بقوله:" والقوافي مجرورة، وتَأْويلُ هذا سقوط

---

(١).البيت بلا نسبة في الحُجَّة للقرَّاء السبعة، لأبي على الفارسي، ج٢، ص٤٣٧. وعلل النحو، ابن الوراق، ص ٢٤٩. و اللمع في العربية، ص٣٩. وإعراب القرآن للأصبهاني، ص٢٢١. والمفصل في صنعة الإعراب، ص٣٥١. وأسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، ص٨٧. وخزانة الأدب، ج٩، ص٢٠٧.

(٢)."والكَمَلَة من بني عبس: أربعة إخوة، وهم: الربيع الكامل، وعُمارة الوهاب، وأنس الفوارس، وقيس الحفاظ ". انظر شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري (ت ٥٧٣هـ)، تحقيق حسين بن عبد الله العمري، و مطهر بن علي الإرياني، و يوسف محمد عبد الله، دار الفكر، بيروت/دمشق، ط١، ١٩٩٩م، ج٩، ص٥٨٩٤.

(٣).البيت للفرزدق في ديوانه، انظر ديوان الفرزدق، ص٥٩٧. وانظر البيت في كتاب سيبويه، ج٢، ص١٥٣. وفي المقتضب، ج٤، ص١١٦. ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، ج٢، ص٣٣.

(٤).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٤٨٠. وانظر النُّكت في تفسير كتاب سيبويَه، ج٢، ص١٢٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(كان) على و (وَجِيرَانٍ لَنَا كِرام)، في قَول النَّحويين أَجْمَعِين، وهو عندي على خِلافِ مَا قَالُوا من إِلْغَاء (كان)؛ وذلكَ أَنَّ خبر (كان): (لنا)، فتقديره: (وجيران كرام كَانُوا لنا) ".(١)

مناقشة الرأي:

تحدث سيبويه عن إلغاء (كان) الزائدة، واستشهد لذلك بقول الخليل، يقول سيبويه:" وقال الخليل: (إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهم كانَ زيدًا)، على إلغاءِ (كانَ)، وشبَّهه بقول الشاعر، وهو الفرزدق:

فكيف إذا رأيت ديارَ قومٍ وجِيرانٍ لنا كانوا كِرامِ ".(٢)

وقد ردّ المبرِّد ذلك فهو يرى أنَّ (كان) عاملة في قول الشاعر: (وجِيرانٍ لنا كانوا كِرامِ)، لا زائدة، فـ(واو) الجماعة اسمها، وشِبْه الجملة (لنا) المقدمة خبرها؛ لأنَّ تقدير الكلام عنده: (وجيرانٍ كرامٍ كَانُوا لنا).

وقد ردَّه ابن ولاد منتصرًا لسيبويه؛ لأنَّ ما جاء به المبرِّد مغير لمعنى قول الشاعر، ذلك أنَّ شبه الجملة (لنا) متعلقة بـ(جيران)، لا بـ(كانوا)، لذا لا يجوز أنْ يكون (لنا) خبرًا لـ(كان)؛ لأنّه لو جاز، لكان ذَكَر (الجيرانَ)، ولم يبيّن جيران من هم هؤلاء الجيران، يقول ابن ولاد:" إذا كانت (لنا) من صلة (جيرانٍ) معلَّقة بها فليس يجوز أنْ يكون خبرًا لـ(كان)، مثال ذلك أنَّك لو قلت: (مررتُ برجلٍ راغبٍ فينا كان)، لم يجزْ أنْ تجعلَ (فينا) وهو معلّق بـ(راغبٍ) خبرًا عن (كان)... وكأنَّه قال في البيت: (وجيرانٍ)، ولم يبيِّن لمن هم جيران، ثم قال: (كانوا لنا)؛ أيْ: كانوا نملكهم، وهذا المعنى غير ما ذهب إليه الشاعر، وهو متكلف ".(٣) لأنَّهم لم يكونوا مُلكًا لهم بل جيرانًا.وعلى ذلك تكون(كان) زائدةً، وتقدير الكلام: (وجِيرانٍ لنا كِرامٍ)، و(كرام) صفة

---

(١).المبرِّد، المقتضب، ج٤، ص ١١٧.

(٢).سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٥٣.

(٣).ابن ولاد، أحمد بن محمد، الانتصار لسيبويه على المبرِّد، ص١٤٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لـــ(جيران)، وإلى ذلك يذهب أبو سعيد السِّيرافي فالأظهر عنده كلام الخليل؛ لأنَّ (كان) في هذا الموضع وأمثاله زائدة، يقول:" والأظهر كلام الخليل، و(لنا) من صلة (جيران)، و(كانوا) دخولها غير مغيرٍ للكلام، كأنَّه قال: (وجِيرانٍ لنا كِرامٍ) ".(١)

ويذهب الثعالبي أيضًا إلى أنَّ (كان) في هذا الموضع زائدة، خلافًا لما هو عليه المبرِّد، يقول:" ومنها: زيادة (كان)، كما قال عزَّ ذكرُهُ:{ وَمَا عِلْمِي بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ }(٢)؛ أيْ: بِمَـــا يَعْمَلـــونَ. وكما قال الشَّاعر:

(وَجِيرَانٍ لنَا كانوا كِرَامِ) ".(٣)

أمَّا ابن سيده فإنّه يتبع المبرِّد في ما ذهب إليه من أنَّ (كان) في هذا الموضع عاملة؛ لأنَّ التقدير: (وجيرانٍ كرامٍ كَانُوا لنا)، يقول:" فَزعم سيبويه أَنَّ (كان) هُنَا زَائِـدَة. وقـال أَبُـو العبَّـاس: إِنَّ تقديره: (وجيرانٍ كرامٍ كَانُوا لنا). وهذا أسوغ؛ لأَنَّ (كان) قد عملت هاهُنا في موضع الـضمير، وفي موضع (لنا)، فلا معنى لما ذهب إِليه سيبويه من أَنَّهَا زائدة هُنَا ".(٤)

ويرفض الزمخشري هذا القول، فلا يجيز كونها عاملة؛ لأنها زائدة لا تغير المعنـى، يقـول:" ووجهها أن تكون (كان) مزيدة، كما في قوله:(وجِيرَانٍ لَنَا كانُوا كِرَامِ) ".(٥)

يبدو أنَّ المبرِّد منع زيادة (كان) في هذا الموضع؛ لدخول ضمير الجماعة عليهـا، فحَـسِبَ أنَّ الواو اسمها،وشبه الجملة (لنا) خبرها،والذي عليه النحاة أنَّ دخولها على الضمير لا يمنع زيادتها

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٤٨٠.

(٢).سورة الشعراء، الآية ١١٢.

(٣).الثعالبي، عبد الملك بن محمد، فقه اللغة وأسرار العربية، تحقيق ياسين الأيوبي، المكتبة العـصرية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٠م، ص٣٨٣ .

(٤).ابن سيده، علي بن إسماعيل، المُحكم والمحيط الأعظم، ج٧، ص١٤٧.

(٥).الزمخشري، أبو القاسم، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج١، ص٢٠١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقول ابن مالك:" وتختص (كان) بجواز زيادتها بلفظ الماضي، متوسطة بين مسند ومسند إليه، نحو: (ما كان أحسنَ زيدًا)، أو: (لم يُرَ كانَ مثلُهم). أو بين صفة وموصوف، كقول الشاعر:

فكيف إذا مررتُ بدار قومٍ و جيرانٍ لنا كانوا كرامِ

ولا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير، كما لم يمنع من إلغاء (ظنَّ) إسنادها في نحو: (زيدٌ ظننت قائمٌ) ".(١)

وقد ردَّ البغدادي ما قاله ابن ولاد و السِّيرافي والأعلم من أنَّ (كان) زائدة في قول الشاعر: (وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ) على تقدير:(وجِيرانٍ لنا كِرامِ)، وأنْ لا حقَّ للمبرِّد بإعمال (كان)، على تقدير: (وجيران كرام كَانُوا لنا)، لأنَّ المعنى عندها: (كانوا نملكهم)؛ أيْ أنَّ الجيران كانوا ملكًا لهم لا جيرة، على أنَّ اللام في (لنا) للملكية، يقول:" ولا يخفى أنَّ هذا تعسف منه ولا فرق بين قولك: (جيران لنا)، وبين: (كانوا لنا)، فإنَّ الواو في (كانوا) ضمير الجيران، واللام للاختصاص لا للملك ".(٢) والقول ما قال؛ لأنَّ الضمير يعود على الجيران، واللام لا تعنى الملكية بل الاختصاص.

الترجيح:

الرَّاجح أنَّ (كان) في قول الشاعر: (وجِيرانٍ لنا كانوا كِرامِ)، ليست زائدة كما ذهب الخليل وسيبويه ومن تبعهما؛ وذلك لرفعها واو الجماعة (كانوا)، يقول ابن هشام:" وليس من زيادتها قولُه:

---

(١).ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٣٦٠_٣٦١. وانظر شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ج١، ص٤١٢. وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج١، ص٢٨٩. و شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج١، ص٢٤٢.

(٢).البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج٩، ص٢١٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(وَجِيَرانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ ...)؛ لرفعها الضمير خِلافًا لسيبويه ".(١) ولأنَّها دلت على الزمان الماضي؛ فإذا اجتمعت الدلالة على الزمن، مع عملها بالضمير، فالأولى إعمالها لا إلغاؤها، على تقدير: (وجيران كِرَام كَانُوا لَنَا)؛ وهذا التقدير ليس على ما قاله ابن ولاد وأبو سعيد السِّيرافي والأعلم الشنتمري، ومن تبعهم من أنَّ معنى الكلام فيه: (جيران كانوا ملكنا)؛ واحتجوا بذلك لإلغاء (كان)؛ لأنَّ هذا المعنى خلاف لما قصده الشاعر، فهو يريد المجاورة لا التملك فمعنى هذا التقدير: (وجيران كرام كانوا جوارنا)، فمقصده بـ(لنا) جوارنا، وعلى ذلك لا تكون زائدة بل عاملة، والله أعلم.

(١).ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج١، ص٢٥٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث:

آراء المبرِّد في شرح كتاب سيبويه للسِّيرافي

مسائل في الحروف والأدوات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حرف (الكَاف) يجعل بِمنزلة (مثل)

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" قول الأعشى: (١)

هل تنتهون ولن يَنْهى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يذهبُ فيهِ الزَّيتُ والفُتُلُ [البحر البسيط]

في هذا البيت قولان: أحدهما أن يكون تقديره؛ ولن ينهى ذوي شطط شيءٌ كالطعن. والقول الثاني: أن تكون الكاف اسمًا بمنزلة: (مثل)، وتكون هي الفاعلة لينهى، وهذا أجود القولين، وهو قول المبرِّد. و إنَّما صار أجود القولين من قِبَل أنّه لا بُدّ لينهى من فاعل، ولا يصلح أن يكون فاعله محذوفا، لأنَّ الفعل لا يصلح إلا بفاعل ".(٢) كما أنَّ هذا التوجيه يغنينا عن التقدير.

و نجد هذا الرأي في (المقتضب)، حيث يقول المبرِّد في توجيه (كَالطَّعْنِ) الواردة في البيت السابق:" فالكاف هَا هُنَا في معنى (مثل) إنَّمَا أَرادَ: شَيء مثل الطعن ".(٣)

مناقشة الرأي:

يرى المبرِّد أنّ (الكاف) معناها معنى مثل، وهذا توجيهه للكاف في قول الشاعر (كَالطَّعْنِ)، فالكاف اسم بمعنى مثل، في محل رفع فاعل لـ(يَنْهَى)، وهو مضاف، و(الطعن) مجرورة بالإضافة. وهذا القول خلاف لما جاء به سيبويه إذ يرى أنَّ ذلك لا يكون إلا ضرورة يقول:" إلاّ أنَّ ناسًا من العرب إذا اضطُرُّوا في الشعر جعلوها بمنزلة (مِثْلٍ).قال الراجز،وهو حُمَيْدٌ الأَرقطُ:

(فَصُيِّرُوا مِثلَ كَعَصْفٍ مَأْكولْ).

---

(١).انظر البيت في ديوان الأَعْشَى الكبير (ت٧هـ)، شرح وتعليق محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، (د ط)، ١٩٥٠م، ص٦٣.

(٢).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص ٩١.

(٣).المبرِّد، محمد بن يزيد، المقتضب، ج٤، ص ١٤١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقال خِطامٌ المُجاشِعى:

وصالياتٍ ككَمَا يُؤَثْــفَيْنْ ".(١)

فالكاف في (كَعَصْفٍ) اسم بمعنى (مثــل)؛ لأنّه أضاف (مثل) إلى الكاف، وفي (ككَمَا) يقــصد: كمثل ما. ويقصد؛ كمثل القدر فوق الأثافي.

وعلى ذلك سار ابن السراج في الأصول، يقول:" وقد جاءت في الشعر واقعــةً موقــع (مثــل) موضوعةً موضعها قال الشاعر: وَصَالِيَاتٍ ككَما يُؤثفَيْن . أراد كمثل ما .

وقال الآخر:

فَصُيِّرُوا مِثلَ كَعَصْفٍ مَأْكولْ.

فإضافته (مثل) إلى الكاف يدل على أنّــه قدَّرها اسمًا، وهذا إنَّما جاءَ على ضرورة الشاعر".(٢) ومقصده أنَّ الكاف اسم؛ لأنَّ (مثل) أضيفت إليها الكاف؛ والمضاف إليه لا يكون حرفًا بل اسمًا. وقد ردَّ ذلك ابن جني، فهو يرى أنَّ الكاف في (كَعَصْفٍ) زائدة لا غير، وهي حرف جــر؛ لأنَّ الزائد لا يكون إلا حرفًا، يقول:" فإنْ قال قائل: بماذا جُرَّ (عَصْف)، أبالكاف التــي تجــاوره، أم بإضافة (مثل) إليه، على أنَّه فصل بالكاف بين المضاف والمضاف إليه، فالجــواب أنَّ العصف في البيت لا يجوز أنْ يكونَ مجرورًا إلا بالكاف، وإنْ كانت زائدة؛ يدلك على ذلك أنَّ الكاف في كلِّ موضع تقع فيه زائدة لا تكون إلا جارة، كما أنَّ (مِن) وجميع حروف الجرّ في أيِّ موضــع وقعن زوائدَ، فلا بدَّ مِنْ أنْ يجررن ما بعدهن كقولك: (ما جاءني من أحدٍ) ".(٣)

---

(١).سيبويه، أبو بشر، الكتاب، ج١، ص٤٠٨. العصف المأكول: الزرع أكل حبه وبقي نبته، الصاليات: الأثافي صليت بالنار، الأثافي:الحجارة التي ينصب عليها القدر.انظر لسان العرب مادة (عصف، أثف).

(٢).ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص٤٣٨_٤٣٩.

(٣).ابن جني، أبو الفتح، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥م، ج١، ص ٢٩٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والسؤال هنا إنْ كانت الكاف حرفًا فلماذا أضفت (مثل) ؟ وما الذي جررت به ؟. يجيب عن هذا التساؤل ابن جني وذلك أنَّ (مثل) لم تضفْ باللفظ، ولكنها أضيفت بالمعنى، والذي جرَّ (العصف) الكاف، وبقيت (مثل) غير جارة، ولا مضافة في اللفظ، وهذا أسوغ من أنْ نقول: إنَّ حرف الجرّ غير عامل؛ لأنَّنا نجد أسماء تلازم الإضافة ولكنها لم تجرَّ مضافًا نحو قولنا: (جئت قبلُ وبعدُ). والتقدير: قبل كذا وبعد كذا.(١) وهذا القول أرجح مما جاء به ابن السراج.

ولحرف الجرّ الكاف غير معنى؛ فيكون للتشبيه نحو قولنا: (زيد كالأسد)؛ وهي هنا للتشبيه لأنَّ زيدًا ليس أسدًا. كما يكون حرف الجرّ للتعليل، نحو قوله تعالى: { فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ}.(٢)؛ أيْ: اشكروه لأنَّه هداكم. وتأخذ الكاف معنى حرف الجرّ(على) كما في قولنا: (أحبُ الأَقِطَ كما هو)؛ أيْ: على ما هو عليه. وتكون الكاف حرف جر زائدًا، نحو قوله تعالى:"{ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}.(٣) والتقدير: ليس مثله شيء. وتكون اسمًا كما جاء عن المبرِّد. يقول الغلاييني:" الكافُ لها أَربعةُ معانٍ: التشبيهُ، وهو الأصلُ فيها، نحو (عليٌّ كالأسد). التّعليلُ، كقوله تعالى:{واذكرُوهُ كما هداكم}، أَيْ: لهدايته إيَّاكم...، معنى (على) نحو: (كُنْ كما أَنتَ)؛ أَيْ: كُن ثابتًا على ما أنت عليه. التّوكيدُ، و هي الزائدةُ في الإعراب؛ كقولهِ تعالى: {ليس كمثلِهِ شيءٌ} ".(٤)

ويرى ابن عقيل أنَّ استعمال الكاف اسمًا بمعنى (مثل) قليل، وفي ذلك يقول :" استعمل الكاف اسمًا قليلا، كقوله:

---

(١).انظر سر صناعة الإعراب، لابن جني، ج١، ص٢٩٧.

(٢).سورة البقرة، الآية ١٩٨.

(٣).سورة الشورى، الآية١١.

(٤).الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، ط٢٨، ١٩٩٣م، ج٣، ص ١٨١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أتنتهون ولن يَنْهى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يذهبُ فيهِ الزَّيتُ والفُتُلُ [البحر البسيط]

فالكاف اسم مرفوع على الفاعلية، والعامل فيه ينهى، والتقدير: ولنْ يَنْهى ذَوِي شَطَطٍ مثلُ الطعن".(١)

وممن رفض ما جاء به المبرِّد، الرضي الأستراباذي، فعنده الكاف في قول الشاعر(كالطعن) حرف جر، وفاعل (ينهى) محذوف، يقول في ذلك:" حرف جر وقد حُذِفَ الفاعل، وأقيم الجار مقامه؛ فلا يصح الاستدلال بالبيت على أنَّ (الكاف) اسمٌ ".(٢) كما يرى الرضي أيضًا أنَّ الكاف في قول الشاعر: (مِثْلَ كَعَصْفٍ)، حرف جر غير زائد؛ لأنَّ (مثل) أضيفت إلى اسم محذوف، فسره الموجود، فالكلام على النحو التالي: (مثل عصفٍ كعصفٍ)، يقول:" و يجوز أنْ يكونَ (مثل) مضافًا إلى مقدّر مدلول عليه بعصف الظاهر، كما قلنَا في: (يا تيم تيم عديّ)، فعلى هذا، لا تكون الكاف زائدة، فكأنَّه قال: مثل عصفٍ، كعصفٍ، وكذا الكلام في: (ككما) ".(٣)؛ في قوله: (وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤثفَيْن). والرَّاجح ما جاء به ابن جني؛ لأنَّه أخذ بالظاهر، ولم يقدر كما فعل الرضي، والأولى الأخذ بالظاهر.

الترجيح:

استدل النحاة على أنَّ (الكاف) حرف؛ بأنَّه يأتي حرفًا واحدًا معتمدًا على الاسم لبيان معناه، وضعفه في أداء المعنى وحده، يثبت أنَّه حرف من حروف المعاني وليس اسمًا، ولكنّ الأسماء تعرف بمعانيها، لذلك تكون (ما) مثلا حرفًا، وتارة تكون اسمًا بناء على معناها وموقعها في التركيب أو الجملة، ونقيس عليها (الكاف)، فهي حرف جرّ يفيد التشبيه إذا قصدنا أخذ الجزء

---

(١).ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٣، ص٢٧-٢٨.

(٢).الأستراباذي، الرضي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ج٤، ص٢٦٩.

(٣).المصدر نفسه، ج٤، ص ٣٢٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشابه، فنحن عندما نقول: (زيد كالأسد)، لا نقصد أنَّه مثله تمامًا بكل صفاته، بل نشير بقولنا إلى اتصاف زيدٍ بصفة اشتهر بها الأسد، وهي اسم بمعنى (مثل) إذا أردنا المطابقة، نحو قولنا: (الصورة كالصورة)؛ أيْ: مثل الصورة. وإذا احتاجت الجملة لأحد عناصرها كما في الشاهد الذي ذكره السِّيرافي فالجملة احتاجت إلى فاعل، وكان الأولى أنْ يكون الفاعل موجودًا لا محذوفًا، كانت (الكاف) في محل رفع فاعل للفعل (ينهى)؛ كما أنَّ الكاف هنا بمعنى (مثل)، كما في قوله تعالى: { أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا}.(١) يقول ابن السراج نقلا عن أبي العبَّاس:" الكاف معناها معنى (مثل)، فبذلك حكم أنَّها اسم؛ لأنّ الأسماء إنّما عرفت بمعانيها، و أنت إذا قلت: (زيد كعمروٍ)، أو(زيد مثل عمروٍ)، فالمعنى واحد ".(٢)

وقد ذهب كثير من النحاة إلى جواز أنْ تكون (الكاف) اسمًا أو حرفًا، وتفرد ابن مضاء بقوله إن الكاف اسم دائمًا ، يقول المرادي:" ومذهب الأخفش والفارسي وكثير من النحويين، أنَّه يجوز أن تكون حرفًا واسمًا في الاختيار. فإذا قلت: (زيد كالأسد)، احتمل الأمرين . وشذَّ أبو جعفر بن مضاء (٣)، فقال: إنَّ الكاف اسم أبدًا؛ لأنَّها بمعنى (مثل) ".(٤)

وقد رفض ابن هشام كونها اسمًا، وحجته في ذلك أنَّنَا لا نستطيع إدخال حرف الجرّ عليها كما في قولنا: (مررت بكالأسد)، قاصدين: (مررت بزيد مثل الأسد) ، رادًا بذلك على الأخفش، وأبي

---

(١).سورة آل عمران، الآية٤٩.

(٢).ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص٤٣٩.

(٣).ابن مَضَاء القرطبي (ت٥٩٢ هـ) أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء، يكنى بأبي جعفر وأبي العبَّاس وأبي القاسم. انظر الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ابن فرحون، تحقيق مأمون بن محي الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، ص١١٦.

(٤).المرادي، أبو محمد، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م، ص٧٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علي الفارسي، يقول:" وقال كثير؛ منهم الأخفش والفارسي: يجوز في الاختيار، فجوَّزوا في نحو: (زيد كالأسد)، أنْ تكون الكاف في موضع رفع، والأسد مخفوضًا بالإضافة ... و لو كانَ كَما زعموا لسمع في الكلام مثل: (مررت بكالأسد) ".(١) وقد بين الوجه في ذلك، فالكاف قد تكون حرفًا كما في قولهم: (زيدٌ كالأسد)، وقد تكون اسما بمعنى (مثل) كما في قولهم: (زيدٌ كأخي).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١).ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، بيروت، ط٦، ١٩٨٥م، ص٢٣٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معنى التبعيض في (مِنْ) راجع إلى معنى ابتداء الغاية

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" وقال أبو العبَّاس: (مِنْ) لها معنيان: ابتداء الغاية والزيادة، وكان يجعل كونها مُبعِّضةً داخلا في معنى الابتداء للغاية ".(١)

وهذا الذي سبق ليس معناه أنَّ المبرِّد أنْكَر معنى التبعيض لـ(مِنْ)، بل التبعيض من معانيها يقول المبرِّد:" أمَّا (مِنْ) فمعناها ابتداء الغاية، وتكون للتبعيض، وتكون زائدة؛ لتدل على أنَّ الذي بعدها واحد في موضع (جميع)، ويكون دخولها كسقوطها. فأمَّا ابتداءُ الغاية فقولك: (سرت من البصرة إلى الكوفة)، فقد أعلمته أنَّ ابتداء السير كان من البصرة. ومثله ما يجري في الكُتُب نحو: (من عبد الله إلى زيد). إنَّما المعنى أنَّ ابتداء الكتاب: من عبد الله. وكذلك: (أخذت منه درهمًا)، و(سمعت منه حديثًا)؛ أيْ: هو أول الحديث، وأول مُخرج الدرهم. وأمَّا التي تقع للتبعيض فنحو قولك: (أخذتُ مالَ زيدٍ)، فيقع هذا الكلام على الجميع. فإنْ قلت: (أخذتُ من ماله)، و(أكلتُ من طعامه)، أو(لبستُ من ثيابه)، دلَّت (مِنْ) على البعض. وأمَّا الزائدة التي دخولها في الكلام كسقوطها فقولك: (ما جاءني من أحدٍ)، و(ما كلمت من أحدٍ) ".(٢)

إنَّ الرأي الذي يطل علينا فيه المبرِّد هو أنَّ معنى التبعيض داخلٌ في معنى ابتداء الغاية، يقول المبرِّد:" ومنها (مِنْ) وأصلها ابتداء الغاية؛ نحو: (سرت من مكَّة إلى المدينة). وفي الكتاب: (من فلان إلى فلان)؛ فمعناه: أنَّ ابتداءه من فلان ومحلَّه فلان. وكونُها في التبعيض راجعٌ إلى هذا. وذاك أنَّك تقول: (أخذت مالَ زيدٍ)، فإذا أردت البعض قلت: (أخذت من ماله)، فإنَّما رجعت بها إلى ابتداء الغاية ".(٣)

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص ٩٥.

(٢).المبرِّد، محمد بن يزيد، المقتضب، ج٤، ص١٣٦-١٣٧.

(٣).المصدر نفسه، ج١، ص١٨٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مناقشة الرأي:

يرى المبرِّد أنّ معنى التبعيض ناتجٌ من معنى ابتداء الغاية، فهو يرد التبعيض إليه ، في حين يرى سيبويه أنَّها تفيد ابتداء الغاية إذا دلت على المكان، وتكون للتبعيض إذا صح إحلال كلمة (بعض) محلَّها، يقول:" وأمَّا (مِنْ) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكان كذا وكذا، إلى مكان كذا وكذا. وتقول إذا كتبت كتابًا: (من فلان إلى فلان). فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها. وتكون أيضًا للتبعيض تقول: (هذا مِنْ الثوب)، و(هذا منهم)، كأنَّك قلت: (بعضه) ".(١)

وقد وافق المبرِّدَ عددٌ من النحاة منهم: ابن السراج، والأخفش الأصغر، والزمخشري، والسهيلي، فـ(مِنْ) عندهم لا تكون إلا لابتداء الغاية والتبعيض راجع لهذا المعنى، يقول المرادي:" وقد ذهب المبرِّد، وابن السراج، والأخفش الأصغر علي بن سليمان، وطائفة من الحذاق، والسهيلي، إلى أنَّها لا تكون إلا لابتداء الغاية، وأنَّ سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى؛ ألا ترى أنَّ التبعيض من أشهر معانيها، وهو راجع إلى ابتداء الغاية. فإنَّك إذا قلت: (أكلت من الرغيف)؛ إنَّما أوقعت الأكل على أول أجزائه، فانفصل. فمآل معنى الكلام إلى ابتداء الغاية. وإلى هذا ذهب الزمخشري ".(٢)

وعلى هذا تكون (مِنْ) في قوله: (أكلتُ مِنْ الرغيفِ). للتبعيض، ولكنَّ التبعيض يرد إلى ابتداء الغاية؛ لأنَّ ابتداء الغاية يكون من مكان الأكل. والسؤال هنا: هل من يقول:(أكلتُ مِنْ الرغيفِ) يقصد بيان مكان الأكل أو كمية الكل؟ أليس معنى التبعيض هنا أدقّ وأجود، ذلك أنَّه يفيدُ أنَّ الأكلَ كان لجزءٍ مِن الرغيفِ.

---

(١).سيبويه، الكتاب، ج٤، ص٢٢٤-٢٢٥.

(٢).المرادي، أبو محمد، الجنى الداني في حروف المعاني، ص٣١٥-٣١٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعرف لنا الرضي المقصود بابتداء الغاية، بقوله:" المقصود من معنى الابتداء في (مِنْ)، أنْ يكونَ الفعل المتعدِّي بـ(مِنْ) الابتدائية شيئًا ممتدًا، كالسير، والمشي ونحوه، ويكون المجرور بـ(مِنْ) الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو: (سرتُ مِن البصرة)، أو يكون الفعل المتعدي بها أصلا للشيء الممتد، نحو: (تبرأت مِنْ فلان إلى فلان) ".(١)

ومن الجدير بالذكر أنَّ نحاة الكوفة يعدّون (مِنْ) لابتداء الغاية إذا دلت على المكان كما هو الأمر عند سيبويه، و يزيدون الدلالة على الزمان، يقول الأنباري:" ذهب الكوفيون إلى أنَّ (مِنْ) يجوز استعمالها في الزمان والمكان. وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز استعمالها في الزمان؛ أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا: الدليل على أنَّه يجوز استعمال (مِنْ) في الزمان أنَّه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: { لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ}(٢)،و{ أَوَّلِ يَوْمٍ } من الزمان".(٣)

و كلام الكوفيين مردود؛ لأنّ تقدير الكلام (من تأسيس أول يوم)، والذي حصل هو حذف المضاف (تأسيس)، وإقامة المضاف إليه (أول) مُقَامه.(٤) كما أنَّ (مِنْ) تعد زائدة إذا سبقت بنفي، وعند ذلك تجر لفظًا، وهذا قول سيبويه:" وقد تدخل في موضعٍ لو لم تدخل فيه كان الكلامُ مستقيمًا ولكنَّها توكيد بمنزلة (مَا)، إلا أنَّها تجر؛ لأنَّها حرفُ إضافة، وذلك قولك : (ما أتاني مِنْ رجُلٍ)، و (مَا رأيتُ مِنْ أحدٍ)، ولو أُخرجت (مِنْ) كان الكلام حَسنًا، ولكنَّه أكَّدَ بـ(مِنْ)؛ لأنَّ هذا موضع تبعيضٍ ".(٥)

---

(١).الأستراباذي، الرضي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ج٤، ص٢٦٤.

(٢).سورة التوبة، الآية ١٠٨.

(٣).الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص٣٧٠.

(٤).انظر المصدر نفسه، ج١، ص٣٧٢.

(٥).سيبويه، الكتاب، ج٤، ص٢٢٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويلخص لنا أبو حيان الأندلسي في كتابه: (ارتشاف الضرب) موجز الحديث لمن قال: إنَّ (مِنْ) تكون لابتداء الغاية و التبعيض، ولمن رفض ذلك، يقول:" ذهب الجمهور والفارسي إلى أنَّ (مِنْ) تكون للتبعيض نحو: (أكلت مِنْ الرغيف)، ويصلح مكانها بعض، وذهب المبرِّد، والأخفش الصغير، وابن السراج، وطائفة من الحذاق، ومن أصحابنا السهيلي إلى أنَّها لا تكون للتبعيض، وإنما هي لابتداء الغاية، وأنّ سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى ".(١)

الترجيح:

الرَّاجح مذهب سيبويه ومن تبعه، فحرف الجرّ (مِنْ) يكون للتبعيض إنْ جاز إحلال كلمة (بعض) محله نحو: (أنفق مِنْ مالك)؛ أيْ: بعض مالك. ويكون لابتداء الغاية إنْ دلَّ على المكان، نحو قوله تعالى:{ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيلا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى}.(٢) أمَّا ما قدّمه المبرِّد من تعليل؛ لإثبات أنَّ التبعيض راجع إلى ابتداء الغاية كما في قولنا: (أخذت من ماله)، بناءً على أنَّ (مِنْ) تفيد التبعيض الذي يرد إلى الغاية؛ لأنَّ أخذ المال فيه انتقالٌ من يد إلى يد، فأظنه من باب التكلف أو التجوّز؛ فلا داعي لتحميل الحرف أكثر من معنى، ما دام المعنى الأول أقرب إلى الذهن، وهو المتبادر إليه؛ فالمعنى: أنَّه أخذ جزءا من ماله، وهو الأولى؛ كي نميز أنَّ المأخوذ جزء وليس الكل.

أمَّا (مِنْ) التي تأتي بعد اسم التفضيل (أفعل) نحو: (زيدٌ أفضلُ مِنْ عمرٍو)، فهي عند سيبويه أيضًا للتبعيض، وحجته في ذلك أنَّه أرادَ أنْ يفاضل بينهما، وهما بعض من الناس، وقد اتصفا بالفضل، وفاق أحدهما الآخر فيه، و ليس المقصود أنَّهما أفضل من الناس على وجه العموم،

---

(١).الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م، ج٤، ص١٧١٩.

(٢).سورة الإسراء، الآية ١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقوله الصواب، يقول سيبويه:" وكذلك: (هو أفضلُ مِنْ زيدٍ)؛ إنَّما أرادَ أنْ يفضِّله على بعضٍ ولا يَعُمَّ ".(١)

في حين يرى المبرِّد أنَّ (مِن) في مثل هذا التركيب لا بدَّ أنْ تكونَ لابتداء الغاية، يقول:" وقولك: (زيدٌ أَفضلُ من عَمْرٍو)، إِنَّما جعلت غَايَة تفضيله (عمرًا)، فإِذا عرفت فضل عَمْرو علمت أَنَّه فَوْقه ".(٢)

وقد ردَّ أحمد بن ولاد (ت٣٣٢هـ) في كتابه: (الانتصار لسيبويه) رأي المبرِّد منتصرًا لسيبويه، فعنده ما ذهب إليه المبرِّد لا يصح، ومجمل ردِّه متضحٌ في قوله:" أمَّا قوله: إنّ (مِنْ) في قولك: (هذا أفضلُ من زيدٍ)، لابتداء الغاية فلا يصح؛ لأنّ الابتداء يقتضي انتهاءً، ويكون الفضل واقعًا على ما بين الغايتين، ألا ترى أنَّك إذا قلت: (سرتُ من مكان كذا إلى مكان كذا)، فالسير قد وقع على ما بين الغايتين، فأمَّا الغايتان فربَّما دخلتا في الفعل وربَّما لم تدخلا، وأمَّا مَا بينهما فالفعل واقع عليه لا محالة، ومثال ذلك أنَّك إذا قلت: (أكلت من رأس السمكة إلى ذنبها)، فقد يدخل الرأس والذنب في ما أكل، وقد لا يدخلان فيه، فيلزمه على هذا إذا جعل (مِنْ) في قولهم: (هو أفضل من زيدٍ) لابتداء الغاية أنْ يكون الفضل واقعًا على غير (زيد)، وليس هذا المراد في هذا الكلام... لم تكن(مِن) ها هنا لابتداء الغاية ولا زائدة، فلم يبق إلا ما قاله سيبويه من التبعيض ".(٣)

وعلى ذلك يكون ما جاء به سيبويه الصواب، فالمقصد من قوله: (زيدٌ أفضلُ من عمرٍو)، هو

---

(١).سيبويه، الكتاب، ج٤، ص٢٢٥.

(٢).المبرِّد، محمد بن يزيد، المقتضب، ج١، ص١٨٢.

(٣).ابن ولاد، أحمد بن محمد، الانتصار لسيبويه على المبرِّد، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، ص٢٥٦-٢٥٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تخصيص الفضل والتنافس فيه بينهما على وجه الخصوص، فهما بعض من الناس، كما أنَّ الابتداءَ يقتضي انتهاءً، ولا سبيل إلى ذلك هنا؛ ولو كان لصار (زيد) الابتداء و(عمرو) الانتهاء، ولا يكون الفضل واقعًا عليهما بالضرورة، كما في قولنا: (أكلتُ من رأسِ السمكةِ إلى ذنبِها)، فقد يكون الرأسُ والذنبُ خارجَ الأكلِ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جواز دخول ألف الاستفهام على (هل) وإنْ كانت حرفًا للاستفهام

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" وأمَّا (هل)؛ فإنَّها تكون استفهامًا، كقولك: (هل زيدٌ قائمٌ)، وتكون بمعنى(قد)، كقوله عز وجل:{ هَل أَتَى على الإِنْسَان حِينٌ من الدَّهْر }.(١) ومعناه قد أتى على الإنسان واعلم أنّ (هل) وإن كانت استفهاما، تدخل عليها ألف الاستفهام في ما ذكره أبو العبَّاس المبرِّد ".(٢)

وقد ذكر ذلك المبرِّد في (المقتضب)، بقوله:" (هَلْ) وهي للاستفهام؛ نحو قولك: هل جاء زيدٌ ؟ وتكون بمنزلة (قد) في قوله عزَّ وجلَّ:{ هَل أَتَى على الإِنْسَان حِينٌ من الدَّهْر }؛ لأنَّها تخرج عن حد الاستفهام، تدخل عليها حروف الاستفهام نحو قولك: أمْ هل فعلت؟ و إنْ احتاج الشاعر إلى أن يُلزمها الألف، فَعَل كما قال:

سائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ القُفِّ ذِي الأَكَمِ (٣) ".(٤) [البحر البسيط]

فهي عند المبرِّد للاستفهام، وقد تكون بمعنى (قد) نحو قوله تعالى: { هَل أَتَى على الإِنْسَان حِينٌ من الدَّهْر }.

---

(١).سورة الإنسان، الآية١.

(٢).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٩٥.

(٣).البيت لزيد الخيل بن مهلهل الطائيّ (ت٩هـ)، قاله يذكر وقائعه في بني تميم، وإيقاعه برجال منهم. انظر البيت في شعر زيد الخيل الطائيّ، تحقيق أحمد مختار البزرة، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٩٨٨م، ص١٥٥. وانظر البيت في الخصائص، ج٢، ص٤٦٣. واللمع في العربية، ص ٢٣٠. وأمالي ابن الشجري، لضياء الدين بن الشجري، ج١، ص١٦٣. وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤ ، ١٩٩٧م، ج١١، ص ٢٦١. القُفّ: ما ارتفع من الأرض، و الأَكَم: تل من القُفِّ ومفردها الأَكَمَة. انظر لسان العرب، مادة (قفف، أكم).

(٤).المبرِّد، محمد بن يزيد، المقتضب، ج١، ص١٨١_١٨٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مناقشة الرأي:

يرى سيبويه أنَّ (هل) بمعنى (قد)، والذي يفيد الاستفهام الألف المقدرة، والتي قدرت؛ لأنَّ (هل) لا تقع إلا في الاستفهام، وهذا يفسر دخولها في قول الشاعر: (...أَهلْ رأَوْنا)، فقد ظهرت في هذا الموضع، يقول سيبويه:" (هَلْ)، فإنّما هي بمنزلة (قد)، ولكنّهم تركوا الألفَ استغناء، إذ كان هذا الكلامُ لا يقَعُ إلاّ في الاستفهام ".(١)

وقد وجدت في (الكتاب) لسيبويه ما يثبت أنَّها حرف استفهام، خلافًا لما ذكره في الموضع السابق من أنَّها بمنزلة (قد)، وذلك في قوله في باب عدة ما يكون عليه الكلم:" و(هل)؛ وهي للاستفهام ".(٢) ولم يعلق على ذلك .

وإذا أردنَا أنْ نوفّق بين الموضعين، قلنا: المقصد واحد؛ وهو أنَّها لا ترد إلا للاستفهام، فدخلت بذلك موضع حروف الاستفهام.

وقد وافق السكاكي (ت٦٢٦هـ) سيبويه بمذهبه، وحجته بذلك قلة تصرفها، يقول:" وعند سيبويه أنَّها بمعنى (قد)، وإفادتها معنى الاستفهام؛ لتقدير الهمزة على نحو ما قال : (أَهَلْ رَأَوْنَا.. ويؤنس لقول سيبويه قلة تصرفها في الكلام".(٣)

وذهب الزمخشري مذهب سيبويه، فـ(هل) عنده دائمًا بمعنى (قد)، والذي يفيد الاستفهام الهمزة المقدرة، وقد نقل قول سيبويه مؤكدًا عليه، يقول:" وعند سيبويه أنَّ (هل) بمعنى (قد)، إلا أنَّهم تركوا الألف قبلها؛ لأنَّها لا تقع إلا في الاستفهام ".(٤) وقد ذكر البغدادي ذلك؛ مبينًا أنَّ هذا

---

(١).سيبويه، الكتاب، ج١، ص١٠٠.

(٢).المصدر نفسه، ج٤، ص٢٢٠.

(٣).السكاكي، أبو يعقوب، مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م، ص ١١٩.

(٤).الزمخشري، أبو القاسم، المفصل في صنعة الإعراب، ص٤٣٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مذهب الزمخشري، والصواب أنَّ هذا مذهب سيبويه كما سبق وذكرنَا، يقول البغـدادي:" وهـو مذهب الزمخشري، فَـ(هل) عنده أبدًا بمعنى (قد)، وأنَّ الاستفهام إنَّما هو مـستفاد مـن همـزة مقدرة ".(١)

وعلة منع ما جاء به المبرِّد، هو عدم جواز اجتماع حرفين لمعنى واحد، يقول ابن جنـي:" ألا ترى إلى دخول همزة الاستفهام على (هل)، ولو كانت على ما فيها من الاستفهام لم تلاق همزته لاستحالة اجتماع حرفين لمعنى واحد ".(٢) ويجيز ابن جني أنْ تكون (هل) حرفًا للاستفهام، أو أنْ تكونَ بمعنى (قد) يقول في كتابـه اللمـع:" وأمَّـا (هـل) فكقولـك: (هـل قـام زيـدٌ)، و (هل يقوم جعفر)؛ فجوابه: نعم أو لا، وقـد تكـون (هـل) بمعنـى (قـد)، قـال الله تعـالى: {هَل أَتَى على الإِنْسَان حِينٌ من الدَّهْر}؛ أيْ: قد أتى عليه حين من الدهر، قال الشاعر:

سائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدّتِنا أَهلْ رأَوْنا بِسَفْحِ القُفِّ ذِي الأَكَمِ [البحر البسيط]

؛أيْ: قَدْ رَأَوْنَا ".(٣)

وقد منع أبو البركات الأنباري أنْ تكونَ (هل) في قول الشاعر:(...أَهلْ رأَوْنا) حرفًا للاستفهام؛ لأنَّ حرف الاستفهام لا يدخل على حرف استفهام، وقد أجاز أنْ تكون (هل) للاستفهام، أو بمعنى (قد)، كما في قول الشاعر: (...أَهلْ رأَوْنا)، يقول:" وأمَّا (هل) فتكون استفهامًا، وتكـون بمعنـى (قد)... ولا يجوز أنْ تجعلَ (هَل) استفهامًا؛ لأنّ (الهمزة) للاستفهام، وحرف الاستفهام لا يـدخل على حرف الاستفهام ".(٤)

---

(١).البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج١١، ص ٢٦١.

(٢).ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٤٦٣.

(٣).ابن جني، اللمع في العربية، ص ٢٢٩-٢٣٠.

(٤).الأنباري، أبو البركات، أسرار العربية، محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م، ص ١٩٣-١٩٤. وانظر شرح السِّيرافي، ج١، ص٤٠٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الفرَّاء أنَّ (هل) تكون بمعنى (قد) دون استفهام مقدر؛ أيْ: لا يقدّر ألف الاستفهام كما فعل سيبويه، يقول الفرَّاء:" معناه: قَدْ أتى عَلَى الإنسان حين من الدهر. و(هل) قَدْ تكون جحدًا، وتكون خبرًا. فهذا من الخبر؛ لأنَّك قد تقول: (فهل وعظتك؟)، (فهل أعطيتك؟)، تقرره بأنَّك قَدْ أعطيته، ووعظته. والجحد أنْ تَقُول: (وهل يقدر واحدٌ عَلَى مثل هَذَا؟) ".(١)

وجاء عن ابن مالك في (شرح التسهيل) أن (هل) تكون حرفا للاستفهام، وتكون بمعنى (قد) إذا جاءت مع الفعل الماضي، يقول:" (هل) حرف استفهام، تجيء مع الماضي بمعنى (قد)، كقوله تعالى:{هل أتى على الإنسان حين من الدهر}. قال المفسرون: المعنى: قد أتى على الإنسان حين من الدهر. وللاستفهام حرفان: (الهمزة)، و(هل) ".(٢)

ويوجه ابن مالك اجتماع الهمزة و(هل) في قول زيد الخيل: (...أَهلْ رأَوْنا)، أنَّ (هل) هنا ليست حرفًا للاستفهام، بل هي بمعنى (قد)؛ لأنَّها اقترنت بهمزة الاستفهام، قال:" وقد تدخل الهمزة على (هل)، فتتعين أنْ تكونَ المرادفة لـ(قد)، كقول الشاعر:

سائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشدّتِنا أَهلْ رأَوْنا بِقاع القُفِّ ذِي الأَكَمِ ".(٣)

أمَّا عند ابن هشام فـ(هل) حرف استفهام، ولا يكون بمعنى (قد) أبدًا، يقول:" وقد عكس قومٌ مَا قاله الزمخشري، فزعموا أنَّ (هل) لا تأتي بمعنى (قد) أصلا، وهذا هو الصواب عندي ".(٤)

الترجيح:

الرَّاجح أنَّ الأصل في (هل) أنْ تكونَ بمعنى (قد)، وأنَّها تفيد الاستفهام بالهمزة المقدرة التي

---

(١).الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن، ج٣، ص٢١٣.

(٢).ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م، ج٤، ص١٠٩.

(٣).المصدر نفسه، ج٤، ص١١٢.

(٤).ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص٤٦١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استغني عنها؛ لأنّ (هل) لا تَردُ إلا موقع الاستفهام، وقد تظهر الهمزة كما في بيت زيد الخيل المذكور، وكذلك كما في بيت خِطَام المُجَاشِعِيُّ:(١)

أهَلْ عَرَفْتَ الدارَ بالغَرِيَّيْنْ ؟ لَمْ يَبْقَ منْ آيٍ بِهَا يُحَلَّيْنْ (٢) [بحر الرجز]

وقد جاءت (هل) على الأصل في قوله تعالى:{ هَل أَتَى على الإِنْسَان حِينٌ من الدَّهْر }.و ما جاء به المبرِّد من أنَّ (هل) وإنْ كانت استفهامًا، تدخل عليها ألف الاستفهام مردود؛ لأنَّ حرف الاستفهام لا يدخل على حرف الاستفهام لمعنى واحد بإجماع النحاة؛ ولأنَّ (هل) ليست حرفًا للاستفهام، بل الأصل فيها أنَّها بمعنى (قد)، والرَّاجح أنْ يكون ذلك عند دخولها على الجملة الفعلية؛ لأنَّ (قد) تدخل على الفعل المضارع فتفيد التشكيك، وعلى الفعل الماضي فتفيد التحقيق، أمَّا إذا لم تدخل (هل) على الجملة الفعلية فهي حرف للاستفهام؛ لأنَّ (قد) لا تدخل على الجملة الاسمية، وهذا رأي أبي حيان نقله السيوطي في (همع الهوامع)، يقول:" وقال أبو حيان في موضع آخر: زعموا أنَّ (هل) بمنزلة (قد)، ولا يتأتى ذلك إلا إذا دخلت على الجملة الفعلية المثبتة، أمَّا إذا دخلت على الجملة الاسمية فلا تكون إذ ذاك بمعنى (قد)؛ لأنَّ (قد)لا تدخل على الجملة الاسمية ".(٣)

ويقدم لنا الرضي الأستراباذي تعليلا طريفًا لمنع دخول (هل) على الجملة الاسمية التي جزؤها الثاني فعلية، دالا بذلك على أنَّ (هل) أصلها أنْ تكونَ بمعنى (قد)، يقول:" وأمَّا الاسمية التي جزؤها الثاني فعلية، فلا تدخل عليها إلا على قبح، نحو: (هل زيد خرج؟)؛ لأنَّها إذا لَمْ تجدْ

---

(١).انظر ترجمة الشاعر في خزانة الأدب للبغدادي، ج٢، ص٣١٨.

(٢).انظر البيت في لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ، ج١٥، ص١٢٢. وفي خزانة الأدب، للبغدادي، ج١١، ص٢٦١.

(٣).السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج٢، ص٥٠٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فعلا، تسلَّت عنه، فإنْ كانَ أحد جزأي الجملة التي تدخلها فعلا تذكَّرتْ الـصحبة القديمـة، فـلا ترضى إلا بأنْ تعانقه، فيجب أنْ توليه إيّاها ".(١)؛ أيْ: أنْ تكونَ: (هل خرج زيدٌ؟).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١).الأستراباذي، الرضي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ج١، ص٤٥٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اللام المُبقاةُ فِي: (لاهِ أبوك) لام الجرّ

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" ومن الحذف الشاذ _أيضًا_ قولهم: (لاهِ أبوك)؛ يُريد: (لله أبوك)، فحذفوا منه لامين، وقد كانوا حذفوا منه ألف الوصل. واللامان المحذوفتان عند سيبويه: لام الجرّ واللام التي بعدها. وقال محمد بن يزيد: لام الجرّ هي هذه اللام المُبقاة، وكانت أولى بالتبقية عنده ؛ لأنَّها دخلت لمعنى، وفُتحت لام الجرّ؛ لأنَّ لام الجرّ في الأصل مفتوحة ".(١)

وقول سيبويه دليل على حذف الألف واللامين بالتتابع؛ أيْ: لام الجرّ واللام التي بعدها، يقول:" كما جاز: (لاهِ أبوك)، تريد: (لله أبوك)، حذفوا الألف واللامينِ ".(٢)

مناقشة الرأي:

يرى المبرِّد أنَّ الذي حذف في قولهم: (لله أبوك)، ألف الوصل واللامان من كلمة (الله)، وليست لام الجرّ من المحذوف، فأصل كلمة الله (اللاه)، وعند دخول لام الجرّ حذفت ألف الوصل، فصارت (للاه)، ثمَّ حذفت اللام الثانية والثالثة وأبقيت لام الجرّ، فأصبحت (لاهِ)، ويعلل تحول لام الجرّ من الكسر إلى الفتح؛ بأنَّها رجعت إلى أصلها. وهو بذلك يخالف سيبويه ومن تبعه من النحاة الذين أجمعوا على أنَّ المحذوف لام الجرّ واللام التي بعدها؛ كي يهرب من حذف الجار.

ويذهب ابن السراج إلى أنَّ المحذوف من كلمة (الله) في قولهم: (لاهِ أبوك)، لام الجرّ واللام التي بعدها، وعلة الحذف التخفيف على اللسان، وقد نقل هذا القول عن سيبويه ولم ينكره عليه

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٤٤٤. وانظر النُّكت في تفسير كتاب سيبوَيْه، ج٢، ص١٠٢.

(٢).سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١١٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقول:" حذفوا اللامين من قولهم: (لاهِ أبوك)، حذفوا لامَ الإضافةِ واللامَ الأخرى؛ ليخفّوا الحرفَ على اللسانِ ".(١)

وقد وافق الزّجّاجُ سيبويه، فـ(لام) الجرّ محذوفة وليست مبقاة في نحو قولهم: (لاهِ أبوك)، يقول:" فتحذف الجار كما يحذف في قوله: (لاهِ ابن عمِّك) ".(٢)

وقد ذكر أبو القاسم الزَّجَّاجي المسألة، ووجه الخلاف فيها، وظاهر كلامه يدل على أنَّه يتبع سيبويه؛ لأنّه ذكر أنَّ حذف الجرّ مباح لعلل، يقول:" وقد اختلفوا في اللام من قوله: (لاهِ)، فقال قومٌ: المحذوفة اللام الأصلية والباقية لام الخفض؛ لأنَّ حرف الخفض لا يضمر بإجماع. وقال آخرون: بل الباقية الأصلية؛ لئلا يحذف من أصل الحرف. فقال هؤلاء المتقدمون: الحذف غير مستنكرٍ في الكلام لعللٍ، نحو قولك: (لم يكُ)، و(لم أدرِ)، و(لم أُبَلْ)، يريد: لم يكنْ، ولا أدري، ولم أُبالِ ".(٣)

وقد ردَّ أبو سعيد السِّيرافي المبرِّد منتصرًا لسيبويه؛ فهروب المبرِّد من حذف حرف الجرّ غير مسوَّغ؛ لأنَّه سمع عن العرب، كما أنَّهم يحذفون حرف الجرّ بعد (إنَّ)، و(إنْ)، يقول أبو سعيد:" والصواب عندنا ما قاله سيبويه؛ لأنَّا رأيناهم قد حذفوا حروف الجرّ إذا دخلت على (إنَّ) و(أنْ)، مخففة ومشددة، نحو قولك: (رغبتُ أنْ أصحبك)، و(أيقنتُ أنَّ زيدًا خارجٌ)، وتقديره: في أنْ أصحبك، وأيقنت بأنَّ زيدًا خارجٌ ".(٤)

ويوافق أبو علي الفارسي المبرِّد في هذه المسألة، فهو يرى أنَّ حروف الجرّ قلّما تحذف؛ لذا فإنَّ

---

(١).ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص٤٣٣.

(٢).الزجاج، إبراهيم بن السري، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ج٣، ص٩٤٢.

(٣).الزَّجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٣م، ص٥٧.

(٤).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٤٤٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اللام المتبقية هي لام الجرّ حملا على الأكثر؛ ولأنَّها دخلت لمعنى، يقول:" ويقوي هذا المذهب أيضًا أنَّ لام الجرّ حرف معنى، واللامان الأخريان إحداهما من نَفْس الحرفِ، والآخرُ بمنزلة ما هو مِنْ نفس الحرف أولى؛ لِدلالة ما يبقى منه على المحذوف، وتبقية حرف المعنى أولى؛ لأنَّه إذا حذف لم يبقَ منه شيءٌ يدُلُّ عليه... وحروف الجرّ قَلَّما تحذف، فحملُ (لاه) على الأكثر أولى من حمله على الشّاذِّ ".(١)

ويردُّ ذلك ابن جني فهو يرى ما رآه سيبويه من أنَّ لام الجرّ محذوفة ، وقد عرض هذه المسألة في كتابه: (التَّمام في تفسير أشعار هُذيل)، الذي استدرك فيه ما أغفله الحسن بن الحسين أَبُو سَعِيد السُّكَّري (ت٢٧٥هـ) (٢) في (شرح ديوان الشعراء الهذليين)، يقول ابن جني:" أراد: (للهِ ابن عمك)، فحذف حرف الجرّ ولام التعريف، فأمَّا ما يدل على حذف حرف الجرّ فهو أنَّ هذه اللام الباقية مفتوحة ولام الجرّ مع المظهر مكسورة. وأمَّا ما حكى فيها من الفتح مع المظهر فشاذ. وكما أنَّ فتحة لام (لاهِ) تدل على أنَّها ليست لام الجرّ، فكذلك أيضًا فتحتها تدل على أنَّها ليست لام التعريف من حيثُ كانت لام التعريف ساكنة، كما أنَّ لام الجرّ مكسورة، فالباقية إذن إنَّما هي لام (إلاهِ)، أو لام (لاه) على افتراق قولي سيبويه فيه ". (٣)

وعلى ذلك فالذي عليه ابن جني أنَّ اللام الأولى المحذوفة هي لام الجرّ، ودليله لذلك أنَّ اللام الموجودة مفتوحة، ولام الجرّ مكسورة، واللام الثانية المحذوفة لام التعريف؛ لأنَّ اللام المتبقية مفتوحة، و لام التعريف ساكنة. وعلى ذلك فاللامان المحذوفتان: لام الجرّ و اللام التي بعدها.

---

(١).الفارسيّ، أبو علي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج١، ص٢٧٦_٢٧٨.

(٢).انظر ترجمته في إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، ج٤، ص ٢٤٥. والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروزآبادى، ص١١١. والأعلام، ج٢، ص ١٨٨.

(٣).ابن جني، التَّمام في تفسير أشعار هُذيل مما أغفله أبو سعيد السُّكَّري، تحقيق أحمد ناجي القيسي و خديجة عبد الرزاق الحديثي وأحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٦٢م، ص١٤٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واللام المتبقية اللام الأصلية على أحد قولي سيبويه في أصل كلمة (الله). وقد عرض ابن الشجري قولي سيبويه بقوله:" و الذي ذهب إليه سيبويه، من أنَّ أصل هذا الاسم: (إلاه)، قول يونس بن حبيب، وأبى الحسن الأخفش، وعلي بن حمزة الكسائي، و يحيى بن زياد الفرَّاء، وقطرب المستنير، وقال بعد وفاقه لهذه الجماعة: وجائز أنْ يكون أصله: (لاه)، وأصل لاه: (ليه) ".(١)

وذكر ذلك البغدادي بقوله:" أصل هذا الاسم الذي هو الله تعالى مسماه (إلاه) في أحد قولي سيبويه بوزن: (فِعَال)، ثمَّ (لاه) بوزن: (عَال) ".(٢)

ويستدل بما سبق على أنَّ المحذوف الزوائد؛ لأنَّها أولى بالحذف من الأصلي، فبما أنَّ أصل اسم الله جلَّ جلاله (لاه)، ثمَّ دخلت عليه الألف واللام (الله)، ثمَّ دخلت عليه لام الجرّ فصار (لله)، فإذا وقع الحذف كانت الزوائد الأحق به ، وعلى ذلك يكون قولهم: (لاهِ) على الأصل.

وقد نقل الأصبهاني عن الفرَّاء أنَّ معنى (لاه): المستتر عن خلقه، يقول:" وقال الفرَّاء: هو من لاه يليه ليها، إذا استتر، كأنَّه قد استتر عن خلقه ".(٣)

والذي جرَّ الهاء هو حرف الجرّ المضمر، يقول أبو البركات الأنباري:" فخفض (لاهِ) بتقدير اللام، كأنَّه قال: (لله ابنُ عَمِّكَ) ".(٤)

ويذهب الرضي كذلك إلى أنَّ لام الجرّ حذفت، وعلته في ذلك كثرة الاستعمال يقول:" قولهم:

---

(١).ابن الشجري، ضياء الدين، أمالي ابن الشجري، ج٢، ص١٩٦.

(٢).البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج٧، ص١٧٧.

(٣).الأصبهاني، إسماعيل بن محمد، إعراب القرآن، ص٨ .

(٤).الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ج١، ص٣٩٤. وانظر ضرائر الشِّعْر، لابن عصفور، ص١٤٤. وشرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ج٣، ص١٥٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(لَهْيَ أبوك)؛ أيْ (لله أبوك)؛ لأنَّ أصله الجار والمجرور، وحكمه حكم الظروف عندهم؛ حذف لام الجرّ؛ لكثرة الاستعمال، وقدِّر لام التعريف، فبقي: (لاهِ أبوكَ) ".(١) وإلى ذلك يذهب صاحب شرح التصريح بقوله:" و(لاه) أصله: (لله)، فحذفت اللامان الجارة والأخرى ".(٢)

ويؤكد السيوطي أيضًا أنَّ المحذوف في قولهم: (لاه) حرف الجرّ واللام التي بعدها يقول:" وأمَّا قولهم: (لاهِ أبوكَ)؛ يريدون: (لله أبوك)، فإنَّهم كتبوه بالألف؛ لأجل ما حذف منه من حرف الجرّ، والألف، واللام ".(٣)

الترجيح:

الرَّاجح ما ذهب إليه سيبويه من أنَّ المحذوف في قولهم: (لاهِ أبوك) لام الجرّ واللام التي بعدها؛ وذلك أنّه إذا دخل الحذف فالزوائد أولى به، ولأنّ اللام المتبقية في (لاهِ) مفتوحة ، ولام الجرّ مكسورة، ولام التعريف ساكنة، وهذا دليل على أنَّ هذا اللام المبقاة حرف أصلي.

وأمَّا ما أقرّه المبرِّد من أنَّ اللام المبقاة هي حرف الجرّ، وقد فتحت لمماثلة الألف، فلا دليل له على ذلك، وإنَّما جاء بذلك هروبًا من حذف حرف الجرّ، وليس له ذلك؛ فخفض (لاهِ) بتقدير اللام دليل على حرف الجرّ، وقد سمع عن العرب حذف حرف الجرّ ؛ مع إبقاء عمله، فبقاء عمله دليل عليه، قال الفرَّاء:" قَالَت العرب إذا قيل لأحدهم: كيف أصبحتَ؟ قال: (خيرٍ عافاك اللَّه)، فخفض، يريد: (بخيرٍ)".(٤)

وقد احتج ابن جني على المبرِّد؛ بالقول السابق الذي يروى عن رُؤْبَة بن العَجَّاج(ت١٤٥هـ)،

---

(١).الأستراباذي، الرضي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ج٣، ص٢٣١.
(٢).الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٦٥٣.
(٣).السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج٣، ص٤٧٩.
(٤).الفرَّاء، أبو زكريا، معاني القرآن، ج١، ص١٦٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو من فصحاء العرب، وقد نقله أبو العبَّاس، ونقله دليل على معرفته بأنَّ العرب تضمر الجار وتبقي عمله، ومع ذلك يذهب إلى أنَّ اللام في قولهم: (لاهِ أبوك)، لام الجرّ؛ رغم أنَّها فتحت؛ هروبًا من حذف حرف الجرّ؛ لأنَّه دخل لمعنى، يقول ابن جني:" وقد حكى أبو العبَّاس نفسه أنَّ رؤبة كان يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: (خيرٍ عافاك الله)، يريد: (بخير)، ويحذف حرف الجرّ ".(١)

فإنْ قيل: إنَّ حذف الجارّ وبقاء عمله شاذٌ لا يقاس عليه، قيل: وقولهم: (لاهِ أبوكَ) على ذلك الشذوذ والقلة. يقول الزمخشري في حديثه عن حذف حروف الجرّ على الكثرة وعلى القلة:" وتُحذف مع (أنَّ) و(أنْ) كثيرًا مستمرًا. وتُضمَر قليلا، وممَّا جاء من ذلك: إضمارُ (رُبَّ) و(الباء) في القَسَم، وفي قول رُؤبَة: (خَيْرٍ)، إذا قيل له: (كيف أصبحت؟)، واللامِ في (لاهِ أبوكَ)؛ بمعنى: (لله أبوك) ".(٢)

---

(١).ابن جني، التَّمام في تفسير أشعار هُذيل مما أغفله أبو سعيد السُكَّري، ص١٤٨_١٤٩. وانظر سر صناعة الإعراب، ج١، ص١٣٢. والخصائص، ج٢، ص٢٨١. ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص٨٣٩.

(٢).الزمخشري، أبو القاسم، المفصل في صنعة الإعراب، ج١، ص٣٨٨. وانظر شرح المفصل، ابن يعيش، ج٤، ص٥١٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنكر على سيبويه قوله:

(و لكنَّ المثقَّلَةُ في جميع الكلام بمنزلة إنَّ)

عرض الرأي:

قال أبو سعيد السِّيرافي:" اعترض أبو العبَّاس على سيبويه في قوله: و(لكنَّ) المثقَّلَةُ في جميع الكلام بمنزلة (إنَّ)، فقال: نحن ندخل اللام في خبر (إنَّ) ولا ندخلها في خبر (لكنَّ)، لا تقول: (لكنَّ زيدًا لقائمٌ)، كما تقول: (إنَّ زيدًا لقائمٌ) ".(١)

مناقشة الرأي:

اعترض المبرِّد على كون (لكنَّ) المثقَّلَة في جميع الكلام بمنزلة (إنَّ)، فهو لا يرى هذه المساواة؛ لأنَّ لام الابتداء أو المزحلقة تدخل على خبر (إنَّ)، ولا تدخل على خبر (لكنَّ). ولا ينكر المبرِّد التساوي بينهما، لكنْ ليس في جميع الكلام كما ذكر سيبويه، فهو يقرّ بأنَّ (لكنَّ) بمنزلة (إنَّ) في الابتداء.

يقول المبرِّد:" وأَحَدُ وَجْهي الرفع _ وهو الأجْودُ منهما_ : أنْ تحمله على موضع (إنَّ)؛ لأنَّ موضعها الابتداءُ. فإذا قلت: (إنَّ زيدًا منطلقٌ)، فمعناه: (زيدٌ منطلقٌ). ومثل (إنَّ) في هذا الباب (لكنَّ) الثقيلة ".(٢) و معنى ذلك أنَّ قولهم:(لكنَّ زيدًا منطلقٌ) مساوٍ لقولهم: (إنَّ زيدًا منطلقٌ)، في معنى الابتداء: (زيدٌ منطلقٌ).

كما ويرى أنَّ (لكنَّ) المثقَّلَةُ بمنزلة (إنَّ)، في العطف والقطع، يقول ابن ولاد:" قال محمد*: فلو قال: في العطف والابتداء والقطع، لمْ يُنْكَر، ولكنَّه قال: في جميع الكلام، وليس كما قال؛ لأنَّ

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٤٧٤. وانظر قول سيبويه في كتابه، ج٢، ص١٤٥.

(٢).المبرِّد، المقتضب، ج٤، ص١١١. *. وهو محمد بن يزيد المبرِّد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اللام تدخل في خبر (إنَّ)، ولا تدخل في خبر (لكنَّ)، وذلك قولك: (إنَّ زيدًا لمنطلقٌ)، ولا يجوز: (لكنَّ زيدًا لمنطلقٌ)...؛ لأنَّ اللام لامُ الابتداء على غير مقدمة، و(لكنَّ) لا تكون إلا بعد كلام ".(١) ومعنى ذلك أنَّه جاز دخول لام الابتداء على خبر (إنَّ)؛ لأنَّ (إنَّ) تدخل على المبتدأ والخبر ولا تغير معنى الابتداء؛ ولأنَّ لام الابتداء موضعها بداية الكلام نحو: (لزيدٌ منطلقٌ)، في حين لا يجوز ذلك مع (لكنّ)؛ لأنَّها غيرت معنى الابتداء إلى الاستدراك، وهذه اللام للابتداء لا تدخل إلا عليه.(٢) ولأنَّ موضعها ليس بداية الكلام، يقول ابن جني:" واعلم أنَّ لام الابتداء موضعها من الكلام الاسمُ المبتدأ نحو: (لَزيدٌ كريمٌ) ".(٣)

كما أنَّ اختصاص (إنَّ) من بين أخواتها بدخول لام الابتداء على خبرها، ينبع من كون (إنَّ) حرف توكيد، وكذلك (لام) الابتداء، فلما اتحدا في المعنى جاز دخول لام الابتداء على خبر (إنَّ) ولم يجز ذلك على سائر أخواتها؛ لأنَّها تدخل لمعانٍ، يقول أبو البركات الأنباري:" فـ(لام) التأكيد إنَّما حسنت مع (إنَّ)؛ لاتفاقهما في المعنى؛ لأنَّ كل واحدة منهما للتأكيد، وأمَّا (لكنَّ) فمخالفة لها في المعنى ".(٤) وقد خالف الكوفيون البصريين، فأجازوا دخول لام الابتداء على خبر (لكنَّ)، يقول الأنباري:" ذهب الكوفيون إلى أنِّه يجوز دخول اللام في خبر (لكنَّ) كما يجوز في خبر (إنَّ) نحو: (مَا قامَ زيدٌ لكنَّ عَمْرًا لقائمٌ)، و ذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز دخول اللام في خبر (لكنَّ) ".(٥)

---

(١).ابن ولاد، أحمد بن محمد، الانتصار لسيبويه على المبرِّد، ص١٣٨.

(٢).انظر، شرح المفصل، ابن يعيش، ج٤، ص٥٣٤.

(٣).ابن جني، أبو الفتح، سر صناعة الإعراب، ج١، ص٣٧٠.

(٤).الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ج١، ص٢١٤.

(٥).المصدر نفسه، ج١، ص٢٠٨_٢٠٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان المبرِّد يمنع إعادة لام الابتداء مرتين؛ وذلك لأنَّهما لام واحد، فلا جدوى من تكرارها والقول على ما قال، يقول أبو سعيد السِّيرافي:" وكان أبو العبَّاس محمد بن يزيد لا يرى أنْ يعيد اللام مرتين؛ لأنَّهما لام واحد، ولا يجيز: (إنَّ زيدًا لفي الدار قائمٌ)، ولا يكرر اللام إذا كان المعنى واحدًا ".(١)

وقد انتصر أبو سعيد السِّيرافي لسيبويه؛ لأنَّه يرى أنَّ المعنى الذي قصده سيبويه ليس المعنى الذي فهمه المبرِّد، فالذي قصده سيبويه أنَّ (لكنَّ) بمنزلة (إنَّ) في العطف، ودليل ذلك سياق الكلام الذي أورده قبل ذكر عبارته المعترض عليها، وهذا لا يمنعه المبرِّد، يقول أبو سعيد:" والذي أراده سيبويه أنَّ (لكنَّ) بمنزلة (إنَّ) في العطف الذي ساق الكلام عليه، وسياقه للكلام يدل على إرادته ".(٢)

وقد جاء قول سيبويه: (ولكنَّ المثقَّلَةُ في جميع الكلام بمنزلة إنَّ)، في سياق حديثه عمَّا حمل على الابتداء، نحو: (إنَّ زيدًا منطلقٌ)، بمعنى: (زيدٌ منطلقٌ)، وهذا دليل على أنَّه يقصد ما أجازه المبرِّد من أنْ تكون (إنَّ) بمنزلة (لكنَّ) في الابتداء، وفي سياق حديثه عن جواز العطف على محل اسم (إنَّ) نحو: (إنَّ زيدًا منطلقٌ وعمرًا ظريفٌ)، ثم جاء بقوله: (ولكنَّ المثقلة في جميع الكلام بمنزلة إنَّ).(٣) وكأنَّه يريد أنْ يقول: إنَّ (لكنَّ) المثقَّلَةُ بمنزلة (إنَّ)، في الابتداء والعطف؛ أي حكم (لكنَّ) حكم (إنَّ) في الابتداء والعطف، وإلى ذلك ذهب أبو علي الفارسي في شرحه لقول سيبويه، يقول:" يريد في العطف في اللفظ، والحمل على الرفع؛ لأنَّه في هذا يتكلم ".(٤)

---

(١).السِّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٤٦٥.

(٢).المصدر نفسه، ج٢، ص٤٧٤.

(٣).انظر كتاب سيبويه، ج٢، ص ١٤٤_١٤٥.

(٤).الفارسيّ، أبو علي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج١، ص٢٩٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الترجيح:

الرَّاجح أنّ اعتراض المبرِّد ونقده لسيبويه على عبارته: (ولكنَّ المثقَّلَةُ في جميع الكلام بمنزلة إنَّ)، ليس في محله؛ لأنَّه عزل هذه العبارة عن سياقها الذي قيلت فيه، في محاولة منه لتغليط سيبويه في هذا الموضع، ولو كان القول على ظاهر العبارة لانتُصِر للمبرِّد في ما ذهب إليه، ولكنَّ الناظر في ما تقدمها من الكلام، يثبت أنَّه جاء بما لا يمنعه المبرِّد ولا النحاة من أنَّ (لكنَّ) المثقَّلَةُ بمنزلة (إنَّ)، في الابتداء والعطف المذكور في الكلام السابق للعبارة. وإلى ذلك يذهب الرضي الأستراباذي بقوله:" حكم (لكنَّ) في جواز العطف على محل اسمها حكم (إنَّ) المكسورة، خلافًا لبعضهم، قال سيبويه بعد ذكره جواز العطف على محل اسم (إنَّ) بالرفع: (لكنَّ الثقيلةُ في جميع الكلام بمنزلة إنَّ)؛ يعني في جواز العطف المذكور".(١)

(١).الأستراباذي، الرضي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ج٤، ص٣٥٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمـــــة

بعد استكمال هذا البحث توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج بثَّها في بحثه تحت عنوان: التَّرجيح، ومن أهمها:

- للمبرِّد آراء راجحة على آراء سيبويه نحو قوله: إنَّ جواب الشرط في نحو قول جرير بن عبد الله البَجليّ:

يا أَقْرَعُ بنَ حابسٍ يا أَقْرَعُ إنَّك إنْ يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ [بحر الرجز]

الفعل نفسه الذي لزم موقعه، والتقدير عنده: (إن يُصْرَعْ أخوك فتُصْرَعُ)، فجواب الشرط الجملة الاسمية المكونة من: المبتدأ والجملة الفعلية، بخلاف سيبويه الذي رأى تقديم فعل الشرط في مثل قول الشاعر:(...إنْ يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ)؛ للتعليل رفع الفعل (تُصْرَعُ)، فهذا الفعل عنده ليس جوابًا للشرط، فجواب الشرط محذوف، وهذا الفعل دالّ على الجواب المتقدّم المحذوف، على تقدير: (تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ). والذي يرجح كلام المبرِّد أنَّ المرفوع إذا وقع بعد الشرط، فقد وقع في موقع الجزاء وهو أحق بالتأويل، كما أنَّه إذا امتنع جعل الجواب شرطًا، وجبت الفاء كي تكون الجملة في محل جزم الجواب.

ومما ردَّه المبرِّد على سيبويه جواز نصب (العَبِيد) حملا على المصدر، ويُرجِّح المبرِّد على سيبويه في مسألة منع المبرِّد نصب (العَبيد) في قولهم: (أَمَّا العَبيدُ فذو عبيدٍ)؛ وذلك لأنَّ السير على ما قاله المبرِّد يجنب النحاة التأويل؛ خصوصًا أنَّ التأويل مدعاة للتشتت؛ لما ينتج عنه من تعدد في الآراء. كما أنَّ الأصل الأخذ بالظاهر، والظاهر يقتضي الرفع على الابتداء؛ لأنَّ (العبيد) اسم لا مصدر، كما أنَّ الرفع قول العرب الأشيع، أما النصب وكما ذكر سيبويه خبيث قليل.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– بعض الآراء التي ذهب إليها المبرِّد لم تكن قصرًا عليه، نحو جزم الجزاء بـــ(إنَّ) وفعل الشرط، فقد ذهب من قبله إلى ذلك الخليل بن أحمد الفراهيدي، ومن بعده ابن جني، وغيرهما.

– اتفق المبرِّد مع سيبويه في عدد من المسائل منها اتفاقهما على بناء (غير) على الضم إذا قطع عن الإضافة، أو وقع بعد (لا) أو (ليس)، وكان مقطوعًا عن الإضافة، ، وكذلك اتفقا على جواز تأنيث المذكّر المضاف إلى المؤنث في غير الشعر، كما في قولهم: (ذَهَبَتْ بَعْضُ أصَابِعِهِ) فقد أنّثَ الفعل (ذَهَبَتْ)؛ لإضافة الفاعل (بَعْضُ) إلى المؤنث (أصَابِعِهِ).

– لجأ المبرِّد كي يردَّ سيبويه إلى مخالفة كلام العرب، كما في منعه جواز الفصل بين فعل التعجب و المتعجب منه؛ لعدم تصرف فعل التعجب، فمَنْعُ الفصل ليس على الإطلاق كما هو الحال عند المبرِّد ومن سار على نهجه من النحاة، فالرَّاجح جواز الفصل بالظرف أو الجار والمجرور شَرْطَ التّعلّق بفعل التعجب، والذي ينصر الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالجار والمجرور أو الظرف، ورود شواهد من قول العرب شعرًا ونثرًا عليه. و من قولهم نثرًا كلام عمرو بن معد يكرب: (ما أحسنَ في الهيجاء لقاءَها، و أكثرَ في اللَزْبات عطاءَها) "

و من الشواهد الشعرية قول الشاعر: [البحر الطويل]

خَلِيليَّ ما أَحْرَى بذي اللُّبِّ أَنْ يُرَى صَبُورًا ولكن لا سَبيلَ إلى الصّبر (١)

فقد فصل بالجار والمجرور (بذي) بين فعل التعجب معموله، وهو (أنْ) وصلتها (يُرَى).

– بعض الآراء التي ردَّها المبرِّدُ على سيبويه فيها تحامل، ومن ذلك ما ذكره السيرافي من أنَّ مذهب سيبويه أنَّه إذا جاء المصدر من فعل ليس من حروفه كان بإضمار فعل من لفظ ذلك المصدر، وأبو العبَّاس يردُّ هذا القول، ويقول: إنَّه يجوزُ أنْ يجيء المصدرُ من فعل ليس من حُروفِهِ إذا كان في معناه. وهذا تحامل وادعاء في غير موضعه، فقد أجاز سيبويه مجيء

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصدر من فعل ليس من حُروفِهِ إذا كان في معناه، وقد أفرد بابًا لذلك سماه: (باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل؛ لأنَّ المعنى واحد).

– بعض الآراء التي ردَّها المبرِّد على سيبويه فيها مغالاة، فقد لجأ لمخالفة السماع والقياس لتغليط سيبويه، ومن ذلك ما ذهب إليه من جواز: (أمَّا زيدًا فإنِّي ضاربٌ)، على أنْ يكون (زيدًا) منصوبًا بـ(ضارب). ولا حُجَّة للمبرِّد في ذلك؛ لأنَّه يخالف القياس؛ فخبر (إنَّ) لا يعمل في ما قبله.

ومن المسائل التي ردَّها المبرِّد على سيبويه والتي لا حقَّ له فيها ولا دليل، ومنها ما يخالف السماع والقياس معًا، منع التّرخيم في غير النّداء لضرورة الشّعر نحو:(هذا حَنْظَلَ قد جاء)، فقد كان سيبويه وغيره من المتقدمين البصريين والكوفيين يجيزونه، وكان أبو العبَّاس محمد بن يزيد ينكره ولا يجيزه في الشعر، وهو بذلك يخالف ما سمع عن العرب، نحو قول زهير بن أبي سلمى:

خُذُوا حِذْركم يا آل عِكْرِمَ واحْفَظُوا أَوَاصِرَنَا والرَّحْمُ بالغَيْبِ تُذْكَرُ (١) [البحر الطويل]

ففتح الميم من (عِكْرِمَ)؛ لأنَّ أصله (عِكْرِمَة)، وحذفت الهاء. ومن ذلك أيضًا قول جرير:

أَلاَ أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامًا وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا.(٢) [البحر الوافر]

أراد: (أمَامَة)، فحذف الهاء وبَقَّى الميم على حالها، وهي غير مناداة.

والرَّاجح كلام سيبويه؛ لأنَّ القياس يثبته فالترخيم أصل جوازه في النداء، فإذا اضطرَّ الشَّاعر إلى ذكره في غير النداء أجرَاه على حكمه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

***القرآن الكريم.**

_ ابن الأثير، علي بن محمد الجزري، **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، تحقيق علي محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.

_ أحمد بن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، (د ط)، ١٩٧٩م.

_ الأخفش، أبو الحسن، **معاني القرآن للأخفش**، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.

_ الأزدي، محمد بن الحسن، **جمهرة اللغة**، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

_ الأزهري، خالد بن عبد الله، **شرح التصريح على التوضيح على" أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**"، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق محمد باسل، ط١، ٢٠٠٠م.

_ الأزهري، محمد بن أحمد، **تهذيب اللغة**، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

_ الأستراباذي، الرضي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.

_ الأَسدِيّ، الأُقَيْشِر، **ديوان للأُقَيْشِرِ الأَسدِيّ**، تحقيق محمد علي دقّة، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

_ الأسود بن يَعْفُر، **ديوان الأسود بن يَعْفُر**، تحقيق نوري حمودي القيسي، مديرية الثقافة العامة، بغداد، (د ط)، ١٩٧٠م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

_ الأُشْمُوني، علي بن محمد، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، إميل يعقوب مشرف، حسن حمد مقدم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

_ الأصبهاني، إسماعيل بن محمد، **إعراب القرآن**، تحقيق فائزة بنت عمر المؤيَّد، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط١، ١٩٩٥م.

_ الأصفهاني، أحمد بن محمد المرزوقي، **شرح ديوان الحماسة**، تحقيق غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.

_ الأَعْشَى، **ديوان الأَعْشَى الكبير**، شرح وتعليق محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، (د ط)، ١٩٥٠م.

_ الأعلم الشنتمري، يوسُف بن سُليمان، **شرح ديوان عَلْقَمَة بن عَبَدة الفحل**، قدم له حنَّا نصر الحتّي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

_ ـــــــــ، **النُّكتُ في تفسير كتاب سيبويَه**، تحقيق رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربيَّة، ط١، ١٩٩٩م.

_ الأعْوَرُ الشَّنّيّ، أبو منقذ، **ديوان الأعْوَرُ الشَّنّيّ**، تحقيق السيّد ضياء الدّين الحيدري، مواهب للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.

_ امرؤ القَيْس، **ديوان امرِئ القيس**، تحقيق عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ٢٠٠٤م.

_ الأنباري، أبو البركات، **أسرار العربية**، محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

_ ـــــــــ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة السعادة، القاهرة، ط٤، ١٩٦١م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

_ ــــــــــ، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط٣، ١٩٨٥.

_ الأندلسي، أبو حيان، **ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب**، تحقيق رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

_ ــــــــــ، **تفسير البحر المحيط**، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

_ الأنصاري، عبد الرَّحْمَن بن حسّان، **شعر عبد الرَّحْمَن بن حسّان الأنصاري**، تحقيق سامي مكي العاني، مطبعة المعارف، بغداد، (د ط)، ١٩٧١م.

_ أوس بن حجر، **ديوان أوس بن حجر**، تحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٩٧٩م.

_ البخاري، محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، تحقيق محمد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

_ البروسيّ، وليم بن الورد، **مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجَّاج**، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، (د ط)، (_١٩٨م).

_ البغدادي، عبد القادر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م.

_ تمام حسان عمر، **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة، المغرب، (دط)، ١٩٩٤م.

_ الثعالبي، عبد الملك بن محمد، **فقه اللغة وأسرار العربية**، تحقيق ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٠م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

_ الجرجاني، عبد القاهر، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، (د ط)، ١٩٨٢م.

_ جرير بن عطية، **ديوان جرير**، تحقيق نعمان محمد أمين، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٨٦م.

_ ـــــــــ، **ديوان جرير**، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٦م.

_ الجَعْدي، النَّابِغَة، **ديوان النَّابِغَة الجَعْدي**، تحقيق وَاضِح الصّمد، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

_ ابن جني، أبو الفتح عثمان، **التَّمام في تفسير أشعار هُذيل مما أغفله أبو سعيد السُّكَّري**، تحقيق أحمد ناجي القيسي و خديجة عبد الرزاق الحديثي وأحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٦٢م.

_ ـــــــــ، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٥٦م.

_ ـــــــــ، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥م.

_ ـــــــــ، **علل التثنية**، تحقيق صبح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م.

_ ـــــــــ، **اللمع في العربية**، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د ط)، ١٩٧٢م.

_ ـــــــــ، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق علي النجدي ناصف و عبد الحليم النجار و عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية،القاهرة ،(د ط) ،١٩٩٤م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

_ الجوهري، أبو نصر، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.

_ الحموي، ياقوت، **معجم الأدباء**، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

_ الحميري، نشوان بن سعيد، **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**، تحقيق حسين بن عبدالله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، ويوسف محمد عبد الله، دار الفكر، بيروت/دمشق، ط١، ١٩٩٩م.

_ الخَطِيب التِّبْريزي، يحيى بن علي، **شرح اختيارات المفضَّل**، تحقيق فخر الدين قبَاوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.

_ الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد، **حَاشِية الشِّهَاب**، المُسمَّاة : عناية القاضي وكفاية الرَّاضي على تفسيرِ البَيضَاوِي، دار صادر، بيروت، (د ط)، ١٩٠٠م.

_ الذُّبياني، النَّابِغَة، **ديوان النابغة الذُّبياني**، شرح وتقديم عبَّاس عبد السَّاتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.

_ ذو الرُّمَّة، **ديوان ذي الرُّمَّة**، شرح أحمد حسن بَسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

_ الرازي، أبو عبد الله محمد، **مفاتيح الغيب**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د م)، ط٣، ١٤٢٠هـ.

_ الزجاج، إبراهيم بن السري، **إعراب القرآن للزَّجّاج**، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

_ ــــــــــ، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

_ الزَّجَّاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، **أمالي الزّجّاجي**، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.

_ ــــــــــ، **مجالس العلماء**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٣م.

_ الزركلي، خير الدين، **الأعلام**، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٥، ٢٠٠٢م.

_ الزمخشري، أبو القاسم، **أساس البلاغة**، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

_ ــــــــــ، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، دار الكتاب العربي، بيروت، (د م)، ط٣، ١٤٠٧ هـ.

_ ــــــــــ، **المستقصي في أمثال العرب**، دار الكتب العلمية، بيروت، (د م)، ط٢، ١٩٨٧م.

_ ــــــــــ، **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

_ زهير أبي سلمى، **ديوان زهير أبي سلمى**، شرح حمدُو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ٢٠٠٥م.

_ السَّبتي، ابن أبي الربيع، **البسيط في شَرح جُمَل الزجاجيّ**، تحقيق عيَّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

_ ابن السراج، **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

_ السكاكي، أبو يعقوب، **مفتاح العلوم**، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.

_ ابن السكيت، أبو يوسف، **الكَنْز اللغويّ في اللَّسَن العربيّ**، تحقيق أُوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، (د ط)، ١٩٠٣م.

_ السليلي، محمد بن عيسى، **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، تحقيق عبد الله علي الحسيني، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٦م.

_ السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، **الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د ط)، ١٩٨٦م.

_ السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، **الرّوض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام**، تحقيق عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

_ ــــــــــ، **نتائجُ الفكر في النَّحو**، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوَّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

_ سيبويه، عمرو بن عثمان، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

_ ابن سيده، علي بن إسماعيل، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

_ ــــــــــ، **المخصص**، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

_ السِّيرافي، أبو سعيد، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق أحمد حسن مهدلي و علي سيِّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠١٢م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

_ السِّيرافي، يوسف بن أبي سعيد، **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٧٤م.

_ السُّيُوطي، جلال الدين عبد الرحمن، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد، السعودية، ط١، ١٤٢٦هـ.

_ ـــــــــ، **الأشباه والنظائر في النّحو**، تحقيق غازي مختار طليمات، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٧م.

_ ـــــــــ، **بُغية الوعَاة في طبقات اللغويين والنُّحاة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م.

_ ـــــــــ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

_ ابن الشجري، ضياء الدين، **أمالي ابن الشجري**، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩١م.

_ ابن الصائغ، محمد بن حسن، **اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٤م.

_ الصَّبَّان، محمد بن علي أبو العرفان، **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك**، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

_ الصَّيْمَرِيّ، عبد الله بن علي، **التَّبْصرة والتّذكرة**، تحقيق فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٢م.

_ الضُّبَعيّ، المُتَلَمِّس، **ديوان المُتَلَمِّس الضُّبَعيّ**، تحقيق حسن كامل الصَّيرفي، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، (د ط)، ١٩٧٠م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

_ الطائيّ، زيد الخيل بن مهلهل، **شعر زيد الخيل الطائيّ**، تحقيق أحمد مختار البزرة، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٩٨٨م.

_ الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

_ ابن عاشور، محمد الطاهر، **التحرير والتنوير**، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.

_ العامري، تميم بن أُبيّ بن مُقْبِل، **ديوان تميم بن أُبيّ بن مُقْبِل**، تحقيق عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، (د ط)، ١٩٩٥م.

_ العَامِري، لبيد بن ربيعة، **شرح ديوان لبيد بن ربيعة العَامِري**، تحقيق وتقديم إحسان عبَّاس، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، (د ط)، ١٩٦٢م.

_ عباس، حسن، **النحو الوافي**، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٦٦م.

_ عبَّاس بن مِرداس، **ديوان عبَّاس بن مِرداس**، تحقيق يحيى الجبُّوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩١م.

_ العَسْقَلانِي، أحمد بن علي، **نزهة الألباب في الألقاب**، تحقيق عبد العزيز محمد بن صالح السديري، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٨٩م.

_ ابن عُصْفُور، علي بن مؤمن، **شرح جمل الزّجّاجيّ**، تحقيق فواز الشّعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

_ ــــــــــ، **ضرائر الشِّعْر**، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.

_ ــــــــــ، **الممتع الكبير في التصريف**، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

_ ــــــــــ، **المُقرِّب**، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

_ ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٩٨٠م.

_ ــــــــــ، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٢م.

_ العكبري، أبو البقاء، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق علي محمد البجاوي، الناشر عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٦م.

_ ــــــــــ، **اللُباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.

_ الغلاييني، مصطفى، **جامع الدروس العربية**، المكتبة العصرية، بيروت، ط٢٨، ١٩٩٣م.

_ الفارابي، أبو إبراهيم، **معجم ديوان الأدب**، تحقيق أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٣م.

_ الفارسي، أبو علي، **الإيضاح العضُدِي**، تحقيق حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، جامعة الرياض، ط١، ١٩٦٩م.

_ ــــــــــ، **التعليقة على كتاب سيبويه**، تحقيق عوض بن حمد القوزي، الناشر المحقق، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.

_ ــــــــــ، **الحُجَّة للقرَّاء السبعة**، تحقيق بدرالدين قهوجي، بشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق/بيروت، ط٢، ١٩٩٣م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

_ ــــــــــ، **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب**، تحقيق محمود محمد الطنـــاحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٨.

_ الفراهيدي، الخليل بن أحمد، **الجمل في النحو**، تحقيق فخر الدين قبـــاوة، مؤســـسة الرســـالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.

_ الفرَّاء، أبو زكريا، **معاني القرآن**، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.

_ ابن فرحون، **الدّيباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، تحقيق مأمون بن محي الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

_ الفرزدق، **ديوان الفرزدق**، شرح وضبط علي فاعور، دار الكتـــب العلميـــة، بيـــروت، ط١، ١٩٨٧م.

_ الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد، **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، تحقيق محمـــد المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ٢٠٠٠م.

_ القرطبي، أبو عبد الله محمد، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق أحمد البردوني و إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٦٤م.

_ القفطي، جمال الدين أبو الحسن، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق محمـــد أبـــو الفـــضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٩٨٢م.

_ القيرواني، محمد بن جعفر القزاز، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، تحقيـــق رمـــضان عبـــد التواب و صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، ط١، ١٩٨١م.

_ قيس بن الخَطِيم، **ديوان قيس بن الخَطِيم**، تحقيق ناصر الدّين الأسد، دار صـــادر، بيـــروت، ط٢، ١٩٦٧م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

_ ابن مالك، محمد بن عبد الله، **شرح التسهيل**، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.

_ ـــــــــ، **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدّوري، مطبعة العاني، بغداد، (د ط)، ١٩٧٧م.

_ ـــــــــ، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٢م.

_ ـــــــــ، **شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار العروبة، القاهرة، (د ط)، ١٩٥٧م.

_ المالكي، علي بن محمد، **غيث النفع في القراءات السبع**، تحقيق أحمد محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.

_ المبرِّد، محمد بن يزيد، **التعازي والمراثي والمواعظ والوصايا**، تحقيق إبراهيم محمد حسن الجمل، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د ط)، ١٩٩٣م.

_ ـــــــــ، **الكامل في اللغة والأدب**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٧م.

_ ـــــــــ، **المُذَكَّر والمُؤنَّث**، تحقيق رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، وزارة الثقافة، مركز تحقيق التراث، القاهرة، (د ط)، ١٩٧٠م.

_ ـــــــــ، **المقتضب**، تحقيق مُحمَّد عَبد الخالق عضيمَة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٤م.

_ المرادي، أبو محمد، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

_ ـــــــــــ، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

_ المرزباني، محمد بن عمران، **معجم الشعراء**، تحقيق ف.كرنكو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.

_ ابن مَضاء، أحمد بن عبد الرحمن، **الرّد عَلى النّحاة**، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ط١، ١٩٧٩م.

_ مكي بن أبي طالب، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٤.

_ ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ.

_ النَّحَّاس، أبو جعفر، **إعراب القرآن**، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

_ النسائي، أحمد بن شعيب، **السنن الكبرى**، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

_ النيسابوري، مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥٥م.

_ الهُذَليّون: **ديوان الهُذَليّين**، الدَّار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٦٥م.

_ ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م.

_ ـــــــــــ، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ط١، ١٩٨٤م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

_ ـــــــــــ، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط١١، ١٩٦٣م.

_ ـــــــــــ، **المسائل السفرية في النحو**، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

_ ـــــــــــ، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط٦، ١٩٨٥م.

_ الهلاليّ، حُمَيد بن ثَوْر، **ديوان حُمَيد بن ثَوْر الهلاليّ**، تحقيق عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د ط)، ١٩٦٥م.

_ الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، **موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان**، تحقيق حسين سليم أسد الدّاراني و عبده علي الكوشك، دار الثقافة العربية، دمشق، ط١، ١٩٩٠م/١٩٩٢م.

_ ابن الوراق، محمد بن عبد الله، **علل النحو**، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٩م.

_ ابن ولاد، أحمد بن محمد، **الانتصار لسيبويه على المبرِّد**، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

_ ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Al-Mubarrid's Views in Al-Seirafi's Explanation of Sibawayhi's Book:

Criticism and Guidance

(from the beginning till section: Kam)

By

Mohammad Shehadeh Yusuf Atawi

PhD thesis, University of Yarmouk

Supervisor

Prof. Ali Tawfiq Al-Hamad

٢٠١٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Abstract

The aim of this study is to present the views of Al-Mubarrid as stated in Al-Seirafi's explanation of Sibawayhi's book from the beginning through the *Kam* section, and to discuss and criticize those views, by comparing and contrasting Al-Mubarrid's opinions with the opinions of other linguists. Furthermore, the study highlights the similarities and differences between the views of Al-Mubarrid and Sibawayhi in order to reveal the points of agreement and disagreement, and arrive at the correct explanation.

The importance of the study lies in showing the opinions of Al-Mubarrid and Sibawayhi presented in Al-Seirafi's explanation, while also taking into consideration the opinion of Al-Seirafi, who commented on Al-Mubarrid's views in favor of or against Sibawayhi.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Accordingly, this study compares and contrasts the opinions of Al-Mubarrid, Sibawayhi, and Al-Seirafi with the attitudes of other grammarians to determine a comprehensive understanding.

The researcher in this study discusses and analyzes these views to identify the best ones according to the views of many other grammarians, and depending on methods of judgment, including listening, assessment, agreement of the grammarians, and interpretation of meaning.

The researcher depended on the analytic descriptive method in this study and, as a result, analyzes the grammatical opinion in Al-Mubarrid's views, describes it as reported by Al-Seirafi, and analyzes it as follows:

- Designating a title for each of Al-Mubarrid's views and displaying it as Al-Seirafi reported.
- Discussing the opinion of Al-Mubarrid from his books or as it comes in different books that show the best views.
- Attempting to arrive at the best opinion and support that with proof and attestations.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com